

حرب الثلاثة تريليونات دولار

الكلفة الحقيقية لحرب العراق

جوزيف ستيغلتز

الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد

ليندا بيلمز



دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

"إننا نصفّق استحساناً لهذه الدراسة المهمّة بل التاريخية، كونها الأولى من نوعها التي تزودنا بجردة حساب كاملة عن الأكلاف العاجلة والآجلة لحروب أميركا في الوقت الحاضر. لقد بيَّن ستيغلتز وبيلمز بجلاء مدى الحاجة لأن يضمن الكونغرس والإدارة أن من يقدّمون التضحيات اليوم سوف يجدون تضحياتهم هذه معزَّزة مكرَّمة في الغد".

– دايف غورمان، المدير التنفيذي لرابطة قدامى المحاربين الأميركيين

الحرب العراقية الدائرة رحاها الآن هي النزاع المسلَّح الأكثر كلفةً على أميركا منذ الحرب العالمية الثانية. لقد قُدِّرت نفقاتها قبل الحرب بنحو 50 بليون دولار، إلاّ أن ما صُرف بالفعل حتى الآن على تلك الحرب يكاد يُقارب التريليون دولار. وهناك فواتير بمئات البلايين لا تزال لم تُدفع بعد، بما في ذلك النفقات الباهظة للعناية بآلاف الجنود الجرحى، فضلاً عن تأمين تعويضات الإعاقة والطبابة والرعاية الصحيّة لهم.

على عكس الحروب السابقة – حيث كانت تُرفع الضرائب لتغطية الإنفاق الحكومي المتزايد – جرى هذه المرة خفض الضرائب بمجرد دخول أميركا الحرب. وبالنتيجة، يُصار إلى تمويل الحرب بواسطة الاستدانة من الداخل والخارج، مما يُضاعف الدين القومي الفاحش أصلاً.

في هذه الدراسة الرصينة، يميط الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، جوزيف ستيغلتز، وليندا بيلمز، من كلية كنيدي لعلوم الحكم، النقاب عن مروحة واسعة من الأكلاف المخفيَّة عن عيون دافعي الضرائب الأميركيين، والمُستثناة من النقاش الدائر حول التورط في العراق. والمؤلِّفان يلتزمان جانب الحذر والتحفّظ إذ يقدِّران الكلفة الإجمالية للحرب بأكثر من ثلاثة تريليونات دولار.

فصل بعد فصل، يسوق لنا ستيغلتز وبيلمز الحقائق الباردة التي نحتاجها لنُدرك التداعيات المالية

(تابع على الطية الخلفية للغلاف)

حرب
الثلاثة تريليونات
دولار

الكلفة الحقيقية لحرب العراق

جوزيف ستيغلتز

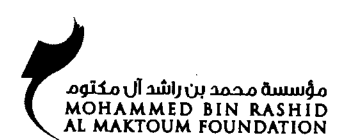
الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد

و

ليندا بيلمز

ترجمة

سامي الكعكي





بيروت - لبنان

حرب التريليونات الثلاثة

ISBN: 978-9953-27-849-0

Authorized Translation from the English Language Edition:

The Three Trillion Dollar war

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص. ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 2200 1107 لبنان
Tel (+961 1) 800811-862905-861178 هاتف
Fax (+961 1) 805478 فاكس
E-mail daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني

www.dar-alkitab-alarabi.com

صدرت هذه الطبعة باتفاقية نشر خاصة بين الناشر دار الكتاب العربي ومؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم

المحتويات



رسالة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارىء:

في عصر يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، تنظر مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم إلى الترجمة على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية، فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة. وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة، وجعلها محركاً فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، مشروع بالغ الأهمية ولا ينبغي الإمعان في تأخيره.

فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة، في العام الواحد، لا يتعدى كتاباً واحداً لكل مليون شخص، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها.

أطلقت المؤسسة برنامج «ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في أن يكون هذا البرنامج

الاستراتيجي تجسيداً عملياً لرسالة المؤسسة المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار الخلاَّقة التي تقود إلى إبداعات حقيقية، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج «ترجم» والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة، يمكن زيارة موقع المؤسسة: www.mbrfoundation.ae.

عن المؤسسة

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها، لأول مرة، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت ـ الأردن في أيار/مايو 2007. وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموه، وقد قام بتخصيص وقفٍ لها قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار).

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، كما أراد لها مؤسسها، إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

إهداء

هذا الكتاب مُهدى إلى كل

من فَقَد حياته في العراق وأفغانستان..

وكذلك إلى سائر الجنود العائدين،

ولا سيما أُولئك الذين باتوا في عداد المُعاقين.

إننا ممتنّان للتضحيات الجسام التي قدّموها،

وهم يستحقُّون حتماً كل عناية يُمكن أن نسديها إليهم.

المؤلِّفان



تصدير

بات من الجليّ الآن أن الغزو الأميركي للعراق كان خطأ فادحاً. فثمة نحو من 4,000 جندي أميركي قضوا نحبهم فيه، بالإضافة إلى 58,000 آخرين سقطوا ما بين جريح أو متأذٍ أو مُصاب بمرضٍ خطير. ناهيك عن 7,300 جندي جُرحوا أو تأذّوا أو أُصيبوا بمرض خطير في أفغانستان[1]. وقد عاد مئة ألف جندي أميركي من الحرب وهم يُعانون من اضطرابات خطيرة في صحّتهم العقلية والنفسية، الشطر الأكبر منها سيتحوّل إلى بلوى مزمنة[2]. وبالرغم من كل ما يُمكن أن يُقال عن بؤس وتعاسة نظام صدّام حسين، فإن الحياة في الحقيقة أشدّ سوءاً وعُسراً على الشعب العراقي منها على أيامه. فقد دُمِّرت طُرقات البلد ومدارسه ومستشفياته وبيوته ومتاحفه، والمواطنون لا يحصلون على ما كانوا يحصلون عليه من ماء وكهرباء قبل الحرب[3]. ثم إن العُنف الطائفي ضاربٌ أطنابه في البلاد، وحالة الفوضى المتفشية في العراق جعلت منه محل جذبٍ للإرهابيين من كل لون وشاكلة. ومقولة أن غزو العراق سيحمل الديمقراطية إلى الشرق الأوسط ويكون حافزاً على حدوث تحوّلات فيه تبدو الآن أشبه ما يكون بالتصوّر الواهم. وعندما يُسدَّد الثمن الكامل للحرب، سوف تُضاف تريليونات عدة من الدولارات إلى ديننا القومي. هذا من دون أن نذكر أن غزو العراق قد دفع بأسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك عملت الحرب ـ كما بطُرُق أخرى ـ على إنهاك اقتصادنا وإضعافه.

بالنظر إلى حجم المآسي الإنسانية التي تسبَّبت بها ولا تزال الحرب في

العراق، ربما يبدو المرء قاسياً متحجّر الفؤاد إنْ هو فكّر حتى بالكلفة المالية لها. فالأرقام الجافّة لن تحيط قطعاً بآلام وعذاب من قُتل أو تشوّه وارتاع حتى الموت. مع ذلك فإننا نرى أن الوقوف على كلفة الحرب أمر جوهري لا سبيل إلى تجاهله.

كان القرار بالذهاب إلى الحرب مبنياً على عددٍ من المقدمات المغلوطة. إحداها قطعت بوجود صلة ما ما بين صدام حسين والهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر على مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون. كما أن العمل الاستخباراتي الخاطىء أدّى إلى الزعم بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل مع أن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) جزموا بعكس ذلك. لقد دفع الكثيرون بأن الحرب ستنتهي على جناح السرعة، وأن الديمقراطية ستزدهر أيما ازدهار في العراق. وأخيراً، كانت هناك النظرية القائلة بأن الحرب لن تكلّف الكثير وإنها ستموّل نفسها بنفسها.

وقد تبيّن، في حقيقة الأمر، أن الحرب هذه حربٌ مُكلفة جداً بالدم كما في المال. إننا نقدّر أن الأكلاف الإجمالية، سواء بأرقام الميزانية أم بالمفاعيل الاقتصادية، سوف تصل إلى ما يقرب من ثلاثة تريليونات(*) دولار على عاتق الولايات المتحدة وحدها، وربما يتضاعف هذا الرقم مرتين إذا ما حُسبت معها الكلفة التي سيتكبّدها بقية العالم. بمعنى ما، يتناول هذا الكتاب تلك التريليونات الثلاثة بالبحث والنقاش: كيف سيتسنّى لأمريكا أن تُسدّد فاتورة الحرب هذه على مدى الأجيال القادمة؟ ولماذا فاقت الكلفة الحقيقية بكثير التقديرات التي تقدّمت بها في الأصل إدارة بوش؟ غير أن الكتاب موضوعٌ كذلك لأمور تتجاوز إلى حد بعيد مجرد رقم من الأرقام. فمن خلال معاينتنا وفحصنا للتكاليف، إنما نتوصّل إلى فهم أفضل لمضاعفات الحرب

(*) بمفهوم «التريليون» المعمول به في الولايات المتحدة الاميركية. أي واحد وإلى جانبه 12 صفراً [1,000,000,000,000]. (م).

وأستتباعاتها، ولعلّنا نتعلّم كيف يُمكن أن نُخلِّص أنفسنا من [ورطة][*] العراق بأقلّ قدر ممكن من الضرر.

لقد دفعت الولايات المتحدة حتى الآن ثمناً باهظاً جداً لغزوها العراق. والعبء الأوضح للعيان هو الضريبة [البشرية] التي يدفعها مقاتلونا رجالاً ونساءً. أما العبء الاقتصادي فليس على القدر نفسه من الوضوح. إن النفقات الجارية - المموَّلة إلى حد بعيد بواسطة الاقتراض - لطالما قُدِّرت دون قدرها الحقيقي بشكل فاضح، مع أن المبالغ الطائلة التي صُرفت لحد الآن لم تكن حتى كافية لتحقيق أهدافنا أو لحماية جنودنا دع عنك أن التكاليف المستقبلية التي ستستمر في التصاعد حتى بعدما نترك العراق نهائياً، تتعرض للتمويه هي الأخرى بصورة متعمّدة.

لا شك في أن هذه التكاليف هائلة حقاً، وهي ستواصل الاستحقاق لأجيال قادمة. هذا هو الدرس الذي تعلّمناه من حرب الخليج عام 1991، وهو النزاع الذي لم يدم سوى أقلّ من شهرين، ولم يشهد قتالاً برياً واسع النطاق رغم أنتشار 694,550 جندياً في منطقة الخليج. في تلك الحرب، قُتل 147 جندياً أميركياً، وجُرح 467 آخرون في القتال المباشر[4]. وتولّى حلفاء الولايات المتحدة (وبالدرجة الأولى: بعض دول الخليج العربي) الإنفاق على القسم الأعظم من العمليات القتالية في حرب الخليج الأولى. إذا ما توقفتَ عن الحساب عند هذا الحدّ، تبدو لَكَ حرب الخليج كما لو كانت بدون كلفة بالمرّة[5]. لكن ذلك لا يأخذ في الحسبان العدد الكبير من الجنود المسرّحين ممّن يُعانون شكلاً أو آخر من أشكال الإعاقة الجسدية بفعل الحرب، حتى إن الولايات المتحدة تجد نفسها اليوم - وحتى بعد أنقضاء أكثر من ست عشرة سنة - تُنفق ما يزيد عن 4.3 بليون [مليار] دولار **كل سنة**، على شكل

(*) ما بين المعقوفين غير موجود في النصّ الأصلي، وهو من إضافات المترجم. (م).

تعويضات مالية ومعاشات تقاعد وتقديمات إعاقة لأكثر من 200,000 جندي مُسرَّح قاتلوا في حرب الخليج[6]. لقد أنفقنا بالفعل لحد الآن ما يربو على 50 بليون دولار كتقديمات وتعويضات إعاقة من جراء حرب الخليج. وحتى هذا الرقم لا يشمل تكاليف الطبابة المتواصلة للجنود المسرّحين، ونفقات بقاء القوات الأميركية مرابطةً في الكويت، أو ما يُصرف على الأبحاث الطبّية المتعلقة بالأمراض ذات الصلة بـ«تناذر حرب الخليج»[7](*)، ناهيك عن معاشات جميع العاملين الحكوميين اللازمين لتسيير تلك البرامج. كما أن هذا الرقم لا يعدو كونه رقماً سطحياً لا يغطي التداعيات الاقتصادية الأوسع نطاقاً الناجمة، مثلاً، عن فقدان الدخل بالنسبة لأكثر من 100,000 جندي تعرّضوا لمواد كيميائية تُقرن عادةً بما يُسمى «تناذر حرب الخليج»، وثمة 40,000 من هؤلاء يُعانون من إعاقات طويلة الأمد[8].

وللتوصّل إلى رقم الـ 3 تريليون دولار هذا، كان علينا أن ننظر إلى أبعد من الطريقة الرديئة التي تعتمدها الحكومة في وضع الميزانية وحساباتها المضلِّلة. قد يبدو قولنا هذا مُثيراً للاستغراب، إلاّ أن الذهاب إلى الحرب أمر خطير وخطير جداً. فلن تجد مؤسّسة حديثة تحاول أن تدير عملها من غير معلومات دقيقة وفي أوانها تماماً توفّرها لها نُظُم حسابية سليمة. بيد أن الممارسات الحسابية التي تتوسّلها الحكومة [عندنا] هي من النوع الرديء الكفيل بإحالة أية مؤسّسة عامّة على ''هيئة الأوراق المالية والبورصة'' (SEC) لتورّطها في ممارسات خادعة ومضلِّلة.

فعلى نحو ما تُضلِّل المحاسبةُ السيئةُ المستثمرين في القطاع الخاص، كذلك تفعل المحاسبة غير الصحيحة في القطاع الحكومي، فهي تخدع المواطنين العاديين وتُسهم في أرتكاب أخطاء فادحة على صعيد توزيع

(*) أعراض مرضية غامضة أُصيب بها عدد كبير من الجنود الذين حاربوا هناك، وتضاربت التكهنات حول الأسباب الحقيقية التي تقف وراءها. (م).

الموارد. عندما وجَّه الجندي توماس ويلسون من فريق القتال التابع للفوج 278 (وحدة الحرس الوطني في ولاية تنيسي وكانت مرابطة آنذاك في الكويت) سؤاله الشهير إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد: «لماذا يتعيَّن علينا نحن الجنود أن ننقِّب في المكبّات هنا وهناك بحثاً عن قطع من المعادن الخُردة ونتحايل على الزجاج الباليستي لتدريع مركباتنا؟»، أجابه رامسفيلد: «لأنكم تذهبون إلى الحرب بالجيش الذي لديكم، لا بالجيش الذي قد ترغبون فيه أو تتمنّون أن يكون لكم في وقت لاحق»[9]. و''الجيش الذي كان لدينا'' في آذار/مارس 2003، كانت تنقصه الموارد وفي حاجة ماسّة إلى اللوازم - من قبيل الهياكل المدرّعة والمركبات المصفّحة - الضرورية لخوض حربٍ من ذلك النوع، فيما هو متزوِّد بالغواصات وسواها من العتاد الثقيل المعدّ لمجابهة عدوٍ في حربٍ من طراز الحرب الباردة. في ذلك الحين بالتحديد، توسَّل إلينا مسؤولو الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة المنوط بها التأكّد من عدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل) أن نتيح لهم ستة أشهر أخرى لاستكمال مهامهم التفتيشية. غير أننا كُنا في عجلة من أمرنا لغزو العراق، حتى إننا تجاهلنا مناشدات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودفعنا بشبّاننا وشاباتنا إلى حومة الوغى من دون حتى أن نؤمِّن لهم العربات المصفَّحة التي تحميهم كما يجب. تُشير الحسابات الحكومية إلى أننا لم نكن نعرف إلاّ القليل نسبياً إبّان الفترة الأولى من غزو العراق - إلاّ أننا نواجه الآن التكاليف طويلة الأمد للاعتناء بالجنود الذين جُرحوا في تلك الفترة[10].

ها هي الولايات المتحدة وبعد خمس سنوات على الغزو تجد نفسها غارقة في جدل وطني حول كيفية الخروج من الحرب. قليلةٌ هي الأصوات التي تؤيد علناً فكرة الاحتلال الدائم [للعراق]. وتدور المسألة على ما يظهر ليس حول ما إذا كنا سنرحل عن البلد، بل متى سنرحل عنه. وهذه القضية - التي يُطلق عليها علماء الاقتصاد تسمية «صناعة القرار الزمني» - هي إحدى القضايا التي يُمكن للنظريات الحديثة في اتخاذ القرارات أن تُسهم فيها. ومع أن الرئيس جورج دبليو بوش قد رفض الأخذ بتحليلنا المبكر لتكلفة الحرب

تحت زعم أن السياسة العسكرية لا يقرّرها بضعة محاسبين من ذوي الرؤية القاتمة الذين يتآكل الحسد قلوبهم، إلاّ أنه قطع بوجوب أن تتضمّن الاختيارات المطّلعة بشأن الخيارات الواقعية عامل الكلفة باعتباره أحد العوامل التي لا بد من وضعها في الاعتبار. إن مواردنا ليست بالموارد اللامحدودة. لذا، ينبغي لنا أن نواجه الواقع ليس فقط لجهة كم أنفقنا فعلاً وكم تبلغ المستحقّات لتاريخه، وإنما لجهة ما ترتّبه علينا الاختيارات المستقبلية كذلك. تُتخذ القرارات على الدوام بناءً على معلومات منقوصة، لكن التقنيات الاقتصادية الحديثة قمينة بمساعدتنا على استجلاء المعلومات المتوافرة وتمكيننا من اتخاذ قرارات أفضل في تلك الظروف غير المؤاتية.

أياً كان رأي الفرد منا في قرار الذهاب إلى الحرب: هل هو صائب أم خاطىء، أو هل أُديرت الحرب على نحو سليم أم بطريقة خرقاء، يتفق معظم الأميركيين على أن واجبنا الأدبي يُحتّم علينا تأمين القدر الكافي من الرعاية الصحية وتقديمات الإعاقة لأولئك الذين جازفوا بأرواحهم في سبيل بلادهم. والقيام بذلك لا بد وأن يكون مُكلفاً، ومن واجب الحكومة أن تؤمّن الأموال الوافية بالمراد على هذا الصعيد.

لكن الحاصل أن الإدارة أخفقت لحد الآن في التخطيط كما يجب لاستيعاب الجنود العائدين من حرب العراق والتصدّي لنطاق الإصابات التي لحقت بهم. فليس ثمة أموال كافية لإنشاء مستشفيات خاصة بالجنود المسرّحين، كما يوجد نقص حادّ لجهة العناية الطبية في العديد من المدن - دع عنك التأخير المديد والملتوي في البتّ بدعاوى الإعاقة. فالعديد من تلك الدعاوى تُعامل معاملة سيئة، ويضطر جنودنا إلى تقديم عرائض وخوض حرب أخرى عند عودتهم إلى الديار - إنما مع البيروقراطية هذه المرة. في عام 2005، حتى والحرب بعدُ بكامل زخمها، كانت ميزانية ''مصلحة شؤون الجنود المسرّحين'' (VA) لتغطية متطلّبات العناية الصحيّة بهؤلاء الجنود لا تزال مبنيّة على تقديرات وُضعت قبل أن تنشب الحرب. وفي عام 2006، أي

حين أخذت حركة التمرد [في العراق] بالتوسع والانتشار، كانت مطالب ميزانية المصلحة المذكورة تستند إلى معطيات تعود إلى عام 2003. فلا عجب، والحال هذه، أن تنفد الأموال منها - مما أُضطر الكونغرس إلى تخصيص مبلغ ثلاثة بلايين دولار كاعتمادات طارئة لمجرد النهوض بتلك البرامج على مدى هاتين السنتين[11]. وعاد الرئيس وطلب مجدداً، في عام 2007، المزيد من الأموال ''التكميلية الطارئة'' كي يتسنّى للمستشفيات العسكرية ومستشفيات الجنود المسرّحين أن تستقبل تلك الطفرة الهائلة من الجنود العائدين بجروحهم وإصاباتهم.

لكن حتى مع هذه المخصّصات الطارئة، لم نُنصف جنودنا المسرّحين كما ينبغي. فالجنود العائدون لا يجدون مفراً من دفع ثمن نقص الاستعداد، كما دلّت على ذلك الفضيحة التي أحاطت بمركز والتر ريد الطبّي العسكري في واشنطن العاصمة[12]. ومثلما سيتبيّن لنا في الفصل الثالث، ليس والتر ريد سوى الجزء الظاهر من جبل جليد العار الوطني. فالجنود الجرحى العائدون إلى ديارهم لا يلبثون أن يجدوا أنفسهم عُرضةً لنيران متقاطعة بفعل الفوضى البيروقراطية ما بين وزارة الدفاع من جهة ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين من جهة أخرى - فتكون النتيجة مرافق للاستشفاء ومستوصفات غير لائقة، ومعاملات روتينية لا تنتهي، وتسويفاً كبيراً في الحصول على التعويض المالي الأساسي. ومع وجود قُرابة 900,000 أميركي لا يزالون منشورين لمباشرة العمليات في العراق وأفغانستان[13]، من الأهمية بمكان المبادرة إلى تصحيح تلك الأخطاء حتى لا تكون صحّة الجنود في المستقبل وبرامج التقديمات الممنوحة لهم رهن الخط السياسي - على نحو ما كانت عليه طيلة السنوات الخمس المنصرمة.

وما ينطبق على جنودنا ينطبق كذلك على مؤسّستنا العسكرية بوجه أعمّ: إن إعادة الصحة إليها ستكون ولا غرو عملية مُكلفة. هناك توافقٌ في الرأي واسع الانتشار مفاده أنه لا مناص من العودة بالمؤسّسة العسكرية الأميركية

إلى قوتها السابقة على الحرب، وأنه يتعيَّن لزاماً بناء بعض مكوِّنات تلك المؤسَّسة، كالحرس الوطني مثلاً، من جديد. كما أن المؤسّسة العسكرية سبق وأنْ أعلنت عن خططٍ لزيادة حجم القوة المؤلَّفة برمّتها من المتطوعين بحدود عام 2012. وهذه المشاريع كافة ستكون ولا ريب باهظة التكاليف. لم يُصر بعد إلى تقدير هذه التكاليف كاملةً، دعْ عنك رصد الاعتمادات لها في ميزانية الدفاع.

المسألة هنا ليست ما إذا كانت أميركا قادرة على تأمين ثلاثة تريليونات دولار. فنحن قادرون فعلاً على تأمينها. فبوصول دخل الأسرة الأميركية المتوسطة في عام 2006 إلى ما دون 70,000 دولار بقليل، بات لدينا أكثر بكثير مما يلزمنا لتجنّب الإخفاق[14]. وحتى لو طرحنا بعيداً 10 بالمئة من هذا المبلغ، فلن تسوء حالنا عما كانت عليه في عام 1995 ـ حين كُنا بلداً مزدهراً وميسوراً. فلا خطر هناك البتّة في أن ثلاثة تريليونات دولار أو تريليونين سوف يدفعان البلاد إلى الإفلاس. السؤال الواجب طرحه هنا مختلفٌ تماماً، وهو: ماذا كان يُمكن أن نفعل بتريليون دولار أو اثنين أو ثلاثة؟ وبماذا كان يترتب علينا أن نضحّي؟ وبلغة الاقتصاديين الاصطلاحية: ما هي نفقة الاختيار؟[*].

في مستهلّ ولاية بوش الثانية، تحدّث الرئيس عن خطورة أزمة الضمان الاجتماعي التي تعيشها البلاد. وبدلاً من الإنفاق على الحرب في العراق، كان في مقدورنا أن نعالج مشكلة الضمان الاجتماعي للسنوات الخمسين القادمة[15].

ثمة موقع على شبكة الإنترنت هذه الأيام يُديره "مشروع الأولويات الوطنية"، ويتولّى تبيان النفقات الجارية والتكاليف العسكرية المباشرة للحرب[16]. إن مبلغ ثلاثة تريليونات دولار قمينٌ ببناء ثمانية ملايين وحدة سكنية إضافية؛ أو توظيف نحو من 15 مليون معلم إضافي في المدارس

(*) Opportunity cost، أي كلفة الفرصة الضائعة أو البديلة. (م).

الرسمية لمدة سنة واحدة؟ أو الإنفاق على 120 مليون طفل للانتساب إلى مدارس إعدادية خاصة لسنة كاملة؛ أو ضمان زهاء 530 مليون طفل صحيّاً لمدة سنة واحدة؛ وأخيراً لا آخراً: تأمين منح مدرسية لـ 43 مليون طالب في الجامعات الحكومية طوال أربع سنوات. وحسبكم الآن أن تضربوا هذه الأرقام بثلاثة.

ومما لا ريب فيه كذلك أنه لو كنا صرفنا تريليون أو تريليونيْ دولار بوجوه أخرى، لكان وضعُنا، فعلاً، مأموناً أكثر مما هو الآن. فمثلما سنبيّن في الفصل الخامس أنه لو كنا صرفنا هذه المبالغ على الاستثمار في مجالات التعليم والتكنولوجيا والأبحاث، لكان معدل النمو عندنا أعلى، ولصرنا في وضعٍ أقوى بكثير لمجابهة تحدّيات المستقبل. لو أن جزءاً من المال المصروف على الأبحاث خُصِّص لاستنباط تقنيات بديلة للطاقة، أو لتوفير المزيد من الحوافز على حفظ الطاقة، لكُنا الآن أقلّ اعتماداً على النفط. وأسعار النفط الأدنى بالمحصّلة كان لا بد وأن تكون لها آثار واضحة على صعيد تمويل بعضٍ من الأخطار الراهنة على الأمن الأميركي.

فبواسطة مبالغ مالية لا ترقى إلى حجم النفقات المباشرة للحرب، كان في مستطاعنا أن نفي بالتزاماتنا لتخصيص 0,7 بالمئة من ناتجنا المحلي الإجمالي (GDP) لمساعدة البلدان النامية - وهذا ما كان سيُحدث فرقاً هائلاً لصالح رفاهية البلايين من البشر ممّن يرتعون اليوم في الفاقة والعوز. إن الولايات المتحدة تُقدّم قُرابة خمسة بلايين دولار سنوياً إلى إفريقيا، القارّة الأشد فقراً في العالم: وهذا المبلغ يُساوي أقلّ من عشرة أيام قتال. وتريليونا دولار كفيلان بجعلنا قادرين على الوفاء بالتزاماتنا تجاه أفقر بلدان العالم لثُلث قرنٍ قادم.

كان يُمكن أن نضع ''خطة مارشال'' للشرق الأوسط، أو للدول النامية، وهو ما كان سيُكسبنا حقاً قلوب وعقول الناس فيها. لا بل إن طموحات أكثر

تواضعاً من ذلك كان في الإمكان تحقيقها بجزء صغير مما أُنفق بالفعل على العراق. لقد ألزم العالم نفسه بالقضاء على الأمّيّة بحلول عام 2015. وتمويل هذه الحملة بالكامل سيكلِّف نحواً من ثمانية بلايين دولار في السنة - أي بما يوازي أسبوعين تقريباً ممّا يُصرف في الحرب[17]. وأكثر من ذلك، لقد سعينا على نحو أخرق إلى مساعدة العراقيين في الإعمار. ففي عام 2003، صادق الكونغرس على تخصيص 18.4 بليون دولار كمساعدة للبلد في إعادة إعمار نفسه - وهو مبلغ يوازي بالنسبة للفرد العراقي الواحد ثلاثة أضعاف ما أنفقنا على الفرد الأوروبي خلال خطة مارشال. لكن عوضاً عن أن تصرف المال رأساً للمعاونة في إصلاح شبكة الكهرباء، ومحطات تكرير النفط، والمدارس في العراق، جمَّدت الولايات المتحدة معظم الأموال الموجودة لذلك في تنازعات بيروقراطية لا تنتهي ما بين دائرة المشتريات في البنتاغون والكونغرس. وبعد ذلك بسنة كاملة، كان الوضع الأمني في العراق قد تدهور، وقد خسرنا قلوب وعقول الشعب هناك. والقسم الأكبر من المبلغ إما حُوِّل ثانيةً للأغراض الحربية أو لم يُصرف البتّة.

وكان في وسعنا، من جهة أخرى، أن ننفق ذلك المبلغ على تخفيض الضرائب عن كاهل المواطن الأميركي العادي. إن السنوات الأخيرة لم تكن، بأي حال، فترة طيبة بالنسبة إلى الأميركيين من أفراد الطبقة الوسطى: فالدخل المتوسط (أي دخل الأُسرة على اُعتبار نصف الأسر تملك دخلاً أعلى ونصفها دخلاً أدنى)، هو اليوم دون ما كان عليه في عام 1999[18]. وبالنسبة للأسرة الأميركية العادية، يتسم المال الذي يُصرف على العراق بأهمية فائقة: فلو جرى تخفيض الضرائب المتوجبة على المكلّفين شيئاً ما، أو لو صُرف المال على تأمين الرعاية الصحيّة، لأحدث ذلك فرقاً ملموساً لفائدة الأُسر المرتبكة من الطبقة الوسطى. وهناك "نفقة اُختيار" أخرى ليست بأقلّ أثراً: لو أن جزءاً صغيراً من الموارد العسكرية العزيزة الموقوفة للعراق قد صُرف في أفغانستان، لربما كنا أفلحنا أكثر في القيام بالرسالة التي حدّدناها

لأنفسنا هناك. ولأن الأمر ليس كذلك، تجدنا الآن غائصين في مستنقعين اثنين في آن معاً!

وبعد، من الجلي أنه كانت أمامنا سُبُل كثيرة نستطيع بها أن نُنفق أموالنا بصورة أنجع، وبما يجعل بلادنا أوفر أمناً وأكثر رخاءً، وبالتالي أفضل اُستعداداً لمواجهة مخاطر المستقبل.

وُضع هذا الكتاب على أساس ورقة تقدّمنا بها في كانون الثاني/ يناير 2006، وفيها توصلنا إلى تقديرات مُحافظة مفادها أن كلفة الحرب ستكون ما بين تريليون دولار وتريليونين. وكان الهدف الذي نتوخاه بسيطاً: هو أن نحدّد الكلفة الحقيقية للحرب. فبصرف النظر عما إذا كان المرء مؤيداً أو معارضاً للأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة، نعتقد بأن الناخبين لهم كل الحقّ في أن يعلموا ما هي الكلفة الحقيقية لسياساتنا.

تبدو أرقامنا هذه صادقة وموثوقة في نظر العديد من القرّاء. فقد شعر الأميركيون بأن الحرب تكلّفهم مالاً طائلاً. ثم إن الإدارة أو مناصريها لم تبدر عنهم أية محاولة فعلية للتشكيك في تلك الأرقام. كان هناك عددٌ ضئيل من الانتقادات التقنية لها، وقد عملنا في هذا الكتاب جاهدين للردّ عليها[19]. لقد اُنصبّت جهود منتقدينا على حقيقة أننا لم نأخذ منافع الحرب في الحُسبان. أحد المؤيدّين للحرب، مثلاً، جادل بأن «الحرب سوف تُفضي إلى حصول تحسّن كبير في الحالة الاقتصادية لمعظم العراقيين، وذلك بالمقارنة مع ما كان ينتظرهم في ظل سياسة الاحتواء [السابقة]»[20].

غايتنا، سواء في الورقة الأصلية أم في هذا الكتاب، هي التركيز على الأكلاف والأثمان، نظراً لإمكانية حسابها بقدرٍ من الدّقة. طبعاً، هناك الكثير من التكاليف المهمّة التي يتعذر قياسها على وجه الدّقة؛ وحيث إن هذه التكاليف قد تكون ضخمة بالفعل، لذلك لم نُدرجها في رقم التريليونات الثلاثة الذي خرجنا به. إن المنافع مادة مراوغة جداً، وإنْ كان من غير المرجّح أنها ستكون على قدر كبير من الأهمية (ما من شك في أن تخليص العالم من

صدّام حسين يُعدّ واحدة من المنافع، لكن من المتعذر قياس مقدار النفع من غيابه). إن نوعية الحياة في العراق، إذا ما قيست على ضوء النقص في الكهرباء، وأرقام البطالة المرتفعة، والهجرة الجماعية من الريف، وانهيار الطبقة الوسطى، وتفشّي العنف، تُوحي بأن الشعب العراقي، وفيما يتعدى الإطاحة بصدّام حسين، لا يرى ثمة فائدة كبرى من الحرب. وإذا ما استثنينا صناعتَيْ النفط والدفاع الأميركيتين، فمن الصعب أن نجد أي رابحين حقيقيين.

إننا كلانا معارضان بشدّة للحرب وقد وقفنا ضدها منذ البداية. وكانت معظم المشاكل بادية بوضوح لنا حتى قبل أن تبدأ. ويخالجنا شعور بالارتياح لأننا لا نتحدث عن الأخطاء والإخفاقات من منظور إدراكٍ مؤخّرٍ صائبٍ بنسبة مئة في المئة. المحزن في أمر الإخفاقات المتّصلة بالكارثة العراقية هو أن المشاكل جميعها تقريباً كانت قابلة لأن نتنبأ بها ـ وقد تنبأنا بها.

لطالما تعاطينا نحن الاثنين بوصفنا عالِمين من علماء الاجتماع بدراسة اقتصاديات القطاع العام وسعينا إلى فهم كيف تعمل الحكومات، والطُرُق النسقية التي غالباً ما تفشل فيها، وماذا يُمكن عمله لمساعدة الحكومات على تلبية احتياجات مواطنيها على نحو أفضل. لقد قاربنا كلانا المسألة ليس من منظور الأكاديميين فحسب، بل ومن زاوية المُمارسين أيضاً. فلسنوات عدّة، عملنا كموظفَيْن سياسيين/ تكنوقراطيين في إدارة كلينتون، نحاول أن نضع موضع التطبيق تلك الأفكار التي من شأنها أن تجعل الحكومات تعمل بنجاعة أكبر، وتكون أكثر استجابةً وأكثر مسؤولية ـ وتستنبط أنظمة حسابية أفضل لتحقيق تلك الغايات. إننا نؤمن بأنه يوجد دور خطير تلعبه الحكومة في مجتمعنا تماماً مثلما يوجد دور مهمّ للأسواق. وغالباً ما تخفق الأسواق في العمل بالطريقة المتوخاة؛ لكن هذا الكلام بحذافيره يصحّ قوله عن الحكومة أيضاً. فالإخفاق في العراق لم يكن حصيلة خطأ واحد، بل نتيجة تراكم عشرات الأخطاء المرتكبة على مدى سنوات طويلة. ويحاول علماء الاجتماع أن يُدركوا المناشىء المنهجية لتلك "الإخفاقات"، وأن يلتمسوا الإصلاحات

الكفيلة بتقليص احتمالات وقوعها والتخفيف من مضاعفاتها. والحرب العراقية تُشكّل، ولا ريب، ''دراسة حالة'' لطُلاب ''الإخفاق الحكومي''.

كان لوعينا بتحيُّزنا الكامن أثره في هذه الدراسة. فكُنا، على ما نعتقد، **جدّ** محافظين. وحتى بأستخدامنا مثل هذه الطرائق المنهجية المُحافظة، توصلنا إلى أرقام تبعث على الإجفال حقاً ـ هذا بالرغم من أن تقديراتنا الكمّية تُهمل أكلافاً ضخمة كان في الإمكان قياسها على وجه الدّقة.

ولعلّ البعض يُجادل هنا بأننا لم نضمِّن [دراستنا] فوائد الحرب ومنافعها. إننا نقرّ بذنبنا في هذه التهمة. لقد كان هناك قرائن كافية **قبل** الغزو بأن الفائدة الأولية المزعومة من الذهاب إلى الحرب ـ أعني القضاء على أسلحة الدمار الشامل ـ لا صحة لها البتّة(21)، وقد ثبُت اعتقادنا هذا وتأكد بعد ذلك تماماً. وكان ثمة دليل كافٍ **قبل** الغزو على عدم وجود أية صلة ما بين القاعدة والعراق، لكن الغزو جازف بخلق المزيد من الإرهابيين. وهذا الاعتقاد، هو الآخر، تأكد بالملموس منذئذ. كما كان هناك برهان كافٍ **قبل** الغزو بأنه لن يُفضي إلى تخفيض أسعار النفط وضمان إمداداته على نحو أكثر استقراراً. وهنا أيضاً، كان لاعتقادنا هذا ما يبرّره. ولكن حتى وإن ظهرت فوائد [للحرب] بصورة غير متوقعة، فإن اتخاذ القرار السليم ما فتىء يُلزمنا بأن تكون الأكلاف المقدَّرة دقيقة قدر المستطاع. وهذا ما يسعى كتابنا إلى توفيره.

إقرار بالفضل

إن فكّ ''أحاجي'' أكلاف الحرب وأثمانها ليس بالأمر اليسير، وما كان ذلك ليكون ممكناً لولا مساعدة الكثيرين لنا.

إن حقيقة أن القسم الأعظم من البيانات والمعطيات كان يجب أن تكون متوافرة للجمهور أصلاً، لا تنفي أننا قد أضطررنا إلى أستيفاء بعض المعلومات الحسّاسة من خلال اللجوء إلى ''قانون حرية الوصول إلى المعلومات'' (FOIA). إننا نشكر پول سوليڤان من جمعية ''قُدامى المحاربين دفاعاً عن الحسّ السليم''، الذي قدّم إلينا كل عونٍ في إدراك الوضع الذي يواجه الجنود العائدين من ميادين القتال في العراق وأفغانستان. كما زوّدنا ببيانات حاسمة تعود إلى وزارة الدفاع ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين (VA) بموجب ''قانون حرية الوصول إلى المعلومات''.

كما كان روبرت ويسكوت بالأخص خير معوان لنا في مراجعة تقديرات الأكلاف الماكرو ـ اقتصادية. لقد قُدِّمت نسخة أوّلية من تحليلاتنا هذه أمام جلسة مشتركة للجمعية الاقتصادية الأميركية و''اقتصاديون من أجل السلام والأمن'' في بوسطن في شهر كانون الثاني/ يناير 2005، فكان النقاش مع أعضاء آخرين من الهيئة ـ وليام نوردهاوس، بسّام يوسف، ستيڤي كوزياك، ولا سيما آلان سيناي ـ مصدر عون لنا على وجه الخصوص. وشاركنا روبرت هورماتس أفكاره بشأن كلفة الحرب والمشاكل التي يطرحها تمويل العجز. هذا فيما قرأ أجزاء من المخطوط كلٌّ من وليام پفاف وجايمي

غالبريث. أما المساعدة البحثية فقد أمّنها لنا البحّاثة المساعدون: جيزيل غوزمان، فانغ هي، عزّت يلديز، ودان شوات، من جامعة كولومبيا. كما أننا مدينان بالشكر على وجه الخصوص لجيل بلاكفورد، الذي لم يبخل علينا بالمساعدة سواء في البحث أو التحرير، والذي عمل جاهداً وبمنتهى النُبل على تجميع أشتات الكتاب معاً في النهاية. وشطرٌ من العمل التحريري قام به القدير جداً غراهام واتس، فضلاً عن سامانتا مارشال وآمي پرنس.

وفي جامعة هارڤارد، نتوجّه بالشكر الخاص إلى بريان إيامارتينو، الذي قدّم لنا عوناً لا يُثمَّن في تطوير نموذج لحساب التكلفة؛ وإلى الطالب توني پارك والمرشّح لنيل درجة الدكتوراه جون هورتون (وهو نفسه جندي مسرّح لحقت به إعاقة جسدية أثناء القتال في العراق)، لما قدّماه إلينا من مساهمات في أبحاثنا. كما نزجي آيات الشكر كذلك إلى كلٍ من مايكل جونسون وجايمي جورجيا، الأستاذين المساعدين البارزين في الكلّية. كما نشكر مايكل ماكغيري من المعهد الوطني للطبّ على صبره وطول أناته في شرحه لنا نظام التعويض عن الإعاقة الجسدية، وكذلك لقاء عرضه علينا مسألة التعويض عن بتر الأطراف بكل تفاصيلها. كذلك نودّ أن نشكر ديڤيد غورمان وجو ڤيولنتي من رابطة "الجنود الأميركيين المعاقين"؛ وديڤيد سڤيير من "اللجنة المعنيّة بمستقبل الجنود الأميركيين المسرّحين"؛ وپول ريكهوف من "قدامى المحاربين الأميركيين في العراق وأفغانستان" للعون الكبير الذي قدّموه إلينا كي نستوعب بالتمام نظام التعويض عن الإعاقة الجسدية التي تلحق بالجنود، والصعوبات التي يلاقونها في الانتقال من الخدمة العسكرية إلى التسريح من الخدمة، ولا سيما محنة الجنود العائدين من الحرب الحالية. ولا بد أن نشكر كذلك الملازم الثاني ماثيو فكتو، الذي يخدم في صفوف الجيش الأميركي في العراق منذ عام 2006، على كرمه وبسالته، ولمعاونته إيّانا على الإحاطة بالحقائق اليومية للحياة في منطقة تسودها الحرب. ونُعرب عن تقديرنا للمساعدة التي وصلتنا من نيك كيتشن، طالب الدكتوراه في مدرسة لندن للاقتصاد، الذي كان لنا خير معوان في تحليل الأكلاف المترتبة على بريطانيا

العُظمى. ونخصّ بالامتنان أيضاً سوزان أندرسون من ''رابطة المحامين في ماساشوستس''، التي شرحت لنا كيف يحكم القُضاة بالتعويض في حالتَيْ الموت والإصابة؛ ومات غولدبرغ، الاقتصادي من ''مكتب الميزانية في الكونغرس'' (CBO)، الذي أعطانا من وقته الثمين ليبسط لنا بالتفصيل الطريقة المنهجية التي يعتمدها المكتب المذكور في عمله.

كما أننا مدينان بالشكر الجزيل لعدد من الأطباء ممّن ساعدونا في فهم ''اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة'' (PTSD)، بمن فيهم الدكتور تشارلز مرمر، والدكتورة كارين سيل، من مستشفى الجنود المسرّحين في سان فرانسيسكو؛ والدكتور دان لوينشتاين، أستاذ علم الأعصاب في كلية الطب بجامعة كليفورنيا في سان فرانسيسكو؛ والدكتور مورين سترافورد من جامعة كامبريدج بماساشوستس؛ وأخيراً الدكتور جين بولز، كبير الجراحين السابق في المركز الطبي الإقليمي بلاندشتول في ألمانيا.

وفي دار نورتون، نودّ أن نشكر ناشرنا دريك ماكفيلي، وكذلك زميلته كيلي فريسينا، ولا سيما برندين كورّي، الذين أبدوا كل معونة وتحلّوا بالصبر طوال عملية تحرير الكتاب. وفي دار بنغوين، نحن مدينان جداً ومن جديد لستيوارت بروفيت. ومرة أخرى، يقع معظم عبء التحرير على عاتق آنيا تشيفرين، التي قرأت بتأنٍ واصطبار كل مسودة من مسودات الكتاب، ولم تبخل علينا بالمساعدة عند كل مرحلة من مراحل الكتابة. إن فكرة هذا الكتاب تعود، في الحقيقة، إلى والدها: الناشر أندريه تشيفرين، الذي زودّنا هو الآخر بملاحظاته ومقترحاته الثمينة حول كيفية تصنيفه. وإذا كان من فضلٍ في ظهور هذا الكتاب بشكله الحالي، فهو يعود إلى جوناثان حكيم، الذي أمضى ساعات لا تحصى وهو يعمل على إتقان نموذج حساب التكلفة إلى حد الكمال، ومدّ إلينا يد العون في تنقيح عدّة فصول، وزوّدنا بإرشاداته المتبصّرة على طول الخط. وأخيراً، لا يسعنا إلاّ أن ننحني إجلالاً للراحل الدكتور موراي بيلمز، الذي خدم في صفوف الجيش الأميركي في المحيط الهادىء خلال الحرب العالمية الثانية.

حرب
الثلاثة تريليونات
دولار

الفصل الأول

أهي حقاً ثلاثة تريليونات؟

في التاسع عشر من شهر آذار/مارس 2003، غزت الولايات المتحدة و''تحالف الراغبين'' السائر في ركابها العراق. وشُوهد هجوم ''الصدمة والروع'' حيّاً على شاشة التلفاز في كل أرجاء العالم. وفيما كنا نتابع أعمال التدمير، رحنا نتساءل ما الذي سيبقى من ذلك البلد؟ لم يكن بالشيء المستغرب أن قوات صدّام حسين سُحقت على الفور تقريباً. فالولايات المتحدة تُنفق على الأسلحة ما تُنفقه سائر بلدان العالم مجتمعةً تقريباً[1]. وفي ذلك الوقت كان الاقتصاد العراقي لا يساوي سوى أقل من واحد في المئة من الاقتصاد الأميركي. كما أن عشر سنوات من الحرب العقيمة مع إيران، قُتل خلالها مئات الآلاف من العراقيين[2]، تلتها من دون إبطاء حرب الخليج [الأولى عام 1991] حيث لقي ما بين 75,000 و105,000 جندي عراقي آخر حتفهم[3]. ثم جاءت فترة زادت عن عشر سنوات من العقوبات. كان الأمر سيكون باعثاً على الصدمة حقاً لو أن أميركا عجزت عن دحر القوات المسلحة العراقية على وجه السرعة.

إنما كان هناك شيء ما غير لائق في شعور الرئيس بوش الخبيث بالظفر أمام يافطة رُفعت على متن حاملة الطائرات الأميركية ''إبراهام لينكولن''، وقد كُتبَ عليها عبارة: «المهمة أُنجزت»، ولم يكن قد مرّ على بدء الحرب سوى

ستة أسابيع فقط. خصوصاً وأن المهمة كانت أبعد ما تكون عن الإنجاز. فالمهمة لم تكن إيقاع الهزيمة بالجيش العراقي - لأن ذلك كان من باب تحصيل الحاصل - وإنما خلق ديمقراطية قابلة للحياة [في ذلك البلد]. بالنسبة لمهندسي السياسة من المحافظين الجُدد، كان العراق مجرد البداية: هدفهم كان إنشاء شرق أوسط ديمقراطي جديد يتوصل في نهاية الأمر إلى إقامة سلام دائم ما بين إسرائيل وفلسطين. وتلك المهمّة هي الأخرى لم تُنجز، ويبدو الحُلم بعراق ديمقراطي حُرّ ومستقرّ اليوم بعيداً شأنه دائماً.

بحلول 19 آذار/مارس 2008، يكون قد مضى على وجود الولايات المتحدة في العراق خمس سنوات كاملة - أي مدة أطول من الثلاث سنوات والثمانية أشهر التي استغرقتها منا الحرب العالمية الثانية؛ ومن السنتين والشهرين التي قضيناها في الحرب العالمية الأولى؛ ومن السنوات الثلاث والشهر الواحد في كوريا؛ وحتى من السنوات الأربع التي تقاتلنا فيها نحن الأميركيين خلال الحرب الأهلية. ومع ذلك كله، لا يبدو أنه قد تحقّق ثمة تقدّم كبير في العراق أثناء تلك السنوات الخمس. وليس العراق نفسه قد أنزلق إلى حومة صراع داخلي مميت فحسب؛ بل إن المنطقة بأسرها باتت أقلّ استقراراً من ذي قبل. إن الكراهية للولايات المتحدة ظاهرة للعيان في الشرق الأوسط، وقد أنتشرت حالياً في كل أنحاء العالم. طبقاً لمشروع پيو لرصد المواقف على مدار الكرة الأرضية (PGAP)، بات يُنظر إلى الولايات المتحدة في العديد من البلدان، بما فيها دولٌ عريقة في تحالفها معها، على أنها الخطر الأعظم الذي يتهدّد السلم العالمي - حتى أكثر من إيران وكوريا الشمالية[4]، هذين البلدين اللذين رفعهما الرئيس بوش، سويةً مع العراق، إلى عضوية ''محور الشرّ''.

داخل العراق، يُنظر إلى القوات الأميركية كمحتلّين وليس كمحرّرين؛ وتشير نتائج استطلاعات الرأي إلى أنّ 70 بالمئة من العراقيين يرغبون في رحيل الولايات المتحدة عن بلادهم[5]. لقد عاد الناتج المحلي الإجمالي في

العراق بالكاد إلى مستواه ما قبل الحرب[6]؛ وواحد على الأقل من أصل أربعة عاطلٌ عن العمل. وقد أضحى النقص في الكهرباء رمزاً لتعثّر عملية الإعمار. وهذا النقص لا يُمثّل فقط مؤشّراً كميّاً على مدى الفشل، وإنما يعني كذلك أن لا وجود هناك لأي تكييف أو تبريد. وفي الحرّ الخانق، تسوء الطباع وتفسد الأطعمة. في بغداد، الكهرباء غير متوفرة إلا لمدة اثنتي عشرة ساعة يومياً، أي كما كانت قبل الحرب. ويدور جدلٌ حالياً حول العدد الدقيق لقتلى العنف العراقي حتى تاريخه، وتتراوح التخمينات ما بين 100,000 و150,000 قتيل؛ أضف إلى ذلك معدلات أعلى للوفيات الناجمة عن أسباب أخرى، بحيث قد يصل عدد الأموات نتيجة هذا ''الإفراط'' إلى 700,000 أو أكثر. والأرقام الأعلى هذه مبنية على تقنيات وأساليب إحصائية معيارية[7].

والطبقة الوسطى، التي تمثّل عنصراً أساسياً إلى أبعد حد لتفعيل المجتمع الديمقراطي، قد دُمِّرت ـ وهذا ما أثاره بقوة الرجل الذي اُختارته أميركا ليكون أول رئيس لوزراء البلاد ما بعد الغزو إياد علاّوي[8]. وهناك نحو من مليونَيْ لاجىء عراقي مشتّتين في شتى أصقاع الأرض، أضف إليهم زهاء مليونَيْ عراقي آخرين تمّ تهجيرهم من مواطنهم داخل بلادهم هم[9]. الغالبية العظمى من هؤلاء المهجَّرين نزحوا إلى الأردن وسوريا، لكنك تجد أكثر من 26,000 عراقي قد وصلوا خلال عام 2006 وحده إلى السويد طالبين اللجوء السياسي أو للالتحاق بأفراد أُسرهم، ومن المنتظر أن يصل 20,000 آخرون في عام 2007. إن السويد وهي بلد أصغر بكثير من الولايات المتحدة، قد قبلت اُستقبال عدد أكبر من اللاجئين [العراقيين]، في مقابل 1608 أشخاص فقط اُستقبلتهم الولايات المتحدة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2007[10]. ولو أنّ أميركا استوعبت العدد نفسه من اللاجئين بما يتناسب وعدد سكّانها، لكانت قبلت ما يقرب من 900,000 لاجىء عراقي.

تقدير كلفة الحرب دون ما هي حقيقةً

كانت إدارة بوش على خطأ فيما يتعلّق بمنافع الحرب، كما أنها كانت مخطئة بشأن كلفة الحرب. لقد توقع الرئيس ومستشاروه نزاعاً سريعاً وغير مكلف. وبدلاً من ذلك، غطسنا في حرب تكلّفنا ما لم يكن بإمكان أحدٍ أن يتصوّره. فكلفة العمليات العسكرية الأميركية المباشرة - حتى من غير حساب النفقات الطويلة الأمد مثل العناية بالجنود الجرحى - قد تجاوزت بالفعل كلفة السنوات الاثنتي عشرة من حرب ڤييتنام، وبلغت مرتين أو أكثر كلفة الحرب الكورية. وحتى في سيناريو "الحالة الفُضلى"، ستصل هذه الكلفة في تصوّرنا إلى ما يقرب من عشرة أضعاف مثيلتها في حرب الخليج الأولى، وأكثر بثُلثٍ من كلفة حرب ڤييتنام، وضعفي كلفة الحرب العالمية الأولى[11]. والحرب الوحيدة الأكبر من حيث الكلفة، كانت الحرب العالمية الثانية، حين خاض 16,300,000 جندي أميركي حملة عسكرية دامت أربع سنوات طوال، وبلغت كلفتها الإجمالية (بدولارات العام 2007 بعد تعديلها في ضوء التضخم) زهاء 5 تريليونات دولار[12]. يومها كانت القوات المسلحة الأميركية بقضّها وقضيضها ضالعة في مجاربة الألمان واليابانيين، ومع ذلك بلغت الكلفة على أساس الوحدة الواحدة من الجند (بدولارات اليوم) أقلّ من 100,000 دولار، بينما تكلّفنا حرب العراق **(وبصورة مباشرة)** ما لا يقلّ بأي حال عن 400,000 دولار لكل وحدة واحدة من الجند[13].

هذا النزوع المزمن إلى التقليل من حجم الأكلاف عمّا هي حقيقةً، مستمرٌ منذ أن بدأت الحرب [العراقية] وحتى الآن. ففي كانون الثاني/يناير 2007، قدَّرت الإدارة أن كلفة نشر 21,000 جندي إضافي في إطار الخطة المقترحة تحت اسم "الاندفاعة"(*)، ستبلغ كحدٍ أقصى 5.6 بلايين دولار. لكن هذا

(*) خطة وُضعت لضمان أمن العاصمة بغداد بالدرجة الأولى، بعدما وصلت فيها أعمال العُنف إلى مستويات قياسية. (م).

الرقم المقدَّر كان يشير فقط إلى نفقات نشر القوات المقاتلة نفسها لفترة أربعة أشهر. وطبقاً لمكتب الميزانية في الكونغرس (CBO) غير المرتبط بأي من الحزبين السياسيين، تتطلّب ''الاندفاعة'' كذلك نشر ما بين 15,000 و28,000 جندي من قوات الدعم المقاتلة، وهو ما سيرفع كلفة التعبئة إلى 11 بليون دولار كحد أدنى (لمدة أربعة أشهر)، وإلى 27 ـ 49 بليون دولار فيما لو استمرت ''الاندفاعة'' إلى ما بين اثني عشر شهراً وأربعة وعشرين شهراً[14]. وحتى هذا التقدير الموسَّع لم يأخذ في الحُسبان نفقات العلاج والإعاقة الطويلة الأمد للجنود المسرّحين، أو كلفة إحلال المعدّات التي ستستخدمها تلك القوات الإضافية. كما أنه لم يتضمّن الأعباء الأخرى المترتبة عن ''الاندفاعة''، تلك التي عدّدها مكتب الميزانية في الكونغرس ضمن تقرير مفصل، وتشمل فيما تشمل عبء التيسُّر المتقلّص للجنود الأميركيين لنزاعات محتملة أخرى ولأمدٍ يتعدّى بكثير مدة الانتشار الفعلية[15].

لا مناص من أن يشعر الأميركيون، معظم الأميركيين، بهذه الأثمان. لقد دُفع الثمن دماً من جانب جنودنا المتطوعين والمتعهّدين المأجورين. أما الثمن مالاً، فيجري تمويله كلّياً، بمعنى ما، بواسطة الاقتراض. ولم يُصر بعد إلى اُستحداث ضرائب لتسديده، بل الحاصل في الحقيقة أن الضرائب المفروضة على الأغنياء قد اُنخفضت عملياً. إن الإنفاق في حالة العجز المالي ليُوهم المرء بأن قوانين الاقتصاد يُمكن أن تبطل، وأننا قادرون على اُمتلاك المدفع والزبدة معاً. لكن ذلك غير جائز طبعاً، وأكلاف الحرب تبقى أكلافاً حقيقية حتى وإنْ حدث وأُرجئت استحقاقاتها إلى جيل آخر. إنما وقبل أن نلقي نظرة فاحصة على تلك الأكلاف، دعونا نعود القهقرى إلى ما قالته الإدارة ونحن في طريقنا إلى الحرب.

التقديرات المبكرة لأكلاف الحرب

عشية نشوب الحرب، جرت نقاشات مستفيضة حول الكلفة المحتملة لها. فقال لاري لندسي، المستشار الاقتصادي للرئيس بوش ورئيس المجلس الاقتصادي القومي، إن الكلفة ربما تصل إلى 200 بليون دولار[16]. لكن وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد أستبعد هذا التقدير واصفاً إياه بـ«الهراء»[17]. وأوحى نائبه، پول وولفويتز، بأن الإعمار ما بعد الحرب قد يتكفَّل بنفسه من خلال الزيادة في عائدات النفط[18]. وقدّر مدير مكتب الإدارة والميزانية [في البيت الأبيض] سويةً مع الوزير دونالد رامسفيلد بأن الكلفة ستتراوح ما بين 50 و60 بليون دولار، ستقوم بلدان أخرى - على حد اعتقادهما - بتأمين جزء من هذا المبلغ (وإذا ما أخذنا معدلات التضخم في الاعتبار، كان الاثنان يقدّران الكلفة للمستقبل بما بين 57 و69 بليوناً بدولارات 2007)[19].

يومها أتسمت نبرة الإدارة برمّتها بالاختيال كما لو أن المبالغ المتحدّث عنها ليست بذات بال. فحين أجرى تيد كوپل من محطة ''إيه بي سي'' التلفزيونية مقابلة مع أندرو ناتسيوس، مدير ''وكالة التنمية الدولية'' (AID) ذي الاحترام الواسع، في إطار برنامجه المسمى ''نايتلاين'' ذات يوم من شهر نيسان/أبريل 2003، أصرّ ناتسيوس على القول إن إعادة بناء العراق لن تزيد عن 1.7 بليون دولار بأي حال من الأحوال.

> تيد كوپل: حسناً... عندما تتكلّم عن 1.7 بليون، فإنك تشير إلى أن إعمار العراق سيتمّ لقاء 1.7 بليون دولار، أليس كذلك؟
>
> أندرو ناتسيوس: أجل، هذا من حيث مساهمة دافعي الضرائب الأميركيين؛ هذا فيما يتعلّق بالولايات المتحدة فقط. أما الجانب المتبقي من إعمار العراق فستتولاه بلدان أخرى، سبق وأن تعهّدت بذلك، مثل بريطانيا، ألمانيا، النرويج، اليابان، كندا، وبالطبع عائدات النفط العراقي. عندما تقف

البلاد على قدميها وتسير أمورها على ما يرام في آخر المطاف، بعد بضع سنوات ليس إلاّ، وتُنتخب فيها حكومة بطريقة ديمقراطية، ستُنجز المهمّة بعائداتها هي؛ إذ ستحصل على 20 بليون دولار سنوياً كعائدات نفطية. غير أن الشطر الأميركي من هذه المهمّة لن يتعدّى الـ 1.7 بليون دولار. وليست لدينا أية خطط لرصد أموال إضافية لذلك...

تيد كوپل: أود أن أتأكد من أنني لم أَخطىء الفهم. أنت تقول إن أعلى ثمنٍ سيدفعه المكلَّف الأميركي هو 1.7 بليون دولار، ولا بنس أكثر من ذلك؟

أندرو ناتسيوس: هذا بالنسبة إلى عملية الإعمار. لكن ستكون هناك 700 مليون دولار إضافية في الميزانية التكميلية لأغراض الإغاثة الإنسانية لم نُدرجها في أي عطاءٍ لأن الجمعيات الخيرية هي من سيؤمّن هذا المال.

تيد كوپل:مفهوم. إنما مهما بلغت عملية الإعمار، وأياً كانت المدّة التي ستستغرقها، هل تجزم لنا بأن المكلَّف الأميركي لن يُطالب بدفع أكثر من 1.7 بليون دولار؟

أندرو ناتسيوس: هذه هي خطتنا، وهذه هي نيتنا. ويجب أن أضيف: إن هذه الأرقام مهما تبدو غير مألوفة على ما أرى، لا تثير لغطاً كبيراً[20].

حتى لندسي، ذهب إلى القول بعدما لاحظ أن كلفة الحرب قد تصل إلى 200 بليون دولار، إنّ «إدارة الحرب بنجاح من شأنها أن تعود بالنفع على الاقتصاد [الأميركي]»[21].

والحال أن لندسي قد أَستهان أَستهانة فادحة سواء بكلفة الحرب نفسها أو بأعبائها على الاقتصاد. فعلى افتراض أن الكونغرس صادق على الـ 200

بليون دولار الإضافية للحرب للسنة المالية 2008، وهذا الكتاب بعدُ في طريقه إلى المطبعة، يكون الكونغرس قد أُعتمد ما مجموعه نيف و845 بليون دولار كمخصّصات مالية للعمليات العسكرية، وأعمال الإعمار، ونفقات السفارة، وتعزيز الأمن في القواعد الأميركية، وبرامج المساعدة الخارجية في كلٍ من العراق وأفغانستان[22].

مع اقتراب الحرب من نهاية سنتها الخامسة، من المنتظر أن لا تقلّ الكلفة التشغيلية (أي الإنفاق على الحرب نفسها أو ما يُمكن تسميته بـ ''النفقات الجارية'') لسنة 2008، عن 12.5 بليون دولار في الشهر بالنسبة للعراق وحده، بعد أن كانت 4.4 بلايين دولار في عام 2003، وإذا ما أضفنا أفغانستان، سيكون المجموع 16 بليون دولار في الشهر الواحد. وهذا المبلغ يوازي الميزانية السنوية لهيئة الأمم المتحدة، أو لجميع الولايات الأميركية فيما عدا ثلاث عشرة منها. وحتى في هذه الحال، لا يشتمل المبلغ المذكور على الـ 500 بليون دولار التي صُرفت فعلاً سنةً بعد سنة كنفقات **عادية** لوزارة الدفاع. كما أنه لا يتضمّن أوجه الإنفاق المستترة الأخرى، كجمع المعلومات الاستخباراتية مثلاً[23]، أو أرصدة مالية مختلطة بميزانيات وزارات أخرى.

أضف إلى ذلك، وعلى نحو ما سنبيِّن أدناه (وبتفصيلٍ أكبر في الفصل الرابع)، لا تُمثِّل هذه النفقات الميزانيّة(*) ليس إلاّ - على ضخامتها - سوى جزء يسير من الكلفة الإجمالية للحرب.

مع تركيز هذا الكتاب على حرب العراق، توجد عملياً صعوبات جمّة وعديدة لفرز مبالغ الميزانية الفعلية المُنفقة في العراق وأفغانستان وعلى العمليات ذات الصلة بهما كلٍ على حدة[24]. صحيح أن ميزانية الرئيس للسنة المالية 2008 تتضمّن اعتمادات منفصلة لكلٍ من العراق وأفغانستان، إلاّ أن

(*) Budgetary، أي ما يخصّ أو له صلة أو منصوص عنه بالميزانيّة. (م).

وزارة الدفاع لا تزوِّدك سوى بمعلومات تفصيلية قليلة فيما يخصّ النفقات والتكاليف. فالأموال المخصّصة للحرب والأموال المعيارية مختلطة معاً في الحسابات نفسها[25]. كما أن مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لا تقيم كبير تمييز بين العمليتين في تقديرها للكلفة. ومكتب الميزانية في الكونغرس، هو الآخر، لا يفصل رصد الأموال للعراق عنه لأفغانستان في سيناريوهاته للتمويل المستقبلي. وطريقة التصنيف أو الفرز التي نعتمدها هنا، مبنية على العمل الذي يقوم به مكتب الأبحاث في الكونغرس (CRS) الذي يعتمد على «مجموعة منوّعة من المصادر والطرائق لتقدير كيفية توزيع الأموال ذات الصلة بالحرب المخصّصة للدفاع، للشؤون الخارجية وللنفقات الطبّية الخاصة بالجنود المسرّحين»[26].

عوامل تدفع إلى ارتفاع الإنفاق

إن العوامل الرئيسية التي تدفع بأكلاف الحرب إلى الارتفاع لتتعدّى عدد الجنود المنشورين في مسرح الحرب، أو الخطوات العمليانية بمعنى ''الوتيرة'' التي تدور بها عجلة الحرب. منذ عام 2004، ومتوسط عدد العناصر العسكرية المنشورة في المنطقة في فترة معيّنة قد أزداد بنسبة 15 بالمئة - غير أن التكاليف أُرتفعت ارتفاعة صاروخية بما لا يقلّ عن 130 بالمئة. وعلى نحو مماثل، يُقدَّر بأن شدّة العمليات قد زادت بنسبة 65 بالمئة خلال الفترة المعنية - أي بما يوازي نصف معدل زيادة التكاليف[27].

ثلاثة عوامل رئيسية تكمن وراء هذه التكاليف المتزايدة دونما ضابط. أحدها هو بالطبع الكلفة المتصاعدة للعناصر البشرية بفئتيهم: الجنود المقاتلون والمتعهدّون العسكريون. حتى وإن كان العدد الوسطي من الجنود المقاتلين المنشورين لم يرتفع إلاّ قليلا، إلاّ أن الكلفة على أساس الوحدة الواحدة من الجند قد تضاعفت إلى حد بعيد. ذلك أن نفقات التجنيد، وأجور

القتال، وتعويضات المشاق، وعلاوات التطوّع من جديد، هذه كلها قد ارتفعت (حتى إن العلاوة المدفوعة لمعاودة التطوع قد تصل إلى 150,000 دولار). إن الجيش قد عوَّل وهو ما برح يعوِّل، وإلى حد غير مسبوق، على جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني، الذين يجب أن يتقاضوا راتبهم كاملاً وفوقه أجر القتال وسائر التقديمات الأخرى متى كانوا في الخدمة الفعلية وليس مجرد راتب هزيل لقاء عطلة نهاية أسبوع واحدة كل شهر(28). ولئن كنا نوزّع نفقات جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني بين العراق وأفغانستان وبدرجة كبيرة بحسب رقعة انتشارهم وحجم إصاباتهم في مسرحَيْ الحرب المختلفين، إلاّ أن القسم الأعظم من هذه النفقات ينبغي أن يُعزى إلى العراق. لو لم نذهب إلى الحرب في العراق، لكُنّا قادرين على الاكتفاء بجيشنا العامل [الدائم] إلى حد أبعد بكثير. لو أن جنود الخدمة الفعلية المتراوح عددهم ما بين 82 و142 ألفاً المرابطين في العراق خلال الفترة الواقعة بين أيار/مايو 2003 وكانون الثاني/يناير 2005، أُرسلوا إلى أفغانستان، لكُنّا تداركنا الحاجة إلى استدعاء جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني. وفيما لو أُضيف إليهم آلاف الجنود الذين يقدّمون إليهم الدعم والمساندة، لكانت تلك الحاجة حتى أقلّ إلحاحاً(29). من جهة المنفعة، ربما يدور جدل حول مدى دور حرب العراق في تحويل الاهتمام عن أفغانستان وما أدّت إليه من إخفاقات هناك؛ لكن من جهة النفقة، لا جدال البتّة في ذلك: إنها حرب العراق التي جاءت في أعقاب حرب أفغانستان، هي التي رتّبت الضغوطات على المؤسسة العسكرية مما دفع بالإنفاق إلى الارتفاع ارتفاعاً متعدّد الأوجه.

والاستخدام المتعاظم للمتعهدّين [المقاولين] في العراق وأفغانستان ممّن يقومون بكل شيء من الطهي إلى التنظيف ومن صيانة أنظمة الأسلحة إلى حماية الدبلوماسيين الأميركيين، قد ضاعف من نفقات العمليات الحربية أكثر بكثير مما لو اتكلنا على الجيش وحده. أظهر مسح أجرته القيادة الوسطى في وزارة الدفاع عام 2006 أن الولايات المتحدة تستخدم أكثر من 100,000

متعهّد خاص؛ وهذا الرقم يُشكّل زيادة قدرها عشرة أضعاف حجم أستخدام المتعهّدين خلال حرب الخليج في العام 1991[30]. ونظراً لإخفاقنا في زيادة عديد الجيش، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتصرّف من دونهم. في أغلب الأحوال، يعمل هؤلاء المتعهّدون جنباً إلى جنب مع الجنود الأميركيين ويشاطرونهم المخاطر والمشاق. وثمة رقم تقديري يشير إلى أن نحواً من 1,000 متعهِّد قد قُتلوا منذ عام 2003.

وجاء غزو العراق ليُتيح فرصاً جديدة لشركات الأمن العسكري الخاصة. فوزارة الدفاع وحدها أنفقت ما يزيد عن 4 بلايين دولار على حرّاس الأمن في بحر عام 2007 ـ بعدما كانت النفقة بليون دولار فقط لثلاث سنوات خلت. حصلت شركة ''بلاكواتر سكيوريتي'' على موطىء قدم أوّلي لها في العام 2003 بموجب عقد خارج المناقصة قدره 27 مليون دولار وذلك لحراسة پول بريمر الثالث، الحاكم الإداري لسلطة التحالف المؤقتة (سلطة الاحتلال الأميركي في بغداد). وتمّ توسيع العقد إلى مئة مليون دولار بعد ذلك بسنة واحدة. وبحلول عام 2007، صارت الشركة تملك عقداً بـ 1.2 بليون دولار للعراق، وتوظِّف 845 متعهِّد أمن خاصّاً[31].

في عام 2007، كان أفراد الشركات الأمنية الخاصّة، مثل بلاكواتر ودينكورپ، يتقاضون ما يصل إلى 1,222 دولاراً في اليوم الواحد؛ أي ما يربو على 445,000 دولار في السنة[32]. ومن باب المغايرة الصارخة، كان الرقيب في الجيش الأميركي لا يحصل سوى على 140 إلى 190 دولاراً في اليوم كراتب وتقديمات، أي ما مجموعه 51,100 إلى 69,350 دولاراً في السنة[33].

وما هو أسوأ من ذلك بعدُ أن المؤسسة العسكرية تُنافس نفسها: فالأجر المرتفع الذي يُدفع للمتعهِّد هو أحد العوامل التي تحمل الجيش على عرض علاوات أعلى من أي وقت مضى للتطوّع من جديد. والجنود عندما تُشارف مدة خدمتهم على الانتهاء، يُمكنهم عندئذ أن يعملوا كمتعهّدين بأجور أعلى

بما لا يُقاس. وبالرغم من هذه الزيادة الهائلة في أجر من يقبل بإعادة تجنيده، فإن الجيش يخسر بعضاً من عناصره الأكثر خبرةً وتمرساً لصالح شركات التعهّدات الخاصة.

لقد سأل الكثيرون عن الحكمة من هكذا اعتماد على المتعهدين الخاصّين عوضاً عن تعزيز القوة العسكرية النواتية، إنما ليس فقط بداعي الكلفة الأعلى. فهؤلاء المتعهّدون ليسوا أكثر تكلفةً من الجنود فحسب، بل ولا يخضعون كذلك للانضباط أو الإشراف العسكري(34). لا ريب في أن معظم المتعهدين قومٌ شرفاء لا يعرفون الكلل ويؤدّون مهامهم تحت أقسى الظروف. لكن وحشية البعض منهم بلغت حد الأسطورة وزادت في تأجيج النزاع(35).

إن استخدام المتعهِّدين هو في جوهره خصخصةٌ جزئية للقوات المسلّحة. غير أن هناك أسباباً وجيهة تحول دون البلدان وخصخصة قواتها المسلّحة. قد يكون مفهوماً أن تعمد الحكومات إلى خصخصة مصانع الصُّلْب مثلاً، أو حتى أن تخصخص موارد طبيعية حصرية مثل الكهرباء أو الغاز، بشرط تطبيق لوائح تنظيمية تضمن عدم إقدام تلك الإدارات الحصرية على استغلال قدرتها السُّوقية لفرض أثمان فاحشة على المستهلكين. إنما من غير المفهوم أن تفعل ذلك بالنسبة لقواتها المسلّحة. غالباً ما يُجادلك أنصار الخصخصة بأن هذه الأخيرة تحفّز الناحية الاستجابية لدى الزبون. فباستطاعة شركات الصُّلْب أن تُضاعف أرباحها من خلال طرح منتجات تروق أكثر لزبائنها تتميّز بنوعية أفضل واعتمادية أكبر. في أغلب الأحوال، أولئك الذين يتعاملون مع المتعهِّدين العسكريين لا يفعلون ذلك بصورة طوعية؛ إذ لا وجود هناك لسوقٍ يتسنّى لهم فيها اختيار من يستجوبهم من المتعهِّدين الأميركيين، أو من قبل شخصٍ آخر من المزودين. إن الحوافز هنا فاسدة حقاً. فحوافز المتعهِّد هي العمل على التقليل من تكاليفه قدر الإمكان، وتلك الحوافز لا تقيم اعتباراً لمروحة واسعة من الأهداف العامّة للوطن.

وقد طرح الاستخدامُ الواسع النطاق للمتعهّدين مشكلة أخرى بعد، وهي أن احتمالات الفساد والاستغلال لجني أرباح فاحشة عالية جداً[36]. إن المزاعم بصدد الإفراط في الدفع لشركة هاليبورتن، متعهّدة الدفاع التي كان يرأسها فيما سبق نائب الرئيس ديك تشيني، باتت معروفة للقاصي والداني، غير أن هذا ما هو إلاّ الرأس البارز فقط من جبل الجليد.

وهذه المشاكل تعكس بدورها مثالب ونقائص جوهرية في ترتيبات التعاقد، سواء من حيث كيفية مكافأة المتعهّدين في المقام الأول، أو من حيث مراقبتهم حتى بعد دفع المكافآت لهم.

ووجود هذه الأمور الشاذة في نظام المكافأة ليس بالشيء العَرَضي. إن سياسة الحكم السليم - أي تشجيع المنافسة، والحصول على أفضل صفقة ممكنة لصالح المكلّفين - تقضي بأن يقدّم المتعهّدون عطاءات من خلال المزايدة التنافسية فيما بينهم. لكن الحاصل أن إدارة بوش غالباً ما تلتفّ على هذه العملية باستخدامها طريقة ''العطاءات المقصورة على جهة واحدة''، تحت زعم أن هناك حاجة إلى الاستعجال من دون اُنتظار لكي تأخذ عملية التنافس مجراها. والأنكى من ذلك، أن العديد من المتعهدين هم متعاقدون تفوق أرقام عقودهم الكلفة الفعلية - أي يتلقى المتعهّد كل ما كان دفعه من نفقات ويحصل على هامش ربح فوق ذلك (وبوجود الحوافز الفاسدة، كلّما توسّع في الإنفاق كان ربحه أوفر). قد تكون هناك حجّة لاعتماد ''العطاءات المقصورة على جهة واحدة'' عند نشوب حرب على حين غرّة، لكن ما هو غير ضروري وغير مبرّر التعاقد لسنوات عديدة وفق هذا الإجراء، على نحو ما تم لصالح شركة هاليبورتن مثلاً.

ولعل المثال الذي يُشَكِّل إدانةً في هذا الصدد هو مصير المبلغ الطائل، مبلغ 18.4 بليون دولار المخصّص لأغراض الإعمار - لإعادة بناء المشاريع المدنية في العراق كالمدارس والمستشفيات وشبكات الكهرباء والطُرقات - الذي

وافق عليه الكونغرس في صيف عام 2003. لقد كافح الرئيس بوش بضراوة من أجل إقرار هذا المبلغ، مُخبراً الكونغرس المتردد بأن ترميم وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية [للمواطنين] شرط حاسم لنجاح الاستراتيجية الأميركية(37). أراد الكونغرس يومها أن يتأكد من أن المال سيذهب رأساً إلى شركات قادرة على المساهمة في خلق وظائف في العراق. وبعد نقاشات مستفيضة، أجاز مشروع القانون الخاص بالإعمار بشرط أن يُكافأ المتعهِّدون على أساس الدخول في عطاءات تنافسية ما لم يشهد وزير الدفاع (أو وزير الخارجية في حالة قيام وزارة الخارجية بالتعاقد) خطّياً بأن الحاجة تدعو إلى اعتماد طريقة العطاءات المقصورة على جهة واحدة. وهذا ما خلق تباعداً ما بين الكونغرس والوزير رامسفيلد ـ الذي شاء أن يمنح العقود إلى شركات تعهّدات الدفاع الكبيرة المعهودة من دون تنافس، لكنه رفض أن يكتب بذلك خطّياً إلى رئيس اللجنة [في الكونغرس]. وكانت النتيجة أنه بعد سنة لم يُصرف سوى بليون دولار. وكما سنرى لاحقاً، لقد تمّ تسريب القسم الأعظم من هذا المبلغ إلى النشاطات العسكرية أو لم يُنفق بالمرة.

وتلت إجراءات التعاقد السيئة مراقبةٌ غير وافية بالمراد، ومُكلفةٌ بنوع خاص لأسباب بديهية، ما دامت تتمّ بعقود تفوق أرقامها الكلفة الفعلية. ببساطة لم تكن هناك العناصر البشرية الكافية لتأمين مراقبة وافية بالمراد. فوزارة الخارجية لا تملك سوى سبعة عشر موظفاً فقط في دائرة التقيُّد بالعقود التابعة لها للإشراف على متعهّدين يتصرّفون بمبالغ تصل إلى أربعة بلايين دولار. ووزارة الدفاع أسوأ حالاً بعد من وزارة الخارجية، بعدما أخفقت وبشكل ذريع في الاستثمار في قوة العمل لديها الخاصّة بالتملّك والتوريد لسنوات عديدة. ما بين عامَيْ 1998 و2004، زاد الإنفاق الإجمالي لوزارة الدفاع على المقاولات بنسبة 105 بالمئة، بينما تقلّص عدد الموظّفين لديها الذين يصرفون المال للمتعهدين ويشرفون على عملهم بنسبة 25 بالمئة(38).

فلا عجب بعد ذلك أن تكون التقارير عن التجاوزات المرتكبة في التعاقد

من الكثرة بمكان، بما في ذلك فواتير مشكوك بأمرها بقيمة 10 بلايين دولار أفادت عنها وكالة التدقيق بعقود الدفاع[39]. وثمة 8.8 بلايين دولار أخرى من الصندوق لتنمية العراق أختفت تحت الرقابة المالية الرخوة لسلطة التحالف المؤقتة[40].

يتخذ الفساد في أميركا أشكالاً أقلّ انكشافاً منه في أمكنة أخرى. فالدفع لا يكون عادةً على هيئة رشوة مباشرة، بل على صورة مساهمات وتبرعات لحملات كلا الحزبين. ففي الفترة من 1998 إلى 2003، بلغ مجموع مساهمات شركة هاليبورتون في حملات الحزب الجمهوري 1,146,248 دولاراً، و55,650 دولاراً ذهبت إلى الحزب الديمقراطي. هذا في حين تلقت هاليبورتون ما لا يقلّ عن 19.3 بليون دولار على شكل عقود مقصورة على جهة واحدة[41].

والأكلاف المفرطة على الحكومة تنعكس أرباحاً مفرطة لأصحاب عقود الدفاع الذين هم (إلى جانب شركات النفط) الرابحون الحقيقيون الوحيدون من هذه الحرب. فسعر السهم العائد لشركة هاليبورتون قد ارتفع بنسبة 229 بالمئة منذ بداية الحرب، متجاوزاً حتى مكاسب شركات الدفاع الأخرى مثل: جنرال داينمكس (134 بالمئة)، ورايثيون (117 بالمئة)، ولوكهيد مارتن (105 بالمئة)، ونورثروپ غرومان (78 بالمئة)[42].

ويُعدّ سعر الوقود الآخذ بالارتفاع سبباً ثانياً لتلك الزيادة الكبيرة في التكاليف والأعباء المالية. إن الجيش الحديث لا يعمل على لحم بطنه فقط، وإنما يلزمه زيت الوقود أيضاً. وقد ارتفع سعر البترول من حوالى 25 دولاراً للبرميل عندما بدأت الحرب إلى ما يقرب من 100 دولار وقت دفع هذا الكتاب إلى المطبعة. وسعر الوقود المُسلَّم للعراق ارتفع حتى بوتيرة أسرع نظراً لنفقات نقله الباهظة من خطوط الإمداد الطويلة والمحفوفة بالمخاطر.

والسبب الثالث، ولعلّه الأهمّ، لهذا الارتفاع المدوخ لأكلاف الحرب، هو الحاجة المتعاظمة إلى ''إعادة تهيئة'' المعدّات والعتاد الحربي كونها تبلى مع

مرور الزمن، واْضطرار البنتاغون في ضوء طول الحملة العسكرية إلى شراء معدّات كان قد تجاهلها في بادئ الأمر[43]. والمثال الصارخ على ذلك هو المركبات المصفَّحة المُقَاوِمة للألغام والمحمية من الكمائن (MRAP) التي لها بدن على شكل (V) يرفع طاقم المركبة إلى علو ثلاثة أقدام فوق الأرض، وهي معدّة لتحمّل العبوات الناسفة الواطئة التي تعطب عادة عربات الـ''هامفي'' غير المرتفعة عن الأرض. اكتشف مشاة البحرية [المارينز] مزايا تلك المركبات في العام 2003 وشرعوا بتقديم طلبات ملحّة للتزوّد بها في أوائل العام 2005. لكن كان لا بد من الانتظار حتى عام 2006، حين تسلّم وزير الدفاع روبرت غيتس مسؤولياته، كي يقرّر البنتاغون أخيراً اْستبدال أسطوله المؤلَّف من 18,000 عربة ''هامفي'' بتكنولوجيا أرقى. في غضون ذلك، كانت العبوات الناسفة المرتجلة إنما المحسَّنة (IED) قد أوقعت أكثر من 1,500 إصابة قاتلة في صفوف الأميركيين.

علاوة على ذلك، لقد اْرتفعت النفقات الشهرية من جرّاء كلفة التدريب والتجهيز لقوات الأمن الأفغانية والعراقية. فقد صرفنا ما يربو على 30 بليون دولار على تدريب القوات الأهلية في كلا البلدين منذ العام 2004، وهي نفقة لم تكن محسوبة ضمن التكاليف التقديرية الأصلية للحرب[44].

من حيث الأساس، أخذت الأكلاف بالتصاعد في العراق لأن الموارد كانت جدّ مقتّرة لدى نشوب الحرب ولأن الحملة العسكرية لم تسر على ما يرام. لو أن وزارة الدفاع اْلتفتت إلى مبدأ وزير الخارجية الأسبق كولن باول القائل باعتماد ''القوة الكاسحة''، لكانت نشرت مزيداً من الجند وصرفت مزيداً من الأموال في البداية، ولكان أمكن السيطرة بسرعة على حركة التمرد وتمّ إيصال الحرب إلى خواتيمها في زمن أبكر. الآن، وبعد خمس سنوات من القتال وما يُقدَّر بـ 19,000 متمرّد عراقي لقوا مصرعهم، هناك عدد أكبر من المتمردين مما كان عند بدء الصراع، والمزيد من أعداء الولايات المتحدة في سائر أرجاء الشرق الأوسط[45].

أكلاف لم تدخل في الحساب

إن الكلفة الإجمالية للحرب هي أعلى من الرقم الرسمي الذي تداولته الإدارة لأن هناك الكثير من النفقات والتكاليف التي لم تدخل في الحساب. خذوا مثلاً: يتحدّث المسؤولون الحكوميون مراراً وتكراراً عن أرواح جنودنا بأنها لا تُقدَّر بثمن. لكن من منظور الكلفة، تظهر تلك الأرواح ''الغالية إلى أبعد الحدود'' في دفاتر البنتاغون وبكل بساطة على هيئة رقم يساوي 500,000 دولار، هو المبلغ المدفوع للورثة كتعويض وفاة وتأمين على الحياة. وعقب نشوب الحرب، زيد هذان من 12,240 دولاراً إلى 100,000 دولار (في حالة تعويض الوفاة)، ومن 250,000 دولار إلى 400,000 دولار (في حالة التأمين على الحياة)[46]. وحتى هذه المبالغ المضاعفة لا تُشكِّل سوى جزء صغير مما يُمكن للورثة أن يتلقوه لو أن هؤلاء الجنود فقدوا أرواحهم في حادث سيارة لا معنى له. في مجالات كمجال الصحة وأنظمة الأمان، تثمِّن الحكومة حياة شاب في ذروة قدرته على الكسب مستقبلاً بأكثر من 7 ملايين دولار - أي أكبر بكثير من المبلغ الذي تدفعه المؤسسة العسكرية في تعويضات الوفاة[47]. وإذا ما استخدمنا هذا الرقم، يكون مجموع المترتبات المالية عن حوالى 4,000 جندي أميركي قُتلوا في العراق نحواً من 28 بليون دولار. لكن خسارة المجتمع تبقى بطبيعة الحال أعلى من كل تلك الأرقام التي ترد في ميزانية الحكومة.

وثمة مثال آخر على الخسارة المخفية هو التقليل من حجم الإصابات العسكرية الأميركية عمّا هي حقيقةً. فإحصاءات وزارة الدفاع فيما خصّ الإصابات لا تركّز سوى على الإصابات الناجمة عن الأعمال العدائية (القتالية) كما يحدّدها الجيش. مع ذلك، لو أن جندياً جُرح أو توفي في حادث سير ليلي، فإن الحادث يُوصف رسمياً بأنه ''غير ذي صلة بالقتال'' - حتى وإنْ كان الانتقال في وضح النهار أقلّ أماناً بمراحل بالنسبة للجنود. في الواقع،

يحتفظ البنتاغون بطقمين اثنين من الدفاتر: الأول هو قائمة الإصابات الرسمية التي تجدها في موقع وزارة الدفاع على شبكة الإنترنت؛ والثاني هو مجموعة بيانات من غير السهل العثور عليها، وهي متوافرة فقط في موقع مختلف على الشبكة ولا يمكن التحصُّل عليها إلا بمقتضى قانون حرية الوصول إلى المعلومات (FOIA). وتُظهر تلك البيانات أن مجموع عدد الجنود الذين جُرحوا أو تأذوا أو أُصيبوا بمرضٍ يبلغ ضعف عدد الجنود المُصابين في المعارك[48]. سوف يُجادلك البعض بأن نسبة مئوية من تلك الإصابات التي ليس لها صلة بالقتال كان يُمكن أن تقع حتى وإنْ لم يكن الجنود في العراق. غير أن أبحاثنا الجديدة التي سنأتي على شرحها في الفصلين الثاني والثالث، تُظهر أن غالبية هذه الإصابات والأمراض يمكن ربطها مباشرةً بالخدمة في الحرب.

لا جَرَم في أننا ونحن نركّز الاهتمام على الكلفة الاقتصادية لحيوات آلاف الأميركيين فُقدت أو تهدّمت بفعل الحرب، من بالغ الصعوبة حساب الكلفة البشرية التي دفعها الجنود وعائلاتهم ومجتمعاتهم. في مقدورنا حساب تعويض الإعاقة وقوة العمل المفقودة للجنود العائدين من ساحات الحرب وهم يعانون ''اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة''؛ إنما من بالغ الصعوبة حساب الكلفة المترتبة عن ضغوط الأسرة النفسية، والزيجات المنهدمة واليأس المستحكم بمن فَقَد سمعه وبصره أو أطرافه[49].

يوجد بعد سببٌ إضافي للتشاؤم حيال الكلفة النهائية للحرب ـ على الجنود المسرّحين وعائلاتهم على حد سواء. فيما كنا ندفع بهذا الكتاب إلى المطبعة، نشرت ''جورنال أوف ذي أميركان مديكال آسيوسييشن''(*) دراسة جديدة حول مشاكل الصحّة العقلية والنفسية التي ظهرت بعد مرور عدة أشهر على التسريح من صفوف الجيش. يقول واضعو الدراسة إن دراسات سابقة أظهرت «أن الجنود كانوا أكثر ميلاً إلى إظهار عوارض اضطراب الصحة النفسية بعد عودتهم بعدة أشهر وليس عقب عودتهم مباشرةً»[50]. وثمة غربلة ثانية أُجريت

(*) مجلة الجمعية الطبية الأميركية. (م).

بعد العودة بثلاثة إلى تسعة أشهر بيَّنت حاجة 20.3 بالمئة من الجنود العاملين و42.4 بالمئة من جنود الاحتياط إلى علاجٍ لصحتهم النفسية(51).

نظامٌ للمحاسبة تشوبه النواقص

الطريقة التي تتبعها الحكومة الأميركية في المُحاسبة تزيد في نظرنا من هالة الإبهام التي تلفّ كلفة الحرب. إن الطريقة القياسية التي تعتمدها الحكومة في مسك دفاترها تقوم على المحاسبة ''النقدية''. وهذه تُسجِّل ما يُصرف اليوم فعلاً، لكنها تُهمل شأن الالتزامات المالية الآجلة، بما في ذلك، في حالة الحرب، عناصر كالرعاية الصحيّة وتعويضات الإعاقة في المستقبل. المُحاسبة النقدية تُظهر الأمور أقلّ مما هي في اللحظة الآنية - من قبيل عدم شراء مركبات لحماية الجنود من العبوات الناسفة المرتجلة على سبيل المثال - لكنها تخفي النفقات طويلة الأمد على العناية الطبّية في حال انفجرت عبوة كهذه وجرحت جندياً.

والمشاكل التي تكتنف المحاسبة ''النقدية'' خطيرة للغاية حتى إن جميع الأعمال في أميركا التي يزيد نطاقها عن حانوت البقالة مُطالبة قانوناً باستخدام قيود حسابية ''تراكمية'' - وهي طريقة تُبيِّن النفقات المستقبلية التي سيتمّ تكبّدها وليس حجبها إلى حين تُصرف فعلاً في مرحلة قادمة. إن التناقض ما بين المحاسبة النقدية والمحاسبة التراكمية لطالما كان مبعث قلق. لكن حجم الأكلاف المستقبلية في هذه الحرب يجعل أي تصريحٍ بأقل ممّا تقتضيه الحقيقة عملاً خطيراً بنوع خاص. وأخذ هذه المستحقات الآجلة المتراكمة في الحُسبان هو في رأينا، ما يقف وراء الكثير من الفوارق الظاهرة ما بين أرقامنا نحن والأرقام الرسمية.

وثمة ممارسات سيئة أخرى على صعيد المحاسبة تسمح لوزارة الدفاع بإخفاء النفقات على حرب العراق ضمن ميزانيتها العادية. إن وزارة الدفاع تبتلع ما يربو على 500 بليون دولار من مال المكلّفين سنوياً (هذا غير المال

الذي تبتلعه بحجّة الحرب)، إلاّ أنها تُقصّر تقصيراً فاضحاً في تبيان أين يذهب كل هذا المال. في العام 2007، وللسنة العاشرة على التوالي، رسبت وزارة الدفاع في مضمار التدقيق المالي، حيث أفاد مدّققو الحسابات عن وجود مآخذ ونقاط ضعف مادية في كل ناحية في واقع الأمر. وحتى المفتش العام للوزارة نفسه أخبر لجنة الأمن الداخلي في مجلس الشيوخ مؤخراً أن

> الوزارة [وزارة الدفاع] تواجه مشاكل على صعيد الإدارة المالية، مشاكل مزمنة، متفشية ومتجذرة عميقاً في كل العمليات تقريباً. وتستمر مشاكل الإدارة المالية هذه في تعويق قدرة الوزارة على تقديم بيانات مالية وإدارية موثوقة، ملائمة زمنياً ومفيدة لدعم قرارات التشغيل ووضع الميزانية ورسم السياسات.... والضعف الذي يعتور التدقيق في صحة البيانات المالية يؤثّر كذلك في برامج وعمليات وزارة الدفاع ويُساهم في تبديد الموارد وسوء إدارتها واستعمالها غير الفعّال[52].

إن القصور الحاصل في ضبط الأمور المالية يجعل من الصعوبة بمكان تفسير كل تلك الأموال المصروفة على إدارة الحرب في العراق. وعلى حد قول هيئة مُساءلة الحكومة: «لا وزارة الدفاع ولا الكونغرس يعرف حقّ المعرفة كم تُكلّف الحرب، وكيف تُستخدم الاعتمادات المالية المخصّصة لها، أو يملك معطيات تاريخية تفيده في درس الاحتياجات المالية المستقبلية»[53].

في الفترة 2002 ـ 2008، زادت الميزانية العسكرية (من دون حساب المخصّصات للعراق وأفغانستان) بأكثر من 600 بليون دولار على نحو تراكمي. وهذا أسرع بما لا يُقاس من معدل الزيادة في الإنفاق الدفاعي على مدى السنوات الأربعين الماضية. ولا يُمكننا أن نعزو ذلك بالكلّية إلى الزيادات العادية في عديد الجند والمشتريات والتضخم. كما أن رُبع هذا النمو التزايدي على الأقل قد خُصّص، في تقديرنا، بشكل أو بآخر للقتال في العراق

وأفغانستان - أي أكثر من 150 بليون دولار أنفقتها وزارة الدفاع على مدى السنوات الخمس المنصرمة.

لكن هذا لا يعني أن أكلاف الحرب في العراق متوارية خلف ميزانية وزارة الدفاع وحدها، بل تظهر (الآن وفي المستقبل) في ميزانيات الضمان الاجتماعي ووزارة العمل ومصلحة الإسكان والتطوير المُدني. مع ذلك، ورغم الوقع الكبير لحرب العراق على ميزانية الحكومة الفيدرالية، يُصار إلى ترحيل الكثير من النفقات إلى حسابات أخرى. وحينما يتمّ إخراج نفقات حرب العراق من حساب القطاع العام، لا يعني ذلك أن الكلفة قد أنتفت. خذوا مثلاً: إن التقصير في تأمين الميزانية الكافية لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين قد حدا بالعديد من هؤلاء الجنود، ممّن هم بحاجة إلى عناية طبيّة، إلى شرائها بصورة شخصية. وإذا كان ذلك يُخفِّض من الإنفاق الحكومي، إلاّ أنه لا يستتبع أي توفير حقيقي على البلاد. وهكذا، أيضاً، تُشكّل تكاليف العناية بالجنود المسرّحين وأفراد عائلاتهم عبئاً ليس باليسير على حكومات الولايات، وهو ما لا ينعكس في إحصاءات الحكومة الفيدرالية. ولعلّ ذلك ما يُلزمنا، عند تقدير الكلفة الإجمالية للحرب على كاهل أميركا، إلى النظر أبعد من مجرد مترتباتها على الميزانية الفيدرالية؛ وتلك مهمّة سنلتفت إليها في الفصول من الرابع إلى السادس.

تخريب عملية وضع الميزانية

إن مقاربة الإدارة لتمويل الحرب قد شابتها النواقص والعيوب منذ البداية. إن جانباً محورياً من ديمقراطيتنا يستلزم حُكماً ممارسة الكونغرس رقابة على أوجه الإنفاق كافة ومصادقته عليها. فمن المفترض أن يكون منشأ جميع المخصّصات المالية هو الكونغرس؛ كذلك من المفترض أن يُصار إلى وضع ميزانية لكل النفقات المتوقعة. من المفهوم أن لا يكون في الإمكان توقّع قيمة الأكلاف في مستهلّ الحرب، وأن يجري توفير الأموال عبر أعتمادات مالية

طارئة - التي يُفترض أن تكون وقفاً على الحاجات «غير المنظورة، غير المحسوبة وغير المنتظرة». ونفهم أن يكون الرئيس طلب المخصّصات الأولى لغزو أفغانستان بهذه الطريقة[54].

إنما من الصعب أن نفهم لماذا لا نزال، وقد دخلت الحرب سنتها الخامسة، نرصد الأموال لها بالطريقة ذاتها إلى حد بعيد. وطلبُ الأموال بطرق ملتوية وغير قانونية، مع مراجعة التكاليف الإجمالية دونما توقف، ودائماً باتجاه الصعود، ما فتيء متواصلاً منذئذ. في شهر أيار/مايو 2007، قدَّر البنتاغون أنه سيكون في حاجة إلى 141.7 بليون دولار للسنة (المالية) 2008 كي يستمر في خوض الحربين بصورة فعّالة. لكن وزير الدفاع روبرت غيتس أعاد تقدير كلفة أنخراطنا المتواصل في القتال بأن رفع الرقم إلى ما يقرب من 190 بليون دولار؛ وحين تقدّم الرئيس بوش في الأخير بطلباته عبر الميزانية الموضوعة للحرب لسنة 2008، كان الرقم أعلى من ذلك بعدّة بلايين.

إن أستخدام الاعتمادات ''الطارئة'' للإنفاق على سنوات الحرب الخمس كلها تقريباً يجعل من فلسفة الميزانية مدعاة للسخرية ليس إلاّ. فرصد الأموال للحالات الطارئة لا يخضع للضوابط أو السقوف المعهودة للإنفاق التي يتعيّن على الكونغرس التقيُّد بها. زد على ذلك، أنه قد يُرفق بمستوى أدنى بكثير من التبرير لاعتبارات الميزانية تحت زعم أنه لحالات طارئة حقيقية - كإعصار كاترينا مثلاً - حيث السرعة القصوى واجبة لإيصال المال إلى الميدان.

ثم إن العملية ''الطارئة'' هذه تحرم هيئات الميزانية عالية الاحتراف لدى كلا الحزبيين - أعني لجان الميزانية ولجان الترخيص ولجان التخصيص - من الفرصة لمراجعة الأرقام بتأنٍ وأستفاضة. فطلبات الحرب ''التكميلية'' الطارئة غالباً ما تبقى طي الكتمان إلى آخر لحظة. وهذا ما يحرم ليس الكونغرس وحده، بل ومحلّلي الإدارة أنفسهم في مكتب الإدارة والميزانية، من درس

الطلبات بدقة وإمعان. وفي ضوء نقص الشفافية هذا، لا عجب أن نرى هدراً واسع النطاق وممارسات استغلالية في المدفوعات للمتعهِّدين، وفي الوقت عينه أفتقاراً إلى الطلبات المقدَّمة في وقتها تماماً لمعدّات حيوية، وعجزاً دائماً في مجالات حسّاسة كالعناية بصحة الجنود المسرّحين.

ما من هيئة جادّة من هيئات الرقابة الحكومية إلاّ وأنتقدت هذه الطريقة في الإنفاق على الحرب، ذاكره أمثلة عن حساب الالتزامات مرتين، ومزاوجات غير موفّقة بين المصروفات الميزانية والمصروفات الفعلية، وعن أرقام مشكوك بأمرها، ونقص المعلومات عن العوامل الأساسية المؤثِّرة في التكلفة كقُوة الجند ومتطلّبات إعادة التهيئة العسكرية[55]. وقد وصفت المجموعة الدراسية من كلا الحزبين الخاصة بالعراق، التي ترأسها وزير الخارجية الأسبق الجمهوري جيمس بيكر الثالث، وعضو الكونغرس السابق الديمقراطي لي هاملتون(*)، وصفت طلبات الميزانية التي تتقدّم بها الإدارة بأنها «مُربكة... وتجعل من العسير على الجمهور العام وأعضاء الكونغرس على السواء... أن يُجيبوا على ما يُفترض أن يكون سؤالاً بسيطاً: ما مقدار المال الذي يطلبه الرئيس للحرب في العراق؟»[56].

من جهتها، قالت مصلحة الأبحاث في الكونغرس (CRS)، متحدثةً عن معلّلات ميزانية وزارة الدفاع لنفقات العمليات في العراق وأفغانستان، إنها «محدودة، وناقصة وأحياناً متنافرة». كما أشتكى مكتب الميزانية في الكونغرس أيضاً، وهو هيئة غير حزبية، من أنه «نظراً لاختلاط المخصّصات المالية للحربين بالميزانية الأساسية [المعيارية] لوزارة الدفاع، لا تتوافر أية معلومات عمّا ''صُرف فعلاً'' أو عن النفقات. والمعلومات هذه ضرورية جداً لتقدير كلفة السيناريوهات المستقبلية البديلة وكذلك لتبيان مدى تأثير كلفة الحرب على العجز الفيدرالي»[57].

(*) المعروفة اختصاراً بـ«لجنة بيكر - هاملتون». (م).

ولعلّ الاتهام الأقسى الذي وُجِّه إلى مُحاسبية وزارة الدفاع الخاصّة بالحرب، جاء من ديفيد واكر، المراقب العام للنفقات، والشخصية غير الحزبية التي تحظى باحترام واسع النطاق. لقد شهد واكر بأن نقص البيانات عن الأكلاف والمستندات الداعمة لها «يجعل من الصعب معرفة كم تكلّفنا الحرب بشكلٍ يُركن إليه»[58].

مع تقويضها لأُسس العملية الديمقراطية النظامية والسوية للمُحاسبة، اتسمت طريقة التمويل للحالات الطارئة ببعض الحسنات والمزايا الواضحة بالنسبة للإدارة. أولاً، لقد أتاحت عملياً للإدارة أن تعكّر أية صورة جلية لكلفة الحرب، ربما على أمل في أنها باستقطار المال عبر مختلف الطلبات، لن يُلاحظ أحدٌ الكلفة الإجمالية المحلِّقة. ثانياً، ساعدت هذه الطريقة على تعزيز وضعية الإدارة في نظر الجمهور على أساس أن تقدماً يجري إحرازه في الميدان، وأنها ''ستربح'' الحرب عما قريب. وعلاوة على ذلك، كان لضعف إشراف الكونغرس على التمويل ''الطارىء'' بعض الحسنات الأخرى من وجهة نظر الإدارة: إذ توفِّر المخصّصات التكميلية مبلغاً كبيراً ومغرياً من المال يتيح لوزارة الدفاع أن تموّل به تشكيلة منوّعة من المشاريع ''اللاحربية'' بأقل قدر ممكن من تدقيق الكونغرس. وفوق ذلك، تستطيع الإدارة أن تتواطأ مع الكونغرس من خلال التعامي عن سيلٍ من التدابير الإنفاقية الخاصّة بمشاريع حكومية تعود على المحاسيب بمكاسب كبيرة ولا تمتّ إلى الحرب بصلة، لكنها تُلحَق بمشاريع قوانين الاعتمادات الطارئة.

إن عملية إقرار الميزانية في الكونغرس موجودة لأسباب وجيهة. فالموارد المالية قليلة. والمال المصروف في مجالٍ، يُمكن أن يُنفق في مجال آخر. فيما يُتيح التدقيق اليقظ ممارسة المُساءلة الديمقراطية ويُساعد على اجتثاث أوجه الهدر والاحتيال والفساد. ولو أن حكومتنا أُجبرت على إخضاع طلباتها بشأن الحرب إلى تلك المنهجية، لكانت التكاليف أكثر شفافيةً، والموازنات التوفيقية

ظاهرة للعيان، والحاجة إلى زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق لاحتواء العجز لا جدال فيها.

إطار العمل

من هذا المزيج غير الصحّي المكوَّن من التمويل الطارىء وتعدّد دفاتر الحسابات والتقليل من قيمة الموارد اللازمة لمواصلة الحرب، حاولنا وما زلنا نحاول الوقوف على حقيقة ما أنفقنا فعلاً حتى الآن، وكم سنُنفق على الأرجح في نهاية المطاف.

والرقم الذي توصّلنا إليه يزيد عن 3 تريليونات دولار. علماً بأن حساباتنا مبنية على أفتراضات تتسم بالمحافظة؛ إنها بسيطة من الوجهة المفاهيمية حتى وإنْ كانت معقّدة تقنياً في بعض الأحيان. لقد بنينا سائر تقديراتنا وافتراضاتنا على المصادر الرسمية ـ مكتب الميزانية في الكونغرس (CBO)، وهيئة مُساءلة الحكومة (GAO)، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين (VA) ـ ناهيك عن تقارير حكومية أخرى منشورة.

كذلك أستخدمنا بيانات صادرة عن مصادر مستقلّة تحظى بالاحترام، من قبيل: المعهد القومي للطبّ، ومجلة «نيو إنغلاند جورنال أوف مديسين»، والجمعية الوطنية لجراحة الدماغ، واللجنة الخاصة بتقديمات الإعاقة للجنود المسرّحين، وتقرير اللجنة الرئاسية حول العناية بالمحاربين الأميركيين العائدين (اللجنة المسمّاة ''لجنة دول ـ شلالا'')، هذا فضلاً عن بيانات تأمنت لنا بفضل قانون حرية الوصول إلى المعلومات (FOIA). لكن وقبل الدخول في تفاصيل العمليات الحسابية، من المفيد فهم إطار العمل الذي نُقسمه إلى عشر خطوات.

الخطوة الأولى: إجمالي الاعتمادات/ النفقات ذات الصلة بالعمليات العسكرية حتى تاريخه. هذه هي أبسط الخطوات التي تجمع كل المبالغ المالية على أختلافها التي خُصِّصت للحرب. لقد حسبنا سائر المخصصات

والاعتمادات ذات الصلة بالحرب اعتباراً من السنة المالية 2001 وحتى 25 كانون الأول/ديسمبر 2007 (مفترضين أن ما تبقى من السنة المالية 2008، أي البقية التكميلية المقترحة لها، سوف تدخل في الخطوة الرابعة)؛ وهذه تشمل الاعتمادات الاعتيادية والتكميلية كلتيهما المخصّصة لوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والنفقات الطبّية لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين. تغطي هذه الأموال العمليات العسكرية، وأمن القواعد العسكرية، والمساعدات الأجنبية، ونفقات السفارات، والرعاية الصحية للجنود المسرّحين[59]، وذلك بالنسبة للعمليات الثلاث التي تُشكِّل ما يُعرف بـ"الحرب الشاملة على الإرهاب" (GWOT) ، وهو المصطلح الذي يستخدمه البنتاغون للعمليات الجارية داخل العراق وأفغانستان وحولهما. وتضم هذه "الحرب": عملية الحرية للعراق (OIF)، وعملية الحرية الدائمة (OEF) لأفغانستان، وعملية النسر النبيل (ONE) التي تشمل فيما تشمل بناء القواعد العسكرية، وضمان أمن السفارات.

الخطوة الثانية: إضافة "نفقات العمليات" والمدّخرات المستترة داخل بنود أخرى في ميزانية الدفاع. مثلما سبق وأشرنا آنفاً لا تزودنا وزارة الدفاع بمعلومات كاملة ومتساوقة حول كيفية تقسيمها الاعتمادات المالية ما بين الحسابات الاعتيادية والحسابات الحربية. وهنا نحاول أن نقدِّر كم من الزيادة الهائلة التي طرأت على النفقات الدفاعية خلال السنوات الخمس الماضية يُعزى حقيقةً إلى العراق وأفغانستان، وما المقدار من نفقات الحرب العراقية يحتجب ضمن بنود أخرى في ميزانية الدفاع (وعند هذه الخطوة تحديداً نحاول أن نحسب مقدار التوفير على صعيد الدفاع من الذهاب إلى الحرب).

الخطوة الثالثة: تصحيح الأرقام على ضوء التضخم و"القيمة الزمنية" للمال. إن الدولار اليوم ليختلف عن الدولار قبل خمس سنوات. وهذا الكلام

يصحّ قوله بالأحرى عندما نستكشف النفقات المستقبلية التي سنرصدها حتى العام 2017. والتضخم يعني أن دولارات الماضي أكثر قيمة من دولارات الحاضر، ودولارات المستقبل أقل قيمة من دولارات اليوم. وحتى بمعزل عن التضخم، فإن إمكانية وضع المال في مصرف وجني فائدة بواسطته إنما تعني أنه حريٌّ بالمرء أن يدفع دولاراً بعد عشر سنوات من الآن من أن يدفع دولاراً اليوم (وهذا ما يُسمّى بـ"القيمة الزمنية" للمال). في استطاعة الحكومة الفيدرالية أن تقترض مالاً: وقت ذهاب هذا الكتاب إلى المطبعة، اقترضت الحكومة بفائدة 4,5 بالمئة فيما كان معدل التضخم فوق 3 بالمئة بقليل، أي أن نسبة الفائدة الحقيقية تُقارب الـ 1.5 بالمئة (نسبةُ الفائدة الحقيقية تُدخل في حسابها حقيقة أنه بفعل التضخّم، قيمة الدولارات التي تسدّدها الحكومة على مدار السنة هي أقلّ من قيمة الدولارات التي تقترضها اليوم؛ وبذا تكون نسبة الفائدة الحقيقية هي بالضبط الفرق بين نسبة الفائدة [الاسمية] ومعدّل التضخم). في الواقع، هذا الرقم [1.5 بالمئة] هو تقريباً نسبة الفائدة الحقيقية التي سادت طيلة الخمسين سنة الماضية، وعليه يكون هذا الرقم هو المُستعمل في عمليات الحساب لدينا. في هذا الكتاب، نحوِّل جميع النفقات والمصروفات إلى دولارات العام 2007[60]. وهذا يعني أن ما أُنفق في الماضي سوف يُحتسب أكثر مما لو اكتفينا بجمع الدولارات "الجارية"، وما سيُنفق في المستقبل سوف يُحتسب أقلّ من ذلك.

هذه الخطوات الثلاث تُعطينا ما ندعوه بـ«القيمة المحسومة الراهنة» للإنفاق على العمليات حتى تاريخه - أي القيمة مُحتسبة بدولارات العام 2007 لما صُرف. لكن العدّاد لا يزال يدور.

الخطوة الرابعة: إضافة النفقات التشغيلية المستقبلية (بشكليها: المباشرة، والمتوارية خلف بنود أخرى في الميزانية). إن الكلفة التشغيلية للنزاع في المستقبل رهنٌ بعدّة عوامل، من بينها عدد الجنود

والمتعهّدين الذين سنستمر في نشرهم في المنطقة، ومستوى الاشتباك القتالي، ونسبة استهلاك وتصليح واستبدال الأسلحة والمعدّات. حتى في حال أستعجل الرئيس الجديد وأمر بانسحاب سريع لكن منظّم للقوات، فإن الأمر سوف يستغرق بالتأكيد ما لا يقل عن اثني عشر شهراً - أي بما يصل بنا إلى نهاية العام 2009. والسناريو الأكثر ترجيحاً هو أنه ستكون هناك سجالات ونقاشات، ومشاورات ومداولات، وكلها ستأخذ وقتاً، وفي النهاية، سيكون سحب جنودنا من هناك أكثر تدريجاً. إن أي تقدير واقعي لكلفة الحرب يتطلّب الأخذ في الحُسبان لما سننفقه على العمليات العسكرية الأميركية على مدى السنوات القليلة القادمة، بالإضافة إلى تكاليف إعادة الجنود والمعدّات إلى البلاد والاحتفاظ بتواجد عسكري أصغر حجماً أو قوة لحفظ السلام في المستقبل. إننا نبني تقديراتنا على سيناريوهات رسمية، سنتناولها بالشرح تفصيلاً في الفصل الثاني. وحين نصحّح أرقامها بسبب التضخم و''القيمة الزمنية'' للمال، سوف نتحصّل على إجمالي كلفة العمليات المحسومة الراهنة المتوقعة، أي وبكلام آخر، على الكلفة الإجمالية للحرب بدولارات العام 2007.

الخطوة الخامسة: إضافة أثمان الإعاقة الجسدية المستقبلية (والحالية) ونفقات العناية الصحية بالجنود العائدين. لعلّ أحد أكبر التزاماتنا المالية الطويلة الأمد هو النفقات اللازمة للتعويض عن الإعاقة الجسدية وتأمين الرعاية الطبّية للجنود الذين قاتلوا في الحرب. حتى تاريخه، جرى نشر ما يزيد عن 1,600,000 جندي أميركي، وهؤلاء جميعاً مؤهلون لتلقي الرعاية الطبية من مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لمدة سنتين على أقلّ تقدير. إن زهاء 39 بالمئة من جنودنا الذين قاتلوا في حرب الخليج الأولى قد تلقوا تعويضات على ما لحقهم من إعاقات جسدية. وبالرجوع إلى رقم الطلبات المُقدَّمة فيما سبق، نتوقع النسبة عينها على الأقل ممّن سيحق لهم الحصول على معاشات تقاعد

بفعل الإعاقة كنتيجة للنزاع الحالي. ويُمكن اعتبار هذه الأكلاف بمثابة ''كمبيالات'' الحرب - أي ديون متراكمة **يجب** تسديدها. وقد ضمّنا هذه الالتزامات المالية في تقديراتنا، تماماً مثلما هو مطلوب من أي شركة أن تُدرج التزاماتها الطويلة الأمد (كمعاشات التقاعد مثلاً) في ميزانيتها العمومية.

الخطوة السادسة: إضافة الأكلاف المستقبلية لاستعادة القوات المسلحة قُدرتها التي كانت لها قبل الحرب، واستبدال الأسلحة المهتلكة بأخرى جديدة، وتصليح وترميم المعدات التي أُرجئت صيانتها. لقد سبق وحسبنا التكاليف التشغيلية لتصليح واستبدال النخائر، وقطع غيار العربات، والمعدّات التي أُستُهلكت واستُبدلت على الفور. غير أننا لم نكن نعمد إلى تصليح أو استبدال المعدّات بالسرعة نفسها التي تبلى بها. وثمة كلفة إضافية طويلة الأمد لا يُستهان بها لعملية استبدال وتحسين المعدات التالفة أو المدمَّرة بفعل الحرب، وتُعرف هذه العملية بـ''إعادة التهيئة''. في النزاع الحالي، تعمل العديد من العربات والمركبات بعشرة أضعاف معدل تشغيلها في أوقات السلم - إنما لا نقوم باستبدالها بسرعة حال استهلاكها. وبالنتيجة نجد ترسانة الجيش من العتاد والمعدّات في وضع متأزم إلى أقصى حد. وقد حسبنا تقديرياً التكاليف اللازمة لاستعادة القوات المسلحة قُدراتها ما قبل الحرب، بما فيها جميع الأسلحة والحرس الوطني. وعلاوة على ذلك، كان البنتاغون قد أعلن عن خطط لزيادة حجم الجيش الأميركي زيادة معتبرة بحلول العام 2012، حتى يتسنّى لأميركا أن تحتفظ بقدرتها على التصدّي للأزمات خارج العراق. لذلك عزونا إلى العراق كلفة النمو التزايدي لحجم القوات المسلّحة خلال الفترة الزمنية التي يكون لنا فيها جنود مرابطون في العراق.

الخطوة السابعة: إضافة الأعباء الميزانية الواقعة على أقسام الحكومة الأخرى. لقد فرضت الحرب أعباءها على سائر أقسام الحكومة وليس على

وزارة الدفاع وحدها. وبعض هذه الأعباء المالية تتصل بتأمين التقديمات والمنافع للجنود المسرّحين: فالجنود ذوو الإصابات البالغة يستحقون تشكيلة منوّعة من البرامج الإضافية، بما في ذلك تعويضات الضمان الاجتماعي عن الإعاقة، والحصول على قروض ميسّرة [مدعومة] وسواها من التقديمات.

كذلك تؤثّر الحرب في الميزانية الفيدرالية بطُرُقٍ أخرى، وبعضها من الصعوبة بمكان تقديره حسابياً. فقد أدّت الحرب إلى ارتفاع صاروخي في أسعار الطاقة، وقد بينّا في الفصل الخامس أن الاقتصاد هو اليوم أضعف مما لو لم تكن هناك حرب. وهذا يعني أن إيرادات الضرائب أدنى من المعتاد.

والخطوات الخامسة والسادسة والسابعة مجتمعةً تتيح لنا أن نحسب **الكلفة الميزانية الإجمالية للحرب على الحكومة الفيدرالية مع إغفالنا للفائدة المترتبة عليها.**

الخطوة الثامنة: إضافة الفوائد. لقد اَستدانت الولايات المتحدة معظم الأموال المُستخدمة لشنّ الحرب. وسيتوجّب علينا تسديد هذا الدين **مع الفائدة.** وهنا ثمة ثلاثة مجاميع ينبغي أخذها في الاعتبار: فائدة سُدِّدت فعلاً على المال الذي سبق لنا اقتراضه؛ وفائدة سيتوجب علينا تسديدها في المستقبل على ما اقترض فعلاً؛ وفائدة على ما سوف يُقترض مستقبلاً. منذ عام 2003 ومدفوعات الفوائد تُشكّل ما لا يقلّ عن 8 بالمئة من الميزانية الوطنية ـ وذلك عائد في المقام الأوّل إلى تدنّي العجز وتوازن الميزانيات في عهد كلينتون. والاقتراض المرتفع لدفع نفقات الحرب من شأنه أن يرفع الفائدة إلى أكثر من 10 بالمئة من الميزانية الفيدرالية بحلول عام 2011. ونحن هنا إذ نقدّم تقديراً محافظاً لهذه الفائدة، إلاّ أننا نتوخى الحذر من فصل هذه الكلفة عن بقية العناصر، لأن العديد من علماء الاقتصاد يحاجّون بوجوب عدم تحميل تبعة هذه الفوائد للحرب نفسها، بل الإنحاء باللائمة على الطريقة المتّبعة في دفعها. لذلك تناولنا بعضاً من هذه الأعباء بطريقة أخرى عند معاينتنا **كلفة**

الفرصة الضائعة [البديلة] - أي كيف كان سيبدو مظهر الاقتصاد لو أننا أنفقنا المال بكيفية أخرى.

والخطوتان الأخيرتان تركزان الاهتمام على تحويل الأكلاف الميزانيّة إلى أكلاف اقتصادية.

الخطوة التاسعة: **تقدير الكلفة المترتبة على الاقتصاد.** فنحن مثلاً لا نتوقف فقط عند الأكلاف الميزانيّة الناجمة عن آلاف القتلى والجرحى من الحرب، لأننا نعتبر أن تعويضات الوفاة لا يمكن أن تقيس على نحو كافٍ مقدار الخسارة في الإنتاج، وأن تعويضات الإعاقة الجسدية هي الأخرى تبخس تقدير ما كان يُمكن لهؤلاء الأفراد أن يكسبوه لو كانوا يتمتعون بقدرة طبيعية على العمل. كما أن هناك عدداً من **الأكلاف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تتجاوز** الأكلاف الميزانيّة؛ وهذه على ضخامتها يصعب حسابها كمياً. وهي تتضمّن المساهمات الاقتصادية الضائعة لأفراد الأُسرة المضطرين إلى ترك صفوف القوى العاملة للاعتناء بالجنود المُقعدين، هذا فضلاً عن الأعباء التي تقع على عاتق حكومات الولايات والحكومات المحلّية وأقسام المجتمع الأخرى.

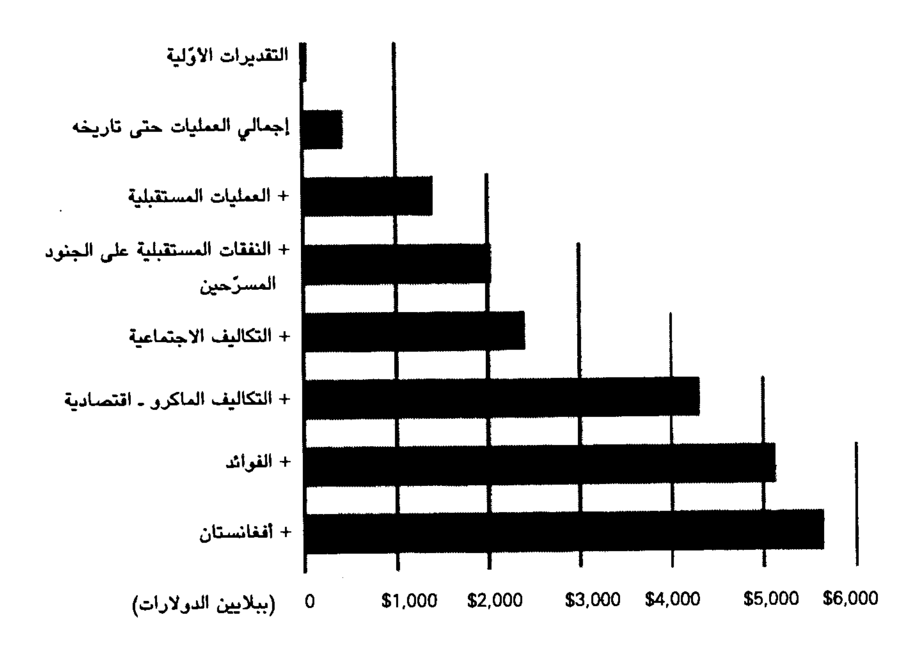
الخطوة العاشرة: **تقدير الأثار الماكرو - اقتصادية**(*). لقد أفضت الحرب إلى أسعار نفط أعلى، وعجز مالي أكبر. وهذا ما حشر الاستثمارات الخاصّة في الزاوية، وحوّل الانفاق الحكومي عن المدارس والطرقات والأبحاث ومناحي أخرى كان من شأنها أن تحفز الاقتصاد أكثر على المدى القصير، وتنتج نمواً اقتصادياً أقوى على المدى الطويل. وأسعار النفط المرتفعة عملت هي الأخرى على إضعاف الاقتصاد الأميركي - حتى وإنْ كانت صناعات قليلة، ولا سيما

(*) آثرت تعريب هذا المصطلح "macroeconomic" بلفظه الأعجمي حتى لا أضيع بين عشرات الترجمات له غير الموحّدة إلى الآن. وهو هنا يدلّ على الاقتصاد الأكبر، الشامل والكلّي في مقابل الـ "microeconomic" الدال على الاقتصاد الأصغر، الجزئي والمجهري. (م).

الصناعات النفطية، قد أفادت من ذلك إفادة كبرى. ونحن في هذه الخطوة نقدّم تقديرات محافظة للآثار الماكرو ـ اقتصادية للحرب[61].

يُحجم معظم الاقتصاديين عن حساب الفائدة والكلفة الاقتصادية كلتيهما لأن عنصراً من الحساب المزدوج يدخل في ذلك. وعليه، تجدنا نقدِّر أن الكلفة الإجمالية للحرب تتراوح ما بين 2.7 تريليون دولار كنفقات ميزانية صرفة و5 تريليونات دولار كأعباء اقتصادية إجمالية. كذلك درسنا سيناريو ''حالة فُضلى'' تسحب الولايات المتحدة بموجبه جميع قواتها القتالية بحلول عام 2012، وثمة عدد أقل بكثير من الجنود المسرّحين سوف يحتاجون إلى عناية طبّية ومعاشات إعاقة. وحتى لو اعتمدنا هذا السيناريو المتفائل للغاية، سوف تتجاوز الكلفة الاقتصادية الإجمالية للحرب سقف التريليونَيْ دولار. وفي ظروفٍ كهذه، يبدو لنا رقم 3 تريليونات دولار ككلفة إجمالية رقماً حكيماً، وفي كل الاحتمالات الخطأ فيه غير ذي بال. ومن نافل القول إن هذا الرقم يُمثّل الكلفة على **الولايات المتحدة وحدها**، ولا يعكس الكلفة الباهظة على بقية العالم، أو على العراق.

الجدول 1.1 ـ كلفة الحرب المتنامية





الفصل الثاني

الكلفة على ميزانية البلاد

الكلفة المدفوعة سلفاً للحرب في العراق وأفغانستان، أي المبالغ التي اعتمدها الكونغرس وصرفها البنتاغون، أو على وشك أن يصرفها، تتجاوز الآن 800 بليون دولار. وهذا الرقم - الذي كثيراً ما يُطرح على بساط البحث في وسائل الإعلام - يتضمّن طلب الرئيس الحالي لتخصيص حوالى 200 بليون دولار لخوض الحرب في العام 2008، زائداً أكثر من 645 بليون دولار كمخصّصات مالية سبق للكونغرس أن أقرّها للعراق وأفغانستان منذ العام2001[1]. ويغطي هذا المبلغ التمويل اللازم للعمليات القتالية، ونقل الجنود، ونشر الوحدات المقاتلة وإطعامها وإسكانها، ونشر أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط[2]، وأثمان الأطعمة واللوازم، وتدريب القوات العراقية، وشراء الأسلحة والمعدّات وتصليحها، وأثمان الذخائر، ومدفوعات القتال التكميلية، ونفقات الرعاية الطبّية للجنود في الخدمة الفعلية والجنود المسرّحين العائدين[3]، ومشاريع الإعمار[4]، والمدفوعات المسدَّدة لبلدان كالأردن وباكستان وتركيا لقاء مساعداتها اللوجستية.

إن 645 بليون دولار هي، والحق يُقال، مبلغ طائل - وأكثر منه بعد مبلغ 845 بليون دولار. من هذا المبلغ، ذهبت ثلاثة أرباعه، زهاء 634 بليون دولار،

إلى العراق، أي عشرة أضعاف تقديرات إدارة بوش الأولى للحرب العراقية، وأكثر مما نصرف على وكالات الرعاية الصحية والمساعدة الطبّية مجتمعةً كل سنة[5]. غير أن هذا المبلغ على كبره، يقلّ بفارق كبير عن المبلغ الذي نتكهن به نحن ككلفة للحرب ـ الكلفة الميزانية من دون احتساب الفوائد ـ تتكفّل بها الحكومة الفيدرالية حصراً، إذ نعتقد وبمنتهى الواقعية أنها مرشّحة للوصول إلى 2.7 تريليون دولار. فكيف توصّلنا إلى رقم هائل كهذا؟

لقد قدّرنا الكلفة الميزانيّة المترتبة على الولايات المتحدة بناءً على سيناريوهين محتملين اثنين[6]: الأول هو ما نرى أنه سيناريو ''الحالة الفُضلى'' ـ السيناريو الأشدّ تفاؤلاً الذي يُمكن لنا تصوُّره لجهة سرعة الانسحاب الأميركي ومستوى الإصابات واحتياجات الجنود المسرّحين. يحدونا شعور بأنه سيناريو مفرط في التفاؤل ـ كونه يتحدث عن الكلفة **الدُنيا** الممكنة التي سترتّبها علينا الحرب.

أما السيناريو الثاني، وهو ما نسمّيه السيناريو ''الواقعي ـ المعتدل''، فمبني على إطار زمني أطول لنشر جنود الخدمة الفعلية، وطلبٍ أعلى على الاحتياجات الطبّية وتعويضات الإعاقة الجسدية للجنود العائدين من الحرب، وعلى قائمة أكثر شمولاً للأكلاف المترتبة على كاهل الحكومة والبلاد. وفي هذا السيناريو أدرجنا كذلك الزيادة في الإنفاق على الدفاع، وسواها من النفقات المستترة، التي وإنْ كانت لا توسم بميسم ''النفقات الحربية''، إلاّ أنه من الواضح جداً أنها وليدة النزاع[7].

على كل حال، حتى السيناريو ''الواقعي ـ المعتدل'' الذي وضعناه سيناريو يتسم بالمحافظة ولا يعكس الكلفة الحقيقية كما هي. فثمة العديد من التكاليف لم نُدرجها فيه، مثل التكلفة الكاملة لتعويضات ومعاشات الإعاقة المدفوعة لجنودنا المسرّحين لحدّ الآن. كما أن السيناريو خلوٌ من أي احتمال طارىء بزيادة عدد الجنود الأميركيين للحلول محل الجنود الذين قد يُسحبون

من العراق من قبل شركائنا في التحالف[8]. في حساباتنا، افترضنا ببساطة أن المؤسّسة العسكرية سوف تتدبّر الأمر حتى مع تقلّص الدعم على هذا النحو. ويشتمل السيناريو الواقعي - المعتدل على حسابٍ تقديري لأكلاف الحرب **السابقة** المتوارية داخل ميزانية الدفاع، لكنه يُهمل كل النفقات اللاحقة ما عدا تكاليف ''إعادة التهيئة''، حتى وإن كنا نرى أن تلك النفقات ستكون كبيرة على الأرجح.

يُمكن تقسيم الكلفة الميزانيّة إلى أربع فئات: **الأولى**، هناك المال الذي صُرف فعلاً لمباشرة الحرب في العراق وأفغانستان (صافي كمية المال التي اقتصدناها في العملية)؛ **الثانية**، هناك التكاليف المستقبلية لمواصلة الحرب في العراق والتكاليف التي سيتوجب علينا تسديدها حتى بعد أن تضع الحرب أوزارها. وتشتمل هذه على نفقات العمليات العسكرية المستمرة، وتكلفة الرعاية الطبّية وتعويضات الإعاقة المقدّمة إلى الجنود المسرّحين، ومدفوعات الإعاقة الزائدة من خلال الضمان الاجتماعي، وتكلفة استبدال المعدات العسكرية والأسلحة والمخزونات، واستعادة القوات المسلّحة لقُدراتها ما قبل الحرب، وتكلفة إعادة الجنود والعتاد إلى البلاد بعد انتهاء النزاع. **الثالثة**، هناك النفقات ''المستترة'' ذات الصلة بالحرب، كالزيادات الطارئة على صُلب ميزانية الدفاع (ومثال على ذلك الكلفة الأعلى لتطويع جنود جُدد) وتكاليف المشاريع الرامية إلى توسيع حجم الجيش؛ **الرابعة**، والأخيرة، هناك كلفة الفائدة على كل الأموال المستقرضة لخوض الحرب.

كلفة الحرب حتى اليوم

لقد أنفقت الولايات المتحدة لحد الآن 645 بليون دولار على الحربين في العراق وأفغانستان. وقد أخذت النفقات التشغيلية، أو ''معدّل الاحتراق'' الشهري، في هاتين الحربين بالتصاعد المطّرد منذ عام 2003 ـ فقد ارتفعت من 4.4 بلايين

دولار إلى 8 بلايين ثم إلى 12 بليون فإلى ما يُقدَّر بـ 16 بليون دولار في عام 2008. وبتعبير آخر، إن كل أُسرة أميركية تقريباً تُنفق 138 دولاراً في الشهر على **تكلفة التشغيل الجارية للحربين**، بواقع 100 دولار أو أكثر قليلاً تذهب شهرياً إلى العراق وحده.

كلفة الحرب في المستقبل

حتى لو أنتهت الحربان كلتاهما غداً، فإن التزاماتنا المالية لن تنتهي. فالمكلّفون الأميركيون مدينون ببلايين الدولارات للجنود المسرّحين الذين صار لهم الحقّ في أن يتقاضوا تعويضاً إلزامياً عن الإعاقة الجسدية، علاوة على الرعاية الطبّية والتقديمات الأخرى. كما أننا نواجه تحدياً هائلاً ومُكلفاً في إعادة بناء قواتنا المسلّحة: أستبدال العتاد القديم والمعدّات المهتلكة، وأستعادة القوات المسلحة (بما فيها الحرس الوطني) جاهزيتها القتالية، والاستثمار في أنواع من المركبات والأسلحة ذات مواصفات وقائية أكبر. وهذا ما سيستغرق سنوات عديدة. وثمة كلفة رئيسية أخرى تتمثّل في المخصّصات اللازمة لإحضار الجنود والمعدّات إلى البلاد.

لكن إلى أن نغادر، هناك الكلفة المتعاظمة باستمرار للعمليات الحربية ونشر الجنود في الميدان - أي وباختصار، الأموال المطلوبة لمواصلة خوض الحرب. وتقدير هذه الأموال للمستقبل، يتوقف على حجم القوة المفترض، ومدة أنتشارها في الميدان، ونوع المهمة المسندة إليها.

في سيناريو ''الحالة الفُضلى'' الذي وضعناه، قدّرنا أن حجم الجنود الأميركيين المنشورين في العراق وأفغانستان سوف ينخفض إلى 180,000 جندي (وهو الحجم الذي كان قائماً قبل ''الاندفاعة'') في العام 2008، ومن ثم يهبط إلى 75,000 جندي بحلول العام 2010. ليعود وينخفض مجدداً فلا تكون هناك في العام 2012 سوى قوة غير قتالية مكوَّنة من 55,000

عسكريٌ[9]. وهذا لعمري أفتراض ''الحالة الفُضلى'' بحق، في ضوء استمرار الولايات المتحدة بالإبقاء على 80,000 جندي يرابطون في كوريا إلى اليوم، وأحتفاظها بأكثر من 20,000 جندي أميركي في الكويت حتى بعد أنقضاء عشر سنوات على أنتهاء حرب الخليج الأولى.

وفي تقديرنا للاحتمالات المستقبلية للكلفة، أدخلنا قرابة 200 بليون دولار كان طلبها الرئيس بوش من أجل العمليات في السنة المالية 2008[10]، فضلاً عن التمويل اللازم للعمليات من العام 2009 إلى العام 2017. إننا نرى أن الكلفة على أساس الوحدة الواحدة من الجند وكذلك كلفة العمليات الإجمالية سوف تنخفضان بنسبة 50 بالمئة مع تحوّل القوات إلى دور غير قتالي. لكن هذه النفقات المستقبلية ستضيف 521 بليون دولار بدولارات اليوم (منها 382 بليون دولار للعراق) إلى القائمة بأكلاف عمليات الحرب التي وضعناها. غير أننا أستندنا في تقديرنا لهذا الرقم إلى فرضية غاية في التفاؤل مفادها أننا سنكون قادرين ليس على خفض نفقاتنا نحن فحسب، بل واتكالنا على عقود المتعهّدين المُكلفة بنحو النصف. أما إذا ما استبدلنا قوات الدعم المسرَّحة بخدمات المتعهدين الخاصين، فمن غير المرَّجح أن تنخفض نفقاتنا الشهرية بتلك السرعة.

في سيناريو ''الحالة الفضلى'' الذي تصوّرناه، قدّرنا أن عدد القوات المنشورة للتعاطي مع النزاع حتى العام 2017، سيصل إلى ما مجموعه 1.8 مليون جندي[11]. وهذا الرقم الإجمالي لعدد الجنود المنشورين في الميدان، وهو رقمٌ حاسمٌ في تحديد نفقات الطبابة والإعاقة للجنود المسرّحين مستقبلاً، سيكون محل التفاتٍ من جانبنا عما قريب.

السيناريو الثاني الذي تصوّرناه يتسم على ما نعتقد بواقعية أكبر. لطالما رسمت الإدارة لوحة وردية للوضع: إن النجاح قاب قوسين أو أدنى منّا. غير أن الشعب الاميركي يستحق أن يعرف ماذا ستكون الكلفة، وليس فقط في أحسن

الحالات. مع ذلك، لا نريد أن نُتهم بأننا نتصوّر سيناريو مُغالياً في التشاؤم، أو بأننا نضخّم الأكلاف عمداً. وعليه، حتى ما ندعوه بالسيناريو "الواقعي - المعتدل" يستخدم فرضيات هي على وجه التأكيد جدّ حذرة ومحافظة للغاية. إنه يفترض انخفاضاً أبطأ فأبطأ لمستوى عديد القوات كلما اقتربنا من واقع 75,000 جندي في العام 2012. وقد بُني هذا السيناريو على أساسٍ من التقديرات الأخيرة لحجم الانتشار المعتمدة من جانب مكتب الميزانية في الكونغرس، المستندة بدورها إلى نقاشات [العاملين في] المكتب مع وزارة الدفاع. كما أننا نفترض استمرار اضطلاع هذه القوات بوظيفة عسكرية بالدرجة الأولى، بما في ذلك شنّ عمليات هجومية على [تنظيم] القاعدة، والعمل جنباً إلى جنب مع القوات المسلّحة العراقية والأفغانية، والحفاظ على الأمن في الأحياء المضطربة. وعدد الجنود اللازمين بمقتضى هذا السيناريو سيصل إلى ما مجموعه 2,100,000 جندي حتى العام 2017. واستمرار العمليات القتالية يعني أن تكلفة نشر الجنود الأميركيين في هذا السيناريو ستظل بحدود 400,000 دولار للفرد الواحد، وأن النفقات الثابتة (الإبقاء على القواعد العسكرية مثلاً) لا تنخفض مع انخفاض مستوى العديد[12]. وبموجب هذا السيناريو، نتوقع أن يتعدّى إجمالي نفقات التشغيل المستقبلية (تلك المعزوة بشكل واضح إلى الحربين) مبلغ 913 بليون دولار بحلول العام 2017، منها 669 بليون دولار للعراق وحده.

إن الجنود المسرّحين من حربَيْ العراق وأفغانستان ممن جُرحوا أو أُصيبوا بأذى أو بمرض أثناء خدمتهم الفعلية لهم كل الحقّ في المطالبة بتعويضات وتقديمات الإعاقة بموجب معادلة معقّدة تُطبّقها مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، التي تتولى كذلك تقديم الرعاية الصحيّة لهؤلاء عبر شبكتها الواسعة من المستشفيات والمستوصفات. توفّر المصلحة المذكورة منافع وتقديمات إضافية تبعاً لحالة كل جندي على حدة، نذكر منها هبات لشراء منازل مهيئة خصيصاً للمعاقين، وإعادة تأهيل الجنود المسرّحين مهنياً،

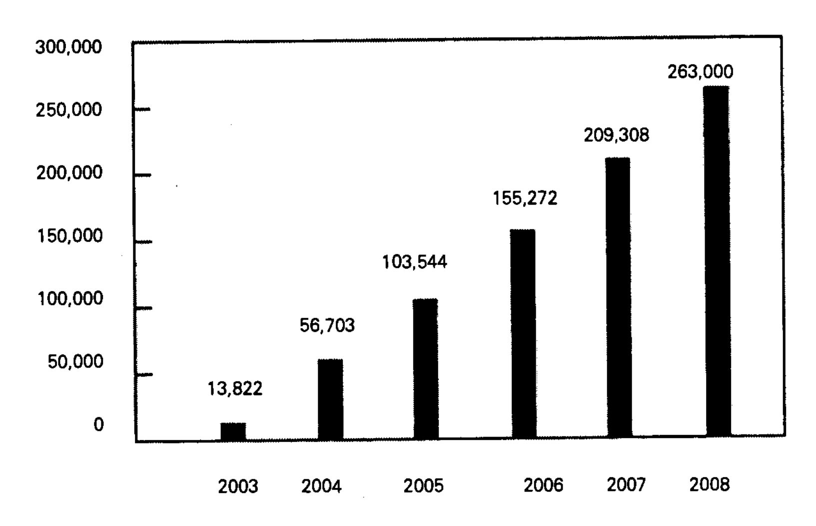
والتأمين على حياة الجنود المسرَّحين، وتعويضات إعالة وضرر تُدفع إلى زوجات وأطفال الجنود المتوفين. هذا وسوف نلقي نظرة فاحصة على عمل مصلحة شؤون الجنود المسرّحين مع الجنود العائدين والتكاليف المقترنة به في الفصل القادم.

في كلا السيناريوهين اللذين تصوّرناهما، سيناريو ''الحالة الفضلى'' والسيناريو ''الواقعي - المعتدل''، حسبنا تقديرياً ماذا ستكون عليه مستقبلاً الكلفة المحتملة للعلاج الطبّي المقدّم إلى الجنود العائدين ومقدار تعويضات الإعاقة وسواها من التقديمات الأخرى المدفوعة إليهم. وقد بنينا حسابنا هذا على أساس معدل المُطالبات الفعلية المرفوعة لتاريخه من الجنود العائدين من العراق وأفغانستان (علماً بأن العديد من الجنود ممّن يخدمون لفترة ثانية وثالثة لم يُسرّحوا بعد من الخدمة؛ وكما شرحنا لاحقاً، قد يكون معدل الإعاقة بين هؤلاء أعلى بكثير). كذلك اتخذنا حرب الخليج لعام 1991 دليلاً هادياً، لأن تقييم الجنود المسرّحين حالياً للإفادة من التقديمات إنما يتمّ على أساس معايير الأهلية نفسها التي استُخدمت في تقرير مدى استحقاق الجنود الذين قاتلوا في حرب الخليج [الأولى] للمنافع المخصّصة لهذا الغرض.

إن تاريخ الجنود الذين عادوا من حرب الخليج الأولى لينمّ عن أن كلفة الطبابة والإعاقة لجنودنا المسرّحين ستكون مرتفعة.. ومرتفعة جداً. فعلى الرغم من أن العمليات القتالية لم تدم سوى بضعة أسابيع وخلّفت 147 قتيلاً و467 جريحاً فقط، فإن 45 بالمئة من الجنود الـ 700,000 المشاركين في حرب الخليج تقدموا بطلبات للتعويض عن إعاقات جسدية لحقت بهم، وتمّت المصادقة على 88 بالمئة من هذه الطلبات. وهذا ما كلّف الولايات المتحدة مبلغ 4.3 بلايين دولار كتقديمات سنوية لقاء الإعاقة[13]، ونصف هؤلاء تقريباً تلقوا العلاج في المنظومة الطبّية التابعة لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين[14].

الحربُ في العراق وأفغانستان متواصلة على مدار خمس سنوات، والجندي العادي فيها يمضي خمسة عشر شهراً في الخدمة، وزهاء الثُلث فقط يخدمون لفترة ثانية أو ثالثة. لقد خدم معظم الجنود في ظروفٍ قاسية ومُرهقة. وكل فترة خدمة يمضيها الجندي في الميدان، تزيد من إمكانية تعرّضه للنيران، وبالتالي تُضاعف من مخاطر الإصابة بالإعاقة الجسدية أكثر من المعتاد حُكماً[15]. فعلى عكس الحروب السابقة، ليست القوات المقاتلة دون سواها عُرضةً لخطر الموت والإصابة، بل إن العديد من ''جنود الدعم'' - أولئك الذين يقودون المركبات، ويقومون بعمليات الإخلاء الطبّية، ويزودون الطائرات بالوقود - يحدق بهم هم أيضاً خطر جسيم. وثمة هنا مشاركة أوسع لجنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني - رجال يناهزون الخامسة والثلاثين في الغالب، ولديهم أُسر يحقّ لها المُطالبة بتقديمات إضافية. النساء يشكّلن 14 بالمئة من قوام الجنود. ولهذه الأسباب كافة، نرى أن أي تقدير للمستقبل قائم على المقارنة مع حرب الخليج الأولى لا بد وأن يكون تقديراً محافظاً إلى أبعد الحدود: فعدد الجنود المؤهّلين للحصول على تقديمات في مسرح الحرب الجديد هذا قد يكون أعلى بكثير؛ وأهمّ من ذلك، أن الجنود المسرّحين حالياً سيحتاجون إلى خدمات طبّية أوسع وأشمل. الجنود المسرّحون من العراق/أفغانستان يملؤون استمارات خاصة بحالات الإعاقة بمعدل خمسة أفراد مقارنةً بثلاثة أفراد من جانب نظرائهم في حرب الخليج [الأولى]. وثمة ما يقرب من 37 بالمئة من الجنود العائدين من العراق وأفغانستان قد سعوا بالفعل إلى الحصول على علاج طبّي في مستشفيات ومستوصفات مصلحة شؤون الجنود المسرّحين (انظر الجدول 1.2 أدناه). والاتجاهات الحالية تدلّ على احتمال أكبر حتى بأن يطالب الجنود المسرَّحون من العراق وأفغانستان بتعويضات إعاقة مما رأينا في حرب الخليج الأولى، واحتمال أكبر بعدُ بأن تحظى تلك المطالبات بالموافقة.

الجدول 1.2ـ المزيد من الجنود المسرّحين من العراق وأفغانستان يلتمسون الرعاية الصحية من المصلحة الخاصة بشؤونهم كل سنة، للسنوات المالية 2003 - 2008



المصدر: لجنة الميزانية في مجلس النواب الاميركي، بناءً على أرقام مصلحة شؤون الجنود المسرّحين

يفترض سيناريو ''الحالة الفضلى'' الذي وضعناه أن تتخذ طلبات التعويض عن الإعاقة من الجنود المسرّحين مظهراً مماثلاً لطلبات الجنود في حرب الخليج [الأولى] - أي 45 بالمئة منهم سيتقدمون في نهاية المطاف بطلب التعويض عن مستوى ما من مستويات الإعاقة، و88 بالمئة من تلك الطلبات ستلقى الموافقة. وهذا ما سيعني أن 712،800 من جنودنا سيُطالبون بتقديمات وإعانات في نهاية الأمر. وتقديرنا هو أن الجندي المُعاق من حرب العراق أو أفغانستان سيتقاضى المبلغ المتوسط نفسه الذي دُفع إلى الجندي المُعاق من حرب الخليج (وهو 542 دولاراً شهرياً)، وأن التقديمات إلى الجنود المسرّحين ستشهد تعديلات/ تسويات فيما يتعلق بكلفة المعيشة وفق المعدل نفسه المعمول به في الضمان الاجتماعي(16). كما نُقدِّر أن الأضرار

والإصابات الواقعة في مسرح العمليات ستستمر في الوقوع بالمعدل الحالي حتى العام 2011، حين تتحوّل القوات [الأميركية] إلى لعب دور غير قتالي. وعند هذه النقطة نُخفِّض معدل حصول الضرر وسائر تكاليف التشغيل الأخرى بنسبة 50 بالمئة.

ولتقدير الكلفة المستقبلية للرعاية الطبيّة، تصوّرنا أن يسعى 48 بالمئة من الجنود المسرّحين الحاليين في نهاية الأمر إلى طلب العلاج من المصلحة المعنيّة بشؤونهم. وافترضنا أن 60 بالمئة منهم سوف يطلبون علاجاً طبياً قصير الأمد (يدوم أقلّ من خمس سنوات)، وأن 40 بالمئة منهم سيبقون مشمولين بهذا النظام بقية حياتهم. ويتنبأ كلا السيناريوهين باستمرار زيادة التضخّم المالي على صعيد الرعاية الطبّية والصحيّة، وذلك بضعفي معدّل التضخم العام، كما حصل لعقودٍ حتى الآن.

وبمقتضى هذه المجموعة من الافتراضات، سوف تنفق الحكومة الأميركية 121 بليون دولار على العناية الطبّية بالجنود المسرّحين[17]، و277 بليون دولار على تقديمات الإعاقة لهم طوال مجرى حياتهم. أي أن إجمالي الكلفة على الأمد الطويل سيكون 398 بليون دولار. تنكّر أن هذه هي الحالة الفُضلى التي يُمكن لنا تخيُّلها، وهي تفترض أن أقلّ من 20 بالمئة من جميع الجنود المسرّحين من حربَيْ العراق وأفغانستان سيستخدمون منظومة مصلحة شؤون الجنود المسرَّحين كجهة رئيسية للتزوّد بالرعاية الصحيّة (وهذا لعمري افتراض جدّ محافظ)، وأن 39 بالمئة فقط من الجنود المسرّحين من العراق وأفغانستان سيحقّ لهم الحصول على أي شكلٍ من أشكال التعويض عن الإعاقة في نهاية المطاف.

من جهته، يفترض السيناريو ''الواقعي ـ المعتدل'' الذي وضعناه أن يشمل النزاع ما مجموعه 2,100,000 جندي في الخدمة الفعلية، ووجوداً عسكرياً أميركياً ناشطاً في المنطقة حتى العام 2017. وفي هذا السيناريو،

نتنبأ بأن يُطالب 850,000 جندي بتعويضات إعاقة إذا ما أفترضنا أن معدل الوفاة والإصابة على أساس الجندي الواحد سيبقى هو هو من دون تغيير. هنا، وباستخدام مجموعة من التوقعات الواقعية بخصوص التعديلات المُدخلة على تعويضات الإعاقة، وأستناداً إلى تصوّرٍ بأن يكون متوسط المعاش الشهري هو المتوسط الحالي المدفوع إلى جميع الجنود المُعاقين، أي 592 دولاراً [شهرياً]، نرى أن الكلفة طويلة الأمد لتأمين تعويضات الإعاقة سوف تبلغ تقديرياً 388 بليون دولار[18].

وفي هذا السيناريو، نخمّن أن نصف الجنود ممن يستخدمون المنظومة الطبّية التابعة لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين سوف يبقون في المنظومة بصفة دائمة (أي رُبع عددهم الكلّي)؛ ونُقدِّر الكلفة المستقبلية للعلاج بناءً على التكلفة المتوسطة الراهنة لعلاج كل جندي مسرَّح في هذه المنظومة. وبناءً على هذه الفرضيات، نحسب أن كلفة تأمين التقديمات الطبّية مدى الحياة إلى قدامى المحاربين ستبلغ وفق كل التقديرات 285 بليون دولار. وهذا ما سيصل بالكلفة طويلة الأجل الملقاة على كاهل المكلّف الأميركي إلى حدود 683 بليون دولار - وهو رقم قريب ممّا أنفقنا لمواصلة الحرب في السنوات الخمس الأولى.

وتعويضات الإعاقة التي يدفعها الضمان الاجتماعي إلى الجنود العائدين من مسرح النزاع تُمثّل تكلفة رئيسية أخرى للحرب. وبخلاف تعويضات الإعاقة للجنود المسرّحين، المعايير التي يعتمدها الضمان الاجتماعي واضحة للغاية: كلّ جندي يعجز عن العمل أو عن تولّي وظيفة يحقّ له الحصول على تعويض إعاقة. وهذا التعويض يبلغ حالياً حوالى 1,000 دولار شهرياً. والجنود الذين لديهم إعاقة ناجمة عن الخدمة العسكرية بنسبة 50 بالمئة وما فوق، وفق الخطوط الموجِّهة التي تسترشد بها مصلحة شُؤون الجنود المسرّحين (بالنسبة إلى الإعاقات الجسدية أو حالات الصحّة النفسية لاضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة)، سوف يستوفون على أرجح الظن معايير الضمان

الاجتماعي. والعديد من الأميركيين الـ 45,000 الذين أُصيبوا إصابات بالغة اُستدعت نقلهم جواً للعلاج من مسارح العمليات سوف يكونون مؤهّلين [للحصول على تعويضات إعاقة]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى ثُلث الجنود الـ 52,000 تقريباً الذين ثبُت بالتشخيص إصابتهم باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة[19]. كلٌ على حدة، قد تبدو هذه المبالغ ضئيلة؛ لكن عندما يُصار إلى جمع ما يتلقاه هؤلاء الأفراد على مدى أربعة عقود، سيصل مجموعها في تقديرنا إلى حدود 25 ـ 44 بليون دولار.

وتماماً كما أن لحرب العراق ضريبتها البشرية الباهظة على الجنود المُرسلين إلى القتال هناك، كذلك للرمال وشدّة الحر وطبيعة الأرض القاسية ضريبتها الثقيلة هي الأخرى على العتاد والمعدّات. إننا نستهلك المعدات والأعتدة الحربية الأساسية بوتيرة أسرع مما نستطيع اُستبدالها. في الواقع، تُقدِّر بعض الدراسات أننا نُجهد معداتنا بستٍ إلى عشر مرات أكثر من المعدل المعتاد في أوقات السلم[20]. وقد قام الجيش ومشاة البحرية [المارينز] حتى الآن باستخدام ما بين 40 و50 بالمئة من معداتهما وعتادهما مناوبةً في كلٍ من العراق وأفغانستان. ويقدّر سلاح مشاة البحرية أن 40 بالمئة من معداته البرّية و20 بالمئة من عتاده الجوّي تُستخدم في الوقت الراهن في دعم العمليات العسكرية الجارية[21]. حتى في العام 2005، أفادت هيئة مساءلة الحكومة [الشبيهة بديوان المُحاسبة عندنا] إلى أن درجة الجاهزية لأهمّ عشرين نوعاً من أنواع المعدّات والأعتدة قد شهدت تدهوراً واضحاً منذ العام 1999. واُشتملت تلك المجموعة على الدبابات، ومركبات القتال المصفَّحة، والشاحنات، والطوّافات وطائرات القتال[22]. أضف إلى ذلك أن القوات المسلّحة اُستخدمت وما برحت تستخدم المخزونات ''المجهَّزة مسبقاً'' من الوقود واللوازم، وتستمدّ ما بحاجة إلى اُستبداله من الوحدات المنشورة حديثاً (تاركةً إياها تعاني نقصاً في المعدّات)، وتستنزف فوق ذلك الكثير الكثير من عتاد الحرس الوطني[23].

كذلك تُؤثر القوات المسلحة أن تُبقي أعتدتها ومعداتها في منطقة الحرب، وتتكل بشكل حصري تقريباً على قُدرات الترميم والتصليح المتوافرة ''في الميدان''. وبالنتيجة، لم تحظَ معظم المعدّات بصيانة فنّية من النوعية الجيدة منذ بدء العمليات. فنوعية أعمال الصيانة التي تُجرى في الميدان تعتورها نقائص عديدة، بما في ذلك إجراؤها دون المستوى المطلوب من جانب متعهّدين وفنّيين غير أكفاء. فقد وجد تقريرٌ حديث صادر عن هيئة مُساءلة الحكومة أن أقلّ من 7 بالمئة فقط من المعدّات الرئيسية في مخزون ''الدعم والمساندة'' القائم في الميدان قادرةٌ تماماً على تأدية المهمّات المطلوبة منها ـ مع أنه يُفترض بهذه المعدّات أن تكون بدائل عن أخرى تضرّرت في المعارك. كذلك اكتشفت هيئة مُساءلة الحكومة أن بعض الوحدات المُرابطة في قواعدها على الأراضي الأميركية، والتي تُعاني نقصاً في المعدّات وأوقات التدريب، تشهد هي الأخرى تهاوناً وتقاعساً على صعيد الصيانة الفنّية (هيئة مُساءلة الحكومة، «ملاحظات أوّلية على تحدّيات ومشاكل إعادة تهيئة المعدّات في الجيش وسلاح مشاة البحرية»، تقرير رقم GAO - 06 - 604T، آذار/مارس 2006).

وهذا التوجّه، شأنه شأن أوجه سياسة الإدارة الأخرى، لن ينتهي بتحميل المكلَّفين أعباءً مالية فحسب؛ بل هو يعني كذلك أنه ستكون هناك فترة زمنية لن تكون خلالها قواتنا المسلّحة مستعدّة كما يجب حقاً. إنّ هذا القصور من حيث درجة الاستعداد هو ما يُشكِّل العبء الرئيسي من منظور القوات المسلّحة. فعلى حد ما كتب المحلّل الدفاعي كارل كونيتّا يقول في عام 2006، فإنّ

> التقاعس في أشغال الصيانة يحمل في طياته طابع الاستدانة على حساب المستقبل؛ والفاتورة سيحين موعد أستحقاقها في نهاية الأمر، ولا بد من دفعها. إن أعطال المعدّات سوف تتراكم بعضها فوق بعض، ولن يكون ثمة مناص من إرسال المعدات بكميات أكبر فأكبر إلى المستودعات ـ أو أستبدالها بأخرى. وإلى أن تتمّ هذه

> السيرورة الأشمل الرامية إلى ''إعادة تهيئة'' القوة، ستجد الوحدات نفسها مضطرة إلى تدبير أمرها بمعدات أقلّ عدداً أو من نوعية أدنى. ولهذا السبب، ستتشكّل إعادة التهيئة ما بعد الحرب فترة زمنية صعبة ـ فترة من الجاهزية المنقوصة. سوف يحتفظ الجيش بما يربو على 280,000 قطعة من المعدات الرئيسية في العراق إلى نهاية مهمته... وهذا النقص في جاهزية المعدات ليس وحده العبء الذي سيلازمنا في فترة ما بعد الحرب. بل ستكون هناك الأعباء المالية أيضاً[24].

إنّ المنسوب العالي للإصابات على مدى نصف عقد من الزمن قد أوهن ''الرأسمال البشري'' للقوات المسلّحة؛ كما برزت مشاكل إضافية من جراء الصعوبات التي تعترض حملات التجنيد والتطويع، مما يُجبر المؤسَّسة العسكرية على قبول من لم تكن تقبل بهم مطلقاً قبل الحرب. سيكون لزاماً علينا أن نستثمر مبالغ ضخمة في هؤلاء الجنود كي نعيدهم إلى سابق مستوياتهم ما قبل الحرب من حيث القوة واللّياقة البدنية والجاهزية.

هناك تقديرات متفاوتة للتكلفة والزمن اللازمين لاستعادة قواتنا المسلّحة كامل قوتها. بالنسبة للتكلفة، تتراوح التقديرات ما بين 10 بلايين دولار و15 بليوناً في السنة الواحدة لما تبقّى من أمد النزاع، وسنتين إلى ثلاث سنوات كحد أدنى إلى ما بعده فيما يخصّ الجيش، ومن بليونين إلى ثلاثة بلايين دولار بالنسبة لمشاة البحرية. ويذهب بعض المحلّلين إلى أنه قد يستغرق الأمر من عشر إلى عشرين سنة لعملية ''إعادة التهيئة'' هذه. إن قوات الاحتياط، والحرس الوطني، وسلاح الجو، وسلاح البحرية وسواها من فروع القوات المسلّحة بحاجة جميعاً إلى أستثمارات لإعادة تهيئتها هي الأخرى[25]. وعلى فرض أنه يلزمنا 13 بليون دولار كل سنة لإعادة بناء وحدات الجيش بعتادها وعديدها، و2.5 بليون دولار لمشاة البحرية، وبليون دولار للحرس الوطني وجنود الاحتياط والبحرية، وإذا ما عزونا 10 بالمئة من تكلفة إعادة

تهيئة سلاح الجو إلى النزاعين الحاليين [العراق وأفغانستان]، نستطيع أن نقدّر أن القوات المسلّحة ستكون بحاجة إلى 250 ـ 375 بليون دولار ولفترة لا تقلّ عن 15 سنة لإعادة بناء فروعها جميعاً[26].

إن إرجاء صيانة المعدّات العسكرية وإحلال أخرى محلها إلى ما بعد أنتهاء حرب العراق يُعدّ سياسة سيئة. إلاّ أن لها عدّة مزايا سياسية. فهي تُخفّض الكلفة الجارية للحرب وتسمح بنقل شطر من النفقات إلى ميزانية الدفاع العامّة. ومثالٌ على ذلك هو الوضع الذي يواجه أسطول سلاح الجو، فقد صار أعتق من أي وقت مضى، وهو يبلى بوتيرة أسرع من المعتاد بسبب أستعماله على نحو مكثّف في العراق وأفغانستان. إن سلاح الجو يصرف اليوم على صيانة أسطوله من الطائرات ما يزيد بنسبة 87 بالمئة عمّا كان يصرفه لعشر سنوات خلت ـ من جرّاء العدد الأزيد للمهمّات المطلوبة منه، وظروف الطيران القاسية في العراق، وهرم الطائرات (ناهزت الأربع والعشرين سنة بعدما كانت في الحادية والعشرين عام 2001)[27]. يسعى سلاح الجو إلى شراء طائرات جديدة ليخفِّض بها من عمر أسطوله، بكلفة تصل إلى 400 بليون دولار على مدى العقدين القادمين. لكن هذه الكلفة طويلة الأمد يجري إخفاؤها تحت ستار سدّ النقص العسكري الاعتيادي.

ونفقات إعادة الجنود والمعدّات إلى البلاد في نهاية المطاف تُشكّل فاتورة كبيرة أخرى لا مفرّ من تسديدها في آخر الأمر. وتشتمل هذه العملية على تسريح الجنود، وإعادتهم إلى ديارهم، وتأمين المرافق اللازمة لهم للانتقال من وضعية الخدمة الفعلية إلى وضعية الجندي المسرّح، وشحن الأعتدة والمعدات والأسلحة والذخائر إلى البلاد. هناك نحو من 2,000 دبابة من طراز أبرامز، ومركبات قتالية من طرازي سترايكر وبرادلي، و43,000 عربة من أنواع أخرى، بينها ما يزيد عن 18,000 عربة هامفي، وأكثر من 700 طائرة، وما لا يقلّ عن 140,000 طن متري من المعدّات واللوازم، وجميعها ستكون بأمسّ الحاجة إلى تصليح ونقل وخزن وإعادة توزيع حال وصولها إلى الولايات

المتحدة. وفي تقديرنا أن عملية التسريح ستكلِّف ما لا يقلّ عن 20 بليون دولار (على فرض أنّ النفقات العادية لمداورة الجنود ستغطّيها المخصّصات المالية الاعتيادية للحرب).

أكلاف الحرب ''المتوارية'' داخل الإنفاق الدفاعي

قانون المخصَّصات المالية الأميركي يشترط أن يكون التمويل للحروب منفصلاً عن الاعتمادات العادية المنتظمة للدفاع. إن الحروب تُكلِّف أعباءً إضافية: فالمال الذي يُصرف على العراق وأفغانستان هو في محل **إضافة** إلى ميزانية الدفاع العادية. وإنفاق أميركا الإجمالي على الدفاع يفوق بمراحل ما نصرفه على الحروب. ففي عام 2007 مثلاً، أنفقت الولايات المتحدة 526 بليون دولار على الاحتياجات الدفاعية، علاوةً على 173 بليوناً صرفتها على نزاعَيْ العراق وأفغانستان. غير أنه يوجد في حقيقة الأمر قدرٌ كبير من التداخل هنا. فالرواتب المنتظمة التي تُدفع للجنود الأميركيين في العراق إنما تُستقطع من ميزانية الدفاع العادية. أما المدفوعات الإضافية كبدل القتال وعلاوة المشاقّ، فإنها تُستقطع من المخصّصات الإضافية للحرب.

لقد شهد الإنفاق الدفاعي، بما هو حصّة في الناتج المحلّي الإجمالي، ارتفاعاً سريعاً من 3 بالمئة في العام 2001 إلى 4.2 بالمئة في السنة المالية 2008. غير أن ذلك لا يُعدّ بأي حال ذروة تاريخية أو أي شيء من هذا القبيل. وما يدعو إلى الانزعاج أكثر في هذا الخصوص، أن الإنفاق الدفاعي ينمو كنسبة مئوية من التمويل الاستنسابي (أي المال الذي لا يُصرف بالضرورة على قطاعات كالضمان الاجتماعي)، فقد ارتفع من 48 بالمئة في العام 2000 إلى 51 بالمئة في الوقت الحاضر. ومعنى ذلك أن احتياجاتنا الدفاعية تبتلع حصة أكبر من مال المكلّفين من أي وقت مضى.

وإحدى الطُرُق التي تلجأ إليها الإدارة للتستّر على الكلفة الحقيقية

للنزاعين العراقي والأفغاني هي إخفاؤها نفقات الحرب داخل ميزانية الدفاع ''العادية'' المتنامية بسرعة. فقد أزدادت ميزانية البنتاغون بأكثر من 600 بليون دولار على نحو تراكمي تصاعدي منذ أن غزونا العراق[28]. وإنه لمن الصعوبة بمكان تحديد كم من التمويل الاعتيادي يجري ''شفطه'' إلى المجهود الحربي (أو العكس بالعكس) [29]. وكما رأينا في الفصل الأول، إن المحاسبة المالية في وزارة الدفاع في وضعٍ مُزْرٍ للغاية وتفتقر إلى الشفافية بحيث إن الوزارة لم تقترب يوماً من اكتساب سمعة مالية لا غبار عليها. مدققو الحسابات المستقلّون في وزارة الدفاع ساقوا أمثلة كثيرة عن مواطن الضعف المادّية[30] التي تعتور نُظُم الإدارة المالية في الوزارة، وفي ميزان الصناديق، وجرد الموجودات، ومواد ولوزام التشغيل، وكذلك في ممتلكات ومعدات المنشآت، والمواد المكتسبة من قبل المتعهّدين، والالتزامات البيئية، ونفدات المحاسبة والمبالغ المطلوب تسديدها - أي وبكلام آخر، في كل مكان. وأشار المدقّقون إلى حسابات الوزارة، واصفينها بـ''المضلِّلة''، و''الناقصة'' و''غير الوافية بالمراد''[31].

وحقيقة أن النفقات الدفاعية ''الاعتيادية'' يُصار إلى استخدامها لأغراض الحرب يُمكن رؤيتها كأوضح ما يكون في ''الاجتياح'' الشهري الذي يمارسه البنتاغون فيما خصّ الميزانية، حيث لا تُرحَّل النفقات الصغيرة على البرامج المستمرة إلى ما بعده، بل يُعاد تقييدها فوراً في خانة نفقات الحرب. وعلى سبيل المثال أيضاً، يقوم البنتاغون حالياً باستثمارات ضخمة لتوسيع حجم ''قوات العمليات الخاصة'' - بغرض تدريب المزيد من الجنود القادرين على العمل في أحوال ميدانية صعبة كالعراق وأفغانستان.

وبالرغم من ذلك كله، فقد أولينا وزارة الدفاع، في سيناريو ''الحالة الفُضلى'' الذي وضعناه، قرينة الشك وافترضنا أن أياً من المبلغ الزائد المقدَّر بـ 600 بليون دولار لا علاقة له بالعراق وأفغانستان. بعبارة أخرى، أفترضنا أن البنتاغون قادرٌ على فرز نفقاته الحربية واحتياجاته التمويلية بحيث يُصنِّف

كل وجه من أوجه الإنفاق على الحرب على حقيقته.

غير أننا في السيناريو "الواقعي - المعتدل" جعلنا رُبع هذا الإنفاق الدفاعي الإضافي يدخل في حساب المجهود الحربي. وقد فعلنا ذلك خصيصاً كي نأخذ في الحُسبان المجالات العديدة التي جعلت فيها الحربُ أعباء البنتاغون "الأساسية" أكبر مما هي، مثل تمويل النشاطات الاستخباراتية، وتطويع العساكر ودفع التعويضات.

إن جهود التطويع تعطينا لمحةً عن تأثير الحرب العراقية على معدلات الإنفاق الدفاعي ككل. فوزارة الدفاع مضطرة إلى دفع بدلات أعلى لتطويع الجنود والاحتفاظ بهم. لقد رفع البنتاغون الرواتب العسكرية النظامية بنسبة 28 بالمئة، وضاعف مرتين الرواتب الخاصّة، وجمع فوق ذلك بين تلقّي منافع التقاعد العسكري والتقديمات للجنود المسرّحين "في وقت واحد" - والشطر الأكبر من هذه المنافع والتقديمات تُموَّل من خلال الاعتمادات المالية المنتظمة. وحيث إن الجنود المدرّبين يُصابون [في الحرب] أو يُقتلون، فلا معدى عن تدريب جنود جُدد للحلول محلهم. ولا عجب، في ضوء المعارضة الشديدة للحرب وأرقام الإصابات المفزعة، أن نرى المؤسّسة العسكرية تعمل جاهدة لبلوغ الأهداف التي عيّنتها لنفسها على صعيد تطويع الجنود والضباط والاحتفاظ بهم في صفوفها. خلال العام 2005، بقي الجيش الأميركي معظم السنة دون هدف التطويع الذي رسمه لنفسه، واُضطر آخر الأمر إلى تخفيضه كي يتسنى له تحقيقه[32]. وسعياً منه إلى زيادة الإقبال على التطوّع، رفع البنتاغون سنّ التطوّع القصوى من خمسة وثلاثين إلى اثنتين وأربعين سنة، وخفَّف بشكل تدرجي المقاييس الموضوعة للمظهر والسلوك. ففي العام 2006، شرع الجيش بالسماح لمزيد من المُدانين السابقين بالالتحاق في صفوفه[33]. وفي العام 2007، أصاب الجيش هدف التطويع، لكن 73 بالمئة فقط من المتطوعين كانوا من خرّيجي المدرسة الثانوية - وهذا ما يقصر كثيراً عن نسبة الـ 90 بالمئة التي لحظها البنتاغون. من جهة أخرى تراجع

التطوّع بين السود والنساء بشكل حادّ. بينما ارتفع، في المقابل، عدد المتطوّعين من ''الفئة الرابعة'' - أي أولئك الذين يأتون في أدنى القائمة في امتحانات الجدارة. وهذا التآكل في المقاييس قد يعمل حتى على خفض معنويات الجيش وفعاليته، ويجعل المهمّة طويلة الأجل لإعادة بناء القوات المسلّحة أكثر صعوبةً وأشدّ تكلفةً من أي وقت مضى[34].

كذلك يُعاني الحرس الوطني وقوات الاحتياط في الجيش، دعْ عنك صفوف الاحتياط في سلاح مشاة البحرية، من عجز لافت لجهة المتقدمين إلى التطوّع فيها. فالمتقدمون من أكاديمية ''وست بوينت'' العسكرية والأكاديمية البحرية الأميركية قد تراجع عددهم بـ 10 - 20 بالمئة عن مستوياته ما قبل الحرب. ويتنبأ الجيش منذ الآن بحصول نقصٍ مقداره 3,000 ضابط (من رتبة نقيب وما دون) في العام 2007، هذا بالرغم من إعطاء ترقيات أسرع (من رتبة نقيب إلى رتبة رائد)، وعلاوات وسواها من الحوافز[35]. ويُقدّر مدير إدارة الضباط في قيادة الموارد البشرية التابعة للجيش، العقيد جورج لوكوود، أن الجيش لا يملك حالياً إلا نصف عدد النقباء المتمرّسين الذين يحتاجهم[36].

ردّت المؤسّسة العسكرية على ذلك بأن أستخدمت آلاف المتطوعين الإضافيين، وضاعفت من حملاتها الدعائية في طول البلاد وعرضها، وعرضت تقديم مكافآت قد تصل إلى 40,000 دولار إلى المتطوعين الجُدد. كذلك تجدها اليوم تعرض تقديمات أكثر سخاءً في مجالات التعليم والتقاعد والإعاقة، وتسهيلات لسرعة منح الجنسية [الأميركية] إلى المتطوعين من أصول أميركية لاتينية وأفراد أُسرهم، عدا عن أنها زادت في المنافع المُقدَّمة إلى أُسر الجنود. والجنود من ذوي الخبرة، ممّن قد يتركون القوات المسلحة إلى مناصب مُربحة أكثر مع المتعهّدين الخاصّين، معروض عليهم الآن الظفر بعلاوات تصل إلى 150,000 دولار لتجديد تطوّعهم في الصفوف العسكرية. وفي السنة المالية 2007، وبعد أن أخفق في بلوغ أهدافه المرسومة لشهرَيْ أيار/مايو وحزيران/ يونيو، تبنّى الجيش خطة لتقديم مكافآت ''خاطفة'' ينال

بموجبها الفتيان والفتيات إكرامية مسبقة في حال تقدّموا إلى مراكز التدريب الأساسي في غضون ثلاثين يوماً من توقيعهم أستمارة التطوّع. والحال أن فروع القوات المسلّحة كافة تُكرِّس المزيد من الوقت والجُهد لدرس احتياجاتها من العناصر البشرية ومشاكل الاستنزاف الذي تتعرّض له. وقد ارتفعت التكلفة للمتطوع الفرد على القوات المسلّحة من 14,500 دولار في العام 2003 إلى ما يُقدَّر بـ 18,842 دولاراً في العام 2008[37]. وهذه الأعباء المتزايدة على كاهل المكلَّف الأميركي تُعزى، وإلى حد بعيد، إلى الطابع اللاشعبي للحرب في العراق، لكن الكثير منها يتم إخفاؤه والتستّر عليه في بنود ميزانية الدفاع النظامية.

وأخيراً أقرّت المؤسّسة العسكرية بأن خوض الحرب في العراق من دون زيادة حجم القوات المسلّحة أمرٌ له مضاعفاته على قُدراتنا الدفاعية في أمكنة أخرى - وهو قرار يصفه المحلّل العسكري الجدير بالاحترام، مايكل أوهالون، بأنه «تأخر كثيراً... وكان ينبغي اتخاذه كحد أقصى حالما اُتضح في منتصف عام 2003 أن مهمة جلب الاستقرار إلى العراق ما بعد صدّام ستكون صعبة وطويلة»[38]. وهي اليوم تعتزم زيادة الحجم الكُلّي للقوات المسلّحة بواقع 92,000 جندي في موعد أقصاه عام 2012 - وهذا ما سيرتّب ضغوطاً أكبر بعدُ على جهود التطويع واستبقاء الجنود في الصفوف، ويحمل الولايات المتحدة على صرف المزيد من الأموال للاحتفاظ بالقوة المُشكّلة كلها من المتطوعين[39]. وقد طلب الرئيس لحد الآن 5 بلايين دولار لهذا الغرض من ضمن طلباته لتمويل الحرب تمويلاً إضافياً، وكان قد طلب 12 بليون دولار أخرى في ميزانية الدفاع النظامية. ويقدّر مكتب الميزانية في الكونغرس أن الطلبات كاملةً ستبلغ ما مجموعه 147 بليون دولار في الفترة 2009 - 2017. وفي حين يتعيَّن النظر إلى هذه الأكلاف المتزايدة بوصفها جزءاً من الحرب، فإن المؤسّسة العسكرية سوف تسجّل معظمها كزيادات طارئة في ''أساس'' الإنفاق العسكري. ومن هنا، فقد أدرجنا مبلغ 16 بليون دولار سنوياً لهذا

التوسُّع في السيناريو الواقعي ـ المعتدل الذي وضعناه[40].

إن أكلاف هذه الحرب هي من الضخامة بمكان بحيث إننا نتردد حتى في ذكر مبالغ ''صغيرة'' من بضعة بلايين فقط. مع ذلك، ثمة العديد من النفقات التي لا تُحسب ضمن التكاليف. خذوا مثلاً: بالرغم من التقصير الفاضح في التخطيط الذي ميَّز هذه الحرب، أقدم البنتاغون في الأشهر التي سبقت آذار/مارس 2003 على صرف 2.5 بليون دولار من مخصّصاته النظامية على التخطيط للغزو. ومن السهل أن ننسى هنا أن 2.5 بليون دولار تُعدّ، في سياقات عديدة أخرى، مبلغاً من المال لا يُستهان به على الإطلاق[41].

في هذا الكتاب، نُركّز الانتباه على **الأكلاف التزايدية للحرب**، المترتبة على الميزانية وعلى وزارة الدفاع. قد يُجادل أحدهم هنا بأن حرب العراق من شأنها أن توفِّر علينا بعض المال. إن من أكبر التحدّيات التي يواجهها الاقتصاديون عندما يحاولون تقدير الكلفة ما يُعرف في اللغة الاصطلاحية بـ''الواقعة المُقابلة'': ما الذي كان سيحصل لو أننا لم نذهب إلى الحرب؟ المنظور المقبول بوجه عام يجزم بأننا كنا واصلنا ''الوضع القائم''، بما في ذلك فرض منطقتَيْ حظر الطيران (قيود فرضناها على العراق بعد حرب الخليج [الأولى]، ومنعنا بموجبها تحليق [الطائرات العراقية] فوق أجزاء معينة من البلاد). ومن هذه الزاوية، أجل، كان يمكن تحقيق وفرٍ طفيف في ذهابنا إلى الحرب: فما عُدنا مضطرين، بعد الآن إلى فرض منطقتَيْ حظر الطيران. وفي حساباتنا نحسم من تكاليف الحرب ما يُقدَّر بـ 10 بلايين دولار سنوياً كان يصرفها البنتاغون على سياسة حظر الطيران هذه[42]. غير أن السؤال يبقى مطروحاً: أين ذهب هذا الوفر؟ من الجلي أنه لم يذهب إلى خفض نفقات وزارة الدفاع. والتفسير الأجدر بالتصديق هو أن المال ذهب إلى زيادة النفقات في العراق، الأمر الذي يدل ضمناً على أننا قد قدّرنا الكلفة الحقيقية [للحرب] دون ما هي فعلاً.

الأعباء على فروع الحكومة الأخرى

لئن كانت الوطأة العظمى من كلفة الحرب ستتحمّلها وزارات الدفاع والخارجية وقُدامى المحاربين والضمان الاجتماعي، إلا أن النزاع في العراق سيفرض لا محالة أعباءً مالية على وزارات الحكومة الأخرى. ومن هذه الوزارات، وزارة العمل (التأمين وتعويضات العمال بالنسبة إلى المتعهّدين)، ووزارة الإسكان والتطوير المُدني (القروض السكنية المقدّمة إلى الجنود المسرّحين)، ووزارة الزراعة، وإدارة المشاريع الصغيرة (القروض المدعومة للمزارع والأعمال)، ناهيكم عن الزيادة في مصاريف المحروقات بالنسبة للحكومة برمّتها. وفي حين أن هذه قد تمثّل رقماً مهمّاً، إلاّ أننا لم نُدرج أياً من هذه المفاعيل الميزانية في دفترنا المخصَّص لكلفة الحرب.

مثال على ذلك، مصروف غير معروف كثيراً لكنه متعاظم أبداً من قبل الحكومة هو قيم التأمين وتعويضات العُمال التي ندفعها للمتعهّدين الخاصّين العاملين في العراق من خلال برنامج تُشرف عليه وزارة العمل. إن قانون الدفاع الأساسي لعام 1941 يُجيز لجميع المتعهّدين والمتعهدين من الباطن المتعاقدين مع الحكومة الأميركية الحصول على بوالص تأمين على العمل للموظفين المدنيين الذين يعملون في مشاريع تموّلها الولايات المتحدة في الخارج. وتغطي بوالص التأمين هذه نفقات العلاج الطبي، والوقت الضائع من العمل، وتقديمات الإعاقة، وتعويضات الوفاة. وهي تشمل كل المتعهّدين المموَّلين أميركياً، سواء أكانوا مهندسين أميركيين أو سائقي شاحنات عراقيين[43]. وهذا يعني أن على كل شركة أميركية أن تؤمِّن كل واحد من موظَّفيها ضد خطر الموت أو الأذى. ولأن التأمين نفسه مُكلفٌ جداً إلى درجة التحريم في زمن الحرب (الأمر الذي يثني شركات التأمين عن تقديم عطاءات على هذه الوظائف)، تجد الحكومة الأميركية نفسها مضطرة إلى دفع علاوات إلى تلك الشركات للتأمين على المتعهّدين. لكن بالرغم من هذه التأمينات، إذا

ما قُتل المتعهِّد أو جُرح في ''عملٍ من أعمال الحرب'' (لا فرق إنْ حصلت الإصابة أو الوفاة أثناء دوام العمل أم خارجه)، سيكون المكلَّف الأميركي مسؤولاً كذلك عن دفع تقديمات الإعاقة والطبابة والوفاة[44].

إن التعاقد مع المتعهّدين وصل حالياً إلى رقم قياسي: ما يزيد عن 100,000 متعهِّد يعملون في العراق؛ ومع هذا العدد العديد من المتعهّدين والمقاولين، لا غرابة أن تزداد النفقات وتتعاظم. تكلفتان تقعان على كاهل الحكومة: تكلفة بوالص التأمين وتكلفة المصروفات. ومن غير اليسير تقدير كم تنفق الحكومة على أقساط التأمين لعدم وجود وكالة تُنظم تلك البوالص، وما من أحد يتتبّع النفقات الإجمالية في هذا المضمار. تقديرنا هو أن بوالص التأمين تكلّف ما نسبته 10 ـ 21 بالمئة من الرواتب. وهذا يعني أن الحكومة الأميركية تدفع من 10,000 دولار إلى 21,000 دولار كأقساط تأمين على رجل الأمن الخاص الذي يتقاضى 100,000 دولار سنوياً. والمدفوعات الشهرية تتراوح ما بين 60 دولاراً أسبوعياً للمترجم أو العامل العراقي، و1,800 دولار لسائق الشاحنة، وصولاً إلى 6,000 دولار لرجل الأمن الخاصّ الذي تستخدمه شركات من قبيل شركة ''بلاكواتر سكيوريتي''. لكن حتى لو افترضنا أننا ندفع فقط 15 بالمئة من أجر أسبوعي قدره 1,000 دولار إلى 100,000 متعهِّد، فهذا يعني إضافة مبلغ 780 مليون دولار إلى نفقات الحكومة السنوية.

إن تعويضات الوفاة التي تُدفع لذوي الضحايا وتعويضات العمل التي تُدفع للعمال هي نفقات سنوية طويلة الأجل مستحقّة الدفع لسنوات عديدة مع ما يلحقها من تعديلات آلية لكلفة المعيشة. وقد عرف المتعهّدون في العراق وما زالوا معدلات مرتفعة من حيث القتلى والجرحى. وطبيعة النزاع فيه أن جنود المساندة وموظفي الدعم (مترجمون، سائقو شاحنات، فنّيو تصليحات وعمّال بناء) يُشكّلون هدفاً ''سهل المنال'' لهجمات المتمردين[45]. ويُقدَّر أن ما لا يقل عن 1,000 متعهّد أميركي قد قتلوا وأكثر من 12,000 قد

جُرحوا في العراق لحد الآن. وبالرجوع إلى هذه العينة البسيطة، وعلى اُفتراض أن نصف القتلى والجرحى فحسب سوف يُطالبون بتعويضات، يُمكننا أن نحسب تقديرياً أن الكلفة طويلة الأمد لتوفير هذه التقديمات قد تتجاوز 3 بلايين دولار[46].

الفصل القادم يُركِّز الانتباه على الكلفة الطبّية التي سيرتّبها الجنود العائدون على مصلحة شؤون الجنود المسرّحين. إنما هناك بعد مجموعة كبيرة من التكاليف الطبّية الأخرى التي يصعب حسابها كمياً والتي تقع على عاتق فروع الحكومة الأخرى. فعلى سبيل المثال، ستكون للعديد من الجنود العائدين مداخيل متدنية ـ بسبب إعاقتهم الجسدية إلى حد ما ـ وهذا ما سيُعطي أُسرهم الحقّ في الحصول على مساعدات طبية ومعاشات الضمان الاجتماعي بموجب برنامجه للدخل التكميلي. وقدامى الجنود ممّن يُناهزون الخامسة والستين سيكون لهم الحقّ في تلقّي الرعاية الطبية. والمرجّح أن العديد من الجنود العائدين سيرتّبون أعباء طبّية فوق المعتاد من جراء خدماتهم ـ وهذا مثالٌ آخر على النواحي التي ستُسدّد فيها أميركا أكلاف الحرب في العراق وأفغانستان لعقود بعد أن تضع أوزارها[47].

وهناك فئتان أُخريان من الأعباء المالية المترتبة على الميزانية ـ وليست هذه أو تلك بالضئيلة: لقد رفعت الحرب من كلفة النفط والطاقة على الجميع، بما فيهم الحكومة. لقد أضرّت الحرب باقتصادنا العياني [الأكبر/ الكلّي]، وعندما يكون الاقتصاد العياني أضعف حالاً كذلك تكون جباية الضرائب. فمع إيرادات أدنى ونفقات أعلى، يكون العجز أكبر. في الفصل الخامس سنحسب مقدار الانخفاض في إجمالي الناتج المحلّي؛ ومن ذلك نستطيع أن نُقدِّر حجم الفَقْد في إيرادات الضرائب. إن هذا الفَقْد هو بحدود 11 بليون دولار بموجب سيناريو ''الحالة الفُضلى'' بالذات وفي حال حصرنا أنفسنا بالسنوات السبع من عام 2003 إلى عام 2009.. لكن تقديرات أكثر حصافة تجعل الفَقْد الضريبي يتراوح ما بين 128 بليون دولار و368 بليون دولار. إنما لكي يبقى

الخطأ ههنا ضمن حدود مُحافِظة، آثرنا ببساطة إغفال تلك الخسارة في الإيرادات.

في الوسع اعتبار الأعباء المالية المتزايدة على وزارة الدفاع بسبب [ارتفاع أسعار] الطاقة مشمولة ضمنياً بنفقات الحرب. لكن الحاصل أن هناك أعباءً لا يُستهان بها تقع على كاهل الوزارات الأخرى في الحكومة. فالوكالات غير الدفاعية في الحكومة الفيدرالية تستهلك سنوياً من الطاقة بما لا يقلّ عن 4 بلايين دولار، منها كميات مُعتبرة في وزارة الطاقة، ومصلحة البريد، ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين (في المستشفيات على سبيل المثال)، ووكالة الفضاء الأميركية (NASA)، ووزارة النقل، وأخيراً لا آخراً إدارة الخدمات العامة[48]. مع قفز سعر النفط من 25 دولاراً إلى ما يقرب من 100 دولار للبرميل الواحد، تجد هذه الوكالات نفسها مضطرة إلى تحمُّل هذه الأعباء من دون الحصول على زيادات موازنة لها في ميزانياتها. لقد أدرجنا 400 مليون دولار من أعباء الطاقة الإضافية هذه كجزء من مترتبات الحرب على الميزانية[49]. وفي حالة بعض الوكالات، لم يُصر إلى زيادة النفقات لموازنة أسعار النفط المرتفعة. ولذا اُضطرت تلك الوكالات إلى تقليص برامجها، وهذا ما يُشكّل بُعداً آخر من كلفة الحرب.

كلفة الاستدانة ودفع الفوائد على الدين

في مستهلّ حرب العراق، كانت الحكومة الأميركية تُعاني أصلاً عجزاً مالياً. وحيث إنه لم تُفرض أية ضرائب جديدة (لا بل إنّ الضرائب، ولا سيما على الأميركيين من ذوي المداخيل المرتفعة، قد جرى تخفيضها بعد برهة وجيزة من ذهابنا إلى الحرب)، واستمرّت النفقات غير الدفاعية في التزايد والنمو، فلم يكن بالأمر اللامعقول أن نفترض، ولأغراض **وضع الميزانية**[50] ليس إلاّ، أن جميع الأموال المخصّصة للحرب حتى الآن قد تمّت استدانتها، مما يُفاقم

المديونية التي تُعاني منها الميزانية الفيدرالية أصلاً. وقد أضفنا بالفعل، في السيناريو الواقعي - المعتدل الذي رسمناه، حوالى تريليون دولار إلى ديننا القومي البالغ 9 تريليونات دولار استوجب دفعه من أجل الحرب حتى الآن[51].

وهذا المال كله لا مناص من دفعه - مع الفوائد. وثمة ثلاث فئات من المدفوعات سوف تستحق في نهاية الأمر: الفوائد التي سدّدناها بالفعل على المال الذي اقترضناه بالفعل؛ والفوائد التي ما زلنا ندين بها على ما سبق لنا اقتراضه؛ وما سيتعيّن علينا استدانته لدفع المصاريف المستقبلية للعمليات الحربية، بما في ذلك الفوائد المتوجبة السداد على أية قروض مستقبلية. ومن الفئة الأولى، صرفنا فعلاً 100 بليون دولار، منها 75 بليوناً للعراق وحده.

يُجادل البعض بأنه لا يجوز إدخال مدفوعات الفوائد ضمن **كلفة الحرب.** لقد اختارت إدارة بوش أن تموِّل الحرب بهذه الطريقة، وآثرت خفض الضرائب وليس خفض أبواب الإنفاق الأخرى. من المسلّم به أنها كانت تستطيع الإنفاق على الحرب بطريقة مغايرة وبذلك تتفادى الاضطرار إلى تسديد الفوائد على الأموال المستخدمة في الحرب. وفي الإمكان سوق حجّة مماثلة فيما يتعلّق بالعديد من أوجه الإنفاق الأخرى على حرب العراق، كأن يُقال إن بعض الإصابات التي أتينا على وصفها فيما سلف، ليست بالضرورة من العواقب المُلازمة للحرب ذاتها، بل للطريقة التي تُدار بها الحرب. يُمكن النظر إلى الحرب - كيف جرى خوضها وكيف تمّ تمويلها - بوصفها سلّة واحدة؛ وآثار هذه السلّة على الميزانية هي ما نحاول احتسابه هنا.

والطريقة الأخرى لمعاينة مفاعيل الحرب - وسُبُل تمويلها - هي التالية: إننا نستدين كل سنة بضع مئات من بلايين الدولارات لمواصلة الحرب. حتى وإنْ هدأت نيران الحرب - أو انطفأت - فالمدفوعات لقاء الإعاقة والمصروفات على الرعاية الصحيّة للجنود العائدين سوف تبقى متأجّجة. تماماً مثل الاقتراض لشراء سيارة، الفوائد غالباً ما تُضارع ثمن السيارة نفسه. كذلك

الأمر بالنسبة للحرب: الفوائد على ما أستدناه، والفوائد على ما سنضطر إلى أستدانته لدفع الفوائد المستحقّة على ديوننا لن تتوقف عن التصاعد. وفي تقديرنا، بموجب السيناريو الواقعي ـ المعتدل الذي أعتمدناه، أن مدفوعات الفائدة هذه ستصل بحدود عام 2017 إلى تريليون دولار (تبلغ قيمتها المحسومة الراهنة بدولارات 2007 ما يزيد عن 800 بليون دولار لأجل العراق وأفغانستان معاً). إن الإدارة القادمة ستواجه هذه الاستحقاقات سويةً مع تحدّيات أحتياجات البلاد الأخرى المؤجّلة منذ زمن بعيد ـ بنية تحتية متداعية وغير كافية لتلبية متطلبات النمو الأميركي، ونظام للرعاية الصحية يعجز عن الوفاء بالتزاماته تجاه قسم لا يُستهان به من السكّان، ونظام للتعليم انكشفت نواقصه وأوجه قصوره منذ أمد طويل. حتى وإنْ حدث وأستحدثت تلك الإدارة ضرائب جديدة، فإن الحرب وآثارها ستعني أن الدين القومي سيكون أكبر بكثير منه لو كانت الأحوال مختلفة: في العام 2017، وبحسب السيناريو الواقعي ـ المعتدل الذي وضعناه، سيكون الدين القومي الأميركي أكبر بـ 3.6 تريليونات دولار (أي بما يساوي 2.8 تريليون دولار بدولارات 2007). و حتى عندئذ لن تكون معظم الفواتير المتعلّقة بالرعاية الصحيّة وتعويضات الإعاقة قد استحقّت بعد.

ثمة رسالة بسيطة لهذا الكتاب، رسالة من الضروري ترديدها المرة تلو الأخرى: ليست هناك من وجبة مجّانية، وليست هناك من حروب مجّانية. بطريقة أو بأخرى، سيتعيَّن علينا دفع تلك الفواتير. المحافظون عادةً ما يُشدّدون على الثمن المترتب على زيادة الضرائب ـ هناك ''خسارة ساكنة''، خسارة في النجاعة وخسارة في الناتج من جراء الحوافز المنكمشة بفعل الضرائب المرتفعة. فإذا ما قرّرنا ذات يوم دفع تلك الديوان، فربما كان الثمن الذي سيدفعه الاقتصاد أكبر بمراحل من تريليونات الدولارات من المديونية المتضخّمة. إنن من الضروري أحتساب الثمن **الإضافي** للعبء الضريبي من أجل تسديد الدين، وهو عبء ارتأت إدارة بوش تحميله لأطفالنا. إذا ما قرّرنا

الاستمرار في تأجيل سداد تلك الديون واكتفينا بمجرد دفع الفوائد المستحقّة، ستكون الضرائب أعلى سنةً بعد سنة وإلى الأبد - مع ما سيترتب على ذلك من أثمان باهظة. إذا ما قرّرنا ترك الدين يكبر ويتصاعد عبر اقتراض المزيد والمزيد من المال من الخارج، فإننا كأمة سنكون أفقر حالاً؛ وبرغم كل تلك الاستدانة، سيأتي جانب من الدين على حساب الاستثمار الداخلي، خاصّاً كان أم عامّاً، ومجدّداً على حساب النمو مستقبلاً. سوف ندفع الثمن لإشعالنا الحرب، لكن سندفع الثمن أيضاً لمحاولتنا الزعم بأنه لا توجد هناك أية أكلاف لها وترحيل تلك الأكلاف إلى الغد. هذه ''الاستحقاقات'' الإضافية من شأنها أن ترفع كلفة الحرب بنسبة 50 بالمئة أو أكثر. وفاتورة الفوائد التراكمية إنْ هي إلاّ مُذكِّر بمثل تلك الحقائق الاقتصادية.

بطريقة أو بأخرى، سنجد أنفسنا ندفع تلك الكلفة، اليوم، السنة القادمة وعلى امتداد العقود اللاحقة - ندفعها على هيئة ضرائب عالية؛ وعلى حساب استثمارات عامّة وخاصّة لا مفرّ من تقليصها؛ وبرامج سيُصار إلى إيقافها حتماً. قُلنا إنه لا توجد وجبة مجانية - فالمرء لا يستطيع أن يخوض حرباً، ولا سيما إذا كانت طويلة ومُكلفة كهذه الحرب، من دون أن يدفع الثمن.

وإذْ جمعنا النفقات المطلوبة الماضية والمستقبلية، وتكاليف الرعاية الصحيّة وتعويضات الإعاقة وتقديماتها إلى الجنود المسرّحين، والمصروفات المستترة داخل ميزانية وزارة الدفاع، فقد توصلنا إلى تقدير الكلفة الإجمالية للعراق وحده بما بين 1.3 و2 تريليون دولار - هذا من دون حساب مدفوعات الفوائد. وإذا ما أخذنا في الحُسبان الأعباء المالية الكاملة لكلا النزاعين، ستتراوح الكلفة عندئذ من 1.7 بليون دولار في سيناريو الحالة الفُضلى إلى 2.7 تريليون دولار في السيناريو الواقعي - المعتدل الذي وضعناه. وحين نضيف القيمة المحسومة الراهنة للفوائد حتى عام 2017 فقط، سيكون المجموع 1.75 تريليون دولار وفق سيناريو الحالة الفُضلى، و2.65 تريليون دولار وفق

السيناريو الأكثر واقعية. وعندما نجمع النزاعين معاً، سيصل المجموع مع الفوائد إلى 2.3 تريليون دولار وفق سيناريو الحالة الفُضلى، و3.5 تريليون دولار المهول في السيناريو الأكثر واقعية. وللتذكير فقط، حتى التقدير "الواقعي" تقديرٌ حذر ومتحفّظ.

غير أن هذه ليست إلاّ الأكلاف الميزانيّة. فهي لا تتضمّن الكلفة على الاقتصاد - الكلفة الاقتصادية الكاملة لأولئك الذين قُتلوا أو جرحوا، والكلفة الناجمة عن أسعار النفط الصاروخية، والنمو المستقبلي الأضعف كحصيلة لعجز الاستثمار عن مواجهة العجز المالي المتصاعد.

الجدول 2.2 ـ المجموع الجاري: النفقات الميزانية لحرب العراق

الكلفة ببلايين الدولارات	سيناريو الحالة الفضلى	السيناريو الواقعي ـ المعتدل
مجموع العمليات لتاريخه	$473	$473
(صُرفت حتى الآن: 2001 ـ 2007)		
العمليات المستقبلية	$382	$669
(عمليات مستقبلية فقط)		
النفقات المستقبلية على الجنود المسرحين	$371	$630
(نفقات طبابة + تعويضات إعاقة + ضمان اجتماعي للجنود المسرّحين)		
التكاليف العسكرية الأخرى/ التعديلات	$66	$267
(نفقات دفاعية مستترة + إعادة تهيئة مستقبلية + تسريح الجنود ناقصاً الوفر من منطقتي حظر الطيران)		
المجموع (بدون الفائدة)	**$1,292**	**$2,039**
زائداً الفائدة		
أعباء الفائدة	$462	$616
(فوائد دُفعت لتاريخه + فوائد مستقبلية على الديون الجارية + فوائد مستقبلية على ديون مستقبلية)		
المجموع (مع الفائدة)	**$1,754**	**$2,655**

الجدول 3.2 ـ المجموع الجاري: النفقات الميزانية لحرب أفغانستان(*)

الكلفة ببلايين الدولارات	سيناريو الحالة الفضلى	السيناريو الواقعي ـ المعتدل
مجموع العمليات لتاريخه (صُرفت حتى الآن: 2001 ـ 2007)	$173	$173
العمليات المستقبلية (عمليات مستقبلية فقط)	$139	$244
النفقات المستقبلية على الجنود المسرحين (نفقات طبابة + تعويضات إعاقة + ضمان اجتماعي للجنود المسرّحين)	$51	$87
التكاليف العسكرية الأخرى/ التعديلات (نفقات دفاعية مستترة + إعادة تهيئة مستقبلية + تسريح الجنود)	$66	$137
المجموع (بدون الفائدة)	**$429**	**$641**
زائداً الفائدة		
أعباء الفائدة (فوائد دُفعت لتاريخه + فوائد مستقبلية على الديون الجارية + فوائد مستقبلية على ديون مستقبلية)	$151	$200
المجموع (مع الفائدة)	**$580**	**$841**

(*) بما فيها عملية الحرية الدائمة (لأفغانستان) وبعض النفقات على عملية النسر النبيل (لتعزيز أمن القواعد العسكرية في العراق وأفغانستان). بعض التكاليف الناجمة عن مشاركة الولايات المتحدة في العمليات التي يقودها حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان قد لا تكون مشمولة.

الجدول 4.2 ـ المجموع الجاري:
النفقات الميزانية لحربَيْ العراق وأفغانستان

الكلفة ببلايين الدولارات	سيناريو الحالة الفضلى	السيناريو الواقعي ـ المعتدل
مجموع العمليات لتاريخه (صُرفت حتى الآن: 2001 ـ 2007)	$646	$646
العمليات المستقبلية (عمليات مستقبلية فقط)	$521	$913
النفقات المستقبلية على الجنود المسرحين (نفقات طبابة + تعويضات إعاقة + ضمان اجتماعي للجنود المسرّحين)	$422	$717
التكاليف العسكرية الأخرى/ التعديلات (نفقات دفاعية مستترة + إعادة تهيئة مستقبلية + تسريح الجنود ناقصاً الوفر من منطقتي حظر الطيران)	$132	$404
المجموع (بدون الفائدة)	**$1,721**	**$2,680**
زائداً الفائدة		
أعباء الفائدة (فوائد دُفعت لتاريخه + فوائد مستقبلية على الديون الجارية + فوائد مستقبلية على ديون مستقبلية)	$613	$816
المجموع (مع الفائدة)	**$2,334**	**$3,496**

إن الذين دفعوا الثمن الأغلى هم الرجال والنساء الذين حاربوا وما فتئوا يُحاربون في العراق وأفغانستان. وما دُفع ويُدفع لهم من تعويضات عن إعاقاتهم الجسدية ونفقات العلاج الطبّي الذي يتلقونه لا يُمكن أبداً أن تكون مقياساً لضريبة الحرب. غير أن هذه الأكلاف الميزانيّة تزودنا، على الأقل، بنقطة انطلاق - وإليها سنلتفت في الفصل التالي.



الفصل الثالث

الكلفة الحقيقية للعناية بجنودنا المسرَّحين

ألقت الحرب العراقية ولا تزال عبئاً متواصلاً ومطَّرداً على جنودنا في الميدان. وأكثر من نصف الذين يخدمون [في صفوف قواتنا المسلّحة] هم دون الرابعة والعشرين؛ وبعضهم بالكاد أنهى المرحلة الثانوية. وقد طُلب من الكثيرين البقاء في الخدمة القتالية الفعلية مدةً أطول بكثير من فترة جنديتهم الأصلية. ومن أصل الرقم الإجمالي الذي أُرسل إلى العراق لحد الآن، ثُلثهم تقريباً (36 بالمئة) سُحبوا من الحرس الوطني وجنود الاحتياط - رجال ونساء يتعيَّن عليهم في العادة أن يتركوا أزواجهم، زوجاتهم، أعمالهم وأطفالهم الصغار في الديار[1]. وخلال وجودهم في الخدمة، لا يوجد مكانٌ يفلتون فيه من القتال المتواصل وخطر الموت الدائم.

وهذه المجموعة من الرجال والنساء تضم كذلك عدداً لم يسبق له مثيل من الذين جُرحوا أو تأذّوا وكُتب لهم البقاء[2]. فمقابل كل قتيل، كان هناك 2.6 جريح في حرب ڤيتنام، و2.8 في حرب كوريا؛ كما شهدت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية سقوط 1.8 و1.6 جريح مقابل كل

إصابة قاتلة على التوالي. أما في العراق وأفغانستان، فالنسبة تفوق الـ 7 إلى 1 - أي هي الأعلى طُراً في تاريخ الولايات المتحدة. وفيما لو حسبنا كذلك المصابين خارج نطاق القتال، لوصلت النسبة إلى 15 جريحاً في مقابل كل قتيل[3].

وبأرقام مُدوَّرة، يعني ذلك أنه حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، كان ثمة 67,000 جندي أميركي قد أُصيبوا بجروحٍ أو بأضرار [بدنية/ ذهنية] أو بأمراض في العراق وأفغانستان. صحيح أن بعضاً من هذه الأضرار الحاصلة خارج ميادين القتال كان يُمكن أن يقع حتى والأفراد يعملون في زمن السلم، غير أن المكلَّف الأميركي لا مفرَّ له من أن يدفع هو نفسه تعويضات الإعاقة ونفقات الرعاية الطبّية لهؤلاء بصرف النظر أين وكيف أُصيبوا. وقد توصلنا إلى حساب تقديري تُعزى فيه 45,000 حالة من الإصابة بالضرر والمرض على الأقل مباشرةً إلى النزاع الراهن، وذلك بناءً على تحليل الإصابات خلال السنوات الخمس السابقة على غزو العراق والسنوات الخمس اللاحقة به. ويشتمل نلك على زيادة قدرها 50 بالمئة في معدل الأضرار والأعطال التي وقعت في خارج القتال (كتحطّم المركبات، وحوادث الطائرات وغيرها من الإصابات التي تقع خارج نطاق المعارك)[4].

حتى شهر آب/أغسطس 2007، كان ثُلثا الذين تمّ إجلاؤهم طبّياً من العراق من ضحايا المرض[5]. فالعناصر المسبِّبة للأمراض النامية بقوة في الظروف المعيشية المكتظّة وأحياناً غير الصحيّة للجنود، كالجراثيم والميكروبات، قد عملت على تفشّي حالات الإسهال الحادّ والتهابات الجهاز التنفسي في العراق وأفغانستان، على نحو مشابه للأمراض التي عرفتها حرب الخليج الأولى. فقد أُصيب عددٌ كبير من الجنود بأمراض شتّى من تلك التي تنقلها الحشرات (كاللِّشْمَانيا، المرض الذي يحمله الدم ويُمكن أن يقضي على صاحبه، وهو ينتقل بواسطة لسعة ذبابة الرمل)، فضلاً عن الالتهابات المرضية الأخرى، كالحُمى المتموجة، والجُدري، والتهاب السحايا، وحُمّى كيري[6] [الشبيهة بالتيفوس]. وهناك عدد قليل من المجنّدين والمجنّدات الذين

أظهروا ردّ فعل معاكساً وخطيراً للقاح الجمرة الخبيثة [الأنتراكس] وحبوب ''لاريام'' ضد الملاريا وسواهما من العقاقير الطبّية الإلزامية.

والوقوف على هذه الأرقام لم يكن بالأمر السهل مثلما كان ينبغي أن يكون، لأن وزارة الدفاع شديدة التكتّم على رقم الإصابات الحقيقي. فالسجلّ الرسمي بالإصابات الصادر عن وزارة الدفاع إذ يذكر عدد القتلى من الجنود في العمليات القتالية وغير القتالية، لا يشير إلاّ إلى من جُرحوا في المعارك فقط. تحتفظ وزارة الدفاع لنفسها بحصيلة **منفصلة ويصعب الوصول إليها** للجنود الجرحى في العمليات ''غير القتالية''؛ وهو رقم يتضمّن من تأذّوا خلال تحطّم مركباتهم أو طوّافاتهم، أو في أثناء التدريبات، علاوة على من حاق بهم داءٌ، أو مرضٌ بدني أو ذهني، خلال الانتشار وكان خطيراً بما يكفي كي يستدعي إجلاءهم طبّياً إلى أوروبا (حتى هذه الحصيلة لا تشمل الجنود الذين أُصيبوا خارج المعركة إنما لم يُصر إلى نقلهم جوّاً). إن لدى المؤسّسة العسكرية تحفظاً شديداً على توصيف أية إصابات بأنها على صلة بالمعارك - وحافزاً ما على وسمها بـ''الإصابات غير القتالية'' لأنها لا تريد أن تنسب إلى العدو نجاحاً. وهكذا، من الجائز ألا تُقيَّد حوادث تحطّم المروحيات الحاصلة ليلاً في السجلّ (حتى وإن كان من غير المأمون التنقّل أثناء النهار)، ما لم يتأكد بالملموس أن الطائرة قد أُسقطت بنيران معادية. وقد عثرنا على هذه اللائحة بمحض الصدفة عندما نشرت مصلحة شؤون الجنود المسرّحين حصيلة كاملة بالإصابات في الوثيقة التي نشرتها في أيلول/سبتمبر 2006 وأسمتها: ''ورقة الحقيقة: حروب أميركا''، وكانت وثيقة الصلة بمصادر وزارة الدفاع فيما خصّ بياناتها الكاملة عن الإصابات القتالية وغير القتالية كافة. ومنذ أن نشرت [ليندا] بيلمز ورقتها الأوّلية في كانون الثاني/يناير 2007، ووزارة الدفاع تصرّ على أن مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لا تستخدم إلا أرقام الإصابات **القتالية** المُعلن عنها في موقع الوزارة الرئيسي على شبكة الإنترنت، بينما الموقع الثاني للمؤسّسة العسكرية المُعاد تنظيمه حديثاً لا

يُساعد البتّة في العثور على التقرير الكامل بعدد الإصابات وتفسير مضامينه. لكن بالرغم من كل محاولات التعتيم هذه، أفلحت منظمات قُدامى المحاربين بتوسل ''قانون حرية الوصول إلى المعلومات'' (FOIA) للنفاذ إلى مجموعة من البيانات كاملة غير منقوصة، ومن ثم تعميمها على الكونغرس وكذلك على الجمهور(7).

إن القفزة الهائلة في معدلات النجاة من موت محقّق التي أشرنا إليها آنفاً، إنما تُعزى إلى التقدّم المحرز في الطبّ الميداني، غير أن لها مترتبات واستتباعات ميزانيّة غالباً ما تُخفق الحكومة في التكهّن بها. فجميع الجنود المسرّحين، بغضّ النظر عن كيفية إصابتهم بما لحق بهم من أضرار أو أعطال، هم أهلٌ لتقاضي تعويضات إعاقة وسواها من التقديمات (بما في ذلك العلاج الطبي، والرعاية الصحيّة طويلة الأمد، والمعاشات التقاعدية، والمنح التعليمية، والمساعدات الإسكانية، والمعاونة على إعادة الاندماج [في المجتمع]، والحصول على المشورة). إن هذه تُمثّل أعباءً ليست بالقليلة، سواء من حيث تأمين تلك التقديمات أو حتى في تطبيق البرامج المتعلّقة بها. ومن شأن نقص التمويل في هذا المضمار أن تكون له عواقب خطيرة على الجنود المسرّحين - ويُضاعف حتّى من الكلفة على الأمد الطويل. والحال، على سبيل المثال، أن توليفة من قلّة عدد الموظفين، وسوء تصميم الأنظمة الموضوعة وعدم الكفاءة الإدارية، مسؤولة في الوقت الراهن عن أوجه خلل كثيرة الحدوث في نقل الجنود من جداول وزارة الدفاع إلى جداول مصلحة شؤون الجنود المسرّحين للحصول على تقديمات الإعاقة. والحاجات المتزايدة للمسرّحين الجُدد لا تعني فقط أنهم لا يتلقون أحياناً الرعاية التي هم بأمسّ الحاجة إليها، بل غالباً ما يُخدمون على حساب الجنود المسرّحين الأكبر منهم سنّاً، الذين يتعيّن عليهم الانتظار وقتاً أطول - أو قد لا يحصلون بالمرة على الرعاية التي يحتاجونها(8).

يتناول هذا الفصل بالبحث والدرس قُدرة الحكومة الأميركية على دفع تعويضات الإعاقة، وتأمين رعاية طبّية ذات جودة عالية، وتقديم منافع أساسية

أخرى إلى الجنود المسرّحين من النزاعين في العراق وأفغانستان. والمجموعة التي نُركّز الاهتمام عليها في هذا الفصل هي الـ 751,000 جندي الذين سبق لهم أن خدموا في العراق وأفغانستان وجرى من ثم تسريحهم من الجندية. إن تقديراتنا التصوّرية للمستقبل مبنية على الطلب المتواصل من جانب هؤلاء الجنود المسرَّحين، وكذلك على الطلب المحتمل مستقبلاً من جانب الجنود المنشورين في الميدان حالياً (بعكس الفصل الرابع الذي يُعاين الكلفة الاجتماعية الإجمالية لفئة صغيرة من تلك المجموعة ـ نقصد بها الجنود الذين تكبدوا إصابات جسمانية بليغة أو أُصيبوا بأمراض ذهنية خطيرة).

ومعظم المصادر التي نوظّفها في تحليلاتنا، بما فيها بيانات مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، لا تفرّق بين الجنود العائدين من العراق أو أفغانستان، أو من أمكنة مجاورة مثل الكويت. فثُلث الجنود الذين خدموا في العراق قد نُشروا هناك للمرة الثانية أو أكثر، والعديد من هؤلاء سبق لهم وأن خدموا في العراق وأفغانستان كليهما، و/أو في أمكنة أخرى[9]. بالطبع، لا يهمّ فيما يتعلّق بتقدير الكلفة طويلة الأمد على الحكومة للاعتناء بالجنود المسرّحين، أين خدم هؤلاء الجنود. مع ذلك، نشير إلى أن السواد الأعظم من الوفيات والإصابات قد وقعت في العراق ـ 90 بالمئة ممَّن أُدرجوا في تقارير البنتاغون بوصفهم جرحى[10]. لذلك فنحن نعزو 90 بالمئة من كلفة الرعاية الطبّية وتعويض الإعاقة إلى النزاع في العراق.

يتركّز اهتمام هذا الفصل على الأعباء المالية المترتبة على ميزانية الولايات المتحدة لتأمين حاجات الرعاية الطبّية ومستلزمات الإعاقة للجنود العائدين. وفي الوقت الذي تواصل فيه الولايات المتحدة التشديد على تطوير القوات المسلّحة العراقية للحلول محل نظيرتها الأميركية والوجود الأميركي، حريٌ بنا أن نسأل عن الأعباء التي ستقع على كاهل ذلك البلد لتوفير الخدمات الطبّية وأي نوعٍ من التقديمات طويلة الأمد إلى العراقيين الذين يُشاركون في هذه الحرب. ستكون ولا ريب أعباءً هائلة، خاصةً وأن ما يزيد

عن 7,620 جندياً عراقياً قد لقوا مصرعهم، وعشرات الآلاف من الجنود قد أُصيبوا بجروح (وهذا ما سنفعله في الفصل السادس بتناولنا للأكلاف سواء على العراق أم البلدان الأخرى).

الأضرار اللاّحقة بالجنود الأميركيين في العراق

في الداخل، نحن نشهد دفع ثمن بشري غير مسبوق من بين الجنود الذين يعودون من العراق وأفغانستان. فأكثر من 263,000 جندي قد عُولجوا في المرافق الطبّية الخاصّة بالجنود المسرَّحين لحالات شتّى. وأكثر من 100,000 جندي يُعالجون لأسباب تتعلّق بالصحة النفسية، و52,000 جندي ثبُت بالتشخيص تعرّضهم لاضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة (PTSD)[11]. وثمة 185,000 جندي آخرون يلتمسون المشورة وخدمات إعادة التكيُّف في ''مراكز قدامى المحاربين'' الرحبة[12]. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 2007، كان 224,000 من الجنود العائدين قد تقدّموا بطلبات للحصول على تقديمات العجز [الجسدي/الذهني]. وغالبية هؤلاء الجنود المسرَّحين ساقوا أدلة كافية على معاناتهم من مشاكل صحّية متعدّدة. ومتوسط هذه الطلبات يذكر خمس حالات طبية منفصلة تفضي إلى العجز (مثال على ذلك: فقدان حاسة السمع، الأمراض الجلدية، ضعف البصر، أوجاع الظهر، ورضّات الصحة النفسية). والأقل حظاً من بين جنودنا المسرّحين هم من يُعانون من أهوال تفوق الخيال كالرّضات الدماغية، وبتر الأطراف، والحروق الشديدة، والعمى، وعطب العمود الفقري. إن البعض من هؤلاء يحملون إصابات متفرقة، وهي حالة يُطلق عليها الأطباء تسمية ''متعددة الرضّات''. وواحد من كل أربعة جنود مسرّحين تقدّم بطلب تعويض عن أكثر من ثماني حالات متفرقة من حالات العجز[13].

وفي الوقت الحاضر، تتسبّب العبوات الناسفة المرتجلة، والأشراك المفخّخة وأنواع القنابل الأخرى التي تُزرع على جوانب الطُرقات بثُلثي

مجموع الإصابات القتالية الرضّية[14]. فالانفجارات تولِّد انزياحات ضغطية سريعة أو موجات عصفية يُمكنها أن تُسبب أذى مباشراً للدماغ مثل الارتجاج المخّي، والكدمات الدماغية (إصابات لا يُهتك فيها الجلد)، والاحتشاء الدماغي (جانب من نسيج المخ يموت من جرّاء قلّة كمية الدم الواصلة إليه). ويُمكن للموجات العصفية أيضاً أن تصيب أبدان ورؤوس الناس بشظايا المعادن أو مواد أخرى متطايرة. يرتدي الجنود هذه الأيام دروعاً واقية للجسم ويعتمرون الخوذات، ومن شأن هذه أن تقلِّص من تواتر الإصابات في الرأس، لكنها لا تدرأ الأذى ''المُقفل'' عن الدماغ بفعل الانفجارات [القريبة]. وهذا النوع الأخير من الإصابة يُشخَّص على أنه ''أنجراح رضّي للدماغ'' (TBI).

إن الانجراح الرضّي للدماغ هو أحد الأضرار المميِّزة لهذه الحرب، لأنه على خلاف النزاعات السابقة حيث كان معدل الوفاة من مثل هذه الإصابات 75 بالمئة أو أكثر، بات في الإمكان إنقاذ أغلبية المصابين الآن[15]. ففرق الجراحة الطبّية المتقدمة تستعمل المباضع على أرض المعركة، ويجري إخلاء الجرحى إلى قاعدة لاندشتول الجوية في ألمانيا خلال أربع وعشرين ساعة. ويفيد الجنود ممَّن يترددون على مستشفيات مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لتلقي العلاج بأنهم قد تعرّضوا لما بين ستة وخمسة وعشرين انفجاراً للقنابل أثناء تجربتهم القتالية.

ويُصنَّف الانجراح الرضّي للدماغ خفيفاً، متوسطاً أو شديداً تبعاً للوقت الذي غاب فيه المريض عن الوعي ومدة فقدان الذاكرة التي تلت الإصابة. المصابون من ذوي التأذي المتوسط أو الخفيف يُمكن أن يُعانوا من أعراض شتّى، من بينها: قصور في الإدراك، مشاكل سلوكية، دوار، صداع، ثقب في طبلة الأذن، تشوّش في حاسة البصر، واضطرابات عصبية. وهذه الانجراحات تختلف عن أنواع الارتجاج المخّي أو ''الكدمات الدماغية'' القابلة للشفاء. وقد بيّنت الدراسات الحديثة أن ''الانجراح الرضّي للدماغ'' الناجم عن انفجار القنابل يُمكن أن يؤدي إلى حدوث تلفٍ دائم في خلايا المخّ حتى لدى

الضحايا من ذوي الإصابة الخفيفة أو المتوسطة[16]. أما الضحايا ذوو الإصابة الشديدة، فقد يُعانون من تلفٍ دائم تنجم عنه ''حالة من التبلّد المتواصل''. وواحدٌ على الأقل من كل أربعة جنود أُصيبوا بانجراحات متأتية من أنفجارات لا يبقى على قيد الحياة[17].

الدكتور جين بولز، من قَدامى المحاربين في ڤييتنام وصاحب تجربة تنوف على ثلاثين سنة في ميدان الجراحة، كان قد أمضى سنتين رئيساً لقسم جراحة الأعصاب في المركز الطبي الإقليمي الكائن في لاندشتول بألمانيا. وفي مقابلة أُجريت معه مؤخراً، تحدّث الدكتور بولز عن تجربته هذه، فقال:

> ما رأيته هناك... ودونما أنقطاع في وحدات العناية الفائقة، شبّان وشابّات مصابون إصابات بليغة جداً لم يبقَ لهم معها في أغلب الأحيان سوى طرف واحد، وحالات حروق شديدة، وحالات من فقدان البصر - مجرد أُناسٍ لحقت بهم أذية فادحة، فادحة. رأيت جنوداً لم يتمالكوا أنفسهم عن الانتحاب والانفعال وهم يحدّثونني عن أشياء رأوها أو عن أمور تثير حفيظتهم وانزعاجهم. وقد سمعتُ الكثير الكثير من تلك الأحاديث حتى إنني لم أعرف طعم النوم الهانىء إلا بعد فترة من الزمن. كانت تلك هي أخطر الإصابات وأشدّها فداحةً التي قُيّض لي أن أراها في حياتي المهنية[18].

عالقون في مواطن الإهمال

عندما يعود جنودنا ممّن تأذّوا نفسياً وجسدياً في النهاية إلى ديارهم، يجدون في أنتظارهم سلسلة طويلة من التحدّيات والعقبات فيما هم يحاولون العثور على العلاج الطبي المُناسب والحصول على تقديمات الإعاقة المستحقّة. لا غرو في أن الجنود العائدين عالقون في موطنٍ من مواطن الإهمال ما بين وزارة الدفاع، المسؤولة عن القائمين بالخدمة العسكرية الفعلية (بما في ذلك

توفير العناية الطبّية لهم في المرافق العسكرية)، ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين التي تدير مسائل الطبابة وتعويضات الإعاقة للجنود الذين سُرِّحوا من الخدمة العسكرية. وتنقسم مصلحة شؤون الجنود المسرّحين [وهي بثمابة "وزارة" لقُدامى المحاربين] إلى قسمين: إدارة التقديمات للجنود المسرّحين (VBA)، التي تُحدِّد الأهلية للإفادة من مروحة واسعة من البرامج المتصلة بالإعاقة والعجز وتديرها؛ والإدارة الصحّية للجنود المسرّحين (VHA)، التي تضطلع بالمسؤولية عن مستشفيات ومستوصفات قُدامى المحاربين وسواها من المرافق الطبّية. لكن على كثرة الدراسات الحكومية، ومجموعات العمل، وإعلانات النوايا، عجزت كلتا الإدارتين هاتين عن توفير انتقال "سلس" للجنود المُعاقين.

وقد أسترعت مشاكل الانتقال أنتباه الجمهور بعد الفشل الذريع الذي ضجَّت به وسائل الإعلام، وتمثّل بترك مرافق الاستشفاء الخارجي التابعة لمركز والتر ريد الطبّي العسكري الجنود المنتظرين تسريحهم من الخدمة يرتعون في ظروف سيئة للغاية. فبالرغم من أن المستشفى كان يعمل بطاقته القصوى وشهد دفقاً هائلاً من آلاف الجنود الجرحى العائدين من العراق، أمر البنتاغون بوقف كل أوجه الإنفاق والصرف (المنعوتة بـ"أسافين الجودة") في والتر ريد، بحجّة أن المستشفى قد تقرّر إغلاقه بصفة نهائية[19]. وقد أصدرت لجنة مؤلّفة من تسعة أعضاء من كلا الحزبين عيّنها وزير الدفاع روبرت غيتس إثر شيوع الأمر، تقريراً لاذعاً حول الوضع جاء فيه أن البنتاغون قد أبدى إهمالاً «غير مفهوم عملياً» على صعيد صيانة المكان، وكذلك «أزدراءً لا لُبس فيه» تجاه العناية بجنودنا المسرّحين[20].

غير أن جذر المشكلة في والتر ريد يكمن في النظام الازدواجي الأخرق الذي ينتقل بموجبه الجنود من وضعية الخدمة الفعلية إلى وضعية الجنود المسرَّحين. فما أن يُنقل المرضى في مركز والتر ريد إلى مرافق مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، حتى يفقدون جميع المنافع العسكرية التي تُقدّم

إليهم ولا يعود لديهم أي دخلٍ يعتاشون به إلى أن يتمكنوا من اكتساب الأهلية لتلقي المنافع الخاصّة بالجنود المسرّحين - العملية التي يُمكن أن تستغرق أشهراً أو حتى سنوات. وهناك المئات من العيادات الخارجية على امتداد البلاد التي يجد الجنود المسرّحون أنفسهم فيها عالقين في ظروف مماثلة. ومثلما أخبر نائب وزير الدفاع غوردن إينغلند لجنة القوات المسلّحة في مجلس الشيوخ: «المُشكلة في الانتقال من وزارة الدفاع إلى مصلحة شؤون الجنود المسرّحين هي أن عملية تصنيف الإعاقة تعتمد ''مقاساً واحداً للجميع''، أي اتّباع نفس الإجراءات الأساسية داخل الوزارة وأثناء الإحالة إلى مصلحة شؤون الجنود المسرّحين بالنسبة لكل الأفراد على حد سواء. فالحالات الـ 11 بالمئة التي تخصّ من جُرحوا ومن أُصيبوا إصابات بليغة في الحرب تجري **في القناة نفسها بالضبط** التي تسلكها الحالات الـ 89 بالمئة الأخرى الخاصّة بأفراد الخدمة المُحالين على التقاعد»[21].

وطوال هذه العملية، يقع عبء ضمان الأهلية للعلاج الطبّي وإنجاز المعاملات المستندية، بما فيها استمارة مؤلّفة من 23 صفحة، على عاتق الجندي المسرَّح (بعكس الأنظمة المعمول بها في أُستراليا ونيوزيلاندا وبريطانيا، حيث تقبل الحكومة فعلياً دعوى الجندي لأول وهلة). إن وزارة الدفاع غالباً ما تُقصِّر في تأمين التوثيق الإحصائي اللازم لانتقال الجنود من جداول رواتبها ومنظومة الرعاية الطبّية العائدة إليها إلى جداول الرواتب والمنظومة الطبّية العائدة إلى مصلحة شؤون الجنود المسرّحين. وتكون النتيجة أنه كثيراً ما يتطلّب الأمر إجراء جولة ثانية من الفحوصات الضرورية للتشخيص الطبّي حتى يُمكن إثبات الأهلية لتلقي تقديمات الإعاقة ومنافع الرعاية الطبّية.

والحال أن العديد من الجنود المسرّحين يقفون مشدوهين حيال حجم وتعقيدات المعاملات المستندية التي يتعيّن عليهم استكمالها. وهذا ما حدا بعضو الكونغرس الجمهوري عن ولاية ڤيرجينيا، توم دافيس الثالث، إلى

القول: «بوسعكم أن تضعوا جميع الجنود الجرحى في [فندق] ريتز - كارلتون، إنما لن يحلّ ذلك مشاكل الملاك والإدارة وحفظ السجلّات التي تُبقيهم نهباً للعذاب والضنى على أبواب المشافي الخارجية لأشهر وأشهر، فيما المعاملات المستندية لأحد عشر نظاماً مفككاً تتخبط وتضيع»[22].

لا بل إن بعض الجنود من ذوي الإصابات الخطيرة يخسرون هذه المعركة الثانية مع البيروقراطية. ولعلّ الرسالة الإلكترونية التي تلقتها ليندا بيلمز في 6 شباط/فبراير 2007، مجرد مثال واحد مُعبِّر عن هذه الحقيقة:

عزيزتي البروفسورة بيلمز،

شاهدتك تتحدثين في ''الديمقراطية الآن'' [برنامج تلفزيوني] يوم 6 شباط/فبراير 2007. لقد بعثتُ برسائل عديدة وترددتُ على مكاتب الشيوخ، لكن ذلك كله لن يُوصلنا إلى نتيجة على ما يبدو. إن ابن أخي، باتريك فيجس، قد أُصيب بجروح بليغة في العراق في شهر تشرين الأول/نوفمبر 2004. وقد عاده في مستشفى والتر ريد الرئيس بوش، وتسلّم وسام ''القلب الأرجواني'' من حاكم الولاية بيري، إلاّ أنه لم يتلقَ لحد الآن أية إعانات أو تقديمات. إنه يتواصل مع مصلحة شؤون الجنود المسرَّحين، ورسالةٌ تلو الرسالة بقيت المشكلة عالقة بدون حلّ. في مقدور الرئيس بوش أن يستخدم أية أرقام لوصف الجرحى أو الأكلاف، لكن لا شيء سيحلّ هذه المعضلة إنْ لم يلتفت إليها أحدٌ، أو يُعِرها اهتماماً.

مع الشكر الجزيل

كاثلين كريسباوم، عمّة باتريك

كان باتريك فيجس من شوغرلاند بولاية تكساس يتجه صوب قاعة الطعام في الرمادي بالعراق، عندما اُنفجرت على مقربة منه قنبلة هاون. الانفجار قطع له شرياناً رئيسياً ومزّق معدته شر تمزيق. كان يومها في التاسعة عشرة من

عمره، وقد وُصفت حالته بـ"الدقيقة للغاية"، فكان أن عُولج في أربع مستشفيات في ثلاثة بلدان على مدى خمسة أسابيع، وفي الأخير أُخضع لعملية جراحية في والتر ريد أنقذت حياته. تماثل پاتريك للشفاء، إلاّ أنه فقد القدرة على تحريك كاحليه وركبتيه، وتنتابه أوجاع شديدة في البطن، وهو غير قادر على الوقوف لفترات طويلة. هذه الأضرار الجسمانية حكمت عليه بالتخلّي عن خططه ليُصبح ميكانيكياً، إلاّ أنه قرّر الانتساب إلى مدرسة الطُهاة، مستخدماً التقديمات التعليمية والتعويضات التي يحقّ له تسلّمها من مصلحة شؤون الجنود المسرّحين. وبعد مرور تسعة عشر شهراً، لم يكن قد قبض بعدُ بنساً واحداً من أصل التقديمات، وهو يعيش في البيت مع أمه التي اَضطرت إلى القيام بعمل ثانٍ في الليل كي تعيله هو وأربعة من إخوته وأخواته (تسلّم پاتريك في وقت لاحق جميع مستحقّاته من التقديمات التعليمية، وكذلك تعويضات الإعاقة العائدة إليه بمفعول رجعي، لكن ليس قبل أن نضع معلوماتنا عنه في تصرُّف المدافعين عن حقوق قُدامى المحاربين: پول سوليڤان وستيڤ روبنسون، اللذين تدخّلا لدى مصلحة شؤون الجنود المسرَّحين وأوصلا قصة پاتريك إلى مجلة **نيوزويك**)[23].

بالرغم من تسليط وسائل الإعلام الضوء على محنة الجنود من أمثال پاتريك فيجس، وتشكيل لجنة رئاسية لتقصّي الأمر، وظهور لجنة أخرى أمر بها وزير الدفاع غيتس، واَنعقاد العديد من جلسات الاستماع في الكونغرس، ما زال الجنود المسرَّحون يواجهون التأخير والتسويف في الحصول على تقديمات الإعاقة.

سنحاول فيما تبقى من هذا الفصل أن نقدِّر حسابياً كلفة تأمين الصنفين الرئيسيين من المساعدة التي نقدّمها إلى جنودنا المسرّحين، ألا وهما: التعويض عن العجز والرعاية الطبّية.

التعويض عن العجز

يبلغ عدد قدامى المحاربين الأحياء في أميركا زهاء 24 مليون نسمة، من أصلهم قرابة 3.5 ملايين (وعوائلهم) يتلقون تعويضات عن العجز والإعاقة. وفي الجملة، كانت الولايات المتحدة عام 2005 تدفع سنوياً ما قدره 34.5 بليون دولار كتعويضات وتقديمات لقاء الإعاقة إلى محاربين قدامى من حروب سابقة، منهم: 211,729 فرداً من حرب الخليج الأولى، و916,220 فرداً من حرب ڤييتنام، و161,512 فرداً من حرب كوريا، و356,190 فرداً من الحرب العالمية الثانية، و3 أفراد من الحرب العالمية الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، تُسدد المؤسسة العسكرية مبلغ بليون دولار سنوياً على شكل تقديمات تقاعدية للجنود المُعاقين[24].

إن كل جندي من الجنود الـ 1,600,000 أو أكثر الذين نُشروا في أفغانستان والعراق (ومئات الآلاف فوقهم من المتوقع أن يخدموا هناك قبل أن ينتهي النزاعان)، أهلٌ وفق كل الاحتمالات لأن يطالبوا بتعويضات إعاقة من إدارة التقديمات للجنود المسرّحين (VBA). و تعويض الإعاقة هذا هو مالٌ يُدفع للجندي المُصاب بعجز أو إعاقة لها صلة بخدمته العسكرية - أي أن الإعاقة نجمت عن اعتلال صحّي أو مرض أو إصابة نشأت أو تفاقمت أثناء وجود الشخص المعني في الخدمة العسكرية الفعلية. والجنود المسرّحون في هذه الحالة غير مُطالبين بالبحث عن وظيفة، كما لا توجد أية اشتراطات أخرى ينصّ عليها البرنامج[25].

ويُحدَّد التعويض تبعاً لنسبة الإعاقة، مُقاسة على سُلَّم من صفر بالمئة إلى 100 بالمئة وبدرجة زيادة قدرها 10 بالمئة[26]. وتتراوح التقديمات السنوية بين 1,380 دولاراً عن كل سنة لدرجة إعاقة مقدَّرة بـ 10 بالمئة، و45,000 دولار لمن بلغت نسبة إعاقته 100 بالمئة[27]. ويبلغ متوسط التقديمات 8,890 دولاراً، وإنْ كان هذا يتفاوت إلى حد بعيد. فقدامى

المحاربين في ڤييتنام، على سبيل المثال، يصل متوسط تقديماتهم إلى 11,670 دولاراً[28]. ويُمكن للجنود المسرَّحين الذين تُعزى إصابتهم إلى الخدمة العسكرية بنسبة 30 بالمئة على الأقل[29]، أن يستحقوا منافع إضافية من قبيل: إعادة التأهيل المهني، وتجديد المسكن، وتأمين وسيلة النقل، ومساعدة العالة، والاعتناء بالبيت، والجراحة الترقيعية. وما أن يُعتبر الجندي المسرَّح أهلاً لهذه التقديمات، حتى يتلقى مصروفاً تعويضياً كحق إلزامي مخوَّل له مدى الحياة. وفي حال وفاته، يُصبح الورثة هم المخوّلين بالحصول على تلك التقديمات.

ولا يوجد حدّ زمني لإمكانية تقدّم الجندي المسرّح بدعواه للحصول على منافع وتقديمات الإعاقة. ولئنْ كانت معظم المُطالبات تتمّ في غضون السنوات القليلة الأولى عقب العودة، فإن العديد من حالات الإعاقة لا تظهر على السطح إلا في مراحل متأخرة من الحياة. هنا يُسمح لقُدامى المحاربين بفتح الدعوى ثانيةً، أو ملء استمارة بمضاعفة التقديمات. ولا تزال مصلحة شؤون الجنود المسرّحين تُعالج مئات الآلات من الدعاوى الجديدة من طرف محاربين قُدامى من الحقبة الڤييتنامية يُطالبون فيها بتعويضات عن اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة أو الإصابة بالسرطان نتيجة التعرّض للعامل البرتقالي(*).

وعملية التحقّق مما إذا كان الجندي المسرّح يُعاني فعلاً حالة من الإعاقة ومن أية درجة، سيرورة معقّدة وطويلة. على الجندي أو الجندية، أولاً وقبل كل شيء، أن يمرّ عبر عملية تقييم الإعاقة ضمن المؤسَّسة العسكرية. وتبدأ هذه بتقدير الحالة من قبل ''هيئة التقييم الطبي'' (MEB) التي تُجري المعاينة في أحد مراكز العلاج العسكرية حيث يتأكد طبيب من وجود عوامل من شأنها أن

(*) Agent orange سلاح كيميائي أُستخدمته القوات الأميركية على نطاق واسع في حرب ڤييتنام ولا سيما لتعرية الأشجار والقضاء على الأدغال التي توفّر ملاذات آمنة للمقاتلين. (م).

تتدخل في قدرة الشخص على تأدية واجباته. فإذا ما أرتُئي أنه غير صالح للوظيفة، يُحال عندئذ على ''هيئة التقييم الجسماني'' (PEB)، التي تقرّر ما إذا كان الاعتلال أو الانجراح المسبِّب لعدم صلاحه هذا مرتبطاً بالخدمة العسكرية أم لا. وبناءً على المعطيات الدقيقة والتفصيلية، يحقّ للجندي المسرَّح عندئذ أن يكتسب الأهلية لتقديمات الإعاقة التقاعدية أو قبض تعويض مقطوع عن الإعاقة[30].

بعد ذلك يتعيّن على الجندي أن يتقدّم من أحد المكاتب الإقليمية السبعة والخمسين التابعة لإدارة التقديمات للجنود المسرّحين (VBA)، حيث يتولى قُضاةٌ النظر في الدعاوى ويقيّمون مدى الضرر أو العطل الناشىء عن الخدمة العسكرية ويُحدّدون بالتالي درجة الإعاقة. وعلى الجندي هنا أن يوفّر كل المستندات الخاصة بخدمته العسكرية، ونتائج فحوصه الطبيّة، وعلاجه من مصلحة شؤون الجنود المسرّحين ووزارة الدفاع والمراكز الطبّية الخاصّة. وبالنسبة للجنود المصابين بأكثر من إعاقة واحدة، يُعطيهم القُضاة تصنيفاً مركَّباً. وإذا لم يوافق الجندي على قرار المكتب الإقليمي، بوسعه أن يستأنف القرار أمام هيئة الاستئناف في مصلحة شؤون الجنود المسرّحين. وقد جرت العادة أن يقدّم الجندي طلباً يشمل أكثر من إعاقة واحدة ومن فئات مختلفة، كظروف الصحّة النفسية إلى جانب اضطرابات جلدية على سبيل المثال. وفي حالات كهذه، في مستطاع إدارة التقديمات للجنود المسرّحين أن توافق على شطر واحد فقط من الدعوى ـ وغالباً ما يؤدي ذلك إلى الاعتراض والتقدّم بأستئناف. وفي حال ظل الجندي غير راضٍ عن ذلك، يُمكنه أن يستأنف القرار أمام مستويين أعلى بعدُ في المحاكم الفيدرالية الأميركية[31]. وواحدة من كل ثماني دعاوى تُستأنف أمام المحاكم.

وقد كانت عملية المصادقة على الطلبات محطّ كثير من الاعتراضات والشكاوى، ومحل درس واستقصاء من جانب هيئة مُساءلة الحكومة (GAO). فحتى في العام 2000، أي قبل أن تنشب الحرب، اكتشفت هيئة المُساءلة هذه

وجود مشاكل مزمنة على هذا الصعيد، بما في ذلك ركام هائل من الدعاوى غير المبتوت فيها، وتطويل غير مبرَّر في التعامل مع الدعاوى الأوّلية، ونسبة عالية من الأخطاء في سير المعاملات، وحالة من عدم الانسجام بين المكاتب الإقليمية[32]. ففي دراسة لها لعام 2005، وجدت هيئة مُساءلة الحكومة أن الوقت المستغرق لإنجاز مُعاملة أحد الجنود المسرّحين تتفاوت من 99 يوماً في مكتب سالت لايك سيتي إلى 237 يوماً في هونولولو[33]. وفي دراسة أخرى لعام 2006، وجدت الهيئة أن 12 بالمئة من الطلبات والدعاوى لم تكن صحيحة[34].

إن أمام إدارة التقديمات للجنود المسرّحين ركاماً هائلاً من الدعاوى العالقة، بما فيها آلاف الطلبات غير المبتوت فيها من الحقبة الفييتنامية وما قبلها. في العام 2000، كان لدى إدارة التقديمات المذكورة 228,000 دعوى عالقة تتعلّق بطلبات تعويض أوّلية، منها 57,000 دعوى مضى عليها أكثر من ستة أشهر ولم يُنظر في أمرها[35]. وفي نهاية العامة 2007، ومن جراء الارتفاع المفاجىء في الدعاوى من طرف الجنود المسرّحين المُصابين حديثاً، وإنْ يكن هذا ليس السبب كله، كان هناك ما يزيد عن 400,000 دعوى جديدة أمام إدارة التقديمات، منها 110,000 دعوى عالقة لأكثر من ستة أشهر[36]. والعدد الإجمالي للدعاوى، سواء الجديدة منها أم التي بُدىء في بتّها قضائياً، تتعدى الـ600,000 دعوى. وقد أعلنت مصلحة شؤون الجنود المسرّحين أنها تتوقع تسلُّم 1,600,000 دعوى إضافية في بحر السنتين القادمتين.

إن إدارة التقديمات للجنود المسرَّحين تأخذ ما معدّله ستة أشهر لمعالجة دعوى أُوّلية، وقرابة السنتين للبتّ في الاستئناف[37]. على النقيض من ذلك، تنظر صناعة الخدمات الطبيّة/ المالية بالقطاع الخاص في ما لا يقلّ عن 25 بليون طلب في السنة الواحدة، وتُعالج 98 بالمئة منها في غضون ستين يوماً من تسلُّم الطلب، **بما في ذلك** الوقت اللازم للبتّ في الطلبات المتنازع فيها[38]. ولعلّ المفعول الأكثر مدعاةً للحزن والألم من مفاعيل الاختناق على

مدى ستة أشهر في معالجة مصلحة شؤون الجنود المسرَّحين للطلبات المرفوعة إليها، أنها تحرم الجنود من المنافع والتقديمات في اللحظة ذاتها التي يكونون فيها - ولا سيما أولئك الذين يمرّون بحالةٍ من الكرب الذهني - أكثر ما يكونون أمام خطر الإقدام على الانتحار، أو الوقوع في الإدمان، أو الطلاق، أو فقدان الوظيفة، أو التشرّد.

بإمكان بعض الجنود أن يلجؤوا إلى برنامج ''أستيفاء المنافع عند التسريح'' (BDD) لتجنّب العيش فترة طويلة من دون تقديمات. يُتيح هذا البرنامج للجنود أن يُنهوا مُعاملاتهم قبل ستة أشهر من التسريح، وهكذا يتمكنون من البدء بتلقي التقديمات حالما يتركون الصفوف العسكرية. غير أن شيوع عادة الخدمة. الممتدة في الميدان، لا بل وتمديدها للمرة الثانية أو الثالثة، وأستخدام الصلاحيات لـ''سدّ الثغرات'' في الصفوف[39]، وما ينشأ عن ذلك من عدم يقين حيال الموعد الذي سيتمّ فيه تسريح الجندي، كل ذلك جعل اللجوء إلى هذا البرنامج أصعب فأصعب. أضفْ إلى ذلك أن هذا البرنامج ليس مُتاحاً للعاملين في صفوف الحرس الوطني[40].

والانتقال من المرافق الطبّية التابعة لوزارة الدفاع إلى تلك العائدة لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين يتسم بمزيد من التعقيدات بالنسبة إلى الجنود المُصابين إصابات خطيرة. ربما يتلقى الجندي المُصاب علاجاً أولياً في مركز والتر ريد الطبّي العسكري قبل أن يتمّ نقله إلى أحد المرافق الطبّية التابعة لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين. لكن التضارب بين مُعاملات وتعقّبات وزارة الدفاع من جهة ومُعاملات وتعقّبات مصلحة شؤون الجنود المسرّحين من جهة أخرى، يعني أن هؤلاء الجنود يُمكن أن يواجهوا وقتاً عصيباً في تأمين القدر الأقصى من تقديمات الإعاقة لدى تسريحهم. وهذا التفكك في التعقّبات والمُعاملات لا يولِّد مشاكل للجنود هم في غنى عنها لدى مرورهم في تلك القناة فحسب، بل إنه يُصعِّب المهمّة أيضاً لجهة تحليل البيانات الخاصّة بالإصابات العسكرية في الدراسات الطبّية وغيرها.

ونظامُ المحاسبة الرديء المعمول به في البنتاغون يُسبب هو الآخر مشاكل إضافية للجنود المسرَّحين. فقد وجد محقّقو هيئة مُساءلة الحكومة أن وزارة الدفاع لاحقت المئات من الجنود المُصابين في المعارك كي يسدّدوا ديوناً عسكرية لا وجود لها. وفي إحدى هذه الحالات، أُجبر رقيب أول من جنود الاحتياط، كان فقد ساقه اليُمنى تحت الرُكبة، على تمضية تسعة عشر شهراً وهو يُفنِّد ديناً سُجِّل عليه بطريق الخطأ قدره 2,231 دولاراً. وهذه اللطخة على سجلّه الائتماني حالت دونه والحصول على رهن عقاري. وثمة رقيب أول آخر كان أُصيب بضرر فادح في الدماغ وبأضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة، أمروا بعدم صرف راتبه ووقف كل التقديمات له عندما سجّلت المؤسَّسة العسكرية ديناً عليه بطريق الخطأ قدره 12,000 دولار لأنها غفلت عن الإشارة إلى أنفصاله عن المؤسّسة في سجلاّتها. وفي حالة ثالثة، لم يتقاضَ رقيب أول في الجيش مصاب بشلل نصفي أي أجر البتّة طوال الأشهر الأربعة الأخيرة من وجوده في صفوف الجيش، وذلك "تسديداً" لدينٍ عليه لا أصل له يزيد عن 15,000 دولار. حصل ذلك في كانون الثاني/ يناير 2005؛ وليس إلاّ في شباط/ فبراير 2006 أن عاود الرقيب أخيراً قبض مستحقّاته. وهناك حالة أخرى بعدُ لجندي سُجِّل خطأً في قائمة المتغيّبين من دون مأذونية قانونية بينما كان هو في واقع الأمر يُعالج من شظية عصيّة على الاستئصال في ركبته. ووجه المفارقة هنا، أن هذه الديون الزائفة إنما تُسجَّل في أغلب الأحيان لفقدان الجندي معداته الشخصية (كالسترة الواقية ونظارات الرؤية الليلية) بعد أن يكون قد أُصيب بجروح خطيرة وجرى إجلاؤه عن العراق. ولعلّ المئات من الجنود الجرحى يجدون أنفسهم في وضع كهذا[41].

وفي ضوء المشاكل القائمة حالياً في النظام، لا مندوحة لنا عن الأخذ في الاعتبار اشتداد الطلب على التقديمات الذي سوف يصدر عن الجنود المُسرّحين مستقبلاً من ميادين الحرب في العراق وأفغانستان. إنه لمن الصعوبة بمكان التكهّن بالرقم الدقيق لمن سيتقدّم بدعوى للتعويض عن هذه الدرجة أو تلك

من الإعاقة، إلاّ أن ما نعلمه جيداً أن 31 بالمئة من الذين عادوا فعلاً من هناك قد رفعوا دعاوى بهذا الشأن. ونحن نتوقع لهذه النسبة المئوية أن ترتفع بعد.

إن حرب الخليج الأولى تُشكِّل أساساً للمقارنة. ومن المؤكد أن الجنود المسرّحين من حربَيْ العراق وأفغانستان سيُطالبون بتعويضات عن الإعاقة بناءً على نفس المعايير التي اُعتُمدت لتقييم قُدامى المحاربين في حرب الخليج الأولى[42]. ثمة 45 بالمئة من الجنود الذين شاركوا في حرب الخليج تقدّموا بدعاوى تتصل بأعطال جسمانية لحقت بهم؛ و88 بالمئة من تلك الدعاوى حظيت بالموافقة ولو جزئياً على الأقل[43]. والولايات المتحدة تدفع حالياً حوالى 4.3 بلايين دولار سنوياً كبدل إعاقة لقُدامى المحاربين في حرب الخليج الأولى[44]. وقد حاجج البعض بأن طلبات التعويض بالنسبة إلى تلك الحرب كانت مرتفعة بصورة اُستثنائية لأن الجنود يومها تعرّضوا لجرعات عالية من السُمّيات الكيميائية. لكن في كلتا الحربين اللتين شهدهما العراق، تعرّض عددٌ من الجنود لمادة اليورانيوم المنضّب المستخدمة في القذائف المضادة للدروع التي تطلقها الدبابات الأميركية "M1" والطائرات الهجومية الأميركية "A - 10". كما أن الجنود في العراق وأفغانستان على حد سواء يُنشرون هناك لأشهر وأشهر من دون انقطاع، حيث ينخرطون في معارك برّية قاسية، هذا عدا القتال الكثيف داخل المدن[45]. الطبيب النفساني من مصلحة شؤون الجنود المسرّحين جوناثان شاي، الحائز على زمالة ماكآرثر لعام 2007 عن عمله بين الجنود في الميدان، يشير إلى أن «ضريبة الصحّة النفسية لحرب العراق هي أقرب ما تكون إلى ڤييتنام ـ فيما عدا أن الجنود اليوم يُواجهون بيئة تكنولوجية ومفاهيمية مختلفة، وبالطبع نسبة البقاء على قيد الحياة أعلى بكثير»[46].

وعلاوة على ما تقدم، هناك فترة فاصلة ما بين تشخيص أحوال الصحّة النفسية للجنود وقُدرة هؤلاء على رفع دعاوى بشأنها. لقد تمّ لحد الآن تشخيص 52,000 حالة من اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة، غير

أن 19,000 دعوى فقط رُفعت بشأنها. وقد أفادت هيئة مُساءلة الحكومة بأن الأمر يستغرق سنة كاملة في المتوسط لملء إضبارة الدعوى المتعلّقة بالإصابة باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة. ومن المرجّح أن يزداد عدد تلك الدعاوى وبسرعة من الآن فصاعداً. لذلك نعتقد بأن عدد دعاوى الإعاقة الناجمة عن النزاع الراهن سيكون على الأرجح عالياً كعدد الدعاوى من حرب الخليج الأولى، إنّ لم يكن أعلى.

فمن أصل الجنود الـ 1,600,000 الذين نُشروا لحد الآن في العراق وأفغانستان، سُرِّح من الخدمة 751,000 جندي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2007، وهؤلاء جميعاً أهلٌ بالقوة للمُطالبة بمنافع وتقديمات الإعاقة، وقد تقدّم منهم بطلبات للحصول عليها حتى كانون الأول/ديسمبر 2007 زهاء 224,000 جندي. وخلال منتصف صيف 2007، كانت 90 بالمئة من الطلبات قد تمّت المصادقة عليها[47].

والأكلاف المقدَّرة لتأمين تقديمات ومنافع الإعاقة إلى الجنود المسرّحين هائلة حقاً. وموجز القول إننا في السيناريو المتحفّظ الذي وضعناه، توصلنا إلى رقم تقديري هو 299 بليون دولار لتقديمات الإعاقة؛ وفي السيناريو المعتدل كان الرقم 372 بليون دولار. وهذان الرقمان كلاهما لا يشملان بعض التقديمات مثل الرعاية الصحيّة الخاصّة والحكومية والمحلّية، وإعانات الإعاقة، ومنافع التوظيف للجنود العائدين. كما أنهما يستبعدان التكاليف المقترنة بأُسر الجنود المسرّحين، ومنها التعويضات والتقديمات التعليمية للورثة: الزوج أو الزوجة، والأطفال.

لقد افترضنا في سيناريو الحالة الفُضلى أن متوسط التعويضات سيكون مساوياً للتعويض الذي ناله المُطالبون من حرب الخليج الأولى، أي 6,506 دولارات. وهذا افتراض يتسم بالمحافظة لأن كل جندي، في حرب الخليج الأولى، طالب بتعويض عن ثلاث حالات إعاقة في المتوسط، بينما المجموعة

الجديدة من الجنود المسرّحين يُطالبون بتعويض عن خمس حالات إعاقة في المتوسط[48] زد على ذلك، أننا بتنا على علم فعلاً بأن المعدل الحقيقي للإصابات الخطيرة أعلى بكثير منه في حرب الخليج الأولى.

السيناريو الواقعي ـ المعتدل يفترض أن متوسط المبلغ المدفوع لكل حالة إعاقة هو عينه المدفوع حقيقةً للمُطالبين الجُدد في العام 2005، أي 7,109 دولارات[49]. قد يكون هذا رقماً محافظاً، خاصةً إذا ما علمنا بأن قُدامى محاربي ڤييتنام تلقوا في المتوسط ما يزيد عن 11,000 دولار، والعديد من المحللين يرون أن الإصابات في هذه الحرب شبيهة جداً بإصابات الحرب الڤييتنامية.

تعاظم حجم العمل

المسألة بالطبع ليست مجرد كلفة فقط، بل هي مسألة كفاية ونجاعة أيضاً في توفير المنافع والتقديمات للجنود المعاقين. إن الجنود المسرّحين من حربَيْ العراق وأفغانستان يتقدّمون بمطالب في غاية التعقيد. إلى يومنا هذا، يصل حجم العمل من الدعاوى غير المنجزة للجنود المسرّحين من هاتين الحربين الأخيرتين إلى 40,000 دعوى، لكن الغالبية الساحقة من الجنود لم يقدموا إضباراتهم بعد. وأن تتعاطف إدارة التقديمات للجنود المسرّحين مع محنة الجنود المُعاقين يجب ألا تحجب عنا حقيقة أن النظام يتعرّض حالياً لضغط هائل. لو أن خُمس الجنود العائدين فقط ممّن يحقّ لهم المطالبة بالتعويضات تقدّموا بمطالبهم في سنة معيّنة، وبلغ مجموع المطالب معدّلاً يُمكن حتى مقارنته بحرب الخليج الأولى، يكون سيناريو الحالة الفضلى بالنسبة إلى مصلحة شؤون الجنود المسرّحين أن عدد الدعاوى على اُمتداد السنوات العشر القادمة قد يرتفع بسهولة إلى أكثر من 700,000 دعوى بواقع 75,000 إضبارة جديدة في السنة الواحدة (انظر الجدول 1.3 أدناه)[50].

الجدول 1.3 ـ الزيادة التقديرية في دعاوى الإعاقة وفق سيناريو ''الحالة الفُضلى''

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المسرّحون تراكمياً لتاريخه	751,000	751,000	751,000	751,000	751,000	751,000	751,000	751,000	751,000	751,000	751,000
معدل المطالبة بالتقديمات	%27.3	%28.5	%29.7	%31.0	%32.2	%33.4	%34.7	%35.9	%37.1	%38.4	%39.6
المستفيدون ـ المسرّحون لتاريخه	204,873	214,125	223,377	232,630	241,882	251,134	260,387	269,639	278,891	288,144	297,396
متوسط قيمة التقديمات	$6,502	$6,697	$6,898	$7,105	$7,318	$7,538	$7,764	$7,997	$8,237	$8,484	$8,738
إجمالي كلفة التقديمات (ببلايين الدولارات)	$1.3	$1.4	$1.5	$1.7	$1.8	$1.9	$2.0	$2.2	$2.3	$2.4	$2.6
[illegible]											
المسرّحون تراكمياً في المستقبل	0	104,900	209,800	314,700	419,600	524,500	629,400	734,300	839,200	944,100	1,049,000
معدل المطالبة بالتقديمات	%19.4	%21.4	%23.4	%25.4	%27.5	%29.5	%31.5	%33.5	%35.6	%37.6	%39.6
المستفيدون ـ المسرّحون لتاريخه	0	22,432	49,110	80,035	115,205	154,205	198,286	246,196	298,352	354,755	415,404
متوسط قيمة التقديمات	$6,502	$6,697	$6,898	$7,105	$7,318	$7,538	$7,764	$7,997	$8,237	$8,484	$8,738
إجمالي كلفة التقديمات (ببلايين الدولارات)	$0.0	$0.2	$0.3	$0.6	$0.8	$1.2	$1.5	$2.0	$2.5	$3.0	$3.6
[illegible]											
صافي دعاوى الإعاقة	204,873	236,557	272,487	312,664	357,087	405,757	$458,673	515,835	577,244	642,899	712,800
الكلفة لكل دعوى	$6,502	$6,697	$6,898	$7,105	$7,318	$7,538	$7,764	$7,997	$8,237	$8,484	$8,738
[illegible] (ببلايين الدولارات)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	$2.2	$2.6	$3.1	$3.6	$4.1	[illegible]	[illegible]	[illegible]

تضم إدارة التقديمات للجنود المسرّحين أكثر من 9,000 موظف مختصّ بالدعاوى ممَّن تلزم مساعدتهم للمتقدمين حُكماً كي يؤمّنوا البيّنات والمستمسكات وفقاً لمئات اللوائح والإجراءات والتوجيهات الملغزة. ينبغي لهم أيضاً أن يُصنّفوا الطلبات، ويُنشئوا ملفات بها، ويجيزوا صرف المال، ويُجروا مقابلات مباشرة وعبر الهاتف، ويتعاملوا مع دعاوى الاستئناف، ويسطّروا كُتب الإشعار المختلفة. كذلك هم من يُعيّنون التاريخ الفعلي لبدء الجندي بتلقّي التقديمات كون الطلبات تخضع لمفعول رجعي. بعبارة أخرى، يلعب هؤلاء الموظفون دوراً حاسماً في ما إذا كان الجندي سيتمكّن من الظفر بالتقديمات المستحقّة له أم لا.

لكن الحاصل حالياً أن الوكالة تواجه مشكلة كبرى في تكوين مِلاكها. فوفقاً لما تقوله مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، يحتاج الموظفون الجُدد إلى ما بين سنتين وثلاث سنوات من الخبرة والمراس حتى يُصبحوا منتجين تماماً. وفي أيار/مايو 2007، كان 40 بالمئة من الموظفين المضطلعين بالدعاوى لم يمضِ على توظيفهم ثلاث سنوات؛ و20 بالمئة أقلّ من سنة واحدة(51). فكان أن نُقل العديد من الموظفين المتمرسين من النظر في الدعاوى ومعاملاتها إلى تدريب الأُجراء الجُدد. أضف إلى ذلك أن عدة مكاتب إقليمية لإدارة التقديمات للجنود المسرّحين لا تزال تستخدم أنظمة عتيقة من تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يجعل من الصعب على الاختصاصيين أداء عملهم بنجاعة وكفاية ـ من ذلك إجبارهم على اَستعمال أجهزة فاكس قديمة وغير موثوقة للحصول على مستندات حيوية من الجنود والجهات الطبّية.

هناك مقترحات ترمي إلى معالجة هذه المشكلة تُدرس حالياً في الكونغرس، وهي تشتمل على اَقتراح بتوفير الأموال اللازمة للاستعانة بـ 500 إلى 1000 موظف إضافي في الملاك الإدراي للنظر في الركام الهائل من الطلبات غير المنجزة. لكن هذا وحده لن يُقلِّص فترة الانتظار الطويلة التي تواجه الجنود. في أحسن الأحوال، يُمكن لبضعة مئات من الموظفين الجُدد من

غير المتمرسين (على فرض أنه في المقدور استخدامهم جميعاً على جناح السرعة) أن يُحدثوا تحسّناً هامشياً لجهة الوقت الذي يستغرقه إنجاز المعاملات، وذلك إبان الفترة التي تواجه فيها الوكالة دفقاً هائلاً من الدعاوى المعقَّدة. ما يمكن تخيلّه حقاً، أن مهمة تدريب ودمج عدد كبير ممّن تعوزهم الخبرة سوف تطيل في الأمد القصير عملياً مدة إنجاز المعاملات، وتُكثر من حجم الأخطاء المرتكبة فيها، وبالتالي تزيد في منسوب دعاوى الاستئناف. ومما سيزيد الأزمة تفاقماً أن العديد من كبار الموظفين المتمرسين في إدارة التقديمات سوف يُحالون على التقاعد في غضون السنوات الخمس القادمة[52].

الرعاية الطبّية للجنود المسرّحين

من جهة أخرى، توفِّر مصلحة شؤون الجنود المسرّحين الرعاية الطبّية لما يزيد عن خمسة ملايين من قدامى المحاربين كل سنة، وذلك من خلال الإدارة الصحيّة التابعة للمصلحة المذكورة. وتشتمل تلك الرعاية على العناية الصحيّة في مرافق الاستشفاء الخارجي، فضلاً عن طب الأسنان وطب العيون والعناية بالصحة النفسية، وخدمات استشفائية داخلية وخارجية في 158 مستشفى، و800 عيادة مجتمعية، و136 داراً للعناية الفائقة، و209 مراكز لقدامى المحاربين.. ومرافق أخرى في طول البلاد وعرضها. الرعاية الطبّية تُقدّم مجاناً إلى جميع الجنود المسرّحين للسنتين الأوليين بعد تسريحهم من الخدمة الفعلية. بعد ذلك، تفرض مصلحة شؤون الجنود المسرّحين على فئات معيّنة من هؤلاء الجنود دفع شطرٍ من النفقة يتناسب مع مستوى الإعانة ودخل الجندي[53]. ومن المحتمل جداً أن يوافق الكونغرس على زيادة سنوات الرعاية الطبّية المجانية من سنتين إلى أربع، وهذه خطوة ندعمها بقوة.

لطالما تباهت مصلحة شؤون الجنود المسرّحين بنوعية الرعاية الممتازة التي تقدّمها. إن مستشفيات وعيادات المصلحة على وجه الخصوص، معروفة

بالأعمال الجبّارة التي تؤدّيها في مجالات كإعادة التأهيل مثلاً. ثم إن الملاك الطبّي فيها ذو خبرة ومتمرّس في العمل مع الجنود، وهو يوفّر جواً من المساندة والتعاطف للجنود المعاقين. كما تلعب المصلحة دوراً رئيسياً في تعليم وتدريب طلاب الطبّ: فمن كليات الطب الـ 126 الموجودة في الولايات المتحدة، ثمة 107 كليّات ترتبط رسمياً مع مستشفى من مستشفيات الجنود المسرّحين، حيث تقوم هذه المستشفيات بتدريب 20,000 طالب طبّ و30,000 طبيب تحت التخصّص كل سنة[54].

وإزاء هذه السمعة الطيّبة، تجدون الطلب على الرعاية الطبّية التي تقدّمها مصلحة شؤون الجنود المسرّحين يفوق الآن بكثير ما هو متوافر منها. في العام 2003، أعلن رئيس المصلحة السابق أنتوني پرنسيپي قراراً بتقنين الرعاية الطبّية تبعاً لمدى الحاجة ومستوى الدخل. فعلّق تسجيل مجموعة الأسبقية الدُنيا من الجنود (''مجموعة الأسبقية الثامنة'')، أي أولئك الذين هم فوق مستوى معيّن من الدخل ولا يُعانون من الإعاقة، وزاد من المدفوعات المشتركة وسواها من الرسوم على أفراد الفئات الأخرى. وهذا ما حرم 400,000 جندي مسرَّح على الأقلّ من العناية الصحيّة التي توفرها المصلحة منذ ذلك الحين.

إنّ الجنود وأفراد القوات المسلّحة الآخرين العائدين من العراق وأفغانستان يواجهون حالياً فترات اُنتظار طويلة ـ ولا سيما في اختصاصات بعينها ـ وفي بعض الحالات انعدام الرعاية تماماً. لحد الآن، تقدّم 35 بالمئة من الجنود المستحقّين الـ 751,000، المسرَّحين من العراق وأفغانستان، طالبين العلاج في المرافق الصحيّة التابعة لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين. وهذا الرقم يُشكّل أقلّ من 5 بالمئة من إجمالي زيارات المرضى، لكنه آخذٌ بالازدياد. وبحسب المصلحة، فإن «نسبة الجنود المسرّحين [من العراق وأفغانستان] الذين يتلقون الرعاية الطبّية من مصلحتنا، وكذلك نسبة الجنود المرضى، بصرف النظر عن نوع المرض، آيلتان إلى الارتفاع مع مرور الزمن طالما أن

هؤلاء الجنود سيواصلون تسجيل أنفسهم في قيود المصلحة للرعاية الطبّية وتتكشف لديهم مشاكل صحيّة جديدة»[55].

لقد عُرفت الحرب في العراق بأنواع الإصابات البدنية التي تسبّبها، ولا سيما بالأضرار التي تلحق بالدماغ من جراء الصدمات، لكن الحاجة الأكبر التي لم تجد تلبيتها بعدُ هي في مجال العناية بالصحة النفسية[56]. إن الإجهاد الناجم عن المرابطة المديدة في الميدان، وسياسة ''سدّ الثغرات'' في الصفوف، والحرب البرّية المرهقة للأعصاب، وعدم اليقين حيال المأذونيات وموعد التسريح، إنّ ذلك كله له وطأته وضريبته. فمن الجنود المسرّحين الذين عُولجوا لحد الآن، 38 بالمئة - وهي نسبة غير مسبوقة - وُجدت لديهم بالتشخيص حالات غير سويّة تتعلق بالصحة النفسية. من هذه الحالات، اَضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة، وحالات من الاكتئاب الحادّ، وتعاطي الكحول أو المخدرات. يقول پول سوليڤان: إنّ «الندوب الغائرة التي ستتركها الحروب الراهنة هي: (1) انجراحات الدماغ الرضّية، (2) اَضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة، (3) بتر الأطراف، (4) وإصابات العمود الفقري؛ ومن بين هذه جميعاً ستكون اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة هي الأكثر مدعاة للجدل والأشدّ تكلفةً على الإطلاق»[57].

إن اضطرابات الصحة النفسية مُكلفة للغاية، سواء لأنها تتطلّب علاجاً طويل الأمد، أم لأن الذين يشكون منها لديهم اَستعداد أكبر للإصابة بمشاكل طبّية في أجسادهم. وقد أظهرت دراسات أُجريت على مدى زمن طويل على قُدامى المحاربين في ڤييتنام هي الأولى أن اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة تؤدّي إلى سوء الصحة الجسدية طيلة حياة الجندي[58]. وبحسب لجنة تقديمات الإعاقة للجنود المسرّحين (VDBC)، سجّل المُصابون باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة أسوأ الأرقام الصحّية عموماً بين معشر الجنود المسرّحين، وواحد من كل ثلاثة جنود شُخِّصت لديه تلك الاضطرابات، كان على الدوام عاجزاً عن العمل، وصُنِّف في خانة ''من لا

يجوز توظيفهم منفردين''. ووجد المعهد القومي للطبّ أنه في حين أن اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة تُشكّل 8.7 بالمئة من مجموع الدعاوى المتعلّقة بالإعاقة، فإنها تستأثر بـ 20.5 بالمئة من التقديمات والمنافع التعويضية(59).

إن اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة متفشية كثيراً بنتيجة المناوبة المتعدّدة في المعارك، والاستعمال واسع النطاق للعبوات الناسفة المرتجلة، وغياب أية ''خطوط أمامية'' محدَّدة في القتال. كذلك يتحدّث الجنود العائدون من العراق وأفغانستان عن الالتباس الذي يُحدثه في النفس منظر المحاربين وهم في ثياب مدنيين، فلا تعرف من هو الصديق ومن هو العدو. وقد وجدت الدراسات علاقة تبادلية وثيقة ما بين طول المدة التي يقضيها الجندي في منطقة حربية، واحتمال الإصابة باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة(60). ولهذا السبب، بوسعنا القول إن الجنود الذين يُنشرون في الميدان للمرة الثانية أو الثالثة يُواجهون خطر الإصابة بتلك الاضطرابات. والحال أن معظم الجنود ممّن هم في فترة اُنتشارهم الثانية والثالثة لم يعودوا إلى الديار بعد. ويشير الأطباء النفسيّون من جانبهم إلى أن عدداً كبيراً من أعراض الاضطرابات آنفة الذكر، كالارتباك، والدوار، وسهولة الإجفال، والتنميل، والأرق، وصعوبة التركيز والتواصل، يُمكن أن تكون أيضاً أعراضاً لانجراحات الدماغ الرضّية، وبالتالي يوجد هناك قدرٌ من الصعوبة والتشابك في التشخيص.

بالمقارنة مع الجنود المسرَّحين من نزاعات سابقة، نرى أن هناك احتمالاً أكبر في أن يلتمس المحاربون في العراق وأفغانستان المساعدة الطبّية لعلاج ما ينتابهم من عوارض على صعيد الصحة النفسية، وذلك يعود في جزء منه على الأقل إلى حملات التوعية التي تنظّمها وتديرها منظمات قُدامى المحاربين، والحملة واسعة النطاق التي تخوضها مصلحة شؤون الجنود المسرّحين نفسها. لا تتوافر بيانات يُعوّل عليها حول طول المدّة التي يقضيها الجنود العائدون على لوائح الانتظار. لكن حتى المصلحة نفسها تُسلِّم بأنها طويلة

وطويلة جداً، وبما يوازي منع العلاج عن عدد من مرضى الصحة النفسية. في عدد مجلة **سيكياتريك نيوز** لشهر أيار/ مايو 2006، كتب الطبيب فرانسيس مورفي، السكرتير الثاني لتنسيق السياسة الصحيّة في مصلحة شؤون الجنود المسرّحين آنذاك، يقول إن العناية بالصحة النفسية وبحالات تعاطي الكحول أو المخدرات غير متوافرة بالمرة في بعض مرافق المصلحة. وأضاف الدكتور مورفي مستطرداً: «وعندما تتوافر تلك الخدمات، تقوم لوائح الانتظار في بعض الأماكن بالحؤول دون الوصول إليها عملياً»[61].

لقد قامت مجموعات من الجنود المسرّحين برفع دعوى قضائية ذات صبغة وطنية ضد مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، وذلك بالنيابة عن الجنود وأفراد أُسرهم الساعين إلى الحصول، أو الذين يحصلون فعلاً على تعويضات وفاة أو تقديمات إعاقة بسبب الإصابة باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة. يقدِّر أصحاب الدعوى أن الفئة المعنيّة تضم ما بين 320 ألفاً و800 ألف جندي مُسرَّح؛ وهو رقم توصلوا إليه بضرب عدد الجنود المنشورين في الميدان بالعدد المقدَّر لحدوث حالات الاضطراب المذكورة (20 ـ 50 بالمئة). لا يسعى المدّعون إلى الحصول على تعويض مادي، بل يريدون بالأحرى أن تعترف المصلحة بعدد من المثالب التي تشوب سياستها. يقول غوردون پ. إرسپامر، المحامي الذي يُمثِّل الجنود المسرّحين على أساس المصلحة العامة: «هذه ليست حالة تتعلّق بمشاكل معزولة أو من نوع التأخير المألوف والمشاحنات الإدارية التي نخوضها جميعاً من وقت لآخر مع الأجهزة البيروقراطية؛ هذه قضية منشؤها الذوبان الفعلي لقدرة مصلحة شؤون الجنود المسرّحين على العناية بالرجال والنساء الذين خدموا وطنهم بشجاعة وشرف، وقد أُصيبوا إصابات خطيرة، إنما يُعالجون الآن كما لو كانوا مواطنين من الدرجة الثانية. لقد خلق التسويف الذي تمارسه المصلحة عوائق منيعة في وجه نجدة الآلاف من الجنود المتضررين»[62].

لقد اتبعت الإدارة النسق عينه من التقتير على الجنود العائدين من الحرب

الذي أتبعته في تمويل الحرب نفسها. ففي السنة المالية 2006، وجدت مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لزاماً عليها أن تطلب اعتمادات طارئة بقيمة بليوني دولار، بما في ذلك 677 مليون دولار لتغطية زيادة غير متوقعة قدرها 2 بالمئة في عدد المرضى (نصفهم من الجنود العائدين من العراق وأفغانستان)؛ و600 مليون دولار لتصحيح تقديراتها غير الدقيقة لتكاليف الرعاية الطبّية طويلة الأمد؛ و400 مليون دولار لتغطية ارتفاع فجائي قدره 1.2 بالمئة في كلفة المريض الواحد من جرّاء التضخّم في الميدان الطبي. وكانت المصلحة قد طلبت في السنة المالية السابقة [2005]، مبلغ بليون دولار إضافياً من باب التمويل الطارىء، يُرصد رُبعه للاحتياجات غير المنتظرة ذات العلاقة بالنزاع الحالي، والباقي لتغطية البخس العمومي في تقدير أكلاف المرضى، وحجم العمل، ولوائح الانتظار، والعناية بالعوائل(63). والنسق المتمثل في التقتير بالأموال الذي رأيناه في العام 2005، حيث كانت الاحتياجات مقدَّرة على أساس البيانات العائدة إلى العام 2002، أي قبل بدء الحرب في العراق، عاد وكرّر نفسه كل سنة من سنوات الحرب. فقد أعلمت مصلحة شؤون الجنود المسرّحين الكونغرس بأنها قادرة على تلبية الارتفاع المفاجىء في الطلب بالرغم من كل القرائن الدالة على عكس ذلك(64). وبالنسبة للسنة المالية 2008، مطلوبٌ من الكونغرس المصادقة على 3 بلايين دولار إضافية كاعتمادات طارئة (علاوة عمّا طلبه الرئيس) من أجل نظام الرعاية الطبية الذي تديره المصلحة كي يتمكّن من التصدّى للطلب المتزايد عليه.

لكن مع أزدياد الطلب على الرعاية الطبّية هذا، قد لا تكون مصلحة شؤون الجنود المسرّحين المضغوطة أصلاً قادرةً على تلبيته، ولا سيما في المناطق الريفية حيث تجد المصلحة صعوبات جمّة في تجنيد المِلاك الطبي اللازم. إن الوحدات المتخصّصة بالرضّات الدماغية ومرافق الصحّة العقلية تُعاني في الوقت الحاضر نقصاً حادّاً في العناصر الخبيرة والمتمرّسة، كما تحتاج المصلحة إلى توسيع منظومتها الطبّية كإدخال التمريض الثلاثي التخصّصات

للإفادة إلى الحدّ الأقصى من الموارد الطبّية الشحيحة. إن نوعية العناية الطبّية ستبقى على أرجح الظنّ نوعية عالية ولا سيما تلك التي تُعطى للجنود الذين يُعالجون في المراكز الجديدة للرضّات المختلفة. بيد أن الحالة الحاضرة للخدمات لا تعني أن جميع المرافق تستطيع أن توفّر مثل هذه النوعية العالية وفي الوقت المناسب.

إن أوجه العجز في الميزانية، وكذلك شهادة خبراء من أمثال الدكتور مورفي، لتوحي بأن الجنود العائدين من العراق وأفغانستان، وخصوصاً أصحاب الحالات المتّصلة بالصحة النفسية منهم، قد لا يتسنّى لهم الحصول على الرعاية الطبّية التي يحتاجونها. إن هؤلاء الجنود المسرّحين تُحدق بهم مخاطر جمّة تتمثّل في البطالة والتشرّد وعنف الأسرة والجريمة والإدمان على الكحول وتعاطي المخدرات، وهذه جميعاً تفرض عبئاً بشرياً ومالياً على البلاد. وحين لا توفّر مصلحة شؤون الجنود المسرّحين هذه الخدمات، تنتقل الأعباء إلى غيرها. صحيح أن حكومات الولايات والسلطات المحلية توفّر العديد من الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها الجنود المسرّحون، إلاّ أن بعضها يتعرّض حالياً لضغط هائل، وقد لا يكون قادراً على مواجهة الموقف.

على نحو ما بيّنا في الفصل الثاني، ووفق سيناريو الحالة الفُضلى الذي وضعناه، ارتسم الرقم التقديري للكلفة السنوية لتأمين الرعاية الطبّية لـ 48 بالمئة من الجنود الحاليين الذي سيلتمسون في نهاية المطاف العلاج من مصلحة شؤون الجنود المسرحين، عند حدود 3,500 دولار، وذلك اَستناداً إلى تقارير تفيد بأن الكلفة الراهنة للعلاج الذي تقدّمه المصلحة إلى الجنود المسرّحين من العراق وأفغانستان يقرب من هذا المبلغ[65]. إلاّ أنه بالتأكيد مبلغ متدنٍ أكثر من اللازم، لأن الفاتورة العادية الحالية تتضمن الزيارات الأوّلية اللازمة لشرعنة الحالة (أي الإقرار بأن الجندي لا يحتاج سوى إلى إعلانه أهلاً لنيل تعويض الإعاقة). ونفقات هذه الزيارات أدنى بكثير من نفقات العلاج. ونعود هنا إلى تلخيص ما جاء في الفصل الثاني: يفترض هذا

السيناريو أن 1,800,000 جندي أميركي هم مجموع من نُشروا ومن سيتمّ نشرهم في آخر المطاف، وأن مستوى الجنود سينخفض إلى 55,000 جندي غير قتالي في العام 2012. ومعدّلات الإصابة والنفقات الأخرى ستتقلّص بنسبة 50 بالمئة منذ ذلك التاريخ فصاعداً. وبموجب هذه المجموعة من الفرضيات، سوف تدفع الحكومة الأميركية 121 بليون دولار لرعاية الجنود المسرّحين صحّياً، و277 بليون دولار كتقديمات إعاقة لهم، و25 بليون دولار كتعويضات إعاقة من الضمان الاجتماعي وذلك مدى الحياة. فتكون الكلفة الإجمالية طويلة الأمد على الحكومة الفيدرالية إذن 422 بليون دولار.

في السيناريو الواقعي - المعتدل، نستخدم **الكلفة السنوية المتوسطة** الراهنة للعلاج الذي تقدّمه المصلحة إلى جميع الجنود المشمولين بالنظام، التي هي 5,765 دولاراً[66]. وهذا السيناريو يفترض أن النزاع سيشمل ما مجموعه 2,100,000 جندي ويقتضي وجوداً عسكرياً أميركياً فاعلاً في المنطقة حتى العام 2017. وعلى فرض أن معدل الوفاة والإصابة على أساس الجندي الواحد سيبقى كما هو حالياً، فإننا نقدِّر أن 50 بالمئة من المسجّلين في نظام الرعاية الطبية التابع لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين (أي رُبع مجموع الجنود المُعاقين) سيواصلون الاستعانة بالمصلحة لتأمين الرعاية الصحّية لهم مدى الحياة. وبموجب هذه المجموعة من الفرضيات، ستبلغ كلفة تأمين النفقات الطبّية مدى الحياة للجنود المسرّحين 285 بليون دولار، و388 بليون دولار أخرى كتقديمات إعاقة، و44 بليون دولار كتعويضات من الضمان الاجتماعي، مما سيصل بالكلفة الإجمالية طويلة الأمد إلى 717 بليون دولار تتحّملها الحكومة الأميركية.

لقد سبق وشدَّدنا على أن مصلحة شؤون الجنود المسرّحين ليست هي القسم الوحيد من الحكومة الفيدرالية الذي سيُواجه الأعباء التزايدية نتيجة الإصابات والإعاقات الناجمة عن الحربين في العراق وأفغانستان. فالعديد من المصابين، مثلاً، لن يتسنّى لهم الحصول على أعمال من شأنها تأمين منافع

الرعاية الصحية لأُسرهم. ستتولّى وكالة المساعدة الطبّية دفع جزء من الحساب على الأقل. والرقم الوحيد، والأكبر الذي يُمكن تحديد مقداره هو كلفة تقديمات الإعاقة من الضمان الاجتماعي. وتصل كلفة الرعاية الصحّية، وتقديمات الإعاقة من مصلحة شؤون الجنود المسرحين، وتقديمات الإعاقة من الضمان الاجتماعي مجتمعة، في السيناريو المعتدل الذي وضعناه، إلى قُرابة ثلاثة أرباع التريليون دولار، وفي سيناريو الحالة الفُضلى لا تزال تبلغ نصف تريليون دولار تقريباً.

يجب علينا أن نشدّد مرة أخرى على أن هذين السيناريوهين يتّسمان بدرجة عالية جداً من الحذر والتحفّظ لجهة فرضياتهما الرئيسية، إذ يفترضان مثلاً أن نصف الجنود العائدين فقط سوف يتقدّمون في نهاية الأمر بطلب نوعٍ من أنواع العلاج الطبّي من مصلحة شؤون الجنود المسرّحين. إن العديد من الجنود العائدين لا يملكون أيّ مصدر بديل للرعاية الصحيّة؛ وإلى أن يؤمِّن هذا البلد نظاماً عامّاً للرعاية الصحّية، سيبقى النظام الصحّي التابع للمصلحة المذكورة هو الخيار المُتاح وحده. كما كنا جدّ متفائلين في تصوّرنا أن المصلحة تستطيع أستخدام الملاك الطبي الإضافي اللازم لتوفير الرعاية الطبّية الضرورية من دون حاجة إلى زيادة الرواتب.

لقد مرّ معنا كيف أن الجنود العائدين يواجهون حالياً كابوساً بيروقراطياً ليس أقلّه فترات أنتظار طويلة لإنجاز المعاملات. ولكن رأينا كذلك أنه سيكون هناك طلبٌ أكبر بعدُ على هذا النظام بالتأكيد. ومن دون إصلاح شامل للنظام الحالي، سيصطدم الجنود المسرّحون فعلاً بركام أعلى فأعلى من الطلبات غير المنجزة، وسيجدون أنفسهم على لوائح انتظار أطول فأطول، وربما يحصلون على نوعية أدنى فأدنى من الرعاية الطبيّة. إن مئات الآلاف من الجنود المسرّحين الجُدد الساعين إلى الحصول على الرعاية الطبّية وتعويضات الإعاقة في غضون السنوات القليلة القادمة، سوف يكتسحون النظام ويُربكونه لجهة تعيين المواعيد، وإجراء اختبارات التشخيص، وتقييم الطلبات، والوصول

الجدول 2.3 ـ الكلفة الإجمالية للرعاية الطبية، وتقديمات الإعاقة وتعويضات الإعاقة من الضمان الاجتماعي إلى الجنود المسرّحين

كلفة الجنود المسرّحين (ببلايين الدولارات الأميركية)	سيناريو الحالة الفضلى	السيناريو الواقعي ـ المعتدل
الرعاية الطبية/ العراق	106.4	250.1
تقديمات الإعاقة/ العراق	242.9	341.2
الضمان الاجتماعي/ العراق	21.7	38.4
المجموع/العراق	**371**	**629.7**
الرعاية الطبية/ أفغانستان	14.7	34.7
تقديمات الإعاقة/ أفغانستان	33.7	47.3
الضمان الاجتماعي/ أفغانستان	3.0	5.3
المجموع/أفغانستان	**51.4**	**87.3**
الكلفة الكلّية	**422**	**717**

إلى الأخصائيين في مجالات كانجراحات الدماغ الرضّية مثلاً. ولعلّ الجنود أصحاب الحالات المتعلّقة بالصحة النفسية هم من سيكونون أكثر من غيرهم عُرضة للخطر بسبب النقص في القوى العاملة وعدم قُدرة المولجين بتعيين المواعيد على التمييز بين الحالات الأخطر والحالات الأقلّ خطراً.

كما أننا لم نُدرج الكلفة المترتبة على توسيع الهيئة الإدارية والملاك الطبّي اللاّزمين لتلبية الطلب الهائل المنتظر. هناك ميلٌ لدى بعض المحافل إلى النظر إلى أمثال هؤلاء الموظفين المدنيين بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من جسم بيروقراطي منتفخ. لكن ما من وكالة، عامّة كانت أم خاصّة، بإمكانها إدارة برامج من الأحجام التي نتحدث عنها من دون أكلاف إدارية لا يُستهان بها. والتوسّع الضروري في ملاك العاملين في مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لتدبّر أمر تلك الالتزامات ـ التي تتراوح قيمتها بين نصف وثلاثة أرباع تريليون دولار ـ سيُكلّف هو نفسه البلايين، وربما عشرات البلايين من الدولارات. ومثل هذه النفقات "العامة" أو "التعاملية" عادةً ما تتجاوز نسبة الـ 10 بالمئة أو أكثر من التقديمات الموزَّعة، حتى في البرامج الخاصّة المُدارة إدارة جيدة ـ وبما يوحي بأن الإنفاق الإداري التزايدي المطلوب ربما يكون كبيراً بالفعل(67).

إن النفقات الميزانية التي ركّزنا النظر عليها هنا ما هي إلاّ جزء من كلفة الحرب الإجمالية. ومثلما لم تكن هناك أية أستعدادات للوفاء بالتقديمات والمنافع الموعودة لجنودنا المسرّحين، كذلك لم تُتخذ أية تحضيرات للإنفاق على برنامج رئيسي آخر للاستحقاقات. شكلياً، تقديمات الإعاقة التي تقدمها مصلحة شؤون الجنود المسرّحين هي منافع "إلزامية" ـ أي أنها غير خاضعة لعملية رصد الاعتمادات السنوية. ويُطلق على تلك النفقات عادةً تسمية "الاستحقاقات". بخلاف ذلك، الميزانية الطبّية للمصلحة المذكورة لها طابع أستنسابي، أي يرصد لها المشترعون الأموال سنةً بعد أخرى. لكن البلاد ملزمةٌ أدبياً بتزويد الجنود العائدين بما وعدتهم به من منافع طبّية، ومن الصعب أن نتصوّر إقدام

البلاد على التحلّل من مثل هذا الالتزام. في التحليل الذي أجريناه، قدّرنا النفقات مستقبلاً وأفترضنا أن الكونغرس سوف يؤمِّن الأموال الضرورية. إنما توجد فوارق طفيفة بين تقديراتنا للكلفة الطبّية على مدى الفترة 2007 ـ 2017 وتقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس (في سيناريو الحالة الفُضلى الذي وضعناه، الرقم التقديري هو 16.6 بليون دولار؛ في حين أن رقم مكتب الميزانية في الكونغرس هو 7 ـ 9 بلايين دولار). ويكمن الفرق الكبير في **النفقات مدى الحياة** ـ التي تتعدّى بكثير السنوات العشر القادمة ـ تلك التي تهملها الطريقة المنهجية المتّبعة من قبل مكتب الميزانية في الكونغرس.

في أي من السيناريوهات المعتمدة، تشتمل الاحتياجات التمويلية من أجل التقديمات المخصَّصة للجنود المسرّحين على برنامج رئيسي آخر للاستحقاقات إلى جانب الرعاية الطبّية والضمان الاجتماعي. كثيراً ما يتحدث الرئيس بوش عن الفجوة التمويلية بالنسبة إلى الضمان الاجتماعي. وحجم هذه الفجوة إنما يتوقف على الافتراضات بشأن أرتفاع الأجور، وزيادة الهجرة، ومعدل العمر المتوقع. لكن في معظم السيناريوهات، لم نعتبر أن مضاعفات الفجوة التمويلية وشيكة. بينما على النقيض، لقد خلقت حرب العراق، ومنذ العام 2003، فجوة تمويلية لاستحقاقات ضخمة ومتعاظمة باستمرار.

هذه الاستحقاقات الإضافية للرعاية الطبّية المقدَّمة إلى الجنود المسرّحين لا بد وأن تُثقل بالمزيد كاهل الميزانية الاستنسابية ـ وهي كما هو معروف مصدر التمويل لنظام الطبابة الخاصّ بالجنود المسرّحين. يدلّ التاريخ على أن الجمهور غالباً ما يفقد الاهتمام والمبالاة بشؤون قَدامى محاربيه بعد أنتهاء الحرب. وهؤلاء مرشحون للخسارة على الأرجح ما لم نؤمِّن المال اللازم للاعتناء بهم على هيئة صناديق ائتمانية.

إن تقديمات الإعاقة والخدمات الطبّية للجنود المسرّحين هما أهمّ النفقات طويلة الأجل المترتبة على حرب العراق. إن للحرب ـ بكل أبعادها ـ نفقات

ميزانية، لكن لها أيضاً أكلاف اجتماعية واقتصادية تفوق الحصر. وهذا ما يصحّ قوله بنوع خاص على الضريبة البشرية التي يدفعها جنودنا. لقد تناول هذا الفصل بشكل مركّز وعلى وجه الحصر النفقات الميزانية للعناية بالجنود المسرّحين. فلم يأخذ في الحُسبان قيمة الحيوات التي فُقدت أو أُنهدمت بفعل الإصابات الجسيمة. كما أنه لم يضع في أعتباره الآثار الاقتصادية للإعاقة الجسدية اللاحقة بعدد كبير من الجنود المسرّحين الذين لا يستطيعون الانخراط في النشاط الاقتصادي بالتمام. وهذه الأكلاف الاقتصادية والاجتماعية قد تفوق بكثير النفقات الميزانية التي تواجهها الحكومة الفيدرالية؛ وهي موضوع بحثنا في الفصل التالي.

الفصل الرابع

أكلافٌ للحرب لا تدفعها الحكومة

انصبّ اهتمام الفصول السابقة على الأكلاف الميزانية للحرب، أي الكلفة الدولارية على الخزانة الأميركية، وفي النهاية، على المكلَّف الأميركي، وهي لعمري أكلافٌ مُذهلة - تتراوح ما بين 1.7 و2.7 تريليون دولار، حتى من دون حساب أعباء الفوائد. مع ذلك، فإن هذه ليست بالصورة الكاملة بعدُ. إذ إنها تُغفل الأكلاف ''الاجتماعية'' الباهظة للحرب - تلك الأكلاف التي لا تلقاها في ميزانية الحكومة الفيدرالية إلاّ أنها تُشكّل عبئاً حقيقياً على المجتمع. وفي تقديرنا أن هذه الأكلاف الاجتماعية تضيف على الأقل ما بين 300 و400 بليون دولار إلى الفاتورة الكلّية للحرب - حتى وقبل أن نحسب الأكلاف الماكرو - اقتصادية التي ستكون مدار بحثنا في الفصل القادم.

البعضُ من الأكلاف الرئيسية، بما فيها خسارة القُدرة الإنتاجية لأميركيين في عزّ شبابهم قُتلوا أو أُصيبوا بجروح خطيرة في العراق، قابلة للقياس كمّياً، إلا أن هناك عدداً من الأكلاف الاجتماعية الأخرى التي من غير السهل قياسها كمّياً ومع ذلك تُشكّل جزءاً مهمّاً من كلفة الحرب المخفية.

تختلف الأكلاف الاجتماعية والاقتصادية عن الأكلاف الميزانية من عدّة

وجوه. فهي، أولاً، تشمل تلك النفقات التي تتحملّها جهات أخرى غير الحكومة، مثل: الجنود المسرّحين وعائلاتهم والجماعات التي يعيشون في كنفها. ومثالٌ على ذلك هو عندما يضطر أحد أفراد الأُسرة إلى ترك (أو تبديل) عمله كي يعتني بجندي مُقعد. خذوا، مثلاً، جندياً ذا إصابة جسدية أو انجراح دماغي شديد حوّله إلى رجل مُعوَّق بنسبة 100 بالمئة، هذا الجندي المُسرَّح سوف يتقاضى حوالى 45,000 دولار من مصلحة شؤون الجنود المسرَّحين، وربما يتلقى بعدُ 12,000 دولار كتعويض إعاقة من الضمان الاجتماعي. هذا من دون ذكر الرعاية الصحّية وبعض التقديمات الإضافية التي ستنوبه أيضاً. لكن كل هذا لا يُشكِّل سوى جزء صغير من الكلفة المترتبة عن العناية بشاب (أو شابة) يحتاج إلى من يُساعده في اُرتداء ملابسه وتناول طعامه والاغتسال وغيرها من الأعمال الروتينية اليومية، ناهيك عن العناية الطبّية به، أربعاً وعشرين ساعة في اليوم، ولسبعة أيام في الأسبوع. إن شخصاً آخر ـ لعلّه زوجة أو زوج أو متطوع من الجماعة ـ هو من يتحمّل الكلفة الحقيقية لتوفير تلك العناية.

إذا تعذَّر على مستشفيات الجنود المسرّحين أن توظِّف عدداً كافياً من الأخصائيين بالصحّة النفسية لعلاج اَضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة المتفشية كالوباء، فالعبء سيقع أكثر فأكثر على كاهل الجنود المسرّحين أنفسهم وأفراد أُسرهم: إنهم هم من يتحمّل عبء الانتظار في طوابير ولساعات طويلة، ويواجه التسويف شهوراً عدّة للظفر بموعد مع الطبيب، ويقطع مئات الأميال سعياً وراء وصفة طبّية[1].

والأكلاف الاجتماعية تختلف أيضاً عن الأكلاف الميزانية حين لا تعكس الأثمان التي تدفعها الحكومة القيمة السوقية الكاملة، أو حيث يكون هناك أثر أوسع قصير أو طويل الأجل على الاقتصاد ككل. المفروض بالمعادلة المعتمدة في حساب تعويض الإعاقة لدى الجندي المسرّح أن تعكس تقريبياً الإيرادات التي كان سيجنيها الجندي لو لم يصبح مُعوَّقاً. لكن تحليلاً معمّقاً أجرته

مؤخراً لجنة تقديمات الإعاقة للجنود المسرّحين (VDBC)[2] أظهر أن المبالغ التي تُدفع إلى الجنود المسرّحين الأصغر سنّاً، أو إلى أولئك المُصابين بإعاقات ذهنية بالغة، لا تُضاهي بالمرة ما كان يُمكن لهم أن يكسبوه فعلاً[3]. أضف إلى ذلك أن المعاشات التي تدفعها الحكومة الأميركية لقاء الإعاقة لا تعوِّض بأي حال عن الآلام والمُعاناة التي يُكابدها الجندي وأفراد أُسرته، أو عن التلف اللاّحق بنوعية الحياة ذاتها. إن هذه الأكلاف حقيقية للغاية، لكن من الصعوبة بمكان حسابها كمّياً.

القيمة الاقتصادية لفقدان الحياة

من **الأكلاف الاقتصادية** الكُبرى فقدانُ القُدرة الإنتاجية للشباب الأميركي الذي قُتل أو جُرح على نحو خطير في العراق. وقد أجرينا حساباً تقديرياً لهذه الأكلاف ـ التي نحيل إليها بعبارة: ''الأكلاف الاجتماعية'' ـ بالنسبة إلى الجنود القتلى أو الجرحى أو المصابين. إن الكلفة في ميزانية الحكومة بالنسبة إلى جندي لقي مصرعه مثلاً، كلفة صغيرة نسبياً. صحيح أن أحداً لا يشكّ في أن المؤسّسة العسكرية تحزن على فقدان جنودها، إلاّ أن التعويض الذي تدفعه عندما يموت أحدهم لا يتعدّى الـ 500,000 دولار. وهذا يكون على شكل ''إكرامية للموت'' قدرها 100,000 دولار، والـ 400,000 دولار الباقية تُدفع كتأمين على الحياة إلى ورثة الفقيد.

إن هذا المبلغ ما هو إلاّ كسرٌ صغير من القيمة المستخدمة حتى في أضيق التقديرات الاقتصادية لقيمة حياة أُهدرت، أي ما كان يُمكن لشخص أن يكسبه لو قُدِّر له أن يُتمّ متوسط عمره المتوقع. وإحدى الطُرُق للتفكير في القيمة الاقتصادية لحياة مهدورة هي الاعتراف بأن التعويض الذي سيناله فردٌ من الأفراد في حال ما إذا قُتل أو جُرح في حادث سير عاديّ أو حادث وقع في مكان عمل خاص، هو أعلى بكثير ممّا يتلقّاه الجنود. فالمحكّمون، على

سبيل المثال، غالباً ما يحكمون بدفع مبالغ أكبر من ذلك بمراحل في الدعاوى القضائية التي تتناول حوادث الموت ظُلماً؛ لا بل إن أحكاماً صدرت مؤخراً وصل فيها التعويض إلى 269 مليون دولار[4]. وفي العام 2005، حكم قاضٍ بدفع 8.5 ملايين دولار إلى قاطع تذاكر في قطار كان أُصيب بانجراح رضّي خفيف في الدماغ من جراء تحطّم القطار. لقد أُصيب قاطع التذكر بارتجاج بسيط في المخّ وعُولج في المستشفى وخرج منه. وبعد خروجه بقليل بدأ ينتابه الصُداع، فعاد إلى المستشفى ثانية، حَيث فُحص بواسطة جهاز الرنين المغنطيسي (MRI)، لكن أُعيد إلى منزله بعدما تبيّن بنتجة الفحص أن كل شيء طبيعي عنده. لكن أُسرته أفادت بعد عدة أسابيع بأن تصرفات غريبة أخذت تبدر عنه وأنه يُكثر من الشُرب على غير عادته. فكان أن دُرست صُور المسح بالرنين المغنطيسي مجدداً وتبيَّن وجود نزيف صغير في الدماغ، وهو علامة من علامات الانجراح الدماغي ''المقفل''. فلم يعد قاطع التذاكر قادراً على العمل بعد ذلك، فحُكم له بمبلغٍ قدره 8,5 ملايين دولار على سبيل التعويض[5].

بالنسبة إلى الجنود العائدين من العراق وأفغانستان والمُصابين بانجراحات رضّية خفيفة في الدماغ، يبدو هذا الضرب من القصص مألوفاً أكثر من اللازم. ففي كثير من الأحيان يُلاحظ أفراد الأُسرة تبدلاً في سلوك الجندي المسرَّح ولا يعود في مقدوره الانكباب على عمل ما. كما أن أصحاب الانجراحات الدماغية الرضّية يترددون بمعدلات أعلى على مرافق الرعاية الصحّية ويُعانون مشاكل طبيّة من قبيل تعطّل المدارك واختلال الوظائف الحركية. حالما يعود الأفراد المصابون بانجراحات دماغية رضّية إلى مجتمعهم، يواجهون في العادة مزيداً من النفقات بسبب ترددهم أكثر من المعتاد على مرافق الخدمات الطبّية الخارجية. وحيث إن المصابين بانجراحات رضّية في الدماغ يُعانون من تعطّل المدارك لجهة التذكّر والانتباه، أو ما يدعوه الأطباء بالوظائف الإجرائية [التنفيذية]، فقد يجدون صعوبة في التقيُّد

بتعليمات الأطباء أو الالتزام بالمواعيد واَتباع النواحي الأخرى من الخطة الموضوعة لعلاجهم[6]. حتى عندما يكون هناك تشخيص سليم لحالات الانجراح الرضّي في الدماغ، لا يزيد التعويض الأقصى الذي تقدّمه الحكومة عن 60,000 دولار في السنة كتقديمات إعاقة من مصلحة شؤون الجنود المسرّحين والضمان الاجتماعي مجتمعين. وهذا لا يُمثّل إلا جزءاً يسيراً من التعويض الذي يقدّره أخصائيو الانجراحات الدماغية كنفقات نمطية مدى الحياة لشخصٍ يعيش مصاباً بانجراح رضّي في الدماغ، ألا وهو 4 ملايين دولار كحد أدنى[7].

لقد اَستنبط علماء الاقتصاد طريقة منهجية لتقدير قيمة الحياة المهدورة، وتُدعى هذه القيمة بـ''قيمة الحياة الإحصائية'' (VSL)، التي تستخدمها الحكومة مثلاً في تحديد ما إذا كانت كلفة بعض الأنظمة الحكومية (نظام سلامة السير أو نظام حماية البيئة على سبيل المثال) يستأهل قيمة الحيوات التي يُنجيها من الهلاك. ولنضرب مثلاً واحداً فحسب: إذا ما قُتل شخص في كارثة بيئية، تقدِّر وكالة حماية البيئة قيمة الخسارة الناجمة عن موته بـ 7.2 ملايين دولار[8]. في العديد من الحالات، الذين يُقتلون في العراق هم شبّان وشابّات في أوج حالتهم الجسمانية، وفي مستهلّ حياتهم العملية[9]. ولذلك، لا بد وأن تكون الخسارة الاقتصادية الحقيقية من موتهم أعلى من ذلك بكثير.

تُستخدم هذه الطريقة أيضاً وعلى نطاق واسع من جانب شركات التأمين، وشركات القطاع الخاص الأخرى المهتمّة، مثلاً، بتحديد مقدار التعويض المُناسب في حالات ''الموت ظُلماً''. ولئن كانت هناك مروحة واسعة من ''قيم الحياة الإحصائية'' قيد الاستعمال حتى من قبل شتّى الوكالات الحكومية، فإن الرقم 7.2 ملايين دولار الذي اُختير كقيمة لأميركي تُوفي في حادث بيئي أو حادث عمل قريبٌ من وسط تلك المروحة، وهو الرقم الذي نستخدمه نحن في هذه الدراسة[10]. ثم إنّ جميع الأرقام أكبر بكثير من الـ 500,000 دولار التي يتلقّاها جنودنا، والتي اَعتمدناها في حساب كلفتنا الميزانية المبكرة.

وبأستخدام ''قيمة حياة إحصائية'' قدرها 7.2 ملايين دولار، تكون الكلفة الاقتصادية لأكثر من 4,300 أميركي قُتلوا في العراق وأفغانستان إلى يومنا هذا قد تجاوزت فعلاً الـ 30 بليون دولار، أي بما يفوق بكثير الكلفة الميزانيّة المحدّدة بـ 2.15 بليون دولار. وحتى هذا الرقم التقديري تجده لا يأخذ في الحُسبان الأكلاف غير المباشرة، مثل أثر [هذه الوفيات] على الروح المعنوية، أو خطر الإصابة بأضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة بين رفاق الجندي القتيل ممّن شهدوا مصرعه.

كذلك ينبغي لنا أن نطبِّق ''قيمة الحياة الإحصائية'' على الـ1,000 متعهد أميركي الذين سقطوا في المنطقة، والكثيرون منهم كانوا من الاختصاصيين ذوي المهارات العالية الذين يعملون في مشاريع الإعمار وإعادة البناء كتصليح وتطوير شبكة الكهرباء ومنشآت النفط. وفي حسابنا لقيمة حيواتهم المهدورة، لم نحسب هنا أيضاً أثر موتهم على نجاح المشاريع في العراق، أو حقيقة أن معدلات الإصابة المرتفعة بينهم قد جعلت أستئجار بدائل عنهم للقيام بهذه الأعمال أكثر صعوبةً وأعلى كلفةً على المتعهّدين الغربيين.

وإذا ما شملنا في حسابنا المتعهدين العسكريين الأميركيين والإصابات القاتلة الإضافية المرجّحة من النزاع في المستقبل - حتى باعتماد سيناريو الحالة الفضلى - فإن الكلفة الاجتماعية لقتلى الحرب العراقية سترتفع إلى أكثر من 50 بليون دولار (بدولارات 2007). وإذا كان تحويل هذه الوفيات إلى أرقام مالية باردة قد يبدو عملاً ينمّ عن قسوة وتحجّر الفؤاد، إلاّ أنه من المهمّ في الوقت عينه الإقرار بأن اقتصادنا ومجتمعنا سوف يتألمان ويُقاسيان نتيجة الخسائر في الأرواح التي تشهدها هذه الحرب.

الكلفة الاقتصادية لذوي الإصابات الخطيرة

الجرحى هم أيضاً يُسهمون إسهاماً مهمّاً في كلفة الحرب، سواء بالمعنى

الميزانيّ (في شكل تقديمات إعاقة مدى الحياة، ومساعدات إسكانية، ومساعدات معيشية، وسواها من المنافع)، أم بالمعنى الاقتصادي للكلمة.

وقعت لتاريخه أكثر من 65,000 ''إصابة غير قاتلة`` بين صفوف العساكر المنشورين في العراق وأفغانستان، نصفها تقريباً في ساحة القتال. ونحو من 14,000 من هؤلاء الجنود أُصيبوا إصابات خطيرة وتعذرت عليهم الخدمة بعد إصابتهم. وتشتمل تلك الإصابات على جروح بشظايا القذائف، وبفعل الانفجارات وقذائف المدفعية وقنابل الهاون والألغام الأرضية ونيران البنادق، فضلاً عن الإصابات الناجمة عن أنجراحات الدماغ والعمود الفقري، وفقدان البصر وتشوّه الوجه وكسور العظام المتعددة، وتضرر الأعصاب والقلب وأعضاء الجسم الداخلية، دع عنكم الانهيارات العصبية. والعدد الإجمالي يضم كذلك 35,000 عسكري وعسكرية أُصيبوا بطُرُق أخرى أثناء قيامهم بالخدمة (حوادث شاحنات، حوادث إنشاءات، حوادث تدريب، نيران صديقة.. وما إلى ذلك)، أو ألمّ بهم أعتلال أو مرض وتطلّب الأمر إجلاءهم طبيّاً.

وآلاف آخرون من الجنود يتعرّضون لشتى أنواع الإصابات والأمراض أثناء الخدمة الفعلية، لكن لا يُصار إلى إجلائهم طبّياً. ومصداقنا في ذلك النيف **وربع المليون** جندي الذين يخضعون فعلاً للعلاج في المرافق الطبّية الخاصة بالجنود المسرّحين. إنّ 80 بالمئة من هؤلاء الجنود قد تقدموا بطلبات للحصول على تقديمات الإعاقة، مما يعني أن أكثر من 200,000 رجل وامرأة، ممّن حاربوا في العراق أو أفغانستان، قد خرجوا من هناك معطوبين إما جسدياً أو نفسياً. لكن هذا الرقم هو لمن عاد بالفعل. وقبل أن تضع الحرب أوزارها ـ وفي أعقابها ـ الرقمُ مرشحٌ لأن يتضاعف مرتين على الأقل.

وأن نعزو قيمة دولارية إلى هذه الإصابات أمرٌ في غاية التعقيد. والمقاربة القياسية التي يعتمدها علماء الاقتصاد في هذا الصدد هو السؤال: كم كان سيدفع الشخص كي **لا** يحدث ذلك؟ وتُسمى هذه المقاربة ''قيمة الإصابة

الإحصائية''. قد يُحاجج أحدهم هنا بشيء من القسوة بأن من يتطوّع في صفوف القوات المسلّحة إنما يُدرك خطر الموت أو الضرر المحتمل الكامن في ذلك القرار[11]. لكن هذا المنطق لا ينطبق وبهذا القدر من البساطة على ضحايا الحرب العراقية إطلاقاً. فغالبية الجنود ممّن يُحاربون في العراق وأفغانستان ما كانوا على دراية تامّة بالخطر الذي يتهدّدهم. وثُلثهم جرى سحبهم من الحرس الوطني أو من جنود الاحتياط الذين لم يخالوا أنهم سيُنشرون فيما وراء البحار لفترات زمنية طويلة. حتى داخل صفوف الجيش النظامي وسلاح الجو وسلاح البحرية ومشاة البحرية، فقط قلّة قليلة توقعت بشكل حصيف أنها ستواجه خدمة في الميدان لخمسة عشر شهراً (بدلاً من الاثني عشر شهراً المعهودة)، ومأذونيات قصيرة جداً لزيارة الأهل، ونشراً لها للمرة الثانية والثالثة وحتى الرابعة، وتمديدات إلزامية للخدمة، وسواها من الإجراءات التي تجعل جانباً من خدمتهم أقلّ من عمل طوعي.

لقد قُمنا بتقدير الخسارة الاقتصادية للمصابين تبعاً لمدى خطورة إصابتهم. فعزونا قيمة اقتصادية لكل من الجنود الذين أُصيبوا بانجراح دماغي، أو بُترت أطرافهم، أو فقدوا حاسة البصر، وغيرها من الإصابات الخطيرة (حروق، تضررّ العمود الفقري، تلف أعضاء الجسم الرئيسية)؛ أو من اُستلزمت إصابتهم عملية إجلاء طبّية (باستثناء من أتينا على ذكرهم أعلاه)؛ وأخيراً لا آخراً من أُصيبوا باُضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة. تقديرنا أن الجنود الذين تضرّروا ضرراً بليغاً ويتعذّر توظيفهم بعد الآن، يتكبدون خسارة **اقتصادية** توازي خسارة من قُتل منهم، لأن الاقتصاد سوف يخسر ناتج عملهم من حيث الأساس. لذلك، يجب أن نعزو إليهم ''قيمة حياة إحصائية'' من 7.2 مليون دولار، مماثلة لتلك التي اُستخدمناها لحساب قيمة الحياة الاقتصادية. أما ذوو الإصابات الخطيرة التي لها صلة بالخدمة العسكرية، إنما بدرجة إعاقة دون العجز التام، فيخضعون لتقييم مصلحة شؤون الجنود المسرّحين التي تحدّد تقديمات الإعاقة التي يستحقونها وفقاً

لـ"نسبة العجز" لديهم. وما علينا إلاّ أن نطبّق تلك النسب المئوية في أحتساب الكلفة الاقتصادية الإجمالية للإعاقة[12].

في حين ركّزنا في الفصل السابق على الأعباء المالية التي تتحمّلها الحكومة لرعاية جميع الجنود العائدين من العراق وأفغانستان، فإن الأكلاف الاجتماعية المبحوثة في الفصل الحالي تركّز بتدقيقٍ أكبر على الخسارة الاقتصادية المترتبة عمّن قُتل وجُرح وأُصيب أو لحق به عطب نفسي خطير. يتساءل بعض المحلّلين عمّا إذا كان من الضروري أن ننسب الإصابات والخسائر التي تحدث خارج ميدان المعركة إلى الحرب نفسها. من الجلي أن هناك كلفة ميزانية على الحكومة ـ فمستشفيات مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لا ترفض أستقبال جندي جريح لأن طوّافته تحطّمت عند الإقلاع (في مقابل إسقاطها خلال المعركة). إنما لا ينكر أحدٌ أن حوادث عرضية تقع أيضاً في سياق العمليات زمن السلم. ويبقى السؤال هو ما إذا كانت حرب العراق قد أنتجت **وعلى نحو تزايدي** إصابات خارج الأعمال العدائية أكثر مما يُتوقع للجنود في عملياتهم زمن السلم. وللإجابة عن هذا السؤال، قُمنا بمقارنة معدل الإصابات البرّية العرضية بين جنود الخدمة الفعلية للسنوات الخمس السابقة على الحرب بمعدلاتها منذ العام 2003 [عام نشوب الحرب]. وجدنا أن معدل الوفيات غير ذات الصلة بالقتال بين الجنود المنشورين في العراق في الفترة 2003 ـ 2007 قد بلغ أكثر من **ضعفي** المعدل المسجَّل في السنوات الخمس التي سبقت عام 2001[13]. والنسق عينه يُمكن ملاحظته فيما يتعلق بالإصابات العَرَضية.

يُفسِّر الخبراء هذه الزيادة بحقيقة أن قوات الدعم المنشورة في العراق عُرضة للأذى حتى بقدر أكبر منه في الحروب السالفة. يقول الدكتور ديڤيد سيغال، مدير مركز الأبحاث حول التنظيم العسكري في جامعة مريلاند، شارحاً: «في النزاعات السابقة، كانت هناك فوارق هائلة لجهة التعرّض للرضّات النفسية بين القوات المقاتلة والقوات الداعمة. وهذا ما لم يعد مهمّاً

الآن. فالناس الذين يعملون في النواحي اللوجستية وسواها من وظائف الدعم والمساندة يحضرون الآن مزيداً من المعارك عن ذي قبل. مبدئياً، ما أن تطأ بقدميك أرض العراق حتى تجد نفسك في قلب المعركة»[14].

الكلفة الاقتصادية لاختلال الصحّة النفسية

وثمة كلفة اقتصادية أُخرى لا يُستهان بها تنشأ عن إعاقات على صعيد الصحة النفسية متأتية عن الأعمال الحربية. يقول كبار المدافعين عن الجنود المسرّحين إن اضطرابات الصحّة النفسية ستكون هي المعضلة الطبّية العُليا التي تواجه الجنود العائدين من مسرح النزاع في العراق وأفغانستان[15]. والأرقام المسجَّلة لحدّ الآن تؤكد ذلك: فواحد أو أكثر من أصل كل سبعة جنود يعودون من الحرب، يُعالج لأمور تتعلّق بالصحّة النفسية لدى مصلحة شؤون الجنود المسرّحين. ومعدّلات الانتحار في الجيش للسنتين الفائتتين كانت 17.3 جندياً و19.9 جندياً لكل 100,000 جندي على التوالي، وهي أعلى منسوب بلغته في ست عشرة سنة[16]. وقد بلغ المعدل في السنوات الماضية 11.6 جندياً لكل 100,000 في المتوسط. ورُبع هؤلاء الجنود أقدموا على الانتحار إبّان خدمتهم في العراق أو أفغانستان.

لا داعي للاستغراب، فالذين يُنشرون مُدداً أطول أو يُعاد نشرهم للخدمة المرة تلو الأخرى هم من يتعرّضون قبل غيرهم لخطر الإصابة باختلال الصحة النفسية[17]. وفي دراسة حديثة لوزارة الدفاع تؤكد ما توصلت إليه دارسات سابقة، وُجد أن الجنود الذين يُنشرون في الميدان مدداً أطول من ستة أشهر، أو يعاد نشرهم عدّة مرات، مرشّحون أكثر من سواهم للإصابة بمشاكل تتعلّق بصحتهم النفسية وذلك راجعٌ جزئياً إلى أنه كلما طال أمد خدمتهم، ازداد احتمال تعرّضهم للموت أو تعرّض رفاقهم للتشوّه أمام أعينهم. وأفادت الدراسة أن ثُلثي الجنود ومشاة البحرية الذين بدر عنهم ما ينمّ عن

وجود خلل ما في صحتهم النفسية عرفوا شخصاً إما جُرح جراحاً خطيرة أو لقي مصرعه. وبيّنت الدراسة كذلك أن مدة الانتشار في حد ذاتها كانت على ارتباط وثيق بمسائل الروح المعنوية في الجيش[18].

إن الجنود المسرّحين مخوّلون الحصول على بدل إعاقة في حال إصابتهم باعتلال نفسي؛ لكن لجنة تقديمات الإعاقة للجنود المسرّحين وجدت أن المبالغ التي يتلقاها أمثال هؤلاء الجنود تبخس مقدار خسارتهم الاقتصادية بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، لا تُغطي التقديمات التي تصرفها مصلحة شؤون الجنود المسرّحين سوى 69 بالمئة من الدخل الذي كان يُتوقع من جندي مُسرَّح في الخامسة والثلاثين من عمره ويُعاني من اختلال صحته النفسية أن يكسبه لو كان يتمتع بكامل صحته. وبالنسبة إلى الجنود الذين يُصنفون عاجزين ذهنياً بنسبة 100 بالمئة، وجدت اللجنة أن فارق المداخيل مدى الحياة - أي الفرق ما بين ما يُمكن للجنود أن يكسبوه وتعويض الإعاقة الذي يُدفع لهم - فارقٌ كبير قد يصل إلى 3.6 ملايين دولار[19].

كذلك وجدت اللجنة أن الجنود المُصابين باضطرابات شديدة في صحتهم النفسية قد نالوا التصنيف الأضعف عموماً لدى تقييم الصحة ونوعية الحياة. فمن بين المصابين باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة، كان واحد من أصل كل ثلاثة عاجزاً عن العمل بالمرة، أي لا يُمكن تركه يعمل بمفرده. زدْ على ذلك أن اختلال الصحة النفسية لأمد طويل يُفضي حُكماً إلى اعتلال الصحة البدنية. وكما أشارت اللجنة، في حين أن «الإعاقة الجسدية لم تؤدِ إلى تردّي الصحة النفسية بوجه عام، فإن الإعاقة الذهنية يبدو أنها تفضي إلى تردّي الصحة البدنية عموماً»[20]. وهذا ما يُعتبر تأكيداً للنتائج التي توصل إليها الدكتور تشارلز مرمر، كبير الأطباء النفسيين في مستشفى قُدامى المحاربين في سان فرانسيسكو، الذي انكبّ طوال ثلاثين سنة على درس أحوال الجنود العائدين من ڤييتنام. وجدت دراسة الدكتور مرمر أن مرضى اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة قد عانوا من تراجع الرفاهية

وقصور القوى البدنية، ومن الأحوال الصحّية السيئة والبطالة الدائمة، وملازمة الفراش لأيام عدّة، ناهيك عن حوادث العُنف المتكررة[21].

كلفة الإضرار بنوعية الحياة

ثم إن لجنة الإعاقة تُعطينا إحساساً بنوع الإضرار الخطير بالحياة التي يعيشها الجنود المسرّحين عندما تقول إن 57 بالمئة من مجموع الجنود المُصابين بشكل أو بآخر من أشكال الإعاقة يُكابدون آلاماً وأوجاعاً جسدية «شديدة أو مبرّحة». وهذه النتيجة تتسم بأهمية استثنائية لأن البيانات تشمل حتى الجنود المصنّفين مُعوّقين بنسبة 10 بالمئة فقط. إن نصف الجنود تقريباً ممن شملتهم الدراسة المسحية يتناولون أدوية مسكّنة للأوجاع بصفة يومية، وربُعهم يحتاجون إلى من يُعاونهم في النشاطات الروتينية مثل الاغتسال واللبس وتحضير الطعام. إجمالاً، أفاد 53 بالمئة من الجنود المسرّحين أن لإعاقتهم ''أثر كبير'' على حياتهم. وثلاثة أرباعهم وافقوا على الإفادة القائلة: «العيش مع إعاقتي المتصلة بخدمتي العسكرية تعكّر صفو حياتي كل يوم»[22].

والإضرار بنوعية الحياة كان أشدّ ما يكون بين الجنود المصابين باختلال الصحة النفسية. وإذا كان من الصعب قياس ذلك كمّياً، إلاّ أن عدة دراسات حاولت القيام بذلك. من ذلك أن 99 بالمئة من الجنود كانت حالتهم الصحّية، في الإجمال، أسوأ من المُنتظر بالنسبة إلى أُناس في فئتهم العُمرية. كما أنهم أعطوا علامات متدنية للغاية على رضاهم عن حياتهم ككل. فالرضا عن الحياة إجمالاً، حتى لدى المصنّفين عاجزين بنسبة 10 بالمئة، لا يتعدّى الـ 61 بالمئة؛ أما لدى المصنّفين عاجزين ذهنياً بنسبة 50 ـ 90 بالمئة، فهو يحوم حول 30 بالمئة ليس إلا[23].

إن مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لا تدفع في الوقت الحاضر مبلغاً نقدياً واضحاً ومحدّداً تعويضاً عن الإضرار بنوعية الحياة. فمع تعويضات لا

تُغطي في كثير من الأحيان حتى مقدار الخسارة لجهة المداخيل، من البديهي ألا يبقى شيء للتعويض عن ذلك الإضرار. غير أن عدداً من البلدان الأخرى، من بينها بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا، تدفع تعويضاً محدّداً عن الإضرار بنوعية الحياة. ويتراوح المبلغ المقطوع الأقصى في تلك البلدان من 220,459 دولاراً في أستراليا إلى أكثر من 500,000 دولار في بريطانيا[24].

ولاحظت كل من لجنة الإعاقات ولجنة دول ـ شلالا هذا التقصير في التعويض عن المسّ بنوعية الحياة بشيء من القلق. وبناءً على توصيات اللجنتين، ونصائح المعهد القومي للطبّ، اقترحت إدارة بوش مؤخراً إصلاح نظام تصنيف الإعاقات ليشمل معاشاً جديداً لنوعية الحياة من شأنه أن يعوّض عن المصاعب التي يُلاقيها الجندي المُسرَّح في نشاطاته اليومية من جرّاء إعاقته. وسيكون ذلك بالإضافة إلى المعاش الشهري المعهود الذي يُفترض به أن يعوّض عن فقدان القدرة على الكسب. وفي تحليلنا للآثار الميزانيّة للحرب، لم نُدخل القيمة الاقتصادية لحالات الإضرار تلك ـ مما يُشير مُجدداً إلى اتصاف تقديراتنا بدرجة عالية جداً من الحذر ـ لكن من الواضح أنه لو أُخذ بتلك النصائح والتوصيات، فهي ستُضاعف الأكلاف الميزانيّة بقدر غير قليل.

الضغوط الواقعة على أُسر الجنود

إن معاش الإعاقة الذي تدفعه الحكومة الأميركية لا يُمكن بأي حال أن يعوّض عمّا تكابده أُسر الجنود المسرّحين من آلام ومتاعب، أو عن الإضرار اللاّحق بنوعية حياتهم. وهذه ولا غرو أعباء حقيقية جداً، لكن الكثير منها يستعصي ثانيةً على القياس والتقدير.

فالجولات المتكررّة من الخدمة العسكرية لا تفرض ضغوطاً انفعالية واجتماعية واقتصادية على الأفراد الذين يقومون بالخدمة فحسب، بل وعلى

أُسرهم أيضاً. وفيما يلي وصفٌ للوضع كما يراه پول ريكهوف، مدير رابطة قُدامى المحاربين الأميركيين في العراق وأفغانستان:

> في الوقت الحاضر، حين يُصاب جنديٌ بجروح بليغة، يُعلّق أصدقاؤه وأفراد أُسرته حياتهم العادية ليُلازموا فراش عزيزهم خلال الأسابيع والشهور التي يستغرقها تعافيه. آنيت ماكلويد هي واحدة من أفراد تلك الأُسر. فعندما جُرح زوجها، الجندي الاختصاصي وندل ماكلويد أثناء خدمته في العراق، هرعت من منزلها في شسترفيلد بولاية كارولينا الجنوبية، لتكون إلى جانبه في مستشفى والتر ريد في العاصمة واشنطن. العناية بزوجها الذي لحقت به إصابات عدّة في الظهر والرأس، أضحت بالنسبة إليها وظيفة بدوام كامل. وبعد ثلاثة أشهر أمضتها في والتر ريد، أخبرتها دائرة الموارد البشرية في المصنع الذي مضى على عملها فيه عشرون سنة بأنها قد أستنفدت كل إجازاتها عن آخرها. وهكذا أُجبرت على التخلّي عن عملها وعن جميع امتيازاتها.

إن قصة آل ماكلويد هذه تحدّثنا عن نوعين إضافيين من أكلاف الحرب: الكلفة التي تتحملها الأُسر لاضطرارها إلى التضحية بمداخيلها أو حتى بوظائفها؛ وهذه قمنا بقياسها كمّياً؛ وكلفة الضغوط العاطفية التي تتعرض لها تلك الأُسر، وهذه يتعذّر تقديرها.

القانون المعمول به حالياً لا يضمن لباذلي العناية سوى بضع حمايات في الاستخدام بحيث تجدهم يفقدون في أحيان كثيرة وظائفهم ويُقاسون من تبعات ذلك مالياً. وقد قدّرت لجنة دول ـ شلالا أن في 20 بالمئة من أُسر الجنود الذين جُرحوا أو تضرّروا أو باتوا عاجزين (لاعتلال ذهني مثلاً)، اضُطر واحد منهم إلى ترك وظيفته ليغدو مشرفاً على البيت بدوام كامل[25]. والعديد من الأُسر الأخرى لم تجد مناصاً من أستئجار أحدهم لينهض بأعباء البيت. وفي تقديرنا أن حوالى نصف الأُسر قد أدخلت تعديلات ذات شأن على حياتها من أجل أستيعاب الجنود العائدين.

إن هناك كلفة اقتصادية تقع على كاهل الأُسر المضطرة إلى القيام بمثل هذه التضحيات. وهذا ما سيفرض، في رأينا، عبئاً اقتصادياً يتجاوز الـ 50 بليون دولار حتى في سيناريو الحالة الفُضلى. وهذا ما يجعلنا نفترض أن 20 بالمئة من أُسر الجنود المصابين إصابات خطيرة (بما فيها الانجراحات الرضّية في الدماغ، وبتر الأطراف وفقدان حاستَيْ البصر والسمع والحروق الشديدة)، و30 بالمئة من المصابين باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة من الدرجة الخطيرة، ستكون مضطرة إلى الطلب من أحد أعضائها إلى ترك عمله الحالي، أو استئجار أحدهم بدوام كامل، ليتولّى الاعتناء بالجندي المسرَّح بصفة مباشرة.

والعديد من الأسر ستتكبّد هي نفسها أيضاً نفقات غير يسيرة في توفيرها الرعاية الصحّية للجنود العائدين ـ مباشرةً بُعيد عودتهم وعلى المدى الطويل على حد سواء ـ وبما يتعدّى المبالغ التي تدفعها لها الحكومة. فالجنود المصابون بانجراحات خطيرة في الدماغ، وبالرّضّات المتعدّدة، والعمى، والطرش والحروق الشديدة وبتر الأطراف، سيلزمهم عناية طبّية إضافية طوال الفترة المتبقية من حياتهم[26].

أثناء تلقّي هؤلاء الجنود العلاج الطبّي من قبل وزارة الدفاع، فإن معظم النفقات يتكفَّل بها نظام ''الرعاية الثلاثي'' (TRICARE) التابع للوزارة[27]. وهذا ما يُغطي نفقات الاستشفاء والرعاية في مستشفى عسكري (مستشفى والتر ريد مثلاً). لكن حتى والحال هذه، سيكون الجنود وأُسرهم ـ والعديد منهم يفتقرون إلى بوليصة تأمين خاصة على الصحة أو الإعاقة ـ مُلزمين بتحمّل أية نفقات ممّا لا تغطية لها أو ضمان. وهذا ما يُلقي عبئاً مالياً ثقيلاً بالخصوص على عاتق الأُسر ذات الدخل المحدود. وإليكم ما قاله البروفسور يووي راينهارت من جامعة پرنستون أمام لجنة شؤون الجنود المسرّحين في مجلس الشيوخ، متحدثاً عن تجربته الشخصية عندما ذهب لزيارة ولده، النقيب في سلاح مشاة البحرية، الذي جُرح في أفغانستان: «حين توجّهنا إلى

لاندشتول [المستشفى العسكري الأميركي في ألمانيا] لزيارة ولدنا، سألت نفسي: ''إلى أي حد يتسنّى في الواقع لأبناء الشرائح الاقتصادية الدُنيا الانتقال جواً إلى لاندشتول؟'' ذلك أنني وزوجتي ركبنا الطائرة من فورنا وسافرنا إلى هناك وأقمنا في فندق. وتلك الزيارات تلعب دوراً حاسماً في شفاء الأحبّة. لذا أرى أنها مشكلة حقيقية»[28].

بعدما يترك الجندي الجريح المؤسَّسة العسكرية، سيكون مطلوباً من أسرته أن تساعده في تأمين المستندات والإثباتات الضافية كي ينتسب إلى نظام الطبابة الخاصّ بالجنود المسرّحين. وخلال مرحلة الانتقال هذه من وضعية الجندي إلى وضعية الجندي المسرَّح، عادةً ما ينتهي الأمر بأن تتولى الأُسرة دفع نفقات معيشته ونفقات تطبيبه.

وهذه النفقات قد تكون كبيرة فعلاً، وإنْ كان من العسير مرة أَخرى قياسها كمّياً. إن الحكومة هي من يدفع أكلاف العلاج العادي، وإعادة التأهيل، والعلاج الفيزيائي، والأطراف الاصطناعية وبعض أنواع الأدوية. إلاّ أنها لا تغطي معظم النفقات على العناية التكميلية والبيتية، والعلاجات البديلة القياسية، وبعض الوصفات لأدوية وعلاجات أحدث عهداً. وبعد، فنحن على يقين من أن النفقات الطبية الزائدة على الجنود وأُسرهم ستكون جسيمة، لكننا في دراستنا هذه لم نعمل على اَحتساب تلك النفقات. على كلٍ، من المفيد التشديد هنا على أن بعض الانجراحات، كالانجراحات الرضّية الخطيرة في الدماغ، تتطلّب ملايين الدولارات للسهر على أصحابها طوال حياتهم.

تقدير الأكلاف الاجتماعية الرئيسية

إننا هنا بصدد تقدير الأكلاف الاجتماعية الحقيقية لحربَيْ العراق وأفغانستان التي تتجاوز النفقات الميزانية، أي وبتعبير آخر، المبالغ التي تزيد عمّا تدفعه

الحكومة. فلكل قتيل، نعزو ''قيمة حياة إحصائية'' مقدارها 7.2 ملايين دولار للنفس الواحدة، ناقص الـ 500,000 دولار التي تدفعها الحكومة لقاء كل جندي يلقى مصرعه. وفيما يخصّ الإصابات الخطيرة، فإننا نُقدِّر قيمة الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الإصابة، ناقص المبلغ المدفوع تعويضاً عن الإعاقة[29]. وهكذا، نأخذ في الحُسبان قيمة الأنفس المهدورة، وقيمة الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الإصابات الخطيرة وتضرّر الصحّة النفسية، فضلاً عن الأكلاف الاجتماعية التي تتحمّلها الأُسر المضطرة إلى ترك أعمالها ووظائفها أو إلى اَستئجار أشخاص كي يعتنوا بالجرحى من أبنائها، ثم نُنقص منها كامل المدفوعات التي تدفعها الحكومة إلى الجنود المُعوّقين، ومع ذلك نجد بعدُ أن الكلفة الاقتصادية لحرب العراق **تتجاوز النفقات الميزانيّة** بـ 262 بليون دولار في سيناريو الحالة الفُضلى، وبـ 367 بليون دولار في السيناريو الواقعي - المعتدل. وإذا ما شملنا أفغانستان والعمليات المتصلة بها في حسابنا، تتراوح الكلفة الاقتصادية عندئذ من 295 إلى 415 بليون دولار.

إن سيناريو الحالة الفُضلى الذي وضعناه لا يضع في اَعتباره سوى الإصابات الناجمة عن القتال المباشر التي تمنع أصحابها من العودة إلى الخدمة ثانيةً، ونصف عدد المصابين إصابات خطيرة في حوادث لا علاقة لها بالقتال المباشر (وذلك بغية التوصل إلى رقم تقريبي لعدد الإصابات ''التزايدية'' - أي عددها وقد أُضيف إليه ما كان يُمكن أن يقع في صفوف الجيش زمن السلم)[30]. وقد اَفترضنا أن نسبة الـ 50 بالمئة هذه من الإصابات التزايدية تمتد إلى أشكال أخرى من الإعاقة، لذلك لم نحتسب سوى 50 بالمئة من الذين يُعانون حالات خطيرة من اَضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة[31]، و50 بالمئة من أصحاب الإصابات الخطيرة غير ذات الصلة بالقتال المباشر، كالإصابة بالعمى، وتضرُّر حاسة البصر على نحو خطير، والطرش وحالات الانجراح الرضّي للدماغ.

على أية حال، إن لدينا تحفّظات جدّية على هذه المقاربة: فإذا ما علمنا أن

263,000 جندي قد عُولجوا لحد الآن من قبل مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، وأن 52,000 جندي قد أثبت التشخيص إصابتهم بأضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة (وهي حالات لا تظهر إطلاقاً في زمن السلم)، يكون خفض عدد الإصابات خارج المعارك إلى النصف عملاً في غاية الاعتباطية. أضف إلى ذلك، أن معدل الإصابة بين جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني في زمن السلم لا بد وأن يكون متدنياً للغاية، ذلك لأن عدداً قليلاً منهم سيكونون منشورين في الميدان آنئذ، هذا إذا نُشروا أصلاً.

وعليه، يُدخل السيناريو الواقعي - المعتدل في حسابه جميع الإصابات الخطيرة لدى تقديره الأكلاف الاجتماعية، وهذه تشمل كل الإصابات الخطيرة المُتَكَبَّدَة في الظروف القتالية وغير القتالية: جميع الحالات التي تتطلّب عمليات إجلاء طبيّة، بالإضافة إلى ثُلث مجموع حالات الإصابة بأضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة، علاوة على حصة أصغر لقاء الخسارة الاقتصادية التي تُعزى إلى كل الجنود الآخرين الذين تكون إصابتهم على درجة كافية من الخطورة تستلزم إجلاءهم عن مسرح العمليات لتلقي العلاج الطبيّ.

وفي كلا السيناريوهين، افترضنا أن الجنود الذين جُرحوا في سياق النزاع، وعُولجوا ثم عادوا إلى الخدمة الفعلية ثانيةً، لن يتكبّدوا أية خسارة تتعدّى المبلغ الصغير لمعاش الإعاقة الذي قد يتلقونه تعويضاً عن ذلك الضرر. ولم نُدرج أية كلفة للإضرار بنوعية الحياة، لكننا أدرجنا فيهما الكلفة التي تتحمّلها الأُسر في أعتنائها بالمصابين من أبنائها، ولا سيما في الحالة التي تكون معها إصابة هؤلاء خطيرة حقاً جسدياً أم ذهنياً. باختصار، لقد كُنا متحفّظين إلى أبعد الحدود. فلو كُنا حسبنا النفقات الطبّية التزايدية وغير المدفوعة إلى تلك الأُسر، وما أصاب نوعية الحياة من عطب، لكان هذا الرقم أعلى من ذلك فعلاً.

مهما يكن من أمر، فلا تزال هناك أكلاف مهمّة للحرب غير هذه، وبعضها

يصعب تحديد مقداره لكنه مع ذلك حقيقي. ومن ذلك الأكلاف الأوسع نطاقاً على اقتصادنا وبلادنا، فضلاً عن الأكلاف التي تُثقل كاهل جنودنا وأُسرهم.

أكلاف اجتماعية لا تُقاس كمياً

في الفصل الثاني، ناقشنا النفقات الميزانية المترتبة عن ملء الشواغر في الداخل بسبب النشر الواسع لجنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني [في الخارج]. إنه لمن بالغ الصعوبة حقاً تحديد مقدار الثمن المدفوع لعدم الإبقاء على جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني في داخل البلاد. فالعديد من هؤلاء الرجال والنساء هم، في العادة، ''أول المستجيبين'' عند الضرورة لنداء مجتمعاتهم المحلية أكان ذلك في فوج الإطفاء، أم في دائرة الشرطة، أم كمسعفين طبيّين في الحالات الطارئة. وعاقبة سحبهم من مجتمعاتهم التي يخدمونها تجلّت بصورة دراماتيكية خلال كارثة إعصار كاترينا، حين كان 3,000 من أفراد الحرس الوطني التابع لولاية لويزيانا و4,000 من أفراد الحرس التابع لولاية ميسيسيبي مُرابطين في العراق يوم ضرب الإعصار البلاد.

وهذا النشر الواسع أكثر مما ينبغي لجنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني يرتّب كلفة إضافية من أكلاف الحرب: وهي تتّصل بعدم وجود ما يكفي من معدّات لأفراد الحرس الباقين في البلاد. وقد كان لهذا الواقع عواقبه الوبيلة في صيف 2007، حين ضربت مدينة غرينسبرغ بولاية كنساس، زوابع مُفاجئة قتلت العشرات وجرحت المئات. يومها كان الحرس الوطني يعمل بـ 40 ـ 50 بالمئة فقط من آلياته ومعداته الثقيلة، إذ كانت معظم المعدّات اللازمة لأعمال الإغاثة قد شُحنت في وقت سابق إلى العراق. وإليكم ما قاله السيناتور دونالد بيتس الابن من مدينة ويتشيتا(*) في هذا الصدد: «كان ينبغي أن نستقدم أفراد الحرس الوطني إلى هنا عقب الإعصار مباشرة، فيُحافظون على

(*) الواقعة في ولاية كنساس المنكوبة. (م).

أمن المنطقة، ويرفعون الأنقاض، ويتأكدون من وجود أحياء بعد، لكُنا أستطعنا إنقاذ حياة الكثيرين. كانت الاستجابة أبطأ مما ينبغي، وهذا ما أضحى بمثابة ''موضة'' دارجة. لقد رأينا ذلك بعد كاترينا، وكأنما التاريخ يُعيد نفسه»

لقد حذّرت هيئة مُساءلة الحكومة من هذه المُشكلة تحديداً في كانون الثاني/يناير 2007، عندما أصدرت تقريراً عن النواقص التي تعتور معدّات الحرس الوطني، وجاء فيه: «إن الاستخدام الكثيف للحرس الوطني في مهمّات فيدرالية خارج البلاد قد أنقص المعدات المتوافرة للقيام بمهامه المحلّية التي تطلبها منه الولاية، وجعله في الوقت عينه يواجه مجموعة كبيرة ومتّسعة من الأخطار في الداخل»[32]. ووفقاً لما ذكرته هيئة مُساءلة الحكومة والحرس الوطني نفسه، لقد جرّد البنتاغون وحدات الحرس المحلّية من حوالى 24,000 قطعة من معدّاتها بغية إكمال تجهيز الجنود بها في العراق. وتُقدِّر هيئة مُساءلة الحكومة بأن ما لا يقلّ عن 44 بالمئة من تلك المعدّات تحتاج الآن إلى صيانة أو أستبدال[33].

وهكذا، فإن الكلفة الاقتصادية الكاملة لنشر أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط [في الخارج] لهي أكبر بكثير من أي فرقٍ بين ما يُدفع إلى هؤلاء الأفراد وما كان يُمكن أن ينتجوه لولا ذلك. عندما يُصار إلى نشرهم فيما وراء البحار، نخسر بطبيعة الحال الخدمات القيِّمة للغاية التي يؤمّنونها في الحالات الطارئة؛ لكن مجرد أن نعرف أنها ستكون متوافرة إذا ما حدث طارئ ما، ينطوي هو الآخر على قيمة هائلة. ويُطلق الاقتصاديون على هذه الأخيرة تسمية ''القيمة التأمينية'' لوجودها في حالة **أُستعداد** للاستجابة. وفي تقديراتنا، لم نقس كمّياً لا الكلفة الاقتصادية الناجمة عن خسارة ''التأمين''، ولا الكلفتين الاقتصادية والميزانيّة للنقص الحاصل في قُدرات ''أول المستجيبين''.

إن خوض الحرب في العراق بهذا العدد العديد من جنود الاحتياط وأفراد

الحرس الوطني يفرض أعباءً جمّة على بلادنا ومجتمعاتنا المحلّية. إنما هناك بعد عبء إضافي يقع على كاهل الجنود أنفسهم. فجنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني الذين يُستدعون للخدمة يفقدون أجورهم المدنية أثناء فترة نشرهم. وبيّنت مسوحات وزارة الدفاع في العام 2004 أن 40 بالمئة من جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني يكسبون مالاً أقلّ أثناء تعبئتهم مما يجنونه من خلال اضطلاعهم بوظائفهم المدنية. إن المسوحات التي شملت جميع جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني وجدت أن متوسط الانخفاض السنوي في مداخيل من جرت تعبئتهم كان 3,000 دولار، مع أن حجم التقلّص هذا بلغ عند بعضهم عشرات آلاف الدولارات.

تناولت دراسة أجرتها مؤسسة ''راند''(*) في العام 2006 الفوارق في التعويضات الإجمالية بعد حسم الضريبة المدفوعة إلى جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني المُستدعين إلى الخدمة. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد فارق مهمّ بين ما يتقاضونه قبل استدعائهم للخدمة وبعده. لكن الدراسة تحفل بعددٍ من الأخطاء الفنّية، بما فيها عدم احتساب النفقات الإضافية التي اضطرت الأُسر إلى دفعها عندما كان أفرادها متفرقي الشمل[34]. والأهمّ من ذلك أنها لم تحسب ما كان يجب دفعه إلى أولئك الجنود تعويضاً عن تحمّلهم المخاطر التي واجهتهم[35]. فمعظمهم لم يتطوّعوا حتى لجولة خدمتهم الأولى، فما بالك بالجولة الثانية وفترة النشر الممدَّدة. إن تعديلاً كاملاً للأكلاف الاقتصادية يحتّم احتساب تعويض مُلائم عن الأخطار والمخاطر التي يتحمّلها الجندي.

لكن حتى احتساب الأجور الضائعة رقمياً لا يكفي لرسم الصورة كاملةً.

(*) Rand Corparation: مؤسسة أميركية لا تبغي الربح مضى عليها الآن قرابة 60 سنة وهي تقوم بأبحاث حول المسائل المعقدة والمهمّة، وتقدّم الخدمات البحثية الموضوعية وتقترح السياسات العامة للقطاعين العام والخاص، وتسهم في حل المشكلات العالقة وكذلك في تحسين السياسات وصناعة القرارات. (م).

فجنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني من الجنسين تعترضهم مصاعب جسيمة في مدارجهم المهنية المدنية من جراء تعبئتهم لفترات ممتدة. صحيح أن هناك قوانين نافذة المفعول الغرض منها حماية وظائف الجنود المستدعين إلى الخدمة، إلا أن العديد من هؤلاء الجنود يعودون إلى ديارهم وقد وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل إذا ما اُلتفّت الشركات التي يعملون فيها على القانون أو عمدت إلى تخفيض عدد الوظائف لديها لأسباب أخرى[36]. وقد كانت الضغوط المالية شديدة على جنود الاحتياط من أصحاب المهن الحُرّة على وجه الخصوص - والبعض منهم تعرّض حتى للإفلاس - وهي لا تزال كذلك.

كما واجهت جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني ولا تزال مشاكل شتّى تتراوح بين مسائل تتعلق بجداول الرواتب وإنكار تقديمات الإعاقة العائدة إليهم. حتى والحرب بعد في أيامها الأولى، وجدت دراسة لهيئة مُساءلة الحكومة أن 95 بالمئة من جنود الحرس من ست وحدات شكّلت ''دراسة حالة''، «كانت لديهم على الأقل مشكلة قبض راتب واحدة تتصل بتعبئتهم»[37]. ثم إن جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني تُنكر عليهم تقديمات الإعاقة المستحقّة في أحوالٍ أكثر من زملائهم في القوات النظامية - بالرغم من أنهم كجماعة يطلبون تقديمات ومنافع أقلّ. فلتاريخه، 37 بالمئة من القوات النظامية في مقابل 21 بالمئة فقط من جنود الاحتياط/الحرس الوطني تقدّموا بطلبات إلى مصلحة شؤون الجنود المسرَّحين للحصول على تقديمات إعاقة. ومع ذلك، فقد رُدّت طلبات 16 بالمئة من جنود الاحتياط/الحرس الوطني بالمقارنة مع 6 بالمئة من القوات النظامية[38].

ثمة سبب وجيه يدعونا إلى التشديد على هذه الأكلاف: في الحروب القادمة (أو حتى في الحرب الراهنة إذا ما اُستمرت)، يجب ألا نعوِّل بصورة واسعة على أفراد حرسنا الوطني وجنودنا الاحتياطيين - فهم هناك للحالات الطارئة؛ وبعد مرور خمس سنوات، لا يُمكن اعتبار النزاع حالة طارئة. أما فيما لو مضينا قُدماً في التعويل على جنود الاحتياط ووحدات الحرس، فحريٌ

بنا أن نُوجد لهم تسهيلات مالية لمساعدتهم وكذلك للتخفيف من بعض تلك الأكلاف[39].

أشرنا في سياق سابق إلى وجود ''**نفقة آختيار**'' [أو كلفة الفرصة البديلة] لمرابطة حرسنا الوطني في العراق: فأفراده لم يكونوا في البلاد لتقديم العون في حالات طارئة كإعصار كاترينا. وقد كانت تلك أكلافٌ حقيقية. فأنْ تملك الحرس الوطني يعني أن تملك بوليصة تأمين؛ وقد خسرنا نحن ذلك التأمين.

ومن هنا، كذلك، الداعي الذي يجعلنا نصرف بضع مئات من بلايين الدولارات سنةً بعد سنة على قواتنا المسلحة؛ هذا لكي تكون حاضرة عندما نحتاج إليها. إنها، هي الأخرى، نوعٌ من التأمين ضد خطر خارجي. وحقيقة أن مواردنا العسكرية موجَّهة إلى العراق وأفغانستان تعني أن تلك الموارد ليست في المتناول للتصدّي لأخطارٍ أخرى ـ سواء أكانت في إيران أو كوريا الشمالية أم في غيرهما.

في الوقت الذي كنا نركّز فيه الأنظار على أسلحة الدمار الشامل الذي لم يكن لها وجود في العراق، حصلت كوريا الشمالية على مثل تلك الأسلحة. يرى العديد من المحلّلين أن آلتهاءنا بالعراق لم يُتح فرصة سانحة لكوريا الشمالية فحسب ـ وقد أغتنمتها دونما تردد ـ بل وأعطت كذلك تلك البلاد حوافز قوية: متى حازت على هاتيك الأسلحة، فلن يكون من السهل على أميركا التفكير بشنّ هجوم عليها.

وعلى النسق عينه، رغبتنا في توجيه ضربة وقائية استباقية إلى العراق قد أوصلت رسالة واضحة إلى إيران: إن أفضل وسيلة لردع التدخل العسكري الأميركي هي تطوير رادع نووي. وبالفعل، خلص العديد من المحلّلين إلى أن المستفيد الأول من الحرب الأميركية في العراق كان إيران، التي تجد نفسها الآن في وضعٍ جيوسياسي أقوى مما كان منذ أمد طويل[40].

جدولة الأكلاف

لقد اُنصبّ هذا الفصل بالخصوص على تناول الأكلاف الاجتماعية والاقتصادية التي يتحمّلها جنودنا وأُسرهم والتي لا تظهر في المجاميع الميزانيّة. بعضُ هذه الأكلاف يسهل قياسه كمّياً، وبعضها الآخر ليس كذلك. وإذا ما حسبنا فقط ما نستطيع تحديده، تضيف تلك الأكلاف نحواً من 300 ـ 400 بليون دولار إلى الكلفة الإجمالية لحرب العراق[41] (إننا نضيف هنا فقط الأكلاف الاقتصادية التي تتعدّى المدفوعات الميزانيّة التي سبق للحكومة أن دفعتها بدلاً عن فَقْدِ حياةٍ أو تعويضاً عن إصابة).

وبذا تصل الأكلاف الإجمالية ـ من دون احتساب الفائدة ـ إلى تريليونَيْ دولار في سيناريو الحالة الفُضلى، و3.1 تريليونات دولار في السيناريو الواقعي ـ المعتدل (انظر الجدول 1.4).

وهناك بعدُ كلفة مهمّة إضافية، والمقصود بها الكلفة التي تترتب على الاقتصاد ككل. فهذه الحرب لم تكن لصالح الاقتصاد الأميركي أو لصالح الاقتصاد العالمي، والأرجح أننا سنظل نشعر بعواقبها لسنوات عديدة قادمة. في الفصل التالي، سنُبيّن أسباب ذلك، وسنحاول قياس بعض المفاعيل السلبية.

الجدول 1.4 ـ المجموع الجاري:
الأكلاف الاجتماعية الاقتصادية لحربَيْ العراق وأفغانستان

الأكلاف الاجتماعية الاقتصادية	سيناريو الحالة الفضلى	السيناريو الواقعي ـ المعتدل
الأكلاف الاجتماعية الاقتصادية		
قيمة الحياة الإحصائية ـ حالات الموت (صافي المدفوعات لورثة القتلى)	$56	$64
قيمة الإصابة الإحصائية ـ جميع أشكال الإصابات الأخرى	$180	$273
النفقات المجتمعية، والأُسرية، والنفقات الطبية الأخرى	$55	$78
(ناقص تقديمات إعاقة قابلة للتطبيق)	ـ $12	ـ $16
أكلاف اجتماعية أخرى	$16	$16
المجموع الجزئي للأكلاف الاجتماعية	**$295**	**$415**
زائد النفقات الميزانية لحربي العراق وأفغانستان		
مجموع العمليات لتاريخه (المصروف لتاريخه)	$646	$646
العمليات المستقبلية (العمليات المستقبلية فقط)	$521	$913
نفقات الجنود المسرّحين مستقبلاً (نفقات طبية + نفقات إعاقة + ضمان اجتماعي)	$422	$717
نفقات عسكرية أخرى/ تعديلات (نفقات دفاعية مستترة + إعادة تهيئة مستقبلية + كلفة التسريح من الخدمة ناقص وفورات منطقة حظر الطيران)	$132	$404
المجموع الجزئي للنفقات الميزانية	**$1,721**	**$2,680**
المجموع الكلّي للنفقات الميزانية زائد الأكلاف الاجتماعية (من دون احتساب الفائدة)	**$2,016**	**$3,095**



الفصل الخامس

الآثار الماكرو ـ اقتصادية للنزاعين المسلّحين

منذ اندلاع حرب العراق، وأسعار النفط آخذة في الارتفاع: فقد قفزت من 25 دولاراً للبرميل لدى بدء الحرب إلى ما يزيد عن 90 دولاراً، وكانت ما زالت ترتفع باطّراد وقت دفع هذا الكتاب إلى المطبعة[1] (*). وقد شعر الأميركيون بهذا التطور في محطات البنزين كما شعر به كل فرد آخر. فأسعار وقود الطهي صارت أعلى في إندونيسيا وتذاكر الحافلات باتت أغلى في أثيوبيا. ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحدّ. فأسعار النفط المرتفعة تؤثّر في كل جانب من جوانب الاقتصاد تقريباً، نظراً لآثارها الجانبية غير المباشرة. في البلدان المستوردة للنفط مثل الولايات المتحدة الأميركية، أسعار النفط المرتفعة تؤدّي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري وتمارس ضغوطاً تضخّمية. وغالباً ما تستجيب البنوك المركزية لهذه الضغوط برفع معدّلات الفائدة. وحيث إن الحكومات مضطرة في تلك الحال إلى إنفاق المزيد من الأموال على استيراد

(*) وقد لامست حدود الـ 150 دولاراً للبرميل في منتصف 2008 لتعود وتنخفض انخفاضاً طفيفاً برغم قرار بلدان أعضاء في منظمة ''الأوبك'' زيادة إنتاجها من النفط. (م).

النفط وعلى تسديد قيمة الفائدة على ديون غير مدفوعة، فيغدو من بالغ الصعوبة عليها أن توازن ميزانياتها. وآستطراداً، فإن معدلات الفائدة المرتفعة تُفضي كذلك إلى آنخفاض الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، وإلى تدهور في أسعار الأسهم وإلى تباطؤ الاقتصاد عموماً. في أميركا، الحرب تؤذي الاقتصاد بطُرُق أخرى. ومن هنا، سيحاول الفصل الحالي أن يقف على ماهية تلك الأكلاف الماكرو - اقتصادية ويحاول قياسها كمّياً حيثما أمكن ذلك.

إنما ينبغي لنا، باديء ذي بدء، أن نُبدِّد الخرافة الشائعة ومفادها أن الحروب مفيدة للاقتصاد. اكتسبت هذه الفكرة وجاهةً في الحرب العالمية الثانية. ذلك أن أميركا (شأن معظم بلدان العالم الأخرى) ظلت تُعاني ركوداً اقتصادياً لسنوات عديدة. كانت هناك مُشكلة تتعلّق **بعدم كفاية الطلب**. فالعرض الكامن في الاقتصاد - أي ما يستطيع الاقتصاد إنتاجه لو وُظِّف الجميع بكامل طاقاتهم - يفوق رغبة الناس في الشراء، وهكذا اعترى الاقتصاد ركود شديد وآرتفعت نسبة البطالة. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، فخلقت طلباً على الدبابات والأعتدة الحربية؛ فإذا بالاقتصاد ينطلق بأقصى زخم؛ فكل من يريد عملاً صار بمقدوره الحصول عليه - لا بل إن الحرب تطلّبت أن يعمل المرء نوبتين إذا كان قادراً على ذلك.

أما اليوم، فإنك لن تجد اقتصادياً جادّاً يتبنّى الفكرة القائلة إن الحرب مفيدة للاقتصاد. وقد علّمنا العالم الاقتصادي جون ماينارد كينز كيف يتسنّى للبلدان أن تضمن عمل الاقتصاد زمن السلم بعمالة شبه كاملة أو حتى كاملة، من خلال معدّلات فائدة متدنية وإنفاق حكومي متزايد. لكن المال المصروف على الأعتدة الحربية هو مال يصبّ في بالوعة: فلو كان صُرف على الاستثمارات - سواء أكانت مصانع ومعدّات وبنية تحتية أم أبحاثاً وصحّة وتعليماً - لكانت إنتاجية الاقتصاد قد آرتفعت ولكان الناتج الآجل أعلى بمراحل.

إن السؤال ليس ما إذا كانت الحرب قد أضعفت الاقتصاد، بل هو فقط:

إلى أي حدّ أضعفته[2]. حيثما يُمكنك تكميمها، تبدو الأكلاف بالغة الضخامة. وفي السيناريو الواقعي ـ المعتدل الذي حدّدنا خطوطه العريضة في هذا الفصل، يرقى المجموع الكلّي للأكلاف إلى ما يربو على تريليون دولار.

النفط

أُناسٌ كُثُر حول العالم، وليس فقط في الشرق الأوسط، يعتقدون أن الحكومة الأميركية ذهبت إلى الحرب لأنها أرادت وضع يدها على النفط العراقي[3]. لسنا بصدد مناقشة هذه الحجج هنا. بل يكفي القول إذا كانت أميركا ذهبت إلى الحرب أملاً في الحصول على نفط رخيص، فقد فشلنا فشلاً ذريعاً. بيد أننا نجحنا على كل حال في جعل شركات النفط أغنى من ذي قبل: فشركة إكسون ـ موبيل، وسواها من الشركات النفطية، كانت من بين قلّة قليلة من المستفيدين الحقيقيين من الحرب، مصداقنا في ذلك أرباحها وأسعار أسهمها التي حلّقت عالياً[4]. في غضون ذلك، كان الاقتصاد ككل يدفع ثمناً باهظاً.

ولتقدير مبلغ هذا الثمن، لا بد من الإجابة عن ثلاثة أسئلة: ما النسبة من هذه الزيادة في أسعار النفط يُمكن عزوها إلى الحرب؟ ما هي الأكلاف المباشرة على الاقتصاد الأميركي من هذه الزيادة في الأسعار؟ وما هي الآثار الثانوية، أعني الآثار على الاقتصاد العياني أي الماكرو ـ اقتصاد ككل.

شرعت أسعار النفط بالارتفاع مع بدء الحرب؛ وكلما طال أمد تلك الحرب كانت الأسعار تواصل تصاعدها. وهذا ما يوحي قطعاً بوجود **صلة ما** ما بين الحرب وارتفاع الأسعار. وهذا ما يتفق عليه معظم خبراء النفط تقريباً. لكن ما مقدار الزيادة في أسعار النفط الذي تسبّبت به الحرب؟ وللإجابة عن هذا السؤال من الضروري أن نسأل: كم كان سيكون السعر لو أن الحرب لم تقع؟[5]

إنّ الصفقات الآجلة ـ التي تلخّص تكهّنات البائعين والمشترين في العقود النفطية وماذا ستكون عليه الأسعار في غضون سنة أو أكثر ـ توفّر لنا شيئاً من

التبصُّر في هذا الموضوع. قبل الحرب، ظنّ هؤلاء أن الأسعار ستظلّ ضمن النطاق الذي كانت عليه، أي من 20 إلى 30 دولاراً للبرميل لعدة سنوات قادمة[6]. إن الصفقات الآجلة تعمل على قاعدة ''الشُّغل جارٍ كالمعتاد''، أي تفترض أن لا شيء خارج المألوف سوف يقع. والحرب في العراق كانت أبرز حدث خارج المألوف يقع في الوقت الذي شرعت فيه الأسعار بالارتفاع. وإنه لمن الصعوبة بمكان تحديد مبعث آخر للتشوش يُمكن أن ننسب إليه التغيُّرات في العرض أو الطلب، ولا سيما في العامين 2003 و2004 (مع الإقرار هنا بأن الإعصارين كاترينا وريتا اللّذين حدثا في بحر عام 2005 قد تسبّبا بانخفاض كبير إنما مؤقت في إنتاج النفط الأميركي، الأمر الذي رفع بدوره الأسعار). الآن، ''الشغل جارٍ كالمعتاد'' يعني أن الهيجان النفطي الذي أطلقته حرب العراق من عقاله سوف يستمر، وأن الأسواق المستقبلية تراهن على بقاء الأسعار مرتفعة لعدّة سنوات قادمة[7].

نخلص من ذلك إلى أن نصيباً لا يُستهان به من الزيادة في أسعار النفط نجم عن الحرب بالذات. لكن بأي مقدار بالضبط ساهمت الحرب في تلك الزيادة، هذا ما يستحيل قياسه على وجه الدّقة، لذلك تجدنا نطرح رقمين تقديريين: رقماً مُحافظاً يفترض أن زيادة في السعر قدرها 5 دولارات للبرميل ناشئة عن الحرب؛ ورقماً أكثر واقعية يفترض أن الزيادة هي 10 دولارات (وقد ناقشنا هذين الرقمين مع خبراء صناعة النفط؛ ومع أنهم لا يوافقون على الأهمية النسبية لمختلف العوامل في ارتفاع الأسعار الصاروخي، بيد أنهم وافقوا جميعاً على أننا قد قلّلنا من شأن الدور الذي لعبته حرب العراق). هذا ويفترض تقديرنا المُحافظ أن أسعار النفط العالية تلك ستدوم سبع سنوات؛ فيما يجعلها تقديرنا الواقعي - المعتدل ثماني سنوات.

وبوجود هذين الرقمين التقديريين أمامنا، نستطيع أن نحسب الكلفة المباشرة على الاقتصاد الأميركي. إن الولايات المتحدة تستورد حوالى 5 بلايين برميل في السنة[8]، ما يعني أن زيادةً قدرها 5 دولارات لكل برميل

تُترجم إلى إنفاق إضافي مقداره 25 بليون دولار **في السنة الواحدة**[9] (وزيادة قدرها 10 دولارات تعني إنفاقاً إضافياً مقداره 50 بليون دولار **كل سنة**). وعلى مدى السنوات السبع التي يُغطيها تقديرنا المُحافظ، يكون الإنفاق الإضافي 175 بليون دولار[10]. وبحسب التقدير الواقعي المعتدل الذي اُفترضنا فيه أن الزيادة هي 10 دولارات للبرميل، تصل الكلفة الإضافية إلى 400 بليون دولار.

ومع وصول أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل، مع اُستمرار الصفقات الآجلة في التنبؤ بدوام ارتفاع الأسعار لسنوات قادمة في المستقبل، نشعر بأن زيادة 5 إلى 10 دولارات لكل برميل لمدة سبع أو ثمان سنوات ليس غير، اُتجاه محافظ أكثر مما ينبغي في واقع الأمر. فحتى لو عزونا نصف الفارق بين السعر الحالي (95 ـ 100 دولار للبرميل) والسعر ما قبل الحرب (25 دولاراً للبرميل) إلى الحرب، لكانت كلفة الحرب النفطية اليوم 35 دولاراً للبرميل، وليست 10 دولارات. وبكلام أعمّ، إن إرجاع نصف الزيادة في أسعار النفط في العالم ما بعد العراق إلى حرب العراق وعلى مدى الفترة الزمنية التي أُبرمت لها صفقات آجلة (حتى العام 2015)، من شأنه أن يصل **بالكلفة المباشرة** لارتفاع أسعار النفط وحدها إلى 1.6 تريليون دولار على أقلّ تقدير.

أسعارُ نفط مرتفعة تعني مالاً أقلّ لدى الناس لصرفه على حاجات أخرى. منذ أن أخذت أسعار النفط بالصعود، اُضُطرت الأُسر الأميركية إلى إنفاق 5 بالمئة إضافية من دخلها على البنزين ووقود التدفئة بالمقارنة مع الفترة السابقة[11]. حتى الحكومات ـ وبالأخص حكومات الولايات والحكومات المحلّية، التي يتوجب عليها حصر الإنفاق بما يأتيها من إيرادات ـ وجدت نفسها مضطرة إلى تقليص أوجه الإنفاق الأخرى كي يتسنّى لها تسديد الفاتورة المرتفعة للمستوردات النفطية. إن دفع المزيد من الأموال إلى دول الخليج العربي وروسيا وفنزويلا لشراء النفط، يعني أن أميركا تُنفق قدراً أقلّ من الأموال على السلع الأميركية. وهذا التقلُّص في الإنفاق سيدفع بالاقتصاد طبعاً إلى تقليص إنتاجه.

لنبسِّط الموضوع بطريقة أخرى: لو أخذنا الـ 25 بليون دولار التي ندفعها إلى بعض من البلدان المصدِّرة للنفط كل سنة وصرفناها بدلاً من ذلك على السلع الأميركية، فالإنتاج في الولايات المتحدة سيزداد من دون أدنى شك. وزيادة الإنفاق على السلع المصنَّعة في أميركا سوف تزيد بدورها الأجور والأرباح، وهذه سوف تُصرف من جديد بمعظمها داخل أميركا، الأمر الذي سيعزِّز الاقتصاد المحلّي ويقوّيه.

لئن كان هناك اتّفاقٌ عام في الرأي على أن إنفاق 25 أو 50 بليون دولار إضافية على النفط كل سنة من شأنه أن يتسبَّب بتناقص إجمالي الناتج المحلي وانخفاض المداخيل، إلاّ أن هناك شيئاً من الاختلاف حول حجم هذا التناقص والانخفاض. ويُسمّي الاقتصاديون المدى الذي يُترجم ضمنه أي تبدلٍ في مستوردات النفط إلى تغيُّر في الناتج الكُلّي **مُضَاعِف الاستيراد النفطي**. فأي مُضَاعِف أكبر من واحد يعني هبوطاً قدره 25 بليون دولار في الطلب على السلع الأميركية، وهذا ما يولِّد بدوره تناقصاً في الناتج القومي أكبر من ذلك القدر. التقديرات المعيارية للمُضَاعِف هي بحدود 1.5[12]. وفي حساباتنا المُحافظة، نفترض حدوث هبوط في إجمالي الناتج المحلي قدره: 25 بليون دولار × 1.5، أي 37.5 بليون دولار؛ ولسبع سنوات يكون المجموع 263 بليون دولار[13].

وأسعار النفط المرتفعة عملت على كبح اقتصادات شركائنا التجاريين تماماً مثلما كبحت اقتصادنا نحن. وبالنتيجة، صار شركاؤنا يشترون أقلّ من الولايات المتحدة. ونماذج القياس الاقتصادي التي تحاول قياس تلك الآثار العمومية قد خرجت بمُضَاعِفات هي أكبر (بمرتين أو ثلاث مرات أحياناً) من الرقم 1.5 الذي استخدمناه في السيناريو المُحافظ المُشار إليه آنفاً. والتحليلات النظرية المتركّزة على الآثار العمومية طويلة الأجل تخرج هي الأخرى بمُضاعفات أكبر من ذلك بكثير. ولكي نلزم جانب الحذر، نستخدم من جانبنا مُضَاعِفاً لا يزيد عن 2 لنستولد رقمنا التقديري الواقعي - المعتدل[14].

نأخذ تناقص إجمالي الناتج المحلّي بواقع 50 بليون دولار في السنة لمدة ثماني سنوات، ونُطبِّق المُضَاعِف عليه، فنتوصل إلى المبلغ الكلّي للتناقص الحاصل في إجمالي الناتج المحلّي الذي هو 800 بليون دولار. نعود ونقسم هذا التأثير ذا الـ 800 بليون دولار إلى ثلاثة مكوِّنات: 400 بليون دولار أثر مباشر؛ 200 بليون دولار أثر المُضَاعِف التقليدي من خلال ''الطلب الإجمالي'' المحلّي؛ و200 بليون دولار **أثر المُضَاعِف العمومي** الذي نومىء إليه أصطلاحاً بـ**أثر التوازن العام العالمي** (وبمزيد من الواقعية بعدُ، إذا ما نسبنا زيادة قدرها 35 دولاراً في البرميل إلى الحرب، يكون الأثر النفطي الكامل للحرب ذاتها رقماً يتعدّى الـ 3 تريليونات دولار).

لكن الطلب المتزايد لا يفضي، بطبيعة الحال، إلى زيادة في الإنتاج إلاّ إذا كان الاقتصاد يملك القدرة على إنتاج المزيد. واقتصادنا للأسف كان طوال معظم فترة الحرب يعمل دون قُدرته الكامنة إلى حد بعيد. وقد كانت هناك طوال تلك الفترة قُدرة [اقتصادية] زائدة وكافية، بحيث لو حدث وزاد المستهلكون من طلبهم على السلع الأميركية - عوضاً عن صرف أموالهم على النفط الأجنبي - لكان الإنتاج قد اتّسع ليلبّي هذا الطلب المتزايد[15].

الإنفاق الحكومي

إن إصدار شيك سنوي بمبلغ مهول إلى الأقطار المنتجة للنفط له من دون أدنى شك تداعياته ومضاعفاته على الاقتصاد، لكن للإنفاق الحكومي على الحرب هو الآخر أثره الكبير على [صحّة] الاقتصاد. فالمال الحكومي الذي يُنفق في العراق لا يحفّز الاقتصاد مثلما يفعل المال نفسه لو صُرف في الداخل. حسبنا أن نسأل هنا: ماذا كان سيكون عليه إنتاج البلاد لو أن جزءاً فقط من المال الذي صُرف على بناء القواعد العسكرية في العراق كان صُرف على بناء المدارس في الولايات المتحدة؟ إنّ **تحويلاً للإنفاق** كهذا كان من شأنه أن يزيد الناتج على المديين القصير والطويل.

لقد بيّنا فيما سبق كيف عمل تقلّص إنفاق المستهلكين في شراء السلع الأميركية من جراء اْرتفاع أسعار النفط، على خفض الإنتاج في اقتصادنا. وبالمنطوق عينه، فإن زيادة الإنفاق الحكومي بواقع بليون دولار مثلاً، سوف تزيد الناتج القومي بأكثر من بليون دولار، وذلك بفعل العامل المسمّى **مُضاعِف الإنفاق**[16]. لكن لأوجه الإنفاق المختلفة مُضَاعِفات مختلفة. فالمُضَاعِف - أو المُقابل، أي الزيادة في إجمالي الناتج المحلّي لقاء كل دولار تصرفه الحكومة[*] - يبقى أدنى بكثير بالنسبة للإنفاق الحكومي على العراق منه في أي وجه آخر من أوجه الإنفاق الحكومي. لنأخذ مثلاً أن الحكومة صرفت 1,000 دولار لاستئجار عُمّالٍ نيپاليين للقيام بخدمات معيّنة في العراق. هذا الإنفاق لا يزيد بصورة مباشرة في دخل الأميركيين، لذا نقول إنه لا يوجد هنا أثر ''من الدورة الأولى'' على إجمالي الناتج المحلّي للبلاد. وهناك علاوة على ذلك أثرٌ إضافي صغير، هذا إذا أقدم الشبّاب النيپاليون على شراء بضائع من صُنع أميركي. على النقيض من ذلك، إن 1,000 دولار تُصرف على أبحاث جامعية في الولايات المتحدة تُسجِّل أثراً ''من الدورة الأولى'' بقيمة 1,000 دولار كاملة، ناهيك عن آثار كبيرة إضافية تأتي لاحقاً، طالما أن العاملين في الجامعة يُنفقون أموالهم على السلع والخدمات والعديد منها مصنوع في أميركا.

وإذا كانت المُضَاعِفات المستخدمة لقياس أثر الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي تختلف باختلاف طبيعة الإنفاق نفسه، فإن المُضاعفات المقترنة بأوجه الإنفاق في العراق لا بد وأن تكون من بين الأدنى طُرّاً. في السيناريو الواقعي - المعتدل الذي وضعناه، نفترض وجود فارق صغير هو 0.4 ما بين مُضَاعِف عادي لإنفاق حكومة محلّية وبين مُضاعف الإنفاق في العراق. فيكفي تحويل 800 بليون دولار (على مدى السنوات الخمس عشرة التي نتصوّر بقاءنا

(*) bang for the buck: تعبير عامّي أميركي يعني ما يحصل عليه المرء **مقابل** النقود التي يدفعها. (م).

خلالها في العراق)[17] إلى استثمارات محلّية لنحصل على زيادة في إجمالي الناتج المحلي قدرها 320 بليون دولار. وهذا هو الرقم الذي سنعتمده في تقديرنا الواقعي ـ المعتدل[18].

يُعدّ تحويل الإنفاق إحدى الطُرُق المنهجية المُستخدمة في ما يُسمى "تحليل مدى التأثير"، وفيه يحاول اقتصاديو القطاع العام التحقُّق من مفاعيل هذه السياسة أو تلك. إن جميع الطُرُق المنهجية مبنية على مقدمة منطقية بسيطة مؤداها أن الإنفاق على العراق يحلّ، بشكل أو بآخر، محلّ بعض الأوجه الأخرى من الإنفاق (وهو ما يصطلح الاقتصاديون على تسميته بـ"الإزاحة خارجاً"). تحاول كل طريقة منهجية أن تتّبع السلسلة الكاملة لعواقب هذه الإزاحة. والنتائج مجتمعةً تولِّد آثاراً ماكرو ـ اقتصادية مهمّة. إن الطريقة المنهجية الخاصّة بتحويل الإنفاق تفترض أن نفقات حرب العراق تزيح خارجاً الاستثمارات الحكومية. وطُرُق منهجية أخرى تُركّز على عواقب حلول الإنفاق الحربي محل الاستثمار الخاص أو الاستهلاك.

عندما تُؤثر الحكومة ترك العجز ينمو ويكبر بدلاً من خفض الاستثمار الحكومي، فإنها بذلك تترك الاستثمارات الخاصّة "تُزاح خارجاً". في الفصل الثاني افترضنا أن الحكومة امتنعت عن تقليص أوجه الإنفاق الأخرى بدرجة لا يُستهان بها على الأقل؛ فكان أن أفضت حرب العراق ببساطة إلى زيادة كبيرة في العجز. ومثلما شرحنا في ذلك الموضع، كانت هناك أسباب مُقنعة للاعتقاد بأن ذلك هو ما حصل فعلاً. والحجّة التي بدأنا بها الطريقة المنهجية الخاصة بتحويل الإنفاق هي أن الآثار الماكرو ـ اقتصادية أسهل على الرؤية. غير أن الآثار الماكرو ـ اقتصادية للعجز لم تكن بأي حال أصغر منها. لمّا كانت الولايات المتحدة تُعاني عجزاً مالياً سنةً بعد سنة، فمن الطبيعي أن ترتفع قيمة الدين القومي ـ أي مديونية الحكومة الأميركية. وبنهاية السنة المالية 2008، ستكون الحربان في أفغانستان والعراق قد أدّتا إلى زيادة مديونية الولايات المتحدة بما يُناهز 900 بليون دولار. وبمقتضى السيناريو

الواقعي - المعتدل الذي وضعناه، وعلى مدى الأفق الزمني لهذه الدراسة (الممتدة حتى العام 2017)، سوف يتجاوز الدين المتعاظم من جراء زيادة الإنفاق العسكري وحدها (مع إغفال التقديمات والرعاية الصحيّة للجنود المسرّحين هنا)، بما فيه الفوائد التراكمية على القروض لتمويل الحرب بالاستدانة، مبلغ تريليونَيْ دولار[19].

ينقسم التحليل الاقتصادي للآثار المترتبة عن هذا العجز المتنامي إلى قسمين: أولاً، هل يزيد الأميركيون مدّخراتهم ردّاً على هذا العجز المتنامي؟ تدفع بعض النظريات (التي تحظى بشعبية لدى ''اقتصاديي جانب العرض''(*))، بأنه لا أهمية للعجز، طالما أن الأُسر تضاعف من مدّخراتها، فيزداد الادّخار الخاص طرداً وعلى قدم المساواة مع ازدياد العجز[20]. حتى في الأزمنة الطبيعية، تدحض القرائن مثل تلك النظريات - فالمدّخرات إنما تزداد فقط بقدر محدود[21]. لكن في مرحلتنا الاقتصادية هذه، لم تُسجّل المدّخرات زيادة من شأنها أن توازن العجز المالي المتنامي على الإطلاق، بل إنها تراجعت في واقع الأمر - إلى مستويات لم نرها منذ حقبة ''الكساد العظيم''.

وهذا الشطر من العجز المتنامي الذي لا يُموَّل أيضاً عن طريق مضاعفة المدّخرات، إنما يؤدي حُكماً إلى تناقصٍ في الاستثمارات أو إلى مزيد من الاستدانة من الخارج. وقد لعب عجز الميزانية دوراً بارزاً في تصاعد الاقتراض الأميركي من الخارج: في العام 2006 وحده، اَستدانت أميركا مبلغ 850 بليون دولار. فأغنى بلد في العالم لا يستطيع أن يعيش في حدود ميزانيته - وذلك يعود جزئياً إلى أنه يخوض واحدة من أكثر حروب التاريخ تكلفةً. وقد استرعت خطورة هذا الوضع اُنتباه ديڤيد واكر، المراقب المالي

(*) Supply - Side Economists: اقتصاديون من دُعاة اَتّباع سياسات اقتصادية ''تقنية'' تنطوي على خفض الضرائب بغية تشجيع الناس على الادّخار ومن ثم توظيف المزيد من الأموال في الاستثمارات. (م).

العام في الولايات المتحدة. فحذَّر من أن هناك ’’أوجه شبه صارخة‘‘ بين وضع أميركا الراهن والعوامل التي أدّت إلى سقوط روما، ومنها «نشاط عسكري في الأراضي الأجنبية مفرط في تمدّده ومُبالغ في ثقته بنفسه، وانعدام روح المسؤولية المالية لدى الحكومة المركزية»[22]. حتى والحالة هذه، تقترح التقديرات القياسية أن يُصار إلى تمويل نصف القُصور أو دون ذلك من الخارج، والبقية يجب أن تأتي من الاستثمار الداخلي. وبما أن القطاع الخاصّ يتنافس والحكومة على الأموال، تكون النتيجة إزاحة الاستثمار الخاصّ خارجاً[23]؛ ومن جديد، يكون لهذا الاستثمار الداخلي الخاصّ مُضَاعِف أكبر بكثير من [مُضَاعِف] الإنفاق على الحرب في العراق. وفي المحصّلة، يشهد الإنتاج هبوطاً. وهذا ما يحدّ من الآثار التوسّعية (المحدودة بالأحرى) للحرب العراقية نفسها، إلى حدّ أن صافي الأثر قد لا يكون سلبياً فحسب بل وأكبر من الآثار الضارّة المقدَّرة بحسب طريقتنا المنهجية الخاصة بتحويل الإنفاق[24].

ولا تقلّ أهميةً عن هذه الآثار الحادثة **أثناء الحرب**، تلك الآثار الآتية **ما بعد الحرب**. فالمال المصروف على العراق كان يُمكن صرفه على المدارس والطُرُقات أو الأبحاث. هذه استثمارات تدرّ في العادة عائدات مرتفعة. وكان في المستطاع صرفه كذلك وبدرجة إنتاجية أكبر ضمن مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، وفي برامجها التعليمية والبحثية، أو في توسيع مرافقها الطبّية كعيادات الصحّة النفسية ومراكز علاج انجراحات الدماغ الرضّية. فأوجه الإنفاق على حرب العراق ليست لها منافع من هذا النوع.

ومن جراء **عدم** قيامنا بمثل هذه الاستثمارات، سيكون الناتج أصغر حجماً في المستقبل. بحثنا قبل قليل في الآثار **على المدى القصير** لتنامي العجز كما حصل عندنا. وأحد الأسباب لوجود مثل هذا القلق بشأن العجز المتنامي هو أنه يزيح الاستثمار الخاصّ خارجاً. ومع تدنّي الاستثمار، يتقلّص حجم الناتج الاقتصادي على المدى الطويل. وإذا ما عملت المديونية المتزايدة المقدَّرة سابقاً بـ تريليونَيْ دولار على إزاحة 60 بالمئة فقط من هذا المبلغ

خارج الاستثمار الخاصّ[25]، تكون الخسارة عندئذ في مجال الاستثمار 1.2 تريليون دولار. وفيما لو اعتبرنا أن استثماراً بهذا الحجم كان سيدرّ عائداً بنسبة 7 بالمئة، واعتمدنا "نسبة حسم اجتماعية" قدرها 1.5 بالمئة، تكون قيمة الناتج الضائع في هذه الحالة ما يفوق الـ 5 تريليونات دولار؛ وبنسبة حسم 4 بالمئة تُقدّر بما يزيد عن 3 تريليونات دولار؛ وبنسبة حسم 7 بالمئة تبلغ 1.2 تريليون دولار[26].

حتى وإن جرى تمويل الاقتراض المتزايد كُلياً من الخارج - بحيث لا تُزاح أيٌّ من الاستثمارات المحلية خارجاً - ستكون الثروة الأميركية مع ذلك أدنى مما كانت بنحو تريليونَيْ دولار. فإذا كان على أميركا أن تدفع فائدة على هذه المديونية لا تزيد نسبتها عن 4.5 بالمئة، واستطاعت أن تموّل مدفوعات الفائدة المتزايدة (منذ ذلك الحين فصاعداً) عن طريق زيادة الضرائب، فلا مناص أمامها من أن ترفع الضرائب على نحو متواصل بواقع 90 بليون دولار في السنة من أجل تمويل مدفوعات الفائدة. إما رفع الضرائب، وإما إزاحة أوجه الإنفاق الأخرى خارجاً، أو ترك العجز يزداد أكثر فأكثر - هذه جميعاً بدائل غير مستحبّة، ولكلٍ منها عواقبه الوخيمة. فلو تمت إزاحة أوجه الإنفاق للاستثمار الخاص خارجاً، على سبيل المثال، فهذا يعني تدنّياً في الناتج الآجل بمئات البلايين أو حتى بتريليونات الدولارات[27].

نتائج مُشابهة يتحصّل عليها المرء باعتماد الطريقة المنهجية الخاصّة بتحويل الإنفاق. في هذه الحالة، الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاصّ هو ما يُزاح خارجاً. لنفترض، مثلاً، أن من أصل الـ 1.6 تريليون دولار من النفقات العسكرية المباشرة للحرب المقدَّرة في السيناريو الواقعي - المعتدل، 800 بليون دولار - أي نصفها - قد وضعت قيد الاستثمار لتدرّ عائداً حقيقياً بنسبةٍ تُعتبر مُحافظة قدرها 7 بالمئة[28]. معنى ذلك أن الناتج الأميركي سيكون أكبر بـ 56 بليون دولار في السنة - وباستمرار؛ وسيكون لكل أسرة أميركية في المتوسط دخل أعلى بـ 500 دولار، وباستمرار[29]. فبنسبة حسم

قدرها 7 بالمئة، يساوي ذلك 800 بليون دولار؛ وبنسبة حسم قدرها 1.5 بالمئة، يبلغ 4 تريليونات دولار تقريباً.

لا داعي للاستغراب، فمختلف الطُرُق المنهجية تُعطي جميعها نتائج ضخمة للآثار الماكرو ـ اقتصادية الإجمالية، أي الآثار على المدى القصير زائداً تلك على المدى الطويل[30]. والتزاماً منا جانب الحذر والتحفّظ، أستخدمنا ببساطة الرقم 1.1 تريليون دولار، وهو عينه الرقم الذي أستخدمته اللجنة الاقتصادية المشتركة[*] [31]. ليس هناك من وجبة مجّانية ـ كذلك لا توجد أية حرب مجّانية. سوف نُسدّد فاتورة الحرب بطريقة أو بأخرى، اليوم **وكذلك** في المستقبل. وفي هذه الحرب بالذات، أختارت الإدارة والكونغرس كلاهما أن تُحال الفواتير على الإدارات القادمة، وربما حتى على أجيال المستقبل. ولدينا قناعة راسخة في أن الأرقام الواردة في السيناريو الواقعي ـ المعتدل الذي وضعناه، هي بلا أدنى شك أقلّ بكثير من الأكلاف الحقيقية التي سيدفعها أقتصادنا[32].

أكلاف ماكرو ـ اقتصادية أخرى

طوال الفترة من آذار/ مارس 2003 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2007، وأسعار الأسهم في البورصة تُسجِّل نتائج مرضية. قد يبدو ذلك للوهلة الأولى أمراً يتضارب ودواعي القلق التي أعربنا عنها في سياق هذا الفصل، لكن عندما تُدرِك أنه، في غضون الفترة الزمنية تلك، كانت زيادات الأجور جدّ معتدلة، وأرباح الشركات قد أرتفعت أرتفاعاً هائلاً، يتّضح لك أننا لم نرَ تلك الزيادة في أسعار الأسهم التي كُنا نتوقّعها في ضوء تلك المعطيات. يرى الاقتصادي

(*) The Joint Economic Committee هي لجنة من لجان الكونغرس تتألف بالمناصفة من كلا الأعضاء الجمهوريين والديمقراطيين في مجلس الشيوخ ومجلس النواب وغايتها الأساسية إجراء دراسات متواصلة حول القضايا المتعلقة بالاقتصاد الأميركي. (م).

الأميركي روبرت وسكوت أن قيمة سوق الأسهم المالية كانت في الأعوام التي تلت مباشرة بدء الحرب في العراق أقلّ بحوالى 4 تريليونات دولار مما كان يُتوقع لها بناءً على أدائها السابق[33]. فالشكوك التي أثارتها الحرب، و الأوضاع المضطربة الناجمة عنها في الشرق الأوسط، وأسعار النفط المحلّقة عالياً، كل ذلك كبح أسعار الأسهم عن بلوغ المستويات التي كانت ستصل إليها ''في الأحوال العادية''. وهذا التناقص في ثروة الشركات يدلّ ضمناً على أن الاستهلاك كان أدنى من مستواه فيما لو كان الأمر مختلفاً. وهذا ما أضعف الاقتصاد أيضاً وأيضاً.

سعى الاحتياطي الفيدرالي(*) بطبيعة الحال إلى موازنة الآثار الضارّة للحرب، بما فيها تلك التي ناقشناها سابقاً في هذا الفصل. فأبقى معدلات الفائدة دون ما كان يُمكن أن تكون عليه لو كانت الظروف مختلفة، ولم يُحرّك ساكناً وهو يرى شروط الإقراض يجري تخفيفها شيئاً فشيئاً - وبما يُشجع الأُسر على المزيد من الاقتراض - وبالتالي على المزيد من الإنفاق. حتى عندما وصلت أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها القياسية، رأينا آلان غرينسپان، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي في حينه، يدعو الأُسر إلى امتطاء مركب المخاطرة بتشجيعها على القبول برهن ممتلكاتها بفائدة متحرّكة [متقلّبة][34]. ومعدلاّت الفائدة الأولية المتدنية سمحت للأُسر بالاقتراض أكثر لقاء رهن منازلها، متيحة بذلك لأميركا أن تستهلك بما يتجاوز قُدراتها إلى حد بعيد.

وسرعان ما هبطت معدّلات الادّخار الأُسري إلى ما دون الصفر لأول مرة منذ الكساد العظيم[35]. لكنها كانت مسألة وقت ليس إلاّ قبل أن تعود معدّلات الفائدة إلى الارتفاع. وعندما ارتفعت، رأى مئات آلاف الأميركيين ممّن قبلوا برهن ممتلكاتهم بفائدة متحرّكة، رأوا مستحقّات رهنياتهم ترتفع وبما يتجاوز قدرتهم على السداد - وهكذا خسروا منازلهم[36]. وهذا كله كان يُمكن التنبؤ

(*) The Federal Reserve: هو بمثابة المصرف المركزي في الولايات المتحدة. (م).

به ـ وقد تمّ التنبؤ به. بعد كل شيء، ما كانت لمعدّلات الفائدة أن تبقى عند تلك المستويات المتدنية على نحو غير مسبوق تاريخياً إلى الأبد[37]. ووقت دفعنا هذا الكتاب إلى المطبعة، كانت العواقب الكاملة لأزمة الرهن العقاري لا تزال تتفاعل. فالنمو آخذٌ في التباطؤ، والاقتصاد مجدداً يعمل بأقلّ من قُدراته الكامنة بصورة ملحوظة.

كان للحرب العراقية، وبالأخصّ لأسعار النفط المرتفعة، اليد الطولى في إضعاف الاقتصاد الأميركي؛ لكن هذا الضعف لم يكن على درجة كافية من الظهور ربما لتدنّي أسعار الفائدة وشروط الإقراض المتساهلة[38]. ولولا هذه السياسات، لكُنا رأينا بصورة أكثر جلاءً الآثار المكرو ـ اقتصادية الوخيمة لأسعار النفط العالية، والعجز المالي المرتفع، وتحويل الإنفاق نحو العراق[39]. من ذلك أن الإنتاج كان سينخفض، وعلامات ركود الاقتصاد أكثر بروزاً للعيان. إننا كبلد نعيش في رغدٍ من طريق الاستدانة: استدانة المال واستدانة الوقت. في الفصول السابقة، بيّنّا كيف أننا بواسطة تمويل العجز لم ندفع كامل أكلاف الحرب خلال السنوات الخمس الماضية. وفي الفصل الحالي، أثبتنا أننا لا ندفع كذلك كامل **الأكلاف الماكرو ـ اقتصادية** لحرب العراق. بل **سندفع تلك الأكلاف في السنوات القادمة**. وتماماً مثلما دفعت البلاد ثمناً باهظاً لسياسة ''المدفع والزبدة''(*) التي انتهجها الرئيس ليندون جونسون إبّان حرب ڤييتنام سنوات طويلة، بعد انتهاء تلك الحرب ـ على صورة تضخّم اقتصادي في سبعينيات القرن العشرين ـ كذلك هي تدفع ثمناً باهظاً للسياسة المُماثلة التي تنتهجها أميركا اليوم، وستظلّ تدفعه لسنوات عديدة قادمة[40].

هذا ولم نُدرج في تقديراتنا الأكلاف طويلة المدى لأثر الحرب على سوق

(*) يُستخدم هذا المصطلح عموماً لتبسيط عملية الإنفاق القومي كجزء من إجمالي الناتج المحلّي. فعلى البلاد، أية بلاد، أن تحدّد مستوى المدفع ومستوى الزبدة (اللذين يلبيان احتياجاتها على أفضل وجه، مع تأثر هذا الخيار بالإنفاق العسكري والمخاطر العسكرية المحتملة). (م).

الأسهم المالية أو ''تركة الرهن العقاري'' الناجمة عن السياسات الأميركية في العقد الأخير[41]. لكن ما من شك في أنه لو كان الاقتصاد في وضعٍ أقوى كنتيجة لانخفاض أسعار النفط وأنماط من الإنفاق من شأنها تحفيز الاقتصاد أكثر فأكثر، لكان مجلس الاحتياط الأميركي قد خفَّض أسعار الفائدة بالقدر نفسه، وذهب إلى حدّ تشجيع الاستهلاك بأموال الدين. وبعبء أصغر من الدين على كاهله، كان الاقتصاد الأميركي سيكون في وضع أفضل لمواجهة تحدّيات المستقبل.

في الجدول 1.5 (الموجود في نهاية هذا الفصل)، قُمنا بإجمال الأكلاف الماكرو - اقتصادية القابلة للقياس كمّياً. وقد أستبعدنا في سيناريو ''الحالة الفُضلى''، كي نكون محافظين إلى أقصى حد، المفاعيل الماكرو - اقتصادية لتحويل الإنفاق، أو العجز المتزايد، وكذلك آثار التغذية الارتجاعية عالمياً، وأنكماش ''جانب العرض'' (ليس من جراء تراجع الاستثمارات فحسب، بل ومن تناقص اليد العاملة بما يوازي القتلى والمعوّقين والمعتنين بالمعوّقين)، وأخيراً لا آخراً، أثر النمو على المدى الطويل. غير أن هذه في واقع الأمر أكلاف حقيقية على الاقتصاد، لذلك أدرجناها في تقديراتنا بمقتضى السيناريو الواقعي - المعتدل الذي وضعناه. لكن حتى في هذه الحالة أستبعدنا نفقات هائلة من الصعب قياسها كمّياً: كيف عملت شكوك أكبر على الصعيد الدولي على كبح الاستثمار، الذي قلّص بدوره من حجم الطلب والإنتاج؛ وأنكماش ''جانب العرض'' نتيجة تحويل الموارد (بما فيها اليد العاملة) إلى ساحات الحرب؛ والآثار غير المباشرة على أسعار الأسهم المالية؛ والطلب الكُلّي المتراجع بفعل ذلك كله.

إن الحرب في العراق قد فاقمت ولا تزال من حدّة التوتر في العالم. وأياً كانت أهداف الحرب في البداية، فهي لم تعمل على ترسيخ الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. كما أنها لم تقلّل من خطر الإرهاب. بل على العكس، يبدو أن

الخطر قد أزداد كما تشهد على ذلك سلسلة من الحوادث الإرهابية الأخيرة[42]. فحالة [الأمن في] المطارات قد ساءت بدلاً من أن تتحسَّن. والتفجيرات أو محاولات التفجير التي وقعت في بالي [إندونيسيا] وأسبانيا وبريطانيا في الآونة الأخيرة إنما تدلّل من جديد على أن ما من بقعة في العالم بمنأى عن الإرهاب. وأضطراب حبل الأمن لا يخدم الاقتصاد بالطبع ـ فالأعمال تكره الأخطار وتسعى جاهدة إلى كبحها والسيطرة عليها. فالخطر يؤذي الاستثمار ويضرّ بالنمو.

لقد شدّد جميع رؤساء أميركا الأخيرين على محاسن التجارة العالمية ومفاعيلها المحفِّزة للاقتصاد. لكن الحواجز الجديدة التي أرتفعت بفعل التوترات الدولية المتزايدة المتمخّضة عن حرب العراق إنما تعيق حركة البضائع والخدمات والبشر عبر الحدود. صحيح أن بعض العوائق التجارية الجديدة تقتضيها طبيعة الحرب على الإرهاب، إلاّ أن الحرب العراقية تزيد الأمور سوءاً.

إن هذه العوائق ليست مبعث إزعاج طفيف ومضايقة بسيطة. فقد عادت العولمة بمنافع هائلة على العالم(*). إذ إنها تعني مزيداً من الاندماج والتكامل بين بلدان العالم من خلال تحرّك البضائع والخدمات واليد العاملة بمزيد من الحرية عبر الحدود، العائدة بدرجة كبيرة إلى تدنّي كلفة النقل وكلفة الاتصال، لكن المتأتية أيضاً عن التخفيف من الحواجز المصطنعة من جانب الإنسان[43]. إن لدينا الآن مجموعة جديدة من الحواجز التي تعيق حرية الحركة عبر الحدود، الأمر الذي يطيح بالكثير من المكاسب السابقة؛ وربما

(*) يجدر بالقارىء أن يطلع أكثر على نظرة جوزف ستيغليتز الحيّة والمتطورة أبداً إلى العولمة، بحسب تطوّر هذه الأخيرة ومآلاتها عبر الزمن، خاصة وأنه كان أحد «آبائها المؤسِّسين»، ثم عُدَّ بنظر بعضهم من كبار المرتدّين عن الرأسمالية، وذلك بقراءة ما كتبه سابقاً في الموضوع، مثل كتابيه: «التسعينيات الهادرة» و«التجارة العادلة للجميع»، ولا سيما كتابيه الأخيرين: «خيبات العولمة» و«إنجاح العولمة». (م).

تكون كلفة ذلك على أميركا وعلى اُقتصادنا جسيمة بنوع خاص. لقد قطفت أميركا حصة الأسد من مكاسب العولمة وبما لا يتناسب أبداً مع حجم اقتصادها. وبما أن أميركا قد كسبت الكثير من العولمة، فهي مرشَّحة لأن تخسر الكثير أيضاً.

لقد ساهمت الحرب في بلورة النظرة المتبدلة إلى الأشياء، تلك التي سنقف عندها مطوّلاً في الفصل القادم. فلطالما كان معظم العالم يمتلك وجهات نظر متنوّعة ومتفاوتة حيال الولايات المتحدة، من الإعجاب الشديد بنجاحاتها وديمقراطيتها إلى الحسد والغضب ممّا يُنظر إليه على أنه إساءة استعمال لقوتها. هذا الخليط من المواقف قد تغيَّر اليوم، مع ميلٍ أكبر بكثير نحو السخط والاستياء من النزعة الانفرادية والتفرُّدية لدى الولايات المتحدة. لقد بدّلت [السجون في] خليج غوانتانامو وأبو غريب من نظرة الإعجاب إلى ديمقراطية أميركا ودفاعها القويّ عن حقوق الإنسان؛ وبات التركيز الآن على نفاقها واُزدواجية المعايير عندها.

ولهذا التبدُّل في النظرة اُستتباعاته الاقتصادية طبعاً. فعددٌ كبير من الأثرياء في الشرق الأوسط - حيث المال النفطي والتفاوت الاجتماعي يصلان بالثروة الشخصية [الفردية] إلى بلايين الدولارات - قد نقلوا أعمالهم المصرفية من أميركا إلى أمكنة أخرى: سنغافورة التي رأت الفرصة سانحة، عجّلت واُغتنمتها. وثمة مدن أخرى، مثل دبي، تحاول أن تحذو الآن حذوها. ويُمكن أن تتضرّر كذلك شركات ومؤسّسات أميركية، ولا سيما تلك التي صارت بمثابة أيقونات كـ"ماكدونالد" و"كوكاكولا"، ليس بفعل الحظر الصريح وإنما من شعور أوسع بالكُره لكل ما هو أميركي. لا بل إن بعض المؤسسات الأميركية قد تأذّت كثيراً على الخصوص، ولكن كان لها أيضاً أثرٌ يصعب قياسه على الاقتصاد الكُلّي.

وأخيراً، لم نُدرج في تقديراتنا، وبالأخصّ في تقديراتنا المُحافظة، الآثار

الكاملة للعجز القومي المرتفع [إلى مستويات قياسية]، وبعض الآثار المترتبة عمّا يبدو جلياً الآن أنها كانت ردوداً خاطئة للسياسة المالية على الاقتصاد الضعيف ـ وهو ضعفٌ تتحمّل الحرب جزءاً من المسؤولية عنه على الأقل.

الحساب بتمامه

بإضافتنا هذه الأكلاف الماكرو ـ اقتصادية إلى الأكلاف التي قُمنا بحسابها في الفصول السابقة، يُمكن أن نخرج بجردة حساب كاملة لكلفة الحرب [تجدونها مفصّلة في الجدول 1.5 أدناه]. إن الأرقام لمُذهلة حقاً. في السيناريو الواقعي ـ المعتدل ـ أي الأرقام التي نعتقد (بقدرٍ من التحفظ) أنها خير ما يعكس كلفة المغامرة العراقية، حتى من دون احتساب للفوائد هنا ـ تبلغ الكلفة الإجمالية عن العراق وحده أكثر من 4 تريليونات دولار؛ وترتفع إلى 5 تريليونات دولار فيما لو أضفنا أفغانستان. وحتى في سيناريو الحالة الفُضلى، الذي أستبعدنا فيه معظم الأكلاف الماكرو ـ اقتصادية وتصوّرنا فيه خاتمة متفائلة للحرب، تصل كلفة الحرب العراقية إلى 1.8 تريليون دولار، وكلفة النزاعين المسلّحين معاً تُقارب الـ 2.2 تريليون دولار غير مشتملة على الفوائد.

غير أن هذه هي فقط الكلفة التي يتحمّلها الاقتصاد الأميركي وحده. وحربنا على العراق قد فرضت ولا تزال أعباءً على الآخرين، وبأرقام هي في حد ذاتها بالتريليونات. وهذا ما سيشكّل مدار اهتمامنا في الفصل التالي.

الجدول 1.5 ـ المجموع الجاري: الأكلاف الماكرو ـ اقتصادية لحربَيْ العراق وأفغانستان

السيناريو الواقعي ـ المعتدل	سيناريو الحالة الفضلى	الكلفة بالبلايين
الأكلاف الماكرو ـ اقتصادية		
أثر أسعار النفط	$187	$800
الآثار الميزانيّة	$0	$1,100
المجموع الجزئي للأكلاف الماكرو ـ اقتصادية	**$187**	**$1,900**
زائد الأكلاف الميزانية والأكلاف الاجتماعية الاقتصادية		
مجموع العمليات لتاريخه (المصروف لتاريخه)	$646	$646
العمليات المستقبلية (العمليات المستقبلية فقط)	$521	$913
نفقات الجنود المسرّحين مستقبلاً (نفقات طبية + نفقات إعاقة + ضمان اجتماعي)	$422	$717
نفقات عسكرية أخرى/ تعديلات (نفقات دفاعية مستترة + إعادة تهيئة مستقبلية + كلفة التسريح من الخدمة ناقص وفورات منطقة حظر الطيران)	$132	$404
المجموع الجزئي للنفقات الميزانية	**$1,721**	**$2,680**
مجموع الأكلاف الاجتماعية	**$295**	**$415**
مجموع الأكلاف الميزانية والأكلاف الاجتماعية	**$2,016**	**$3,095**
مجموع الأكلاف الميزانية، والاجتماعية والماكرو ـ اقتصادية (من دون احتساب الفائدة)	**$2,203**	**$4,005**

الفصل السادس

آثار الحرب على العالم

إن تداعيات غزو العراق عالمياً تداعيات بعيدة المدى، غير أن العراق هو الذي تحمّل الوطأة العظمى من أضراره ولا يزال. إنما بسبب أنهيار [سلطة] الحكومة المركزية في معظم مناطق البلاد، يكاد يكون من بالغ الصعوبة الحصول على أرقام يُعوَّل عليها للقيام بنوعٍ من تحليل الكلفة على غرار ما فعلنا بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

قبل الغزو، كان العراق بلداً ذا حكم ديكتاتوري، ومكاناً بائساً للعيش في نظر العديد من أبناء شعبه. ومع ذلك فقد نجا من عشر سنوات طوال من العقوبات المفروضة عليه؛ كان بلداً يُعاني أختلالاً وظيفياً إلاّ أنه قابلٌ للحياة. وبعد أنقضاء خمس سنوات على احتلال الولايات المتحدة العراق بهدف مُعلن هو جلب الديمقراطية إلى شعبه، نجد الحرب وقد عصفت باقتصاد ومجتمع وسيادة البلاد وأحالتها جميعاً إلى خراب.

من المنظور العالمي، أتت القفزات السريعة في أسعار النفط منذ نشوب الحرب لتقزّم سائر الأكلاف الاقتصادية الأخرى. فأسعار النفط المرتفعة التي افترضناها في السيناريو المعتدل الذي وضعناه، تُمثّل الكلفة المباشرة على

الاقتصاد العالمي وقدرها 1.1 تريليون دولار، آخذين في الاعتبار هنا المُضاعفات الماكرو - اقتصادية. ومن المنظور الإنساني، إنه فَقْد الأرواح وتهديم المجتمع العراقي ما يُشكّلان أشدّ الأمور فظاعةً. في غضون ذلك، تستمر الكلفة بالارتفاع سواء بالنسبة إلى الشعب العراقي واقتصاده، أم بالنسبة إلى بقية شعوب العالم.

بالنسبة إلى معظم العراقيين، صارت الحياة اليومية لا تُطاق - إلى درجة أن من يستطيع تحمّل نفقات مغادرة البلاد سارع إلى مغادرتها. وبحلول أيلول/ سبتمبر 2007، كان 4.6 ملايين عراقي - أي واحد من أصل كل سبعة عراقيين - قد اُقتُلعوا من منازلهم. وهذه لعمري أضخم هجرة لشعبٍ في الشرق الأوسط منذ إنشاء إسرائيل في العام 1948[1].

ونصف هؤلاء العراقيين، والكثيرون منهم نساء وأطفال، قد نزحوا من بلادهم تماماً. وملايين الأشخاص يجدون ملاذاً مؤقتاً لهم في سوريا والأردن والبلدان المجاورة الأخرى. والعراقيون هم أيضاً في طليعة الباحثين عن اللجوء السياسي في أوروبا من بين سائر الجنسيات الأخرى. وطبقاً للمفوضية العُليا لشؤون اللاّجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن «آلاف العراقيين (الهاربين من بلادهم) هم ضحايا التعذيب، والعُنف الجنسي والجنوسي، والسيارات المفخّخة وسواها من الهجمات العنيفة، وهم في أمسّ الحاجة إلى الرعاية الطبية. وغالبية الأطفال العراقيين لا يذهبون إلى المدرسة»[2].

إلاّ أن البلدان المجاورة تعيش هي نفسها وضعاً متأزماً من جرّاء قبولها بتلك الأعداد الهائلة من اللاجئين. فسوريا، على سبيل المثال، لم تعد تقبل أي عراقي إنْ لم يكن يحمل سمة دخول إلى أراضيها. وهذا ما أجبر بعض العراقيين على العودة إلى بلادهم، لكن في شهر أيلول/ سبتمبر 2007، كان لا يزال حوالى 2,000 عراقي يصلون إلى الحدود السورية يومياً[3]. وبالرغم من أن الحكومة العراقية كانت عرضت دفع مبلغ 700 - 800 دولار إلى

اللاجئين إذا عادوا إلى ديارهم، بالإضافة إلى أجرة السفر بالباص أو الطائرة، فإن المفوضية العُليا لشؤون اللاجئين أشارت، في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، إلى أن «عودة واسعة النطاق للاّجئين لن تكون ممكنة إلاّ إذا توفرت هناك الشروط الصالحة لتلك العودة ـ بما في ذلك الحماية المادية والقانونية والسلامة الشخصية. وليس هناك ما يدلّ في الوقت الحاضر على حدوث عودة واسعة النطاق إلى العراق طالما ظلّ الوضع الأمني في العديد من أنحاء البلاد متقلّباً ويصعب التنبؤ به»[4].

داخل العراق، الوضع هو الآخر رهيب ويُنذر بكارثة. فما يربو على 2.2 مليون عراقي قد هُجِّروا من منازلهم، وغالباً بفعل العُنف الطائفي المتفشي في أحيائهم. وبما أن سوريا شدَّدت من القيود على منح سمات الدخول إلى أراضيها وقلّة قليلة من العراقيين تستطيع الحصول على سمات دخول إلى البلدان الأوروبية، فإن المزيد من الناس باتوا مضطرين إلى الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً داخل العراق.

إنه لمن الصعوبة بمكان تقدير الكلفة المالية ـ دع عنك الضريبة البشرية ـ لهذه الكارثة الإنسانية. فالبلدان التي كانت قبلت بأستقبال اللاجئين تحتاج إلى توفير الغذاء والماء وشروط الصحة العامة والرعاية الصحيّة والمأوى والنقل والمساندة القانونية والحماية والتربية والتعليم لملايين الناس. وفي حالة الأردن، على سبيل المثال، تُقدَّر الكلفة بما يزيد عن بليون دولار[5]. وفي عام 2007، كانت ميزانية المفوضية العليا لشؤون الّلاجئين للسهر على اللاجئين العراقيين لا تتعدّى الـ 123 مليون دولار، لكن هذا المبلغ لا يُمثِّل سوى جزء صغير من الكلفة الميزانيّة الإجمالية. إنها لم تبدأ بعد في حساب أثر هؤلاء اللاجئين على أقتصادات البلدان المتأثرة مباشرةً بقضيتهم مثل الأردن وسوريا ومصر ولبنان[6].

مثلما لاحظنا في الفصل الأول، لا تتحمّل الولايات المتحدة سوى حصة

صغيرة من عبء هؤلاء اللاجئين، بالتناسب مع عدد سكّانها. وهذه ليست القرينة الوحيدة على تحمّل البلدان الأخرى العبء الثقيل. تعلم الولايات المتحدة أن في مقدور العراق النهوض بأعباء الإعمار بنفسه إذا ما أُعفي فقط من ديونه القائمة. لكن معظم هذه الديون تعود إلى بلدان أخرى. قامت الولايات المتحدة بشطب ما لها من دين على العراق وقدره 2.2 بليون دولار (بما في ذلك الفائدة)، لكنها ضغطت بعد ذلك على الدائنين الآخرين ليعفوه من ديون لهم عليه تبلغ مجتمعة 29.7 بليون دولار بموجب اتفاقٍ أُبرم في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2004[7].

كلفة القتلى والجرحى العراقيين

من الأكلاف البديهية والباعثة على صحوة الضمير، كلفة القتلى من الجنود العراقيين الذين يُحاربون **إلى جانبنا**. فلطالما نظرنا إلى أولئك الجنود كبدلاء عن الأميركيين. والحال أننا شدّدنا دوماً على تدريبهم كي يتمكّنوا من القتال **بدلاً** من الأميركيين. فإذا لم يفعلوا ذلك، فإن المزيد من الأميركيين سيكونون مدعوين إلى خوض المعارك، وبالتالي سيلقى المزيد من الأميركيين مصرعهم هناك. وقت دفع هذا الكتاب إلى المطبعة، كان ثمة 7,697 جندياً عراقياً ممّن حاربوا إلى جانب الجنود الأميركيين قد لقوا حتفهم[8].

ومما يدعو إلى الاستغراب حقاً أن الحكومة الأميركية لا تملك سِجِلاً بعدد الجرحى من الجنود العراقيين. ومثلما رأينا في الفصل الثالث، يبلغ عدد الجنود الجرحى في المعارك أكثر من ثمانية أضعاف عدد القتلى (وإذا ما حسبنا كل أنواع الإصابات، فإن النسبة تبلغ 1 إلى 15). وإذا ما توخينا جانب الحذر في التقدير وأعتبرنا عدد الجرحى العراقيين ضعف عدد القتلى ليس غير، يكون عدد الجرحى حتى الآن نحواً من 15,394 جريحاً. وتقدير عددهم أستقرائياً لسنتين قادمتين أُخريين، بموجب السيناريو المحافظ إياه وبنفس معدل القتلى،

يرفع هذا الرقم إلى 23,946 جريحاً. وبما أن الجنود العراقيين يضطلعون بدور أكبر في المعارك، كما هو مفترض بموجب سيناريو الحالة الفُضلى، فمن الطبيعي أن يتكبّدوا حتى معدلاً أعلى بعدُ في عدد القتلى.

في وضعنا لهذا الكتاب، كُنا متردّدين في إعطاء قيمة نقدية لأرواح العراقيين الذين قُتلوا في الحرب. فمن غير المعقول ضميرياً إجراء حسابات على قاعدة أن حياة العراقي أقلّ قيمة من حياة الأميركي. وفي حال جعلنا حياة العراقي مساوية في القيمة لحياة الأميركي، تكون الكلفة الإجمالية عندئذ للقتلى من العسكريين العراقيين 172.4 بليون دولار. وتقدير قيمة الإصابة بـ 20 بالمئة من قيمة الحياة من شأنه أن يرفع هذا الرقم بمبلغ 69 بليون دولار إضافياً. إن الأجور في العراق أدنى منها في الولايات المتحدية، وكذلك متوسط الدخل، لكن المبدأ هو هو: الاقتصاد العراقي يزداد فقراً من جرّاء خسارة شبابه[9].

لكن أرقام القتلى والجرحى العسكريين في العراق تبهت أمام أعداد المُصابين من المدنيين. وهذه الأخيرة تشمل المدنيين الأبرياء الذين يُقتلون على أيدي جنود التحالف ويُحسبون في خانة ''الأضرار المُصاحبة''، وكذلك القتلى في الحرب الأهلية التي أشعل نيرانها الغزو [الأميركي]. هنالك أيضاً حالات ''الاختفاء'': في آذار/ مارس 2006، كان نحو من 30 إلى 40 عراقياً يتعرّضون للخطف يومياً[10]. والعديد من هؤلاء المخطوفين يلقون مصير الضحية المعهود: القتل[11].

بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2007، كانت الجردة الرسمية بعدد الخسائر البشرية للحرب العراقية قد وصلت إلى 39,959 شخصاً[12]. لكن هذا الرقم على ضخامته هو أقلّ بكثير مما تقتضي الحقيقة بيانه. فـ''المؤشّر العراقي'' الذي وضعه معهد بروكنغز جعل المجموع مع كل الحذر والتحفّظ 100,000 ضحية؛ فقد وصل العنف إلى منسوب عالٍ جداً مما حدا بالبحاثة في معهد

بروكنغز إلى القول: «لقد وجدنا اعتباراً من عام 2006 أنه لم يعد يجدي التفريق بين أعمال الحرب وأعمال الجريمة»[13]. وبلغ عدد القتلى المسجّلين رسمياً أكثر من 100 قتيل يومياً خلال معظم أيام العام 2006[14]. وابتداء من العام 2007، دخلت السجلّات فئة جديدة من عمليات القتل، تلك المسمّاة ''القتل خارج سلطة القضاء'' (عقوبة الموت من دون مصادقة المحاكم أو الحكومة) - وقد بلغت 5,150 عملية في الشهور السبعة الأولى من عام 2007.

وإلى هذه الجردة المروّعة ينبغي أن نضيف من ألمّ بهم مرض خطير أو قضوا نحبهم من جرّاء تدمير الاقتصاد العراقي وغياب أي برنامج كافٍ للإغاثة والإعانة. في الأوقات الاقتصادية الصعبة، يُصاب بعض الناس بسوء التغذية، وبالتالي يُصبحون أقلّ قُدرة على تفادي المرض. وممّا فرض ضريبته البشرية كذلك، عدم توفّر المياه النقية والطاقة الكهربائية، والهجرة الجماعية للأطباء (بحيث لم يعدْ في العراق اليوم سوى أقلّ من نصف عدد الأطباء الذين كانوا يعملون وقتما بدأت الحرب)[15].

وأحد الأعراض على تدهور الظروف المعيشية في العراق تفشّي داء الكوليرا - المرض الذي يُمكن أن يظهر حين تكون إمدادات المياه وشروط الصّحّة العامّة وسلامة الغذاء والعادات الصحيّة غير وافية بالمراد. إن الناس يُصابون بالعدوى عندما يأكلون طعاماً أو يشربون ماء ملوّثاً بغائط أُناسٍ مصابين بالمرض. وتُعتبر المجتمعات المكتظّة ذات الشروط الصحّية الضعيفة وإمدادات مياه الشفة الملوّثة تربةً خصبة لكوليرا الضمّة [ڤبريو] والجراثيم على أنواعها التي تسبب وباء الكوليرا. وحالات الكوليرا الحادّة عادةً ما يُصاحبها إسهالٌ وتقيؤ شديدان، وقد يُفضي ذلك بدوره إلى تجفاف سريع وحتى إلى الموت إذا لم تُعالج بسرعة. إن الكوليرا منتشرة في أجزاء من إفريقيا، لكنك نادراً ما تجدها في أمكنة أخرى من العالم. فقد أُفيد عن أقلّ من 2,500 حالة كوليرا في قارّة آسيا برمتها (بما فيها الهند والصين) خلال العام 2006. فيما لم تحدث حالة وفاة واحدة من جرّاء الكوليرا في أميركا

الجنوبية أو أميركا الشمالية أو أوروبا أو أستراليا في العام المذكور[16].

قبل الحرب، كانت الكوليرا نادرة للغاية في العراق[17]، أما الآن فهي تُشكِّل أزمة صحّية خطيرة. اكتُشف ظهور الكوليرا لأول مرة في مدينة كركوك الواقعة في شمال العراق بتاريخ 14 آب/ أغسطس 2007، وقد أنتشرت من ثم إلى تسعٍ من أصل محافظات العراق الثماني عشر. وتأكّدت أكثر من 3,315 حالة إصابة بالكوليرا - أي ما يزيد عن مجموع حالاتها في آسيا كلها خلال عام 2006 - وسقط مريضاً زهاء 30,000 شخص مصابين بحالات من الإسهال الحاد (وهو من أعراض الكوليرا). و توفي ما لا يقلّ عن 14 شخصاً بسبب الوباء[18]، الذي لم يتوقف عن الانتشار في أرجاء العراق، ولا سيما في محافظتي كركوك والسليمانية. وقد أُفيد كذلك عن حالات متزايدة من الإصابة بالكوليرا في مدن بغداد والبصرة والموصل وتكريت وفي محافظات ديالى وداهوك وواسط.

أرسلت منظمة الصحة العالمية (WHO) عدداً من الأخصائيين في علم الأوبئة إلى العراق؛ وهي بصدد إرسال خمسة ملايين قرص لتعقيم المياه، وتتخذ تدابير أخرى للحدّ من أنتقال المرض. سوف تتم السيطرة في النهاية على أنتشار هذا المرض على الأرجح، لكن منظمة الصحة العالمية تلفت النظر إلى «أن نوعية المياه والشروط الصحية بشكل عام (في العراق) سيئة للغاية، وهذا كما هو معروف أحد العوامل المسهِّلة جداً للتلوث بالكوليرا»[19]. من غير اليسير تقدير الكلفة المباشرة للسيطرة على المرض، لكنها ستكون في أية حال كلفة إضافية غير مرحب بها على منظمة تُناهز ميزانيتها السنوية الـ 3.3 بلايين دولار (أي ما يوازي ما ننفقه نحن في العراق في غضون أسبوع واحد)، وقد تعدّدت مهامها وأتسعت بالفعل ولا سيما في تصدّيها لأمراض الإيدز والسلّ والملاريا والسارس وسوء التغذية، وحالات عديدة أخرى، على نطاق العالم أجمع.

ولكي نُدرك تمام الإدراك عدد الوفيات التي يُمكن عزوها إلى حرب العراق، من الضروري أن ننظر إلى ما حدث لمعدل الوفيات الإجمالي في البلاد **بعد الغزو الأميركي**. هناك طرائق منهجية معتمدة للتحقّق من التحوّلات الطارئة على معدل الوفيات، وثمة دراسة أعدّها باحثون في جامعة جونز هوپكنز اُتبعت تلك الطرائق المنهجية. وقد نظرت الدراسة في عيّنة من القرى المختارة بطريقة علمية، وقارنت بين معدلات الوفيات في تلك القرى قبل الحرب وبعدها[20]. وأسلوب اختيار العيّنات هذا هو نفسه الطريقة المنهجية المُستخدمة في اُستطلاعات الرأي السياسية. فعيّنة من 1,000 شخص قمينة بالتكهّن بنتائج التصويت بدرجة عالية من الموثوقية، وغالباً بهامش خطأ قدره 3 بالمئة أو أقلّ بالنسبة إلى بلد كبير كالولايات المتحدة. اُستخدمت دراسة جونز هوپكنز عيّنة عريضة (ما يربو على 1,849 أسرة عراقية يبلغ مجموع أفرادها 12,801 شخصاً)، وبذلت قصارى جهدها للتأكّد من أن الوفيات التي أُعلن عنها قد حصلت فعلاً. وقد أحصت الدراسة الزيادة في عدد الضحايا حتى شهر تموز/ يوليو 2006 بـ 654,965 شخصاً[21]. ومنذ ذلك الحين ووتيرة القتل في تزايد مطّرد. وعلى فرض بقاء معدل الوفيات على المستوى الذي حدّدته دراسة جونز هوپكنز حتى آذار/ مارس 2010، فسوف يتعدّى مجموع عدد المتوفين المليون عراقي. وكما أشرنا آنفاً، ليست لدينا أية معطيات بشأن المصابين إصابات خطيرة؛ لكن إذا ما قدَّرنا بشيء من التحفُّظ عدد الجرحى بضعف عدد القتلى في المستقبل، فإن الجردة الإجمالية لن تقلّ بأية حال عن المليونين[22].

إن إعطاء قيمة [نقدية] للضحايا من المدنيين العراقيين يخلق المعضلة عينها لدى محاولة تحديدها بالنسبة إلى القتلى والجرحى من العسكريين. وتطبيق طريقتنا المنهجية على القتلى الأميركيين يُولِّد نفقة إجمالية تُقدَّر بأكثر من 8.6 تريليونات دولار، وهو ما يتجاوز كل الأرقام التي خرجت بها حساباتنا حتى الآن. إنّ الاقتصاد العراقي أكثر فقراً بما لا يُقاس، لكن مرة

أخرى المبدأ هو نفسه، ما خلا أن مجتمعاً فَقَد هذا العدد العديد من أبنائه لا بد وأن يكون ضَعْفُه مُضاعفاً.

وعلى نحو ما فعلنا في مواضع أخرى من هذا الكتاب، قد يكون من المفيد التفكير بالواقعة المعاكسة: ماذا كان سيحدث لو لم نغزُ العراق؟ بعض الدراسات، ومن ضمنها تلك المؤيدة للحرب دونما لبس أو إبهام، ألمحت إلى أن 10,000 عراقي كانوا سيموتون على الأرجح بمقتضى سيناريو "الاحتواء" البديل، وفيه كانت عقوبات الأمم المتحدة ستبقى قيد التطبيق شأنها قبل الغزو. لا يوجد سند قوي لهذا التقدير فيما يبدو؛ لكن حتى وإنْ كان صحيحاً، فإنما يعني ببساطة إنقاص 70,000 فقط من رقم الـ 1,000,000 وفاة المقدَّرة للمستقبل (مع تناقصٍ موازٍ في عدد الجرحى).

الوجه الأكثر صعوبةً للواقعة المعاكسة يتعلّق بما كان سيحدث عند نهاية نظام صدّام حُسين - بما أنه كان سينتهي في آخر المطاف. هل كان سيحلّ محلّه نظام بعثي آخر لا يقلّ عنه عسفاً واستبداداً؟ هل كانت ستجري عملية انتقالية أكثر ديمقراطية، إنما أقلّ عُنفية؟ أم كانت البلاد ستتفكك [كيانات متناحرة] في خضم حرب أهلية؟ إذا قبل المرء التصوُّر الأخير، فالغزو الأميركي لم يعمل سوى على تمزيق وحدة البلاد. وفي حين لا توجد تعريفاً أية يقينيات حول "ما كان يُمكن أن يحصل"، فإنه من الجلاء بمكان أن الاحتلال فاقم أقلّه العديد من التوترات قديمة العهد. وبتحطيمه البنية التحتية الاقتصادية والسياسية [للعراق]، جاء الاحتلال الأميركي ليعني دواعي أقلّ لأن يكون البلد متماسكاً. ولدى تفكيرهم بأنهم سيبدؤون من الصفر، يرى العديد من العراقيين ولا سيما القاطنين منهم في مناطق نفطية أنه يُمكنهم أن يُحرزوا نجاحات أكبر فيما لو استقلّوا بأنفسهم[23] (*).

(*) من هنا الدعوات المتزايدة والجهو المحمومة لاستقلال اقاليم بعينها، وفي مقدمنتها المناطق الغنية بالنفط، كإقليم كردستان في الشمال الذي قطع شوطاً بعيداً على طريق الانفصال (م).

الكلفة على الاقتصاد العراقي

سدّدت الحرب في العراق ضربة عنيفة إلى اقتصاد البلاد، الذي كان يواجه أصلاً متاعب خطيرة حتى ما قبل الغزو. فقد أمضى العراق سحابة ثماني سنوات في حربٍ عقيمة مع إيران. وكان مُني بهزيمة مذلّة في حرب الخليج عام 1991. والحظر على النفط العراقي، المفروض من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج في عام 1991، أخذ هو الآخر ضريبته [من الأرواح والأضرار]. ففي عام 2001، كان إجمالي الناتج المحلّي أدنى مما كان لعشر سنوات خلت بـ 24 بالمئة (محسوباً بالقدرة الشرائية)[24]. وشأنه شأن العديد من اقتصادات الشرق الأوسط، كان النفط يهيمن على الاقتصاد العراقي - مُشكِّلاً ثُلثي إجمالي ناتج البلاد المحلّي تقريباً[25]. كانت في البلاد ثمة طبقة وسطى مزدهرة، وكانت تخالج معظم العراقيين آمال كثيرة بالمستقبل حالما تنفض بلادهم عن كاهلها أعباء الحظر.

أشرنا فيما سبق إلى أن إجمالي الناتج المحلّي للعراق اليوم، من حيث الأرقام الحقيقية، ليس أعلى مما كان عليه في العام 2003، بالرغم من تضاعف أسعار النفط أربع مرات تقريباً؛ وإلى أن واحداً من أصل كل أربعة عراقيين عاطلٌ عن العمل؛ وإلى أن بغداد لا تصلها الكهرباء إلاّ تسع ساعات في اليوم - أي أقلّ ممّا كانت عليه الحال قبل الحرب[26]. إن الحياة في بغداد خارج المنطقة الخضراء حيث تقيم سلطات الاحتلال، ولا سيما في فصل الصيف حيث تصل درجة الحرارة إلى 130 درجة فهرنهايت [54 درجة مئوية][*]، تكاد لا تُطاق. وصادرات النفط قد انخفضت وينبغي بعدُ أن تُعاد إلى مستواها ما قبل الحرب[27].

لا ريب في أن الكارثة الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من الكارثة العراقية

(*) علماً بأن أعلى درجة حرارة سُجلت على سطح الأرض كانت 58 درجة مئوية. (م).

ككل. وقد كانت لها أسبابها ونتائجها على حد سواء: فالكارثة الاقتصادية تُسهم في زيادة التمرد، وحركة التمرد لها تداعياتها المدمِّرة على الاقتصاد. وفي بعض المواضع، يكاد الدمار يسبق الإعمار. إن 59 بالمئة من العراقيين يرون وضعهم الاقتصادي ''زرياً''، و11 بالمئة فقط يرونه ''جيداً'' أو ''ممتازاً''[28] والإخفاق في توفير الوظائف والمداخيل، قد أفقد الحكومة المدعومة أميركياً ذلك التأييد الضئيل الذي كانت تتمتع به. والأنكى من ذلك، أننا قد أوجدنا تركيبة متفجِّرة قوامها مستويات عالية من الذكور العاطلين عن العمل ما بين سنّ الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين والاستعداد لديهم لحمل السلاح.

والإخفاق في تأمين درجة كافية من الأمن، يحكم بدوره على اَستحالة إعادة بناء الاقتصاد العراقي تقريباً. لكن قُصور الاقتصاد العراقي ناجمٌ كذلك عن اَستراتيجية اقتصادية معيوبة من حيث الأساس. فقد أُعير قدرٌ كبير من الانتباه للأخطاء العسكرية والسياسية المهمّة التي اَرتكبتها إدارة بوش، ولا سيما في الأيام العصيبة الأولى من الاحتلال. فيما لم يتم الالتفات إلاّ في أضيق الحدود إلى السياسات الحافلة بالأخطاء المعدَّة لترميم وتجديد الاقتصاد العراقي.

لقد سعت الولايات المتحدة إلى إدخال رأسمالية السوق الحرّة إلى العراق حتى قبل إحراز أي تقدمٍ في الإعمار، لا بل وقبل أن يستتبّ حتى الاستقرار في ربوع البلاد. ففي أيلول/ سبتمبر 2003، أصدر پول بريمر قوانين تحظر فرض العديد من التعرفات الجُمركية وتضع سقفاً لضريبة الشركات وضريبة الدخل لا يتعدّى 15 بالمئة[29]. كذلك كان هناك حديث متكرر عن خصخصة الصناعات المملوكة للدولة، مع أن اَتفاقية لاهاي لعام 1907 حول ''الأنظمة المتعلِّقة بقوانين الحرب وأعرافها حيال الأرض'' تمنع المحتلّين من بيع أصول أو موجودات البلاد [المحتلَّة][30]. وكانت خطة الخصخصة هذه جزءاً من معزوفة إدارة بوش منذ البداية.

في كتابه الجبّار: **الحياة الأمبراطورية في مدينة الزمرد**، يروي راجيف شاندراسكاران من صحيفة **واشنطن بوست** حادثة تباهى فيها توماس فولي، المانح الجمهوري المُعيَّن في آب/ أغسطس 2003 رئيساً للجنة تطوير القطاع الخاصّ في العراق، بأنه سوف يُخصخص جميع المشاريع التي تملكها الدولة في العراق في غضون ثلاثين يوماً. وعندما قيل له بأن ذلك مخالف للقانون الدولي، ردّ فولي: «لا آبه لشيء من هذا القبيل.. إنني لا أقيم وزناً للقانون الدولي. فقد تعهَّدت للرئيس بأن أخصخص مشاريع الأعمال في العراق»[31].

إن منافع الخصخصة والأسواق الحُرّة في الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة اُنتقالية أمرٌ مُختلَفٌ فيه بالطبع. غير أن فولي وأمثاله فاتهم أن يدركوا أنه إلى أن يستتبّ الوضع في العراق، أي شخص يشتري أصوله سيدفع أدنى سعر فيها، ومن ثم سيحاول اُمتصاصها إلى آخر قطرة عوضاً عن الانتظار لمزاولة الأعمال فعلياً والاستثمار في بلد محفوف بالمخاطر. وفي الوقت الذي كانت فيه المؤسسات العراقية بأمسّ الحاجة إلى المساعدة، جعلتها السياسات الأميركية عُرضةً للمنافسة الحُرّة بتعرفة جُمركية متدنية جداً أو حتى صفرية. كان هذا شيئاً ما كانت الصناعة الأميركية لتتسامح به قط. وقد كانت لتلك السياسات آثارها المرتقبة: فلم تكن هناك سوى اُستثمارات أجنبية مباشرة قليلة في المجالات غير النفطية، وهكذا اُضطرت العديد من الأعمال التي لم تقوَ على المنافسة في وجه تدفّق السلع المستوردة إلى الإغلاق، وهذا ما أفضى بدوره إلى اُرتفاع مستويات البطالة عمّا هي عليه أصلاً.

وقد ساهمت وزارة الخزانة الأميركية من جانبها في الكارثة [الاقتصادية] بإصرارها على انتهاج سياسات مالية صارمة. فسيلُ الدولارات الآتي إلى البلاد من أميركا - وأكثره لا تجد له تفسيراً - خلّف حالات نقصٍ في نواحٍ معيّنة من الاقتصاد؛ فاُرتفعت الأسعار. ردّت وزارة الخزانة بطريقة تكاد تكون ميكانيكية، بأن شجّعت العراقيين على رفع أسعار الفائدة وتضييق مجال التسليف. لكن المشكلة في العراق لم تكن مشكلة تسليف وائتمان. لا بل إن المسؤولين في

الوكالة الأميركية للمساعدة الدولية (USAID) كانوا، في الواقع، يبذلون قصارى جهدهم لاكتشاف سُبُلٍ كفيلة بتحفيز مشاريع الأعمال الصغيرة، بما هي المصدر الرئيسي لخلق وظائف كامنة. وخلص هؤلاء إلى أن العقبة الكبرى في هذا الشأن هي أنسداد سُبُل الوصول إلى التسليفات الائتمانية، فوضعوا بدقة واحتراس مخططاً للكفالة الجزئية من شأنه أن يزيد من تدفق التسليفات على المشاريع المتوسطة والصغيرة ويُساعد كما هو مرتجى في خلق المزيد من الوظائف. لكن في حين كان قسم من الحكومة الأميركية يحاول توسيع الاقتصاد العراقي الضعيف عن طريق ضخّ المزيد من التسليفات فيه، كان قسم آخر من الحكومة الأميركية يسعى، من فرط قلقه من ''الاقتصاد التضخمي''، إلى الحدّ من عرض التسليفات ـ حتى ومعدل البطالة يتراوح ما بين 25 و40 بالمئة.

كما أن سياسة أميركا في الاعتماد على المتعهّدين ساهمت هي الأخرى، وإنْ على نحو غير مقصود، في الحؤول دون عودة العافية إلى العراق. فقانون المشتريات الأميركية يشترط حُكماً أستخدام المتعهّدين الأميركيين، إلاّ في ظروف معيّنة ومحدّدة جداً. وهكذا ذهب معظم المال الأميركي المصروف على مشاريع الإعمار في العراق إلى متعهّدين أميركيين يتقاضون أثماناً مرتفعة بدلاً من الأيدي العاملة العراقية المحلّية ذات الكلفة المتدنية. وقد أشار عضو الكونغرس عن ولاية كاليفورنيا، هنري واكسمان، إلى أن متعهّدين غير عراقيين تقاضوا 25 مليون دولار لإعادة طلي عشرين مخفراً للشرطة بالدهان ـ العمل الذي كان بمقدور المؤسّسات المحلية أن تقوم به لقاء 5 ملايين دولار فقط طبقاً لتأكيدات محافظ البصرة[32]. ولم يكن ذلك تبذيراً للمال فحسب، وإنما أثار سخط وأستياء العراقيين كذلك.

وليت الأمر توقف عند حدود الاستياء والسخط. لقد كان في مصلحتنا أن نؤمِّن وظائف للأعداد الغفيرة من الشباب العراقي العاطل عن العمل (ولا سيما إذا ما علمنا أن العديد منهم تُركوا والسلاح في أيديهم إثر قيامنا بحلّ الجيش

العراقي ـ شبابٌ متسلّحٌ وساخط وليس أسهل والحالة هذه من إقناعه بالانضمام إلى حركة التمرد). وبوجود نصف العراقيين أو أكثر بلا عملٍ في إحدى المراحل بعد الغزو، كُنتَ تجدهم يتوسلون إليك أن تُشغِّلهم. لكن المتعهّدين الأميركيين آثروا خفض أكلاف العمل عليهم إلى الحدّ الأقصى(33)، فاستقدموا عمالاً من النيپال وغيره من البلدان ذات الأجور المنخفضة؛ عُمالاً أرخص أجراً من العراقيين. وهذا مثال آخر على تضارب مصلحة المتعهّدين تضارباً مباشراً مع المصلحة القومية الأميركية، التي كانت تقضي بالمسارعة إلى خلق الوظائف للعراقيين واستعادة البلاد قُدرتها الاقتصادية.

ولعلّ الأمور كانت أسوأ من ذلك بعد لو أصابت الإدارة نجاحاً أكبر في أجندتها الرامية إلى إشاعة الليبرالية [الاقتصادية] وتطبيق مبدأ الخصخصة. لكن شأن العديد من البنود الأخرى على أجندتها العراقية، فشلت الإدارة في تنفيذ سياساتها كما فشلت في مخططاتها. فقد وقفت قوانين الاحتلال في وجه أهمّ بندٍ في القائمة التي رشّحتها الإدارة للخصخصة ـ أقصد قطاع النفط.

ما من أحدٍ، سواء أكان أجنبياً أم عراقياً، يُفكِّر حالياً في العراق كمكان آمن للاستثمار(34). وطالما بقي حبل الأمن مضطرباً، ستظل الآفاق قاتمة أمام الاقتصاد العراقي في المستقبل(35). إننا لم نأخذ على عاتقنا بعد المهمّة الطموحة في حساب الخسائر التي تكبّدها وما زال الاقتصاد العراقي. ومن جديد، شطرٌ من عملية الحساب هذه إنما يتوقف على [استنطاق] الواقعة المعاكسة: ماذا كان حصل لولا الحرب؟ يكفي أن نقول إنه أياً تكن الفرضيات التي قد يطرحها المرء، من الصعب تصوُّر وضعٍ أكثر قتامةً من الوضع الراهن.

الكلفة على باقي العالم

العراق والولايات المتحدة كانا أكبر الخاسرين في هذه الحرب؛ لكن الكثير من البلدان الأخرى تكبّدت بدورها خسائر طائلة فعلاً. وتأتي في طليعتها الأكلاف

المباشرة على حلفاء الولايات المتحدة الذين شاركوا في الغزو كجزء من "تحالف الراغبين". ثم تأتي بعد ذلك الأكلاف المترتبة على الاقتصاد العالمي - وعلى بلدان بعينها - من جرّاء الزيادة في أسعار النفط، بما في ذلك الآثار الماكرو - اقتصادية لهذا التطوّر.

وهناك مجموعة أخرى من الأكلاف لن نستفيض كثيراً في الحديث عنها وإنْ كانت ربما هي الأكثر أهمية في النهاية. لقد أسهمت الحرب العراقية في "صدام الحضارات"[36]؛ فقد أشاعت تصوُّراً بأن ثمة حرباً صليبية جديدة تُشن على الإسلام. وكُثُر هم في الشرق الأوسط من يرون في السياسة الأميركية لبذر بذور الشقاق بين السُنّة والشيعة جزءاً من استراتيجية أكبر في هذه "الحرب الصليبية الجديدة". وبصرف النظر عن الأساس الواقعي لمثل هذه الأفكار والتصوّرات، تُسهم الحرب العراقية في إنكاء مشاعر العداء والضغينة التي من المحتمل أن تُشكِّل مبعث نزاع لسنوات وسنوات في المستقبل.

ومع كل الكلام المنمَّق عن "التحالف الدولي"، تبقى الحرب في العراق وبدرجة كبيرة مغامرة أميركية، مع شيء من الغطاء السياسي توفّره لها المملكة المتحدة [بريطانيا]. كانت هناك تسع وأربعون دولة مؤثّرة في "التحالف" بحسب البيت الأبيض، ومع هذا قدّمت أميركا نفسها 84 بالمئة من المحاربين، ودفعت نفقات العديد من الجنود الأجانب[37]. وكانت معارضة الحرب شديدة جداً بين مواطني العديد من هؤلاء "الحلفاء"، حتى إنها لعبت دوراً في إسقاط حكومات كل من إيطاليا، أسبانيا، بولندا وأستراليا. وبحلول العام 2007، كانت الولايات المتحدة تؤمِّن 94 بالمئة من الجنود؛ وثماني عشرة دولة على الأقل قد سحبت جنودها [من العراق]؛ وأعظم حلفائنا شأناً، بريطانيا، قد بدأت فعلاً بإجراء تخفيضات كبرى على جنودها هناك. كان "تحالف الراغبين" آخذاً بالتحوُّل أكثر فأكثر إلى "تحالف راغبٍ فرد".

بلغ إجمالي عدد القتلى العسكريين من الحلفاء في العراق وقت دفعنا بهذا

الكتاب إلى المطبعة 306 جنود[38]، يُضاف إليهم 675 جريحاً. ولئن كانت هذه الأرقام سترتفع يقيناً قبل أن تضع الحرب أوزارها، فإن الزيادة ربما لا تكون كبيرة، خاصةً وأن بريطانيا، التي تُساهم بالفرقة العسكرية الأكبر عدداً [بعد أميركا]، تعمل على تقليص وجودها في العراق على جناح السرعة. وإذا ما طبّقنا نفس المعايير لحساب قيمة الأرواح المهدورة كما فعلنا بالنسبة للجنود الأميركيين، تصل الكلفة الاقتصادية لتلك الإصابات القاتلة وحدها إلى 2.2 بليون دولار[39]. وإذا ما شملنا الجرحى أيضاً، يزداد عندئذ مجموع الكلفة بما لا يقلّ عن 40 بالمئة.

من الصعوبة بمكان تقديم بيان توضيحي كامل عن النفقات الميزانية لحلفائنا. غير أنه إذا ما سلّمنا جدلاً بأن النفقات تتناسب تقريباً وحجم المشاركة العسكرية، وإذا ما علمنا بأن الحلفاء يوفّرون ما بين 6 و16 بالمئة من الجنود، تكون نفقات التشغيل المباشرة عندئذ بحدود 30 إلى 90 بليون دولار. ولو افترضنا أن أميركا تخوض الحرب بطريقة "فوقية"، أي لا تعير وزناً إلى النفقات وتُكثر من اعتمادها على المتعهّدين، وتُساهم بنصف ذلك العدد، فإننا نحصل على مبلغ يتراوح بين 15 و45 بليون دولار - وهو رقم يتّسق أكثر مع الأكلاف الميزانية التي أعلنتها حكومة بريطانيا. ومن شأن الأكلاف الآجلة [المستقبلية] - ومنها نفقات الرعاية الصحّية وتقديمات الإعاقة للجنود المسرّحين - أن ترفع هذا الرقم بقدر إضافي. فحتى وإنْ تكفّلت الولايات المتحدة بالنفقات العسكرية قصيرة الأجل، ثمة سلسلة طويلة من الأكلاف تتعلّق بحالات الإعاقة والرعاية الصحّية لا بد وأن تتحمّلها البلدان الأخرى نفسها[40].

الكلفة على أفغانستان

لقد دفعت أفغانستان ثمناً باهظاً لقرارنا بغزو العراق. فعلى حد تصريح جوزيف سستاك، عضو الكونغرس عن ولاية پنسلفانيا وأحد قدامي المحاربين في

أفغانستان، فقد «بُوشرت الحرب (في العراق) في الزمن غير المناسب بالضبط. فبعدم السماح لنا بالانتهاء أولاً من العمل اللازم لضمان السلم تماماً في أفغانستان، لا تزال زعامة القاعدة التي ضربت الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر [2001] حُرّة طليقة. إني أتحدث هنا بناءً على تجربة مباشرة. فقد أُرسلتُ أول مرة إلى أفغانستان بعد شهرين من بدء القتال هناك. وعُدتُ إلى البلاد بعد ذلك بسنة ونصف. في مستهلّ الحرب، رأيتُ ما كان ينبغي عمله من أجل كسب السلام، ثم اتّضح لي لاحقاً مقدار العمل غير المُنجز بعدُ في أفغانستان لمّا حوّلنا انتباهنا ومواردنا الثمينة نحو العراق، حيث لم يكن للخطر الإرهابي من وجود»[41].

تواجه أفغانستان حالياً حالات متزايدة من الخروج على القانون خارج [العاصمة] كابول، هذا بعدما تمكّنت الولايات المتحدة من إيقاع هزيمة منكرة بطالبان في عام 2001 (بالرغم من فشلها في أسر أسامة بن لادن في تورا بورا). وإحدى عواقب الإهمال الأميركي منذ 2001 هي أن أفغانستان، التي تقلّص فيها إنتاج الهيرويين في ظل حُكم طالبان، صارت منذ الحرب المورِّد الأكبر لسوق الهيرويين العالمية[42]. وقد أُفيد على نطاق واسع أن حال المخدرات هذا يجد طريقه إلى صناديق طالبان، مغذّياً حركة المقاومة ضد القوات العاملة هناك بقيادة حلف شمال الأطلسي [الناتو]. في غضون ذلك، صارت التفجيرات الانتحارية (وهي التي كانت نادرة الوقوع في البلاد) وكذلك أشكال العُنف الأخرى من الأمور العادية. وبالرغم من وجود 50,000 جندي أجنبي في البلاد، ومن ضمنهم وحدات بقيادة الناتو وأخرى أميركية، يبدو وكأن الوضع آخذٌ بالانزلاق خارج نطاق السيطرة[43]. ذكر وزير الدفاع الأفغاني أنه بحاجة إلى 200,000 جندي (قُرابة ثلاثة أضعاف الـ 70,000 جندي المنوي نشرهم) لضمان اُستقرار طويل الأمد في البلاد[44].

لم نُجر حساباً لكلفة المعاناة الطويلة التي عرفها الشعب الأفغاني، الذي أمل بعد سنوات من الحرب ضد الاتحاد السوفييتي تلتها حياة قاسية في ظل

طالبان أن يحمل إليه التدخل الأميركي السلام والاستقرار في النهاية. بدلاً من ذلك، كان عام 2007 السنة الأشد عُنفاً على الإطلاق منذ الغزو الأجنبي لأفغانستان بقيادة الولايات المتحدة في عام 2001، حصد فيها العنف المتّصل بحركة التمرد أرواح 6,200 شخص تقريباً[45].

الكلفة على بريطانيا العُظمى

منذ البداية، والمملكة المتحدة تلعب دوراً محورياً ـ أستراتيجياً، عسكرياً وسياسياً ـ في النزاع العراقي. في الإعداد للحرب عام 2003، كان دعم وتأييد رئيس الوزراء البريطاني أمراً لا غنى عنه في نظر جورج بوش. ففي وقت كانت فيه الولايات المتحدة تواجه معارضة صاخبة من فرنسا وألمانيا وروسيا والصين والأمم المتحدة، زار توني بلير واشنطن وتحدث لصالح أتخاذ عمل عسكري ضد العراق أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس. كان دعمه هذا حاسماً في تمكين إدارة بوش من إقناع الكونغرس بالترخيص للحرب.

وقد ساعد بلير بوش بطريقتين: أولاً، في نظر الناخب الأميركي العادي، جسّد بلير الرأي العام العالمي ''المعقول''. إذ كان لبريطانيا تاريخ طويل من التجربة العسكرية في العراق، تعود في الزمن إلى الحرب العالمية الأولى[46]. أما المعارضة الفرنسية فقدّمتها وسائل الإعلام ليس على أنها أختلافٌ عاقلٌ في الرأي، بل بوصفها من أعراض عدم جدارة فرنسا بأن تكون حليفاً. هذه الوقفة من بلير أتاحت للبيت الأبيض أن يدعم حجّته القائلة بوجود ''تحالفٍ للراغبين'' مستعدٍ لمعاونة الولايات المتحدة في غزو العراق. وقد كان ذلك عنصراً أساسياً من الوجهة السياسية ما دامت الأمم المتحدة تُعارض العمل العسكري.

ثانياً، كان بلير عاملاً حاسماً في أنتزاع التأييد للحرب من كلا الحزبين في واشنطن: الديمقراطيون تذكّروا العلاقة الوثيقة التي كانت تربطه ببيل

كلينتون. والكثيرون رأوا فيه روحاً عائلية. وكان ذلك أحد الأسباب التي حملت ديمقراطيين (من بينهم هيلاري كلينتون وجون كيري وجون إدواردز والبقية) على الاصطفاف خلف أندفاعة بوش إلى الحرب من دون كبير اعتراض أو احتجاج. إنها حقاً لمسألة قابلة للمناقشة أنه لو كان بلير حثّ الولايات المتحدة على تأجيل عملها العسكري لمدة ستة أشهر للسماح بإجراء المزيد من عمليات التفتيش من جانب الأمم المتحدة (أو لو أنه اختار أن يقوم بدور الوسيط النزيه الذي يصنع إجماعاً بين الأميركيين والأوروبيين). لربما كان بلير وبريطانيا قد أحبطا خطط الإدارة [الأميركية] لغزو العراق في آذار/مارس 2003؛ ولربما كان التاريخ قد أختلف.

على العكس من ذلك، سهّلت بريطانيا كل جانب من جوانب الحرب: عسكرياً، ساهمت بريطانيا بـ46,000 جندي، أي ما يُشَكّل 10 بالمئة من مجموع القوة. وأشار وزير الدفاع البريطاني إلى أنه وإنْ كانت الولايات المتحدة هي التي وضعت الخطة الشاملة للعملية، فإن «المملكة المتحدة منخرطة فيها على أكمل وجه، وذلك من خلال تواجد ضباطنا في القيادة الوسطى الأميركية في كامبا(*) وأمكنة أخرى»[47]. لا عجب إذن أن تكون تجربة بريطانيا في العراق متماثلة لا بل متطابقة مع تجربة الولايات المتحدة هناك: ارتفاعٌ في عدد الإصابات، أزديادٌ النفقات التشغيلية، ضعفُ الشفافية حيال أوجه صرف المال، موارد عسكرية موزَّعة على نطاق أوسع مما ينبغي، وفضائح فيما خصّ الظروف الزرية وعدم كفاية الرعاية الطبّية للبعض من جنودها المُصابين إصابات خطيرة.

قبل الحرب، وضع وزير الخزانة [البريطاني] غوردن براون جانباً مبلغ بليون جنيه استرليني من أجل الإنفاق على الحرب. وبحلول أواخر العام 2007، كانت بريطانيا قد صرفت ما يُقَدَّر بـ 7 بلايين جنيه (أي ما يوازي

(*) الواقعة في فلوريدا حيث مقرّ القيادة الوسطى. (م).

14 بليون دولار أميركي) كنفقات تشغيل مباشرة في العراق وأفغانستان (76 بالمئة منها في العراق). ويشمل هذا المبلغ اعتمادات مالية من ''احتياطي خاص'' تكميلي، بالإضافة إلى مصروفات إضافية من وزارة الدفاع[48]. وكما هي الحال في الولايات المتحدة، يأتي الاحتياطي الخاص على رأس ميزانية الدفاع المنتظمة، التي زادت هي الآخرى، والتي تغطي النفقات العادية من قبيل رواتب العسكريين. إنّ النظام البريطاني على وجه الخصوص نظام يفتقر إلى الشفافية: إذ يمكن ''سحب'' أموال من الاحتياطي الخاص من جانب وزارة الدفاع عندما تدعو الحاجة، وفق ترتيبات تتمّ مع وزارة الخزانة ومن دون الرجوع إلى البرلمان للمصادقة عليها.

وفي المحصلة، ليس المواطنون البريطانيون بمطّلعين كفايةً على مقدار المال الذي يُصرف فعلاً. وكما لاحظت ''مجموعة تحليل العراق''، «من دون وجود آلية مُناسبة لتقديم إفادات دورية، من الصعوبة بمكان معرفة أين تذهب الأموال. وفي الوقت الذي يحظى فيه الاحتياطي الخاصّ بقدر كافٍ من الدعاية، لا تُوضع في متناول الجمهور المعلومات عمّا يُصرف فعلاً من أموال الاحتياطي الخاصّ في العراق، بعكس ما هو حاصل بشأن الحرب الأوسع، ''الحرب على الإرهاب''. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تُكتشف معلومات كهذه من خلال قانون حرية الوصول إلى المعلومات فقط». أضف إلى ذلك أن بريطانيا (شأنها شأن الولايات المتحدة) سوف تنتظرها أكلاف باهظة لإعادة تجهيز قواتها المسلحة ما أن ينتهي النزاع - أو نصيب بريطانيا فيه.

الإصابات والجنود البريطانيون

أعتباراً من نهاية العام 2007، كان لبريطانيا نحو من 5,000 جندي في العراق، ونحو من 7,000 جندي في أفغانستان. وهي تعتزم إنزال عدد جنودها في العراق إلى النصف وزيادة عددهم في أفغانستان[49]. الإصابات البريطانية في

العراق اُشتملت على 174 قتيلاً و206 جرحى إصاباتهم بليغة، و2,372 آخرين استدعت حالتهم دخول المستشفيات. وفي أفغانستان، بلغت الخسائر 82 قتيلاً، و89 جريحاً من ذوي الإصابات الخطيرة، و957 مصاباً آخرين لزمهم علاج في المستشفيات[50]. وضمن هذه الأرقام، عددٌ لا يُستهان به ممّن جرى إجلاؤهم طبّياً من جراء الإصابة بالمرض أو بجروح خارج أرض المعركة. وهي لا تشتمل على من يُعانون من مشاكل نفسية طويلة الأمد من قبيل اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة.

الجنود الجرحى في بريطانيا يحصلون على تعويضات أكثر سخاءً ممّا يُقدّم في الولايات المتحدة، بما في ذلك مبالغ مقطوعة تصل إلى 285,000 جنيه استرليني لمن لحقت به إصابات متعددة. والمساعدات المالية الإضافية تتضمّن دخلاً يتناسب وراتب الجندي، ويكون مرتبطاً بالمؤشّر [مؤشّر الغلاء] ومعفياً من الضرائب مدى الحياة[51]. ثم إن ''معايير الإثبات'' البريطانية لدى التقدّم بالطلب، تقوم على ''توازن الاحتمالات''، وهو المقاربة المقبولة في قوانين الدعاوى الأخرى المعمول بها في بريطانيا، مثل ''مخطط التعويض عن المصابين في الحوادث الجنائية''، وكذلك في المحاكم المدنية. في مقدور الجنود المسرّحين أن يتقدّموا بطلب الحصول على تعويض بمبلغ قطعي في غضون خمس سنوات، وخلال مهلة زمنية أطول بعدُ بالنسبة لبعض الأمراض التي تظهر متأخرة، مثل السرطان، والأمراض الذهنية، واُضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة. ومعنى ذلك أن بريطانيا سوف تواجه كلفة ليست باليسيرة في تأمينها تقديمات الإعاقة لجنودها المعوّقين بسبب النزاعين المسلّحين في العراق وأفغانستان.

الرعاية الطبّية في بريطانيا توفّرها مجاناً ''المصلحة الوطنية للصحة''، والجنود البريطانيون الجرحى يتلقون العناية الطبّية في وحدات متخصّصة تابعة للمصلحة المذكورة. لكن بعدما كشفت صحيفة **واشنطن بوست** عن الظروف المريعة السائدة في مركز والتر ريد الطبي العسكري في عام 2007،

اُكتشفت صحيفة **الأوبزرفر** البريطانية جنوداً بريطانيين جرحى يُعانون الأمرّين في مستشفى ''سيلّي أوك'' ببرمنغهام. وقد نشرت الصحيفة رسائل موجَّهة إلى وزير الدفاع من أُسر جنود بريطانيين تصف الأوضاع التي يُرثى لها السائدة في المستشفى، ومنها حالة أصغر جندي يُجرح في العراق ويُدعى جايمي كوبر، ذي الثامنة عشرة ربيعاً، الذي أُجبر على تمضية الليل بطوله وهو غارق في غائطه بعدما ترك الممرّضون كيس القولون الذي وضعوه له يطفح ويفيض عليه. كتب أبواه أن ابنهما قد «أُرسل إلى العراق رأساً من التدريب من دون أن تكون لديه أية معارف عسكرية حقيقية، وهو لا يتلقى الرعاية والانتباه اللاّزمين لشفائه»[52]. وحملت رسائل الأهل وصفاً تفصيلياً للبيئة ''الموبوءة''، والضوضاء التي لا تُطاق، وتسهيلات الزيارة غير الوافية بالمراد بالمرة. وأفاد الأهل بأنه لم يُترك لهم أي خيار سوى ترك وظائفهم وأعمالهم كي يعتنوا بأبنائهم. في بريطانيا، تستحضر مستشفى ''سيلّي أوك'' حالياً نفس صور الخزي والعار التي تتلبَّس مركز ''والتر ريد''.

اُتسمت ردة فعل الجمهور البريطاني بالسخط والاستفظاع على ما كُشف عنه النقاب في سيلي أوك. فتقدّم ''الفيلق الملكي البريطاني'' الذي يضم 600,000 عضو (من قُدامى المحاربين البريطانيين) باستدعاء للنظر في أحوال الطبابة وذلك للمرة الأولى في تاريخه الممتد ستاً وثمانين سنة. وبالفعل، قامت وسائل الإعلام البريطانية بتغطية واسعة للنقص الحاصل في الرعاية الطبّية للجنود المسرّحين، ولا سيما المصابين منهم بمشاكل تتعلّق بالصحة النفسية، والمصاعب التي يلقونها لإتمام مُعاملات الانتقال من الرعاية الطبّية العسكرية إلى الرعاية الطبّية المدنية، واللفلفات التي تجري حيال العدد الإجمالي للمصابين[53]. تُظهر الأرقام الرسمية أنه ومنذ عام 2003، عُولج 2,123 جندياً من مشاكل تتعلّق بالصحة النفسية ناجمة عن الخدمة في العراق، لكن الجمعيات الخيرية الخاصّة بأفراد الجيش تزعم أن حالات عديدة أخرى من هذا القبيل قد مرّت عبر شبكتها[54]. كذلك تستعين الحكومة

بمرافق خاصة للرعاية الصحيّة من أجل علاج الجنود العائدين حيثما تكون مدة الانتظار لعلاجهم في مرافق المصلحة الوطنية للصحّة أطول من اللازم. من غير الواضح مدى اُنتشار مثل هذا التدبير، إنما توجد بيّنة على أنه قد يضيف بلايين الجنيهات الإسترلينية إلى فاتورة النفقات الطبّية للجنود البريطانيين[55].

حتى كبار الضباط ممّن يخدمون حالياً في صفوف القوات المسلّحة البريطانية لا يخفون اُعتراضهم على الطريقة التي تُدار بها الحرب. في تقرير يعود إلى العام 2007، وصف السير ريتشارد دانّات، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، كيف أن النقص في التمويل، والنقص في العديد والتمدّد أوسع مما ينبغي، قد ترك الجنود البريطانيين نهباً للشعور «بالغضب، وبأنه لا قيمة كبيرة لهم، وأنهم يُعانون من الإعياء العراقي»[56]. وأضاف قائلاً إن «دبابة الوداد والارتياح باتت تسير الآن على الشعور بالهوان والكآبة؛ ويتحدّث العديد من القادة المتمرّسين عن نيتهم ترك الصفوف». كذلك شدّد الجنرال دانّات (كما فعلنا نحن بالنسبة إلى الولايات المتحدة) على أن حرب العراق تعني أن المملكة المتحدة أقلّ اُستعداداً لمواجهة مخاطر أمنية خارجية أخرى.

ومن جهة أخرى، وجّه أعضاء عاديون في البرلمان البريطاني اُنتقادات متكررة إلى الحكومة على الطريقة التي تتدبّر بها النزاع، ولا سيما فيما يتعلّق بقلّة الأموال المخصَّصة للجنود، ونقص الوحدات السكنية لأُسر العسكريين، والضغوط الهائلة التي تتعرّض لها القوات المسلّحة عموماً. ولعلّ التعليقات التي صدرت مؤخراً عن لورد أستور أوف هڤر في مجلس اللوردات تضفي نكهة مميَّزة على المزاج البريطاني:

> إنّي على يقين من أن جميع اللوردات الأفاضل قد اُطلعوا على بعض ما ورد في تقرير فريق الإيجاز في هيئة الأركان برئاسة الجنرال دانّات. الواقع القائم المبني على مقابلات أُجريت مع آلاف الجنود، هو واقع جيشٍ وصل إلى آخر حدود الصبر. هناك مستوى عميق من الاستياء وعدم الرضا عن الشروط التي ينحكم الجنود بالعيش

> والخدمة فيها - كأن تُلغى مأذونياتهم أو تُقصَّر مدتها بسبب الانتشار العملياتي بأوسع مما ينبغي، ولا تتوافر المساكن بالقدر الكافي في أغلب الأحيان. إننا نُرسل الجنود إلى أفغانستان ليُحاربوا 24 ساعة تقريباً في اليوم...
>
> العديد من اللوردات الأفاضل والعديد من اللوردات النبلاء والشجعان، بمن فيهم اللورد غاثري واللورد بويس واللورد برامال، قد دفعوا بالحجّة بأن هذه الشروط هي وإلى حد بعيد حصيلة عقد كامل من سياسة التقصير التي مارستها هذه الحكومة. فلم يفت على أسلحة القوات المسلحة كافة أن الحكومة راغبة ومستعدة للمجازفة بأن تكون الضامن والكفيل لمصرف غير كفؤ مالياً، أعني بنك نورثرن روك، أكثر من رغبتها واستعدادها للصرف على ميزانية الدفاع برمّتها[57].

والضغط المُرهق الذي تتعرّض له المؤسّسة العسكرية [البريطانية] يتبدّى واضحاً في سلك الضباط. فعددُ الضباط الذين يتركون الجيش وسلاح الجو الملكي قبل الأوان بلغ ذروة لم يعرفها في عشر سنوات، مع مسوحات أُجريت مؤخراً تُظهر أن ذلك عائد في المقام الأول إلى وتيرة نشر الجنود [في الميدان] و«عدم القُدرة على التخطيط مُسبقاً» في حياتهم[58]. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، عكس المقدَّم ستيوارت تووتال، آمر الكتيبة الثالثة في فوج المظلّيين[59]، مزاج العسكريين العاديين عندما قدَّم استقالته احتجاجاً على هزال الأجر الذي يُدفع للجنود، ونقص المعدّات اللازمة لتدريب المتطوعين، وحالة الإسكان العسكري، وعدم توفّر المرافق المكرّسة للجنود الجرحى. قاد المقدّم تووتال رجاله في بعضٍ من أشرس المعارك في محافظة هلمند بجنوب أفغانستان، استحقّ عليها وسام الخدمة الممتازة. قال المقدم تووتال إنه خلال نوبته التي دامت ستة أشهر من نيسان/ أبريل إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2007، كان عليه أن يتعارك وقلّة الغذاء والماء والذخيرة، فضلاً عن عدم كفاية المساندة من الطوّافات[60].

لقد أعلن رئيس الوزراء غوردن براون بأن بريطانيا ستخفّض من تواجدها العسكري إلى مستوى 2,500 جندي في ربيع 2008، وإنْ كان يبدو من المرجّح أن يظلّ هذا الرقم في العراق في الأمد المنظور[61].

الأكلاف الاجتماعية والاقتصادية في المملكة المتحدة

بالإضافة إلى أكلاف العمليات العسكرية، فإن استبدال المعدات والعتاد الحربي، والعناية بالجنود المسرّحين، وإعادة الاستثمار في القوات المسلّحة، كل ذلك يرتّب على بريطانيا أكلافاً اقتصادية وأخرى اجتماعية. وقد كَتَبَ باستفاضة حول هذا الموضوع، كيث هارتلي من مركز اقتصاديات الدفاع في جامعة يورك. أوضح هارتلي أن «هناك أعباءً تقع على الاقتصاد المدني البريطاني من خلال مجموعة مفاعيل مثل ارتفاع أسعار النفط، احتمال حدوث انكماش اقتصادي، والحاجة إلى إنفاقٍ أكبر على الدفاع؛ وهذه ينبغي تمويلها إما عبر رفع الضرائب أو تقليص حجم الإنفاق العام في مجالات أخرى»[62].

من شبه المؤكّد أن الأكلاف الاجتماعية في بريطانيا مُشابهة في طبيعتها لنظيرتها في الولايات المتحدة. إذ إننا نُلاحظ النسق عينه من حيث اضطرار العائلات إلى ترك وظائفها وأعمالها للاعتناء بالجنود الجرحى، وانتظارٍ لفترات طويلة قبل الحصول على الرعاية، والشروط الطبّية الزرية التي تستلزم من أُسر الجنود الإقامة [شبه الدائمة] في المستشفيات، وتراجع نوعية الحياة بالنسبة إلى الآلاف ممّن خرجوا بإعاقات على اختلافها.

وبالمنطوق عينه، هنالك أكلاف ماكرو - اقتصادية على المملكة المتحدة مثلما يترتب مثلُها على الولايات المتحدة، وإنْ كان من الجائز أن تكون الأكلاف طويلة الأجل أقلّ على الأولى لسببين اثنين: أولاً، أن المملكة المتحدة لا تتّبع السياسة نفسها المتسمة بالتبذير المالي؛ وثانياً، حتى العام 2005،

كانت بريطانيا مصدِّراً صافياً للنفط. وحيث إن إنتاجها من النفط يتناقص، فهي ستكون مُجبرة على استيراد المزيد منه، وعندئذ ستكون الآثار السلبية لأسعار النفط المرتفعة أشدّ إيلاماً لها. وعلى غرار ما هو حاصل في الولايات المتحدة، فإن مواطن الضعف في الاقتصاد التي كان يُمكن أن تتكشف للعيان لولا ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لم تُظهر نفسها لأن بريطانيا كالولايات المتحدة عرفت مشاريع إسكانية وهمية هي التي غذّت تلك المستويات العالية من الاستهلاك. إن مشاكل الرهن [العقاري] التي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة، قد كان لها مضاعفات وارتدادات أخطر في بريطانيا، شهدنا معها المُودعين، في أول حادثة كبيرة من نوعها خلال أكثر من قرن من الزمن، يهرعون إلى مصرف لسحب ودائعهم، وقد تطلّب الأمر كفالة مالية قدرها 30 بليون جنيه استرليني لإخراج ذلك المصرف من مأزقه. وحيث إن صافي المستوردات إلى بريطانيا تبقى غير محدّدة المقدار، لذلك لم نُدرج أي تقدير محدَّد للأكلاف الماكرو ـ اقتصادية. ولكن باستخدامنا أرقاماً معقولة ومقبولة، يمكن للأكلاف الماكرو ـ اقتصادية بسهولة أن تُضاعِف مرتين أو حتى ثلاث مرات الكلفة الاقتصادية الإجمالية. خذوا مثلاً: إن بعض التقديرات القياسية تُحدّد المستوردات النفطية في العام 2010 بواقع 500,000 برميل يومياً. فإذا ما عزونا نصف الفارق المتكهّن به ما بين سعر النفط سنتذاك وسعره ما قبل الحرب إلى الحرب في العراق، ستكون الزيادة في فاتورة النفط ـ أو المداخيل المنتقلة من سكّان بريطانيا إلى مصدِّري النفط ـ بحدود 6.4 بلايين دولار. وبمُضَاعِف قدره 1.5 فقط، يُترجم ذلك إلى كلفة ماكرو ـ اقتصادية لعام 2010 تصل إلى 9.6 بلايين دولار. ولفترة الدراسة التي تصوّرنا لها أسعار النفط الآجلة من عام 2003 إلى عام 2015، من السهل جداً أن تتجمّع الأرقام في رقم واحد مخيف هو 100 بليون دولار أو أكثر. لو كانت شُنت الحرب في وقت أبكر من ذلك نوعاً ما، حين كانت بريطانيا بعدُ دولة مصدِّرة للنفط، لكانت من بين المستفيدين منها إلى جانب فنزويلا

وإيران. ولكن بحالتها الحاضرة، فهي تلتحق بالولايات المتحدة بصفتها أحد كبار الخاسرين من الحرب.

تقديرات الكلفة الكُلّية بالنسبة إلى بريطانيا

لقد قُمنا بتقدير الأكلاف المترتبة على بريطانيا لتاريخه، مفترضين أن القوات البريطانية في العراق ستنخفض إلى 2,500 جندي في عام 2008، وتبقى على هذا المنسوب وصولاً إلى العام 2010. ونتوقع أن يزداد عدد القوات المسلحة البريطانية في أفغانستان أزدياداً طفيفاً، من 7,000 إلى 8,000 جندي في العام 2008، ويبقى مستقراً عند هذا الرقم للسنوات الثلاث التالية. وتقديراتنا للإنفاق مستقبلاً مبنية على هذه الفرضيات. كذلك نقدِّر كلفة إعادة التهيئة العسكرية ببليون دولار بناءً على تعليقات للورد أستور أوف هڤر وردت في **هانسارد**(*) لشهر تشرين الثاني 2007. ونتوقع أن يستمر الإنفاق الدفاعي بالارتفاع في ميزانية وزارة الدفاع على نحو ما شهدنا في فترة الحرب حتى نهاية العام 2008، ومن ثم يتناقص تدريجياً في غضون ثلاث سنوات. إلاّ أن ذلك قد يُقلّل كثيراً من النفقات التقديرية للتسريح من الخدمة وشحن كميات العتاد والمعدّات الهائلة من أماكنها الحالية في العراق إلى بريطانيا. لقد وجدت لجنة الدفاع في مجلس العموم مؤخراً أنه بالرغم من التخفيضات في مستويات الجنود، سترتفع نفقات الحرب العراقية بنسبة 2 بالمئة للسنة المالية 2008، وتنخفض نفقات الجنود بنسبة 5 بالمئة فقط. في غضون ذلك، من المقرّر أن ترتفع كلفة العمليات العسكرية في أفغانستان بنسبة 39 بالمئة. والتقديرات في نموذجنا قد تكون أدنى من اللازم على نحو له مغزاه فيما لو اَستمرت هذه الأنساق(63).

(*) Hansard: هو الاسم التقليدي للنسخة المطبوعة من محاضر الجلسات البرلمانية في بريطانيا. (م).

إننا نفترض أن الذين أُصيبوا أو جُرحوا ''بصورة خطيرة للغاية'' في العراق وأفغانستان سوف يكونون مخوّلين الحصول على تعويضات قصوى على شكل مبالغ مقطوعة، فضلاً عن التقديمات والمعاشات التقاعدية مدى الحياة. ونفترض أيضاً أن الجنود الذين أُصيبوا أو جرحوا ''بصورة خطيرة'' سوف يتلقون مبالغ مقطوعة أقلّ (بنسبة 25 بالمئة) بالإضافة إلى تقديمات مدى الحياة. ونفترض ثالثاً أن نصف عدد الجنود الذين أُدخلوا المستشفيات مُصابين بجروح أو بأذىً أو بمرض لن يحصلوا على مبالغ مقطوعة وإنما سيكون من حقّهم الاستفادة من أدنى مستوى من تقديمات الإعاقة للجنود المسرّحين مدى الحياة.

وقد افترضنا قيمة للحياة الإحصائية (VSL) قدرها 7.2 ملايين دولار (كما في الولايات المتحدة) للجنود الذين قُتلوا أو تضرروا أو جُرحوا ''على نحو خطير للغاية''، و20 بالمئة من ذلك المبلغ للذين تضرّروا أو جُرحوا ''على نحو خطير''[64]. ولم ننسب أية كلفة إلى أولئك الذين عُولجوا في المستشفيات لأسباب أخرى.

اَنطلاقاً من هذه الفرضيات، سوف يصل مجموع الكلفة الميزانيّة للحربين في العراق وأفغانستان على بريطانيا حتى العام 2010 إلى أكثر من 18 بليون جنيه إسترليني (30.6 بليون دولار أميركي). وفيما لو حسبنا معها الأكلاف الاجتماعية، فإن الكلفة الكُلّية على المملكة المتحدة سوف تفوق الـ 20 بليون جنيه إسترليني.

أكلاف عالمية أخرى

إن الكلفة العالمية الأكثر مباشرةً الواقعة على كاهل باقي دول العالم هي تلك المتأتية عن اَرتفاع أسعار النفط؛ وهو ثمن يدفعه جميع مستوردي النفط دونما اَستثناء. لا جدال في أن الكلفة التي يدفعها البعض تستحيل ربحاً

ومنفعة لآخرين - أعني بهم مصدري النفط. يضم معسكر الخاسرين حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في أوروبا وآسيا. أما الرابحون، فهم على العموم الحكّام في البلدان المنتجة للنفط - ومنهم بعضٌ من لا يخفي أبداً أستخدامه الزيادة الطارئة على ثروته لخدمة أجندة مُناهضة لأميركا وفي بعض الحالات مُناهضة للغرب. هذا التوزيع الجديد للقوة الاقتصادية العالمية ليس شيئاً جديراً بأن يتحمّس له المرء. حقاً إنه لمن الصعب أن نتصوّر أي شيء آخر غير أن أميركا أستطاعت أن تصنع هنا، وعلى نطاق عالمي، ما سوف ينقلب لغير مصلحتها إلى حد بعيد.

الجدول 1.6 ـ أكلاف حرب العراق على بريطانيا (2007) حتى العام 2010 (بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

البند	القيمة
الإنفاق العسكري	
المصروف لتاريخه	8,738
المصروف مستقبلاً	7,015
مدفوعات الإعاقة والطبابة للجنود المسرّحين	2,265
مجموع النفقات الميزانية	**18,017**
الأكلاف الاجتماعية للقتلى والمعاقين (الصافي من النفقات الميزانية)	**2,076**
الأكلاف الكُلية	**20,094**

في الفصل الخامس، شرحنا كيف تؤذي أسعار النفط المرتفعة أميركا. لكن أرتفاع أسعار النفط يضرّ باقتصادات أوروبا أيضاً، التي تستورد زهاء 3.7 بلايين برميل في السنة[65]. فلو كانت حرب العراق مسؤولة عن 5 دولارات لكل برميل من الزيادة في أسعار النفط، لبلغت الفاتورة النفطية

المتضخمة التي ستدفعها تلك الاقتصادات [الأوروبية] في مجموعها 129 بليون دولار بموجب سيناريو الحالة الفُضلى (الحذر) لطفرة الأسعار الهائلة المرتبطة بحرب السنوات السبع؛ بينما سيصل مجموع ما تدفعه أوروبا واليابان والبلدان الأخرى الأعضاء في ''منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية''(*) المستوردة للنفط إلى 235 بليون دولار[66]. وفي تقديراتنا الأكثر واقعية المبنية على زيادة قدرها 10 دولارات للبرميل على مدى ثماني سنوات، ستكون الكلفة الإجمالية: 295 بليون دولار على أوروبا، و539 بليون دولار على أوروبا واليابان والبلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المستوردة للنفط - أي ما يزيد عن نصف تريليون دولار[67].

والذي أعاق أوروبا عن موازنة المفاعيل الكابحة لأسعار النفط المرتفعة هو ميثاقها، ''ميثاق النمو والاستقرار''، الذي يحدّ من حجم الإنفاق في حالة وجود عجز مالي، وأكثر من ذلك هو المصرف المركزي الأوروبي الذي يركّز أنتباهه على التضخّم حصراً[68]. إن أسعار النفط المرتفعة تخلق ضغوطاً تضخّمية متزايدة، وهذا ما يفضي إلى أسعار فائدة أعلى، التي تؤدي بدورها إلى تباطؤ النمو. من هنا كان **مُضَاعِف سعر النفط** المُناسب في أوروبا أعلى منه في الولايات المتحدة. مع ذلك، حتى لو أستخدمنا مُضَاعِفاً يتسم بالمُحافظة هو 1.5، سنخرج بكلفة كُلّية تتحمّلها أوروبا قدرها 194 بليون دولار في سيناريو الحالة الفُضلى. وما هو معقول أكثر، وجوب استخدام المُضَاعِف 2 (انظر مناقشتنا في الفصل الخامس)، وبه نحصل على أعباء تقديرية واقعية ومعتدلة على أوروبا قوامها 590 بليون دولار.

وقُدرة اليابان على مواجهة الآثار المؤدية إلى كساد اقتصادي من جراء آرتفاع أسعار النفط إنما تكبحها مجموعة مغايرة من القيود. فأرقام عجز عالية ونسبٌ ضخمة ما بين الدين وإجمالي الناتج المحلي (بما يفوق الـ 164

(*) OECD: منظمة تضمّ الدول الأغنى في العالم ومقرّها باريس. (م).

بالمئة)[69]، كفيلة بلجم التحفيز المالي. وبأسعار فائدة تُقارب الصفر، يكاد يكون في حُكم المستحيل عملياً حدوث أي حفز مالي إضافي. وباستخدامنا المُضاعِف 1.5، تكون الكلفة على اليابان في سيناريو الحالة الفضلى 101 بليون دولار؛ وباستخدامنا السيناريو الأكثر واقعية (بمُضَاعِف هو 2) تكون الكلفة 307 بلايين دولار.

وبجمعنا هذه الأرقام كلها معاً، تبلغ الكلفة الكلّية على بقية البلدان الصناعية المتقدمة المستوردة للنفط فيما خلا الولايات المتحدة (أي بلدان أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وسواها)، 354 بليون دولار بمقتضى سيناريو الحالة الفُضلى؛ أما في السيناريو الأكثر واقعية واعتدالاً، فالكلفة المترتبة عن ارتفاع أسعار النفط على حلفائنا في أوروبا واليابان وغيرهما من البلدان الصناعية المتقدمة قد تصل إلى نحو 1.1 تريليون دولار.

تكمن المشكلة في أن الزيادات في العائدات التي تنهال على البلدان المنتجة للنفط لا توازن تماماً تلك المفاعيل المؤدية إلى الكساد الاقتصادي. فكما جنت شركات النفط الأميركية أرباحاً طائلة من وراء الحرب، كذلك تفعل الدول المنتجة للنفط. إن مبيعات الأسلحة إلى أولئك الذين يتحكّمون بمصادر النفط - أو الذين يسعون إلى التحكّم بها - قد أزدادت، وهذا سبب آخر للأحوال الممتازة التي تعرفها الصناعات الدفاعية وشركات السلاح في الوقت الراهن، لكن حتى مع هذا الإنفاق التبذيري، فإن ''الميل الحدّي إلى الاستهلاك'' لدى تلك البلدان - أي الجزء من الدخل المُنفق على السلع والخدمات - يبقى منخفضاً، ومن ثم يكون إجمالي الناتج المحلّي الشامل متدنياً هو الآخر. تعلم البلدان المنتجة للنفط أن أسعار النفط المرتفعة لن تدوم بالتأكيد، ولهذا تقتضي الحكمة منها أن تدّخر جزءاً كبيراً من الثروة التي هبطت عليها - وذلكم لعمري أحد الأسباب لغرق العالم في السيولة.

والمجموعة الكبرى الأخرى من ''الخاسرين'' من جراء الحرب والطفرة

الهائلة في أسعار النفط التي تلتها هي البلدان الفقيرة المستوردة للنفط في كل أنحاء العالم. ففي دراسة للوكالة الدولية للطاقة، على سبيل المثال، اُتضح أن الزيادة الطارئة على أسعار النفط في أعقاب حرب العراق كان لها، بالنسبة إلى عيّنة من ثلاثة عشر بلداً إفريقياً مستورداً للنفط، أثرٌ هائل إذ خفّضت إيراداتها بنسبة 3 بالمئة - أي بأكثر من كل الزيادة في المساعدات الخارجية التي تلقتها في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يُهيء المسرح لانفجار أزمات جديدة في تلك البلدان(70). وفي ضوء اُرتفاع تكلفة النقل في العديد من تلك الأقطار، لا غرو في أن تُترجم أسعار الوقود المرتفعة غلاءً في أسعار المواد الغذائية كافة.

باختصار، هناك خاسرون ورابحون في حرب العراق على صعيد العالم. وأصدقاؤنا القدامى في أوروبا واليابان هم من بين الخاسرين العالميين. لكن في المحصّلة، العالم كله خاسرٌ، وما خسره لا يُستهان به.

السلم والأمن العالميان

كان حُلمُ الغزاة الأميركيين خلق شرق أوسط يسوده الاستقرار والازدهار والديمقراطية. لكن التدخل الأميركي في العراق يُرسي الأسس حالياً لما هو عكس ذلك تماماً - وتداعيات مغامرة أميركا العراقية على السلم والأمن الدوليين لتتجاوز ببعيد حدود الشرق الأوسط. فهي تُساعد على تغذية التطرّف في كل العالم الإسلامي وخارجه. وتنامي التطرّف هذا يجعل مهمة القادة في الجمهوريات الإسلامية المعتدلة أصعب فأصعب. ولهذا تجدهم يُشجعون بوش بقوة على الانسحاب، إدراكاً منهم أن الحرب إذا ما اُستمرت، فسوف تنتظرهم أوقات عصيبة في احتواء المزيد من القوى الأصولية(71).

لم تكن منزلة أميركا قط متدنية هكذا في العالم كما هي اليوم. وكل من يُسافر إلى الخارج يُدرك ذلك. ويتأكد ذلك أيضاً من خلال كل اُستطلاع للرأي أو

دراسة مسحية. هناك دائماً مشاعر مختلطة بطبيعة الحال: الحسد مع الإعجاب؛ احترام الديمقراطية الأميركية ونُصرتها لحقوق الإنسان مع السخط حيال تهورها وثقتها المفرطة بنفسها. لكن المشاعر الإيجابية كانت لها الكفّة الراجحة على السلبية في معظم البلدان. وهذا ما يصحّ قوله ليس على الحلفاء التقليديين فحسب، مثل بريطانيا العظمى (حيث 83 بالمئة من السكان كانوا ثمّنوا الولايات المتحدة تثميناً إيجابياً في العام 1999 ـ 2000) وألمانيا (78 بالمئة)، بل وحتى على أقطار إسلامية كإندونيسيا (75 بالمئة)، وتركيا (52 بالمئة) والمغرب (77 بالمئة). إن فرانكلين روزفلت وجون كنيدي وبيل كلينتون كانوا أبطالاً عالميين في بعض الأماكن خارج الولايات المتحدة أكثر منهم في داخلها. بيد أن الحرب آخذةٌ في تغيير هذه الصورة على نحو مثير: فبالمقارنة مع العام 2002، تدنّى الآن التثمين الإيجابي لأميركا في ستة وعشرين بلداً من أصل ثلاثة وثلاثين قام بمسحها مركز پيو للأبحاث[72]. والوضع بعد أسوأ في معظم الأقطار الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا ـ وحتى بين حلفاء أميركا الثابتين والمخلصين تاريخياً.

بحلول عام 2007، كان التصنيف الإيجابي لمنزلة أميركا قد هبط إلى 9 بالمئة في تركيا و29 بالمئة في إندونيسيا[73]. وفي السنة عينها، تخطّت الثقة بزعامة الرئيس [الروسي] ڤلاديمير پوتين الثقة المُعطاة للرئيس بوش في كندا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا. وفي الفصل الأول، كنا أشرنا إلى أن مواطني الكثير من بلدان العالم يرون في التواجد الأميركي في العراق خطراً أكبر على السلم العالمي من إيران. واللافت أكثر للنظر أن مسحاً أجراه مركز پيو مؤخراً أظهر، وفي كافة البلدان التي تمّ مسحها دونما استثناء، أن الوجود الأميركي في العراق يُشكِّل خطراً أكبر على السلم العالمي حتى من كوريا الشمالية. موجز القول إن الولايات المتحدة صارت في نظر العالم أجمع مصدراً لخطر أعظم من البلدان التي أدرجها الرئيس بوش في ''محور الشرّ''[74]. ففي إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية المعتدلة، ثمة 80 بالمئة من

الجمهور قالوا إنهم إما قلقون ''جداً'' أو ''نوعاً ما'' حيال أميركا كخطر عسكري يتهدّد بلادهم. لا ريب في أن السواد الأعظم من المواطنين في البلدان الإسلامية ـ والغالبية العظمى من بين العديد من حلفائنا ـ على قناعة بأن حرب العراق قد جعلت العالم مكاناً أشد خطراً بما لا يُقاس. في البلدان الإسلامية، الغالبية (وفي بعض الحالات، الغالبية العُظمى) ترى الدوافع الأميركية بجلاء: الهيمنة على العالم، والسيطرة على نفط الشرق الأوسط[75]. وما يبعث على الانزعاج أكثر هو أن أميركا لم يعد يُنظر إليها بعد الآن كحصن للحقوق المدنية والديمقراطية. إن حرب العراق ''من أجل الديمقراطية'' قد أساءت كثيراً إلى سُمعة الديمقراطية. فنحو من 65 بالمئة من الألمان، و66 بالمئة من الإسبان، و67 بالمئة من البرازيليين أعربوا عن مقتهم للأفكار الأميركية بصدد الديمقراطية؛ ولكن هذه الأرقام تبقى أرحم بعدُ من ردّات الفعل في بلدان إسلامية كفلسطين حيث تصل النسبة إلى 71 بالمئة، وفي باكستان إلى 72 بالمئة، وفي تركيا إلى 81 بالمئة. لا بل هناك بين ظهراني حلفائنا السابقين في بريطانيا وألمانيا من يرى أن أميركا تُسيء العمل في سبيل تعزيز حقوق الإنسان: 78 بالمئة في ألمانيا يقولون ذلك، في حين أن 16 بالمئة فقط يرون أنها تُحسن صُنعاً على هذا الصعيد. علماً بأن الراضين عنها في ألمانيا كانوا بنسبة 61 بالمئة قبل الحرب.

لماذا نعتبر هذا الموضوع مهمّاً؟ في فصول سابقة ناقشنا (وإنْ لم نحسب كمّياً) كيف أضرَّت الصورة المتغيِّرة لأميركا بمشاريع الأعمال الأميركية وبالاقتصاد الأميركي. إذ لا مناص لمن لا ينظر إلى إدارة بوش وطريقتها في إدارة الحرب بعين الرضا من أن يبدأ في رؤية أميركا وطريقتها في إدارة الأعمال بالمنظور عينه. فلا غرابة إذن في أن البلدان التي كانت من أشدّ المنتقدين للأفكار الأميركية بصدد الديمقراطية هي اليوم الأكثر انتقاداً للطريقة الأميركية في إدارة الأعمال: فأغلبية الألمان والفرنسيين يحملون فكرة سلبية عن أميركا بهذا الشأن، وكذلك 83 بالمئة من الأتراك.

إنما هنالك كلفة أكبر من ذلك بكثير. فقد جعلت العولمة بلدان العالم أكثر أتكالاً بعضها على بعض. والعديد من مشاكل العالم الملحّة - من التغيُّر المناخي إلى وباء الإيدز إلى الفقر - باتت ''كونية'' في طبيعتها ولا يُمكن حلّها من جانب بلد واحد يعمل بمفرده. كما أن الحروب والنزاعات في شطر من العالم يُمكن لها أن تمتد بسهولة إلى شطر آخر. وقد بيّنت الحرب العراقية أنه حتى القوة العظمى الوحيدة المتبقية، دولة تصرف على الدفاع قدر ما تنفقه سائر البلدان مجتمعة تقريباً، عاجزةٌ عن فرض مشيئتها على بلد لا يتجاوز عدد سكانه 10 بالمئة من تعداد سكانها، وإجمالي الناتج المحلي فيه لا يُمثّل سوى 1 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلّي - على الأقل ليس من دون أن تكبّد نفسها ثمناً أكبر مما هي مستعدة لدفعه.

لقد أصابت أميركا نجاحاً كبيراً في الترويج لفكرة الديمقراطية، بحيث صار هناك إجماعٌ عالمي على أن القرارات بشأن كيفية إدارة شؤون العالم لا بد وأن تُتخذ بطريقة تنطوي أقلّه على قدرٍ من الاحترام للمبادىء الديمقراطية وحُكم القانون. لكن الولايات المتحدة بذهابها إلى الحرب إنما داست على هذه المبادىء بالذات.

لكن لئن صار العالم أكثر توافقاً وتكاملاً من أي وقت مضى، فثمة آراء متباينة بوضوح حول كيفية التصدّي لذلك العدد الغفير من المشاكل العالمية التي تواجهنا. أمرٌ واحد يتفق عليه الجميع هو الحاجة إلى قيادة حقيقية. غير أن هناك اليوم عدم ثقة خطير في القيادة الأميركية. وسهولة أو صعوبة أسترداد هذه الثقة إنما تتوقف، جزئياً، على من سيُنتخب رئيساً جديداً للولايات المتحدة، وعلى مدى حزمه في نبذ ليس فقط طريقة إدارة بوش في إدارة الحرب، بل والسيرورة التي دخلت بها الولايات المتحدة الحرب كذلك.

إن الأثمان والذيول الناجمة عن الفشل في ترميم وإحياء القيادة الأميركية - على أميركا نفسها وعلى العالم سواء بسواء - مرجّحٌ لها أن تكون هائلة.

فالديمقراطية توفّر صماماً مهمّاً للجم الحروب - فجمهور الناخبين الأميركيين وحده هو من أستطاع أن يكبح جماح النزعة العسكرية المغامرة لدى إدارة بوش. قد يُبالغ الأميركيون في تقدير أهميتهم لجهة الاحتفاظ بالقيادة لأنفسهم، إن كانت في مجالات كالاحتباس الحراري، قد عُقدت أتفاقيات أساسية حتى من دوننا. مع ذلك، لا تزال أميركا تبدو بالغة الضخامة في الاقتصاد العالمي حتى ليستحيل تصوُّر إحراز تقدمٍ في أي من المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم من دون أن يكون لها دور مفصلي في ذلك.

لقد شدّد هذا الكتاب على أكلاف الحرب في العراق: **الأكلاف الاقتصادية** فضلاً عن **الأكلاف الفُرصية** [أكلاف الفُرص الضائعة] - تلك الأموال التي غيّرت مسارها وكان يُمكن أستخدامها بطُرُق عديدة أخرى وبصورة أفضل بالطبع. على أية حال، إن تشتت وضياع الدور القيادي الأميركي في المجتمع الدولي، وتحوُّل الانتباه عن قضايا عالمية حرجة - بما فيها مسائل شائكة كمعضلة الاحتباس الحراري ومسألة الانتشار النووي في كوريا الشمالية، التي لن تختفي ببساطة من تلقاء ذاتها ولا يمكنها ببساطة أن تنتظر لحين الالتفات إليها - ربما يُمثّلان في النهاية التركة الأثقل والأطول عهداً لهذه الحرب المشؤومة(76).

الفصل السابع

الخروج من العراق

دأب الرئيس بوش طوال أمد النزاع على القول إن العراق على وشك أن يخرج من أزمته: «الاستقرار على وشك أن يحلّ... حسبُنا أن نمكث فترة قصيرة بعدُ». في أستطاعة المرء أن يجد عند أية لحظة من اللّحظات ثمة مؤشّرات تدعو إلى التفاؤل، إنما توجد مؤشّرات أخرى لا تُبشّر بالخير أبداً. قد يكون العنف إلى تراجعٍ في مكان، بيد أنه إلى تصاعدٍ في أمكنة أخرى. خمس سنوات مرّت على الحرب، وتصريحات من قبيل أن البلد على وشك أن يخرج من وضعه الخطير - حتى ولو صدرت عن عسكريين محترفين - تبدو جوفاء ولا سيما عندما تُرى في الإطار الأوسع للبلد. بالطبع، ما من شيء أكيد ويقيني في عالم العراق الملتبس والمتقلّب؛ فالبقاء مدة أطول فيه **قد** يُبدِّل الأمور. لكن أحتمالاً كهذا، وقد دخلت الحرب سنتها الخامسة، يبدو ضعيفاً للغاية.

للأسف الشديد، إن الأمور لم تتحسَّن كثيراً حتى بعد انقضاء خمس سنوات على الغزو، وصرف مئات البلايين من الدولارات عليها، ووقوع آلاف الإصابات فيها. في العام 2007، أحتلّ العراق المرتبة الـ 178، من بين 180 دولة في العالم، من حيث تفشّي الفساد؛ وحدهما الصومال وميانمار (بورما

سابقاً) تأتيان بعده[1]. كبير المسؤولين عن مكافحة الفساد في العراق فرّ من البلاد بعدما قُتل واحد وثلاثون من العاملين في هيئته خلال ثلاث سنوات[2]. تبدو ''الاندفاعة''(*) التي نفّذها الجيش الأميركي وكأنها أدّت إلى تحسّن الوضع الأمني في بغداد، غير أن العُنف انتقل إلى مناطق أخرى. في 2 كانون الأول/ديسمبر 2007، هاجم مقاتلون يُشتبه في أنهم ينتمون إلى [تنظيم] القاعدة قرية دويلي، فقتلوا ثلاثة عشر عراقياً (بينهم ثلاثة أطفال)، وأضرموا النار في البيوت، وأجبروا مئات العائلات على الهرب[3]. هذا وقد انتقلت ''القاعدة'' إلى محافظات العراق الشمالية، ومنها محافظة ديالى، بكل وحشيتها المعهودة. ففي 3 كانون الأول/ديسمبر 2007، تمّت تصفية ثلاث شابّات في محافظة ديالى لرفضهن الزواج من أعضاء في ''القاعدة''[4]. في الوقت عينه، يقوم المتطرفون الراديكاليون بقتل عشرات المدنيين كل شهر في مناطق لا تواجد فيها للقوات الأميركية. ثم إن التوتر على أشدّه في الشمال، حيث القوات التركية تُهاجم الانفصاليين الأكراد. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كان العام 2007 ولا جَرَم أشدّ سنوات الحرب وطأةً وأكثرها استنزافاً[5].

على الجبهة السياسية، يملك العراق الآن حكومة دينية - في حين أنه لم يعرف طوال الثمانين سنة التي سبقت الغزو الأميركي سوى حكومات علمانية. وهذا ما يُعقِّد إلى حد بعيد مهمة إشاعة الاستقرار السياسي في مختلف مكوِّنات المجتمع العراقي. لحد الآن، وحكومة العراق غير قادرة على لمّ شعث البلاد. زدْ على ذلك أنها تعتزم إنقاص المواد الغذائية التي تُوزّع بالبطاقات من عشر إلى خمس مواد اعتباراً من كانون الثاني/ يناير 2008، من جرّاء «نقص الأموال والتضخّم المتصاعد» وهذا ما قد يُسبّب المزيد من الاضطرابات الاجتماعية[6].

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إن أكلاف الحرب الآخذة بالارتفاع بسرعة صاروخية هي التي تتحكّم بإيقاع القرارات التي تتخذها وتحدّ من مدى عملها.

(*) أي رفع عديد القوات الأميركية العاملة في العراق أوائل عام 2007. (م).

لعلّ أميركا كانت قادرة على جلب شيء أشبه بالسلم والأمن إلى العراق لو أنها كانت مستعدة لتوظيف ما يكفي من الموارد العسكرية في عام 2003[7]. غير أننا، ومنذ البدء، خضنا الحرب من دون أن نضايق أنفسنا أكثر من اللازم. فدفعنا بكوكبة صغيرة من الأميركيين إلى النهوض بهذا العبء.

تشهد أميركا اليوم سجالاً واسعاً حول الاستراتيجية الواجب اتباعها للخروج من العراق. قلّةٌ من الأميركيين هم من يُحاججون، علناً على الأقل، بضرورة احتلال العراق بصفة دائمة، حتى وإن كان على القوات الأميركية أن تنسحب إلى مجموعة من القواعد العسكرية الآمنة المتناثرة في أرجاء البلاد[8]. وثمة قلّة أخرى تُنادي بتوسيع نطاق التزامنا وتجنيد الشباب الأميركي للقتال من أجل العراق. السؤال إذن يدور حول كيف ننسحب من هناك، ومتى؟ المكوث مدة أطول [في العراق] قد لا يُحسِّن الأوضاع هذا إن لم يجعلها أسوأ مما هي. لا بل إن العراقيين في غالبيتهم العُظمى يرون أن الأوضاع الأمنية لن تتحسَّن إلاّ متى انسحبت القوات الأميركية[9]. وفي حين يتمتع البريطانيون بسمعة أفضل، بما أنهم مستعدّون للانسحاب من العراق، فإن الغالبية من العراقيين في البصرة، ذلك الجزء من البلاد الذي يحتلّه البريطانيون، ينظر إلى احتلالهم نظرة سلبية للغاية: 85 بالمئة منهم يعتقدون بأنه كانت له آثار ضارّة بوجه عام، و65 بالمئة يرون أنه يساهم في رفع مستوى عُنف الميليشيات ككل، وثُلثاهم يظنّون أن الوضع الأمني سوف يتحسّن بعد أن يسلّم البريطانيون مقاليد الأمور في المحافظة إلى القوات العراقية (المقرّر في منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر 2007). فقط 2 بالمئة من البصريين يؤمنون بأنه كان للتواجد البريطاني أثرٌ إيجابي على محافظتهم[10].

المُعارضون للانسحاب السريع من العراق يشيرون إلى الفوضى والعنف اللذين قد ينشبان في أعقاب الرحيل. وفي تصوّرهم أن البلاد مرشّحة لأن تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأكبر، وهو الجنوب، قد يقع في فلك النفوذ الإيراني؛ فتسارع إحدى دول الخليج عندئذ إلى مؤازرة الجزء الأوسط وبذا

يتوفّر المال اللازم لاستمرار النزاع؛ ومن الجائز أن ينسلخ الشمال الذي يُسيطر عليه الأكراد تماماً عن العراق، لكن تركيا المُعاندة منذ أمد طويل في أن تكون هناك دولة كردية مُستقلّة قد تتدخل لمنع ذلك[11].

إنّ هذه التصوّرات لتُرعب معظم السياسيين الأميركيين وتجعلهم يُحجمون عن دعم فكرة الانسحاب الفوري ـ لكن التحليل ينبغي ألا ينطلق من هذا السيناريو. فالأسئلة ذات الصلة بالموضوع بسيطة جداً: هل ستكون الأمور أفضل أم أسوأ مما هي إذا ما رحلنا في غضون ستة أشهر أو سنة أو سنتين؟ هل سيتحسّن الوضع بما يكفي لتسويغ كلفة البقاء ـ الثمن البشري والثمن الاقتصادي على حد سواء؟ عددٌ من الخبراء سبق وأن ألمحوا إلى أن الفوضى ستدبّ لا محالة سواء أنسحبنا اليوم أم بعد سنتين.

في الوقت الذي يحتدم فيه السجال السياسي حول متى وكيف ينبغي الخروج [من العراق]، يبدو أن إدارة بوش تعدّ العدّة لوجودٍ طويل الأمد هناك. فقد أقامت الولايات المتحدة مئات القواعد العسكرية في العراق منذ العام 2003. صحيح أن العديد من هذه القواعد قد سُلِّمت إلى العراقيين، لكنّ عدداً منها عبارة عن مجمّعات ضخمة للغاية ومعدَّة على ما يظهر لتخدم أحتلالاً أميركياً طويل الأمد. أضخم تلك القواعد "قاعدة الأسد"، وهي قاعدة الإمداد الرئيسية للجنود المرابطين في محافظة الأنبار، وتقع على بُعد 120 ميلاً إلى الغرب من بغداد (تؤوي حوالى 17,000 ما بين جندي ومتعهّد)؛ و"قاعدة البلد" (وتعرف كذلك بـ"معسكر أناكوندا")، وهي محور النقل والإمداد الجوي الرئيسي للجيش الأميركي (تؤوي 22,500 جندي وعدة آلاف من المتعهّدين)؛ و"قاعدة التليل" في الجنوب، وهي محطة التوقف الرئيسية لقوافل الإمداد الآتية من الكويت. كما أن الولايات المتحدة تقوم بتشييد مجمّع جديد ضخم لسفارتها في بغداد يبلغ حجمه ستة أضعاف أو أكثر حجم مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك.

والقواعد الأميركية الرئيسية هذه واسعة بل قُلْ مترامية الأطراف: فقاعدة البلد/أناكوندا تمتد 4.5 أميال طولاً و3 أميال عرضاً ـ مما يستوجب تسيير

خطين للباصات فيها. وقاعدتا الأسد والتليل بعدُ أكبر منها: تُناهز مساحة كلٍ منهما الـ 20 ميلاً مربعاً. حتى في جوار بغداد، مجمَّع القاعدة المُسماة ''ڤيكتوري/ليبرتي'' [النصر/ الحرية] هو من الضخامة بحيث يستوعب مضماراً لرياضة الترياتلون(*) بطول 140 ميلاً. وفي داخل هذه القواعد توجد مطارات عسكرية ضخمة ومعقّدة ذات مدارج مزدوجة بطول 10,000 ـ 12,000 قدم [حوالى 3,000 ـ 4,000 متر] تستطيع اْستقبال العديد من أنواع الطائرات، بما فيها الطائرات المقاتلة، والطائرات من دون طيار، والطوّافات، وطائرات النقل العملاقة.

والقواعد تتمتع بمستوى عالٍ من الاكتفاء الذاتي لجهة حاجات الاستعمال اليومي، والطاقة، والاتصالات الهاتفية، والتدفئة/التبريد، والمرافق الاستشفائية، تحميها جميعاً أسوار خارجية محصّنة جيداً. وفيما تعاني باقي أنحاء البلاد نقصاً حاداً في إمدادات المياه النقية والطاقة الكهربائية وتراجعاً مريعاً في نوعية الرعاية الطبية، تقوم القواعد الأميركية وسطها بمثابة جُزر تتمتع بكل أسباب الراحة العملية: فهي تضم ملاعب رياضية، ومخازن تجارية، ومطاعم للوجبات السريعة (تقدّم خدمات على مدار الساعة كشبكة ''برغر كينغ'' و''بيتزا هات'' و''باسكن روبينز'' للمثلجات)، وفرعاً لشركة ''هرتز'' لتأجير السيارات، ودوراً للسينما، وجميعها مزودة بالمكيّفات، ومنافذ الإنترنت بواسطة الأقمار الاصطناعية، والتلفزة بالكابلات، وخدمات الهاتف الدولي. وتجدون في داخل تلك القواعد مباني من الخرسانة المسلّحة، وغرفاً محصّنة جيداً تحت الأرض، وثكنات واسعة من الخرسانة للجنود، وشبكة طُرقات داخلية واسعة، وأنظمة ألكترونية متقنة نادراً ما يُركَّب مثلها في منشآت تعود إلى قواعد مؤقتة. إنه لمن الصعوبة بمكان معرفة كم أُنفق بالضبط من حساب وزارة الدفاع على إنشاء تلك القواعد، لكنه يصل بسهولة إلى بلايين الدولارات. ومعظم الأعمال الإنشائية تولاّها متعهّدون أميركيون. وقد أشارت لجنة

(*) رياضة ''الثلاثية'': سباق يجمع ما بين السباحة وركوب الدراجة والعدو لمسافة طويلة. (م).

الاعتمادات المالية في مجلس النواب بالكونغرس، في تقرير لها بتاريخ 13 آذار/ مارس 2006، إلى أن الطلبات المقدّمة في إطار الميزانية لإقامة القواعد كانت «من الضخامة بحيث تُقرن في العادة ببناء قواعد دائمة»[12]. وكان الكونغرس قد صوّت بالإجماع ضد أستخدام الأموال لبناء قواعد دائمة في مشروع قانون للمخصّصات الإضافية لوزارة الدفاع عام 2007. غير أن البناء أستمرّ لأن إدارة بوش تجنّبت الإفصاح عمّا إذا كانت تعتبر القواعد الحالية ''دائمة'' أم لا.

لئن كان الأميركيون يملكون وجهات نظر متباينة حيال نوايا بلادهم، إلا أن العراقيين يُجمعون على أن أعمالنا لا تنمّ إلاّ عن رغبة في التواجد لأمد طويل ـ لا لشيء إلاّ للقيام بغزوات أنطلاقاً من تحصينات محميّة. لكن أياً تكن نوايانا، فقد لا تكون لنا الكلمة الفصل، ما لم نكن مستعدين لصرف المزيد بعدُ من رأسمالنا، الاقتصادي والسياسي.

الحسابات التقديرية في هذا الكتاب تُشكِّل جزءاً أساسياً من تحليلنا لاستراتيجية الخروج. والكُلفة المُعلنة [الكلفة الدفترية الدُّنيا] لبقائنا في العراق شهراً آخر بالمستويات الحالية هي الآن نيفٌ و12 بليون دولار. وبناءً على تحليلنا، قد تكون الكلفة الإجمالية ضعفي ذلك ـ أي نحواً من 25 بليون دولار شهرياً. والبقاء سنتين أُخريين يعني أن الكلفة ستصل إلى حوالى 600 بليون دولار. والضريبة البشرية ستكون بعدُ أكبر ـ أكبر بكثير من المبالغ النقدية التي ستُدفع على سبيل التعويض إلى العائلات الثكلى. ثم هناك أكلاف الفُرص البديلة [الفُرص الضائعة]: فالمزيد من الأموال والطاقات التي تُصرف في العراق إنما تعني توفُّر أموال وطاقات أقلّ لصرفها في أمكنة أخرى.

ثم هناك أخيراً الأكلاف السياسية: التدهور المستمر لمنزلة أميركا في نظر العالم أجمع، وخيبة الأمل المتعاظمة لدى المواطنين الأميركيين من الورطات الأجنبية. فقد تكشّف الغزو عن فشل ذريع حتى إننا حين نغادر

العراق في النهاية، قد يجد العديد من الأميركيين ما يُغريهم على فكّ أرتباطهم بأي مكان آخر في العالم. وهذا ما قد يتّضح بعدُ أنه الكلفة المأساوية القصوى لحرب العراق، لأن القيادة الأميركية (مثلما أكّدنا في الفصل السابق) عاملٌ مهمّ من أجل معالجة حشدٍ من المشاكل العمومية التي تواجه عالمنا المعاصر[13].

إنّ احتمال حدوث تبدّل جوهري في الاتجاه خلال السنة أو السنتين القادمتين أمرٌ مشكوك فيه في أحسن الأحوال. وتقرير مجموعة دراسة العراق [لجنة بيكر - هاملتون] عبَّر عن ذلك بقوة إذ قال: «بالرغم من كل الجهود الجبّارة، يبقى الاستقرار في العراق واقعاً محيِّراً والوضع إلى تدهور... إن قُدرة الولايات المتحدة على صياغة النتيجة **آخذة في التقلّص** (التشديد منّا)»[14]. وحسبكم هذه الأرقام: كان عدد المتمردين على أمتداد الفترة 2004 - 2006 يُقدَّر بـ20,000 رجل، بينما عدد المتمردين السُنّة وحدهم (بمن فيهم «الأنصار غير المتفرغين») وصل إلى 70,000 رجل في آذار/مارس 2007[15]. وإذا كانت ''الاندفاعة'' قد أفلحت في خفض عدد القتلى من المدنيين، **قياساً بالفترة التي سبقتها**، إلّا أن عددهم لا يزال مرتفعاً ولا سيما خارج العاصمة بغداد. في بغداد، أنخفض عدد القتلى بحلول آب/أغسطس 2007 إلى 550 قتيلاً (مجموعهم في ثلاثة أشهر بلغ 2,050 قتيلاً، أي مرتين تقريباً حصيلتهم في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2006)؛ والمعدّل الإجمالي للبلاد يظل مرتفعاً (800 قتيل في تشرين الأول/أكتوبر، وما مجموعه 3,300 قتيل في ثلاثة أشهر، بالمقارنة مع 2,250 قتيلاً للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2006)[16]. حتى مع وجود ''الاندفاعة''، كان عدد هجمات المتمردين في نهاية العام 2007 أعلى منه قبل سنتين اثنتين - إذ ارتفع من 62 هجوماً في اليوم في مطلع 2005 إلى 91 هجوماً في أواخر 2007[17].

وقت دفع هذا الكتاب إلى المطبعة، كان هناك قدرٌ من التفاؤل بأن

''الاندفاعة'' لربما فعلت فعلها في نهاية الأمر وخفّضت بشكل ملموس من عدد الهجمات العنيفة ومن حصيلة القتلى[18]. إنه ليستحيل طبعاً معرفة ما إذا كان ذلك مجرد فترة هدوء مؤقتة. لكن حتى وإنْ كان تواجد عدد أكبر من الجنود الأميركيين يتيح فعلاً الحدّ من نطاق العُنف، تُرى ما عساه يعني ذلك؟ إنه لا يعني أن العُنف سوف يتمّ احتواؤه من دون الوجود الأميركي. وهو لا يعني أيضاً أن رحيل الأميركيين في السنة القادمة سوف يُصاحبه عنفٌ أقلّ مما لو حصل في هذه السنة. إنه قد يعني ببساطة أن هناك درجة من العقلانية في أَستراتيجية المتمردين. فإدراكاً منهم بأن ثمة فرصة طيبة بأن ترحل أميركا بعد أنتهاء ولاية بوش، سيبدو بمثابة عين العقل للمتمردين إنْ هم لزموا الهدوء ووفّروا قواهم ومواردهم وأنتظروا إلى ما بعد رحيلها. وإذا كانت القوات الأميركية مطلوبة لاستتباب السلام، هل يا تُرى أميركا مستعدة لأن تتعهَّد بإرسال 100,000 جندي أو أكثر في السنوات القادمة إلى العراق؟ هل هي مستعدة لأن تضيف هذا العدد أو أزيد منه (تأميناً للدعم اللوجستي وسواه من أوجه المساندة) إلى حجم القوات الدائمة، بحيث تكون أميركا قادرة على مواجهة التحدّيات الأخرى التي تنتظرها على أتساع الكرة الأرضية؟

باختصار، خمس سنوات مرّت على ضلوعنا في الحرب، ولم نتمكّن من خلق عراقٍ آمن ومستقرّ. وعلى الرغم من إخفاقاتنا الكثيرة في المنطقة، ما زال عددٌ من الأضاليل يكتنف إمكانية رحيل أميركا عن العراق.

أضاليل الرحيل

الأضلولة الأولى تفترض أننا لا نستطيع المغادرة قبل ''إنجاز مهمتنا'' لأن من شأن ذلك أن يمسّ بالمصداقية الأميركية: إذ سيُدرك أعداؤنا أننا لا نملك القدرة على البقاء، فلن يعود يساورهم ذلك الخوف من جبروتنا في المستقبل. كما أن دورنا في العالم سيتعرّض للخطر ولن نعود نمارس التأثير عينه شأننا في

الماضي. والعالم بدون دور الشرطي الموثوق فيه الذي تمارسه الولايات المتحدة سيكون مكاناً خَطِراً للغاية. مؤيدونا في العراق ستيعرّضون للإبادة؟ ومع كل المليشيات والإرهابيين المتوحشين الذين يعملون الآن قتلاً وخطفاً في العراق، قد يبدو فرارنا من سايغون شيئاً بسيطاً إذا ما قورن بانسحابنا من هناك.

إن حجّة ''المصداقية'' أمارة على تفكير صبياني. أجل قد نخسر بعض المصداقية إذا ما رحلنا الآن؛ لكن إذا ما صدق تحليلنا، فإن البديل - البقاء سنة أخرى أو سنتين أو ثلاث - لن يُقلّل كثيراً من الفوضى والعنف اللذين سيَعْقُبان مغادرتنا، وعندئذ ستكون ''خسارة المصداقية'' من جانبنا أفدح بعدُ. إذا غادرنا الآن، سوف نُظهر أن أميركا لم تتمكن من الانتصار حتى بعد خمس سنوات من القتال؛ وفي سنتين أُخريين سنُظهر أن أميركا لم تستطع الفوز حتى بعد سبع سنوات.

ثمة مجازفة ههنا. لو أخّرنا الرحيل، فقد لا نكون قادرين على اختيار التوقيت. لقد روّجنا للديمقراطية في العراق، لكن فيما عدا الشمال الكردي، هناك معارضة كاسحة للوجود العسكري الأميركي: عموماً، 78 بالمئة من العراقيين يُعارضون وجودنا. وهذه المعارضة تصل حتى إلى 97 بالمئة بين سكّان المناطق السنّية، وإلى 83 بالمئة في المناطق الشيعية(19). باستطاعة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً أن تطلب منّا الرحيل في أي وقت. ومن المُحال تقريباً أن نبقى في البلد في مثل هذه الظروف. وعندئذ بالكاد يُمكنك أن تتصوّر رحيلاً أشدّ إذلالاً ومهانةً إذ ترانا نغادر مُذعنين أذلاء(20).

والأضلولة الثانية تنطوي على مغالطات أشدّ خطراً بعد، مؤداها أننا إذا تركنا البلد قبل إنجاز مهمتنا يكون الذين ضحّوا بأرواحهم قد ماتوا عبثاً. والمغالطة في تفكير كهذا تُمثّل أحد التعاليم المحورية في علم الاقتصاد. ثمة مجموعة من الأقوال البسيطة التي تصف هذه النقطة، ومنها هذا القول المأثور: «عفا الله عما سلف». بالنسبة إلى علماء الاقتصاد، تُعرف هذه المصروفات بـ''**التكلفة غير المتكرّرة**''. هناك، في الحقيقة، نكتة قديمة يتداولها الاقتصاديون وتحكي عن سائق يسأل عن الوجهة المؤدية إلى مكان

مقصود. والجواب؟ «لستُ لأبدأ من هنا». لا أحد منا كان سيختار البدء من هنا - لكن ها نحن هنا. لذلك حريٌ بأن يكون السؤال: ماذا عسانا أن نفعل في ضوء ما نحن فيه الآن؟ فمن غير المعقول البتّة إرسال المزيد من الشباب الأميركي ليموتوا على غير طائل.

والأضلولة الثالثة هي أننا ''مدينون'' للعراقيين بالمساعدة في إعادة بناء بلادهم بالنظر إلى الأضرار التي أنزلناها بهم، وبأنه لا يجوز أن نغادر قبل أن نُنهي المهمّة. المثل السائر يقول: «على الكاسر أن يُجبِّر». من الجليّ أننا لا نستطيع أن نُعيد إلى الحياة من قُتل في الحرب؛ لكن سيكون تصرفنا لا أخلاقياً إنْ نحن رحلنا قبل أن نُصلح على الأقل الضرر الذي ألحقناه بالاقتصاد العراقي. لكن أما وقد فعلنا القليل القليل في السنوات الخمس الفائتة - لا بل تعذّر علينا حتى أن ننفق الأموال المرصودة لإعمار العراق بصورة فعّالة أو نُحسِّن الأحوال المعيشية للناس العاديين برغم من إنفاقنا على الفرد العراقي ثلاثة أضعاف ما أنفقته الولايات المتحدة على الفرد الأوروبي بموجب خطة مارشال - لا يوجد ما يوجب الاعتقاد بأنّ قدراً كبيراً من التقدم ينتظرنا في السنة أو السنتين القادمتين.

حتى لو تسنّى لنا من خلال البقاء مدة أطول في العراق أن ننجح في خفض منسوب العُنف مؤقتاً، فما من شيء يضمن ألاّ ينفجر العُنف مجدداً بعد رحيلنا. إن ''معالم'' ملؤها التبجُح كتشكيل حكومة ائتلافية فعّالة، قد تكون دليلاً خدّاعاً إلى ما سيحدث **بعد** رحيلنا: فقد يقوم إجماع عريض بين العراقيين على المرغوبية في حمل الولايات المتحدة على الرحيل عن البلاد، إنما ليس على النتيجة.

بالضدّ من ذلك، إن منسوباً عالياً من العنف لا يعني **بالضرورة** أن ذلك المنسوب مرشّح للارتفاع لدى رحيلنا. فكما سبق وأشرنا، إن معظم العراقيين على قناعة بأننا نحن من يغذّي العنف، وأن مستواه سوف ينخفض بعد

رحيلنا. ولعلّ وجودنا في العراق هو ما يعيق جهود المصالحة التي هي بالتأكيد الشرط المسبق لأية عملية إعمار ناجحة. إذا كان الأمر كذلك، فإن الإسراع في المغادرة من شأنه أن يصون أرواح الأميركيين والعراقيين **على حد سواء**. يجب أن نُقرّ بجانبٍ من المسؤولية عمّا فعلناه ونفعله؛ لكن هناك طُرُقاً عديدة لمساعدة العراق، بما في ذلك دعم جهود متعدّدة الجنسيات الإعمار العراق (بشرط ألاّ تتولاها شركة هاليبورتن أو سواها من شركات المقاولات الأميركية ذات السجل الحافل بالإخفاقات).

استراتيجيات مُضلِّلة للخروج

إن البقاء في العراق كي نُحافظ على مصداقيتنا، أو كيلا يكون الذين قُتلوا فيما سلف قد ماتوا عبثاً، أو كي نتمكّن أخيراً من إصلاح الضرر الذي تسبّبنا به بغزونا إياه، ثلاثة من بين العديد من الأسباب المغلوطة على نحوٍ بيِّن التي تُساق حجّة للبقاء. وفي المقابل، هناك أستراتيجيتان موضع نقاش واسع لرسم إطار لخروجنا تدلاّن على عمق تفكير أجلّ، لكنهما حافلتان أيضاً بالعيوب. الأولى تقول إن الحكومة الأميركية يجب أن تحدّد بعض الأهداف المعقولة ومن ثم تترك العراق حالما تستطيع الادّعاء على نحو يُمكن تصديقه بأنها قد حقّقت تلك الأهداف. لكن هل توجد أية أهداف قابلة للتحقيق منطقياً في غضون سنة من الزمن أو سنتين؟ إن فن رسم الأهداف إنما يكمن في التحقّق من أنها قابلة للتحقيق. وإلاّ ستكون النتيجة الخيبة والخيبة فقط.

عندما ذهبنا إلى العراق، طرحت إدارة بوش هدفاً واضحاً تمام الوضوح: إن عراقاً حُراً من شأنه أن يُشجّع على قيام دول ديمقراطية من نمط جديد في الشرق الأوسط تنضم إلى الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وربما تكون مستعدة أيضاً لإبرام اتفاقيات سلام مع إسرائيل. إن واقع الشرق الأوسط تغلب عليه الآن الشعبية المتعاظمة للفصائل المتطرفة كحزب الله

وحماس والإخوان المسلمين (في مصر). وحيث أُجريت انتخابات ديمقراطية - في فلسطين - أيَّد الناخبون حركة حماس ذات الارتباطات الإرهابية.

واليوم، حتى الهدف الأكثر تواضعاً: قيام عراق ديمقراطي ينعم بالاستقرار، يبدو بعيد المنال[21]. قلّة من الخبراء مَنْ توقع يوماً قيام دولة [عراقية] موحّدة ومتماسكة؛ لكن البعض أمل بأن يرى السُنّة والشيعة والأكراد ثمة فائدة مشتركة في إيجاد نظام فيدرالي عملي يتسم بدرجة عالية من الحُكم الذاتي. لكن حتى هذا الأمل قد تبخَّر ولا توجد سوى قرائن ضئيلة على التقدم في هذا الاتجاه. هناك إجماعٌ أوسع الآن على دعم خطط ترمي إلى رسم معالم أكثر تحديداً للعراق، وإلى التهديد بالرحيل إذا ما أخفق البلد في الاستجابة لها. وهذه الأهداف لا تصل بالطبع إلى غاية إشاعة الديمقراطية في الشرط الأوسط، بل تكتفي بالتركيز على خطوات متوسطة في العراق يُفترض بها أن تؤشّر على التقدم نحو إحراز المزيد من الأهداف الجوهرية - خطوات من قبيل إقرار قانون لتقاسم عائدات النفط، أو إنشاء قوات شرطة محلّية فعّالة.

هذه المقاربة تنطوي على فكرة بسيطة مفادها أننا إذا ما طرحنا أهدافاً واضحة، سيتولّد لدى العراقيين حافز قوي على العمل بطريقة متناسقة لبلوغها. وإذا لم ينجحوا، يجب أن نغسل أيدينا من الموضوع برمّته. هناك على ما يبدو شيء من القناعة لدى كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، بأن هذه المقاربة ستنجح. لكن حتى هذه المقاربة خاطئة هي الأخرى: فهي تُعامل الحكومة العراقية والشعب العراقي كما لو أنّهما فرد واحد عقلاني. في الحقيقة، هناك بالتأكيد في الحكومة العراقية الراهنة من لا يريد لهذه المقاربة أن تنجح. فإذا كانوا على ثقة من أن الولايات المتحدة ستنفِّذ تهديدها بالانسحاب، فإن احتمالاً كهذا يحفزهم أكثر على اللجوء إلى تكتيكات من شأنها تأخير هذا الانسحاب. وإلى المدى الذي تتطابق فيه السياسات الأميركية مع مصالح هذه الفئة أو تلك، لا مناص تقريباً من أن يعتقد

الآخرون أنه في وسعهم إبرام صفقة أفضل إذا ما أنسحبت أميركا. وهكذا نرى أن مقاربة ''المعالم'' تلك تكاد تكون محكومة بالإخفاق.

أضف إلى ذلك أن تهديدنا بالانسحاب لم يكن يوماً جديراً بالتصديق[22]. فلو كان بوش نفسه هو من سيأمر القوات الأميركية بالخروج من العراق، فسيكون ذلك أشبه بالاعتراف بالهزيمة **بتوقيته هو**. وما من رئيس يريد أن يفعل ذلك: لا جونسون إبّان [حرب] ڤييتنام ولا جورج دبليو بوش بالقطع. بقي على العراقيين ممّن يحبّذون أنسحاب أميركا من بلادهم أن يُدركوا أن أفضل أستراتيجية لهم هي إقناع الناخبين الأميركيين بأن ثمن البقاء في العراق باهظ وباهظ جداً. ڤييتنام وعت ذلك وأستطاعت في النهاية أن تُقنع الولايات المتحدة بالرحيل.

الاقتصاد السياسي للرحيل

إن الصعوبة التي يواجهها بوش في مغادرة العراق تُعطينا مثالاً عن ظاهرة مطروحة على بساط البحث بشكل واسع. هذه الظاهرة المعروفة بـ''خطر الالتزام المتصاعد'' تنصّ على أن **من يتعهّدون حرباً - أو أي مشروع فاشل آخر - لديهم نزوعٌ إلى التوسّع في ألتزاماتهم في حين يجدر بهم الحدّ من خسائرهم**. ولخطر الالتزام المتصاعد أسباب جذرية عدّة. أشرنا آنفاً إلى أن صناعة القرار الرشيدة تقتضي أعتبار ما فات قد فات و''عفا الله عما سلف''؛ لكن هناك قرائن ضافية على أن هذا ما لا يحصل غالباً في المنظمات الكبيرة. إنّ المشكلة عويصة بشكل خاص لأن **من يتخذون القرارات لا يتحمّلون تماماً عواقب أخطائهم**. وفي حالة العراق، صحيح أن إمكانية تعويم الحرب قد تكون صغيرة، إلا أن القادة قد يتبنّون أستراتيجية ذات احتمالية نجاح منخفضة لأن المكسب المحتمل من إنقاذ سمعتهم كبير (بينما إذا أخفقوا فلن تتضرّر سمعتهم كثيراً). فهم لا

يتحمّلون الوطأة الكبرى من الأكلاف ـ لا الأكلاف الاقتصادية ولا الأكلاف البشرية.

في كانون الأول/ديسمبر 2006، أُعطي الرئيس بوش فرصة واضحة لتغيير المسار: فالنتائج التي خلصت إليها مجموعة دراسة العراق المُشكَّلة من الحزبين، مقرونة بردّة فعل قوية من جانب الناخبين في انتخابات 2006، فتحت كوة في الجدار لحصول انسحاب مبكر. أمل العديد من الجمهوريين بأن يُخفِّف انسحابٌ سريع من احتمال أن يُشكّل العراق مسألة مفصلية في انتخابات 2008 [الرئاسية]. فمع ميل مزاج الناخبين لغير صالح الحرب بنسبة 2 إلى 1، تجد لدى القادة الجمهوريين كل الأسباب لرغبتهم في سحب المسألة من التداول. بدلاً من ذلك، بقي الرئيس على عناده بشأن البقاء ـ حتى والعضو تلو الآخر من أعضاء حزبه هو يحثّونه على إجراء تغيير رئيسي في المسار.

إنّ موقف بوش هذا سيضع خَلَفه في وضع صعب: فإذا ما أمر الرئيس الجديد بانسحاب سريع من العراق، فهو (أو هي)(*) من سيُلام على الفوضى التي قد تعقبه. وعندئذ سيقول بوش وفريقه (عن اعتقادٍ) بأنه لو أبدى خَلَفُه العزم الوطيد الذي أظهره هو، لانتهت الأمور على غير تلك الصورة، وإذا لم يُؤمر بأي انسحاب سريع، فسرعان ما ستُصبح حرب العراق حرب الرئيس الجديد. وهنا سيبدأ خطر الالتزام المتصاعد من جديد. وفي حال قُتل وجُرح المزيد من الأميركيين، سيجد الرئيس الجديد نفسه مضطراً لشرح سوء أدائه (أو أدائها) في الحرب. سوف تستنزف الحرب طاقة الإدارة القادمة، وتحوِّل الانتباه عن العديد من المشاكل الصعبة الأخرى التي تواجهها بلادنا.

الوصفة إذن واضحة: ما لم يطرأ تبدلٌ ملحوظ على احتمالات السلام والأمن نتيجة الوجود المستمر للقوات الأميركية ما بين الوقت الذي كُتبت فيه هذه السطور ووقت تسلّم الرئيس الجديد مقاليد السلطة، لن يكون ثمة مفرّ

(*) كُتب ذلك قبل أن تتبدد حظوظ هيلاري كلينتون بالترشّح لمنصب الرئيس عن الحزب الديمقراطي لصالح منافسها باراك أوباما. (م).

من الانسحاب وبسرعة، يجب أن تُقال الحقيقة البشعة للأميركيين، وهي أنه ما من سبيل سهل للخروج من المأساة التي تتوالى الآن فصولاً في العراق.

لماذا الوجود الأميركي المتواصل قد يجعل الأمور تسوء أكثر؟

حتى الآن، كُتبت أكداس مكدّسة من الورق عن أسباب ومناشىء الفشل الأميركي، انطلاقاً من التداعيات الوخيمة لعدد قليل من القرارات الرئيسية. فقرار بول بريمر بحلّ القوات المسلّحة العراقية، مشفوعاً بالتقصير في ضبط الذخائر والأعتدة الحربية والفشل في إعادة الحياة إلى الدورة الاقتصادية، كل ذلك أوجد أعداداً غفيرة من الرجال العراقيين المسلّحين العاطلين عن العمل والساخطين - وتلك لعمري وصفة متفجِّرة لخلق حركة تمرد[23]. إن برنامج اجتثاث البعث - أي طرد أولئك المنتسبين إلى حزب صدّام حسين، حتى وإن كانوا انضموا إلى صفوف الحزب بدافع من الحاجة ليس إلاّ - لم يعمل على زيادة الاستياء والنفور فحسب، بل حرم البلاد كذلك من العناصر المؤهّلة لإدارة وتسيير أقسام حيوية من الاقتصاد. ونشر الجنود لحماية مقر وزارة النفط ومرافق الإنتاج النفطية، والتهاون في الوقت عينه في حماية آثار العراق القديمة الرائعة ومخازن الذخيرة والأعتدة الحربية، عزّزا من روح السخرية الكلبية في أن الغزو الأميركي لا يعدو كونه حيلة لوضع اليد على موارد تدرّ أرباحاً طائلة. وأدّى رفض رامسفيلد السماح بتقديم عطاءات على أساس المزايدة التنافسية على بلايين الدولارات من مال الإعمار، والاعتماد بدلاً من ذلك على الزُمرة المُعتادة من متعهّدي ''واشنطن بلتواي''(*) للمقاولات

(*) Washington Beltway: تسمية اصطلاحية تُستخدم في أميركا للدلالة على كل المجندين للحرب والمنتفعين بها، أكانوا في الإدارة أو الكونغرس أو قطاع الأعمال والصناعة أو مراكز الأبحاث والدراسات أو وسائل الإعلام... إلخ، وتُطلق بالأخصّ على جماعة ''المحافظين الجُدد''. (م).

الدفاعية، إلى حصول تأخيرات في العمل نجم عنها هبوط حادّ في مستويات المعيشة وتبدّد فرصتنا الحقيقية الوحيدة لكسب قلوب وعقول الشعب العراقي.

غير أنه كانت هناك مشكلة أعمق من الناحية الجوهرية في استراتيجية أميركا العسكرية - درسٌ كان يجب أن نستفيده من [حرب] ڤييتنام. كان لدينا عددٌ من المواقف المتناقضة: كنا نريد أن "نصدم ونروِّع"(*) أتباع صدّام حسين دفعاً بهم إلى الخضوع والخنوع، مع معرفتنا في الوقت نفسه بأن علينا أن نكسب دعمهم ومساندتهم. أردنا أن نروّج للديمقراطية، لكننا كنا نعلم بأن أميركا لا تحظى بشعبية في الشرق الأوسط. وبالمثل، لم تفقه إدارة بوش تماماً أن غالبية المواطنين - الشيعة - قد لا يحبّذون حكماً إسلامياً راديكالياً (من الضرب الذي كُنا نواجهه في إيران وأفغانستان) فحسب، بل ويرون في أنفسهم حتى حلفاء لإيران. ومثلما لاحظنا فيما سبق، أفضى تدخلنا ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث إلى قيام حُكم ذي ميول دينية، مما يجعل مهمة المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة موحّدة، وإنْ فيدرالية، أكثر فأكثر صعوبة. لقد طرح ستيغلتز هذه المعضلات على أحد كبار المسؤولين في إدارة بوش المولجين بإعمار العراق قُبيل توجهه إلى بغداد في العام 2003. اعترف المسؤول بأنه قد تكون هناك ضرورة لإعادة تربية العراقيين؛ وقد افترض بأن ذلك في مقدورنا - وبأنه سيكون لدينا الوقت للقيام بذلك. لكن فاته أن عقوداً من الدعم الأميركي الثابت والأحادي الجانب لإسرائيل قد استحقت عداوة العرب جميعاً تقريباً - سُنّة كانوا أم شيعة - وأنها الشيء الوحيد الذي يوحّدهم. ومنذ أن تبوأ بوش منصبه، والعلاقات في تدهور مستمرّ، تدفعها في ذلك الاتجاه مُساندةُ بوش المتواصلة لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، الذي كان يُعتبر لعنةً في العالم العربي.

(*) الاسم الكودي لبداية الغزو الأميركي للعراق في آذار/مارس 2003 كان: "الصدم والروع" (Shock and awe). (م).

لقد أسأنا حساب عاقبة أفعالنا وما قد يترتب عنها من أثمان، ورسمنا سياستنا على نحو يكفل لها أن تُفشّل نفسها بنفسها. حتى باعتماد أفضل الاستراتيجيات، كان من الجائز أن نُهزم؛ لكن باعتماد الاستراتيجية التي تبنيناها، الفشل كان حتمياً لا محالة. توقعنا أن يُحمِّس وجودنا في العراق العراقيين فيدعمون جهودنا؛ غير أن وجودنا غيَّر البيئة بطُرُق حفزت العديد من العراقيين بدلاً من ذلك على أتخاذ موقف المعارضة منا.

أولاً وقبل كل شيء، أتخذت الإدارة **نموذجاً للتوازن الجزئي**، لا يضع في حُسبانه أن مصادر إمداد الذين يُقاتلوننا هي **داخلية**، وبالتالي يُمكن أن تتأثر بما نفعله نحن[24]. بوجود إمداد ثابت، قتلُ أحد الأعداء سوف يُنقص عدد جنود العدو فرداً واحداً. أما بوجود إمداد يستجيب للأفعال، فإن قتلَ أحد الأعداء يُمكن أن يزيد من عدد جنود العدو في الواقع. هناك الآن اتفاقٌ عام في الرأي على أن أفعال الولايات المتحدة ساهمت في زيادة عدد المنضوين تحت راية التمرد. وبالذات تنظيم القاعدة لم يكن له من وجودٍ يُعتدّ به في العراق قبل دخولنا ـ فصدّام حسين العلماني ما كان ليتساهل مع جماعة أصولية قوية كهذه. أما اليوم، فيبدو أن القاعدة باتت تُشكِّل المنبع الرئيسي للمتمردين. أجل، إن وجودنا في العراق هو بذاته ما يُغذّي ويُلهب حركة التمرد. وأميركا لا يُنظر إليها على أنها المحرِّر، بل على أنها المحتلّ. وفي أي بلدٍ كان، أنبل ما يفعله المرء هو أن يناضل في سبيل حريته ضد المحتلّ.

ما هو بيِّنٌ بذاته هو أن أية حكومة أحتلال ـ أو على الأقلّ أية حكومة نستحسنها نحن ـ سيُنظر إليها بالتأكيد على أنها حكومة عميلة وقد لا تبقى على قيد الحياة بعد رحيلنا. وشئنا أم أبينا، لقد صرنا بمثابة سمّ زعاف. لا تملك الولايات المتحدة أية مصداقية، وكذلك الأمر أية حكومة نُساعد في تنصيبها، ولا تملك الحكومة الحالية هي الأخرى ما يكفي من المصداقية للتقريب بين المجموعات المتباينة جميعاً. إن العراق يتهدّده خطر الالتحاق بركب الدول الفاشلة ـ تلك البلدان التي تعجز حكوماتها عن تأمين أبسط

المستلزمات الأساسية للمجتمع كي يعمل، بما في ذلك الحفاظ على القانون والنظام. مع كل عملية قتل لا معنى لها، تتواصل دورة الاتهام المضاد والانتقام، ومعها الأرجحية بأن ينفجر المزيد من العنف والفوضى لدى مغادرتنا.

وحقيقة أن وجودنا، الذي كان يجب أن يوحِّد العراقيين ضدنا، قد أخفق في عقد خناصر مختلف الفصائل معاً، إنما تدلّ على عمق الشروخ في بنيان المجتمع العراقي. لكن حتى إذا اُستطاع من في داخل البلاد أن يتكاتفوا مؤقتاً في قضيتهم المشتركة ضد الولايات المتحدة، فلا يعني هذا أنهم سيعملون في توافقٍ وانسجام بعد رحيلنا. يوحي بعض المحلّلين بأنه متى غادرنا واستطاع العراقيون أن يحوّلوا اُنتباههم نحو العيش معاً، فسيجدون حتماً أرضية مشتركة يقفون عليها. قد يكون الأمر كذلك ـ وإنْ كانت تنقصنا الأدلّة الداعمة لوجهة نظر متفائلة كهذه ـ إلا أنه من الجائز كذلك أن الشروخ التي اُزدادت خلال السنوات الخمس من اُحتلالنا هي من العمق بحيث لا يكون التوافق معها أمراً سهلاً؛ الخطر ههنا هو أنه كلما طال أمد بقائنا، اُزدادت الشروخ عُمقاً ومهمّة الوفاق الوطني اُستعصاءً.

ثانياً، إنّ جانباً كبيراً من تفكيرنا في العراق قد اُبتُلي بمفهوم الردع العتيق الذي هيمن على الفكر الاستراتيجي العسكري خلال فترة الحرب الباردة: اُستطاعت أميركا قوية أن تردع الاتحاد السوفييتي عن اُستخدام أسلحته؛ وأميركا مقدامة في العراق سوف تردع المعارضة على ما تؤكّد هذه النظرية. لكننا من جديد طبَّقنا هذا النموذج بطريقة خاطئة، ومرة أخرى اُتضح على نحو متزايد أن النموذج نفسه غير ملائم.

تستند نظرية الردع إلى فرضية تقول إن جميع الأطراف يتصرفون بصورة عقلانية. في النموذج **العقلاني**، الفرد يُقرّر الالتحاق بحركة التمرد أم لا من خلال النظر في النتائج ـ ماذا ستكون عليه ''آفاقه'' أو ''آفاقها الحياتية'' في كلٍ من هذين الاختيارين. وهذا بدوره يتأثر بإدراك الفائز المحتمل والشكل الذي يُمكن أن يتخذه ''النصر''. وفي العراق، ما من سبب يحدو المرء إلى الوقوف بجانب قوات الاحتلال والحكومة التي نصّبتها

الولايات المتحدة. فالولايات المتحدية لم تستطع خلق وظائف عمل، أو جعل عجلة الاقتصاد تدور، أو الحفاظ على القانون والنظام. وكنا أشرنا إلى أخطاء فادحة اُرتُكبت مثل حلّ الجيش [العراقي] واستبعاد البعثيين السابقين عن الوظائف المهمّة. ومن تُرك عاطلاً عن العمل بفعل هذه الإجراءات لم يجد لديه حافزاً على تأييد الحكومة الحالية بل كل الأسباب التي تدعوه إلى دعم الخيار البديل: التمرد. وكلما كان عدد الأفراد في حركة التمرد كبيراً، كان اُحتمال نجاحها أكبر، وبالتالي إقدام المزيد من الأفراد على مواصلة الالتحاق بصفوفها.

في أية حربٍ، هناك ''أضرار مُصاحبة''، كخسارة أُناس أبرياء لا علاقة لهم بالنزاع أرواحهم أو ممتلكاتهم. في هذه الحرب، حيث يُعدّ كسب تأييد الشعب العراقي ضرورةً حاسمة، كان لا بد من إيلاء الحرص وتوخي الحذر بالنسبة لحجم الأضرار المُصاحبة - ودرجة حساسية الولايات المتحدة حيالها. ربما اعتبرت أميركا فرداً من الأفراد سيء الحظ لدرجة أنه وُجد في المكان الخطأ والزمن الخطأ فكان أن مات ''مأسوفاً عليه''؛ لكن العراقيين قد يرون هذه ''الحوادث'' - عندما تقع مراراً وتكراراً - بمثابة شاهد على نسق من الاستخفاف المتعمَّد بحياة العراقي وممتلكاته. ومن السهل على المعارضة أن تستغلّ مثل هذا الإحساس. كما أنه يُسهِّل كذلك عملية تجنيد المتمردين، أو على الأقل تعزيز اُستعداد المرء لمساعدة المتمردين[25]. تحتفظ المؤسسة العسكرية الأميركية بسجل مفصّل لقتلاها وجرحاها[26]، وهي تبذل قُصاراها لإنقاذ الجنود الأميركيين إذا ما حاق بهم خطر. وهذا ما يقف على طرف نقيض مع الكيفية التي يُعامَل بها العراقيون في بعض الأوقات. إن حرص إدارة بوش على إهمال الدراسات الوحيدة التي تستخدم التقنيات الإحصائية لتقدير ''العدد المفرط'' من وفيات العراقيين - دراسات تُظهر أن عدد القتلى يُناهز النصف مليون[27] - من شأنه فقط أن يقوِّي الإحساس بازدواجية المعايير.

وما يسند هذه الحجج ويعزّزها التقصير الذي يعتور الإجراءات القضائية.

فإذا ما عُومل الأُناس الطيّبون معاملة سيئة (أُخضعوا للتعذيب مثلاً)، فلا يعود هناك من حافز لأن يكون المرء طيباً، وثمة خطر في أن يُعذَّب المرء سواء أكان يدعم حركة التمرد أم لا. ما يهمّ ههنا هو الدّقة التخالفية للنظامين "القضائيين": فإذا ما عاقبوا هم فقط أولئك المتعاملين مع الاحتلال، وعاقبنا **نحن** العديد ممّن ليسوا من المتعاملين مع حركة التمرد، فسيجد الأفراد لديهم حافزاً للالتحاق بحركة التمرد. ما يهمّ هو العلاقة بين عقوبتنا نحن وعقوبتهم هم. وما يهمّ بعدُ أكثر هو الدقة التي تُفرض بها العقوبات[28].

قد تكون هناك نقطة تحوُّل، ويحصل ذلك عندما يتمّ تخطّي العتبة (المُقاسة بنسبة انخراط السكّان في حركة التمرد)، فإذا بالتوازن الذي يميل إليه المجتمع **ليس** هو التوازن الذي تتعايش في ظله المجموعات المختلفة تعايشاً سلمياً داخل بلد واحدٍ[29]. أي أنه، مع انضمام المزيد من الأشخاص إلى حركة التمرد، يأخذ احتمال النجاح بالنسبة إلى الرؤية الأميركية لعراقٍ موحدٍ بالتضاؤل. لا أحد يرغب في أن يكون على الجانب الخاسر في أي نزاع. وما يصحّ قوله على العراق، يصحّ على أميركا أيضاً، وهذا ما يعرفه المتمردون العراقيون جيداً: إن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تستطع "تهدئة" العراق حتى بعد خمس سنوات قد لا تفتّ في عضد بوش أو تشيني. فما من شك في أنهما يُصدّقان إنشائياتهما الخطابية المفعمة بالتفاؤل. لكن بالنسبة إلى معظم الأميركيين - وحتى إلى العديد من الجنود الأميركيين بصورة متزايدة - تبدو احتمالات "النصر" الأميركي ضعيفة وآفاقه قاتمة. في نظر الكثيرين، طموحنا عند هذه المرحلة يجب أن يكون أكثر تواضعاً: المغادرة بكرامة. وما تبقى من أسئلة لا تعدو كونها تكتيكية: بأية سرعة يُمكن أن نُعيد جنودنا إلى ديارهم؟ وما هي مضامين شتّى مستويات الانسحاب؟ إذن لم تعد الأسئلة بعد اليوم أسئلة استراتيجية عن كيفية النجاح والفوز.

وهذه الاستنتاجات بشأن قُدرتنا على ردع المتمردين تتدعم أكثر فأكثر ما إن يضع المرء في اعتباره بعض الاستجابات السلوكية "غير العقلانية".

بالنسبة إلى الجانب العراقي، أن يكون أفرادٌ فيه مستعدين للانتحار يعني أن الأصناف المعتادة من أستراتيجيات الردع قد لا تكون أقلّ نجاعة بعدُ، وإنما قد تُعطي نتيجة عكسية حتماً[30].

إن كل مجتمع مرجّحٌ أن يتصدّى بقوة للأغراب الذين تعوزهم الحساسية تجاه عاداته وأعرافه الثقافية. وقد تصرّف القسم الأعظم من جنودنا ومشاة بحريتنا وبحّارتنا وطيّارينا الشباب بدرجة رفيعة من الحساسية، مُظهرين تعاطفاً مع الشعبين العراقي والأفغاني في محنتهم الرهيبة. والرسائل التي تلقيناها تُظهر إلى أي حد يرغب جنودنا في تحسين الظروف السائدة وكم يعملون بجدٍ واجتهاد للتخفيف من معاناة المجتمعات المحلّية، والقصص التي تتناقلها وسائل الإعلام العراقية ويجري تداولها بالمشافهة ليست إلاّ الاستثناء: حالات يُقدم فيها الجنود الأميركيون على أحتجاز وأستجواب وإذلال وحتى تعذيب عراقيين أبرياء. فمن الطبيعي جداً أن يثير ذلك غضب العراقيين، وأعداؤنا من أمثال ''القاعدة'' يعرفون كيف يُوظِّفون هذا الغضب بمهارة.

وجه اللاتماثل هنا هو أن الاعتقاد الخاطىء لدى إنسان بريء يخلق شهيداً، وهذا ما لا يتكافأ مع الاعتقاد الصائب لدى المذنب (أو حتى مع الإفراج العادل عن البريء). ومن هنا وجوب توخي اليقظة لجهة الإجراءات المتعلّقة بتوقيف واحتجاز المتّهمين بارتكاب أعتداءات. إن الشرطة الأميركية مقصِّرة بشكل جلي في هذا المضمار. فنحن نحتجز حالياً ''26,000 متمرد'' مزعوم في سجون أميركية، و37,000 آخرين في سجون عراقية[31]. لكن من غير الواضح كيف نُعرِّف المتمردين. الكثيرون من هؤلاء السجناء ربما كانوا لا يكترثون بالولايات المتحدة قبل توقيفهم؛ وشبكة الإنترنت كفيلة على الأرجح بتحويلهم إلى متمردين ناشطين عند إطلاق سراحهم.

زدْ على ذلك أننا نُضرٍّ إضراراً كبيراً بمصالحنا نحن حين نطلب من العراقيين مشاطرتنا الكراهية التي نكنّها لـ''المتمردين''. إليكم مثالاً على ذلك:

أثناء معركة الفلّوجة، أقدمت الولايات المتحدة بشهادة الأطباء العراقيين على فتح النار على العاملين في الحالات الطارئة، وحَمَلة المحفّات، والسيارات، والمستشفيات ـ تحت زعم أنهم كانوا يُعالجون الجرحى الذين من بينهم عددٌ من المتمردين. ويصف الطبيب سلام إسماعيل، الجرّاح الذي أُنتقل إلى الفلّوجة بعد وقت قصير من فرض الولايات المتحدة حصارها الأول على المدينة، يصف مدى الإحباط الذي تملّكه في فيلم وثائقي بريطاني عُرض مؤخراً. سأل إسماعيل: «كيف كان لنا أن نعرف من هو المتمرد ومن لا علاقة له بالمتمردين؟ أوتظن أنه كان في مقدورنا أن نُوقف شخصاً ''طارت'' ساقه لنسأله إن كان عضواً في فصيل متمرد؟ وحتى لو كان كذلك، فإني قد أدّيتُ قَسَمَ أبقراط بأن أُعالج مُطلق شخص، بصرف النظر عمّا إذا كان أميركياً أو عراقياً، متمرداً أو غير متمرد»(32).

ثمة أحساسٌ متعاظم بأن الأمور قد وصلت إلى نقطةٍ يتعذّر علينا معها إعادتها إلى نصابها، على الأقل من دون التعهُّد بتوظيف موارد وعناصر بشرية تفوق بكثير المستويات المستعدة أميركا لأن تبذلها. لقد بلغنا نقطة التحوّل. فالبقاء سنتين أُخريين سيُضيف ببساطة 1,000 أو أكثر من جُثث الأميركيين إلى الـ4,000 الذين سبق وماتوا على غير طائل، و10,000 أو أكثر من المصابين الأميركيين إلى الـ 60,000 الذين جُرحوا حتى الآن. وعندما نطرح السؤال على الوجه الصحيح ـ ليس **ما إذا** كان يجب علينا أن نرحل، بل **متى** يجب أن نرحل ـ يُصبح الخروج أكثر سهولةً. إنه وضع كئيب؛ والرحيل عاجلاً، وليس آجلاً، هو السبيل الوحيد للحيلولة دون تفاقمه.

وهذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة، سرت موجة من الارتياح في أميركا: فـ''الاندفاعة'' على ما يبدو قد نجحت في خفض منسوب العُنف، ولا سيما في بغداد. ومع تراجع العُنف وتكاثر المشاكل الاقتصادية التي تُواجه الأمّة، توقفت الحرب في العراق عن أن تكون المسألة رقم واحد في نظر الكثير من

الناخبين(*). لكن، كما سبق وأسلفنا، إن العُنف لم ينقطع: فكل أسبوع يحمل معه تقارير عن هجمات تودي بحياة خمسة وعشرين شخصاً أو أكثر؛ هجمات من شأنها أن تحتل عناوين الأخبار لو وقعت في أي مكان آخر تقريباً. كل ما هنالك أننا في العراق قد أصبحنا معتادين على قدرٍ من العُنفِ المستفحل بحيث إنه إذا خفّ قرعه قليلاً بدا مقبولاً. كما أن تراجع منسوب العُنف اليوم لا يُنبئنا بالكثير عما قد يحدث بعد أن نُغادر، سواء أحصلت هذه المغادرة بعد ستة أشهر أم بعد ست سنوات. يطيب للمؤسَّسة العسكرية أن تنسب إلى نفسها الفضل في تراجع منسوب العُنف، وعزوها ذلك إلى ''أندفاعة'' الجنود. إذا كان ذلك هو السبب الأول والرئيسي، فهذا والحق يُقال أمرٌ مثير للقلق: هل معنى ذلك أنه يتوجب علينا الإبقاء على تلك المستويات العالية من التواجد العسكري كي نحافظ على الهدوء النسبي؟ ثم إن هناك العديد من العوامل الأخرى (ومنها أستعداد إيران لتقديم الدعم في هذا السبيل)، الخارجة عن نطاق سيطرتنا. باختصار، لسنا ممّن يعتقدون بأن التراجع الملحوظ في منسوب العنف قد غيَّر من حيث الجوهر التحليل الوارد في الفصل الحالي. ويبقى السؤال الحاسم: هل ستكون الأمور أفضل حالاً فعلاً **لدى رحيلنا** بعد سنة أو ست سنوات من الآن، أفضل حالاً بما يكفي لتبرير وقوع القتلى والجرحى في الفترة الفاصلة؟

(*) فكيف إذا كان الأمر يتعلّق بـ«أخطر أزمة اقتصادية تواجه الولايات المتحدة منذ ثلاثينيات القرن الماضي» بشهادة معظم الخبراء الاقتصاديين على اختلاف مشاربهم؟ فقبل شهرين فقط من إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية المقرّرة قبل نهاية العام الجاري (2008)، أضطرب النظام المالي الأميركي أيما أضطراب، واهتزت سوف الأوراق المالية في وول ستريت، حيث أعلن أحد المصارف الكبرى إفلاسه، وأشتُري آخر لتجنيبه الإفلاس، وجرى تعويم شركة تامين عالمية لإنقاذها من مصير مماثل، وبادر الرئيس الأميركي بوش إلى الإعلان عن ضخّ ما مجموعة 800 بليون دولار سيولة في السوق للجم التدهور، من دون أن نتطرق هنا إلى تداعيات ذلك على الأسواق العالمية. (م).

الفصل الثامن

التعلُّم من أخطائنا:
إصلاحات برسم المستقبل

سيكون للإخفاقات في العراق، تماماً مثل الإخفاقات السالفة في ڤييتنام، آثارها العقابية والتأديبية. ونكاد نجزم بأن أميركا ستكون أشدّ نفوراً من التورط في مغامرة أخرى من هذا النوع؛ فهي ستتوخى، ويجب عليها أن تتوخى الحذر الشديد من الانزلاق إلى حرب أخرى يُمكن أن تتحوّل إلى مستنقع. إنما مع كل هذا الحذر والتحذير، سوف تذهب أميركا إلى الحرب مجدداً يوماً ما، ولذا نجد من الضروري الشروع بالتفكير **منذ الآن** في كيفية تفادي المشاكل التي أسهمت في إخفاقاتنا في الحرب الراهنة. في مقدورنا، ومن واجبنا، أن نضع في نصابها جملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تعيننا في المرة القادمة. وقد تسنّى لنا بالفعل تصوّر بعض الإصلاحات التي إنْ طُبِّقت فسوف تُساعدنا على تجنّب الوقوع في أخطاء مستقبلاً. وبعض هذه الإصلاحات ينطوي على تحسينات لعملية الاستعلام وصُنع القرار - بما في ذلك عملية وضع الميزانية، والإصلاحات الأخرى تتعلق بالرعاية الواجب إحاطة الجنود بها عند عودتهم إلى وطنهم. إنّ القصور في التخطيط والعناية بجنودنا المسرّحين يُشكِّل خطأً فادحاً، لكنه لحُسن الحظ خطأ أسهل ما يكون على التصحيح.

أحد الدروس الجوهرية المُستفادة من هذه الحرب يتّصل بفشل المؤسَّسات، كالكونغرس الأميركي ومنظمة الأمم المتحدة، في توفير ما يكفي من الضوابط والموازنات. كان الآباء المؤسِّسون [للولايات المتحدة] على دراية جيدة بالنزوع إلى إساءة اُستعمال السلطة التنفيذية، لذلك وضعوا نظاماً للحُكم يقوم على مبادىء الضبط والموازنة. وإذا كان لهذه الضوابط والموازنات ثمنها: إذ إنها كثيراً ما تُبطىء الخُطى الساعية إلى إدخال التغييرات الضرورية؛ فإن فائدتها التي تكمن في تقليلها من إمكانية وقوع المفاسد والتعسّفات، تستحق دفع ذلك الثمن.

في الزمن الذي وُضع فيه الدستور الأميركي، لم تكن هناك كبير حاجة إلى قيود تُفرض على قُدرات الرئيس في إدارة السياسة الخارجية. كانت الولايات المتحدة يومها بلداً حديث الولادة وضعيفاً نسبياً. كانت فرنسا وإنجلترا هما القوتان الكُبريان في ذلك العصر. وقد عهد آباؤنا المؤسِّسون إلى الكونغرس بمهمة ضبط «كيس الدراهم»، وكان ذلك كافياً، من الوجهة النظرية، لضبط سلطات الرئيس ومنعه من إساءة استعمالها. وقد اكتشفنا في المرحلة التمهيدية لحرب العراق أن الضوابط القائمة غير مجدية. فحزبُ الرئيس كان يتمتع بالأغلبية في الكونغرس، وكان له السيطرة التامّة على مصادر المعلومات. وثمة قرائن على أن العاملين في الإدارة قد تلاعبوا بتلك المعلومات لتضخيم الخطر الآتي من صدّام حسين. فقد اَدّعى الرئيس أن أمن البلاد مهدّد بخطر جسيم، وهكذا صدَّق الكونغرس أقواله وصوَّت لصالح الحرب[1].

فشلت الضوابط والموازنات عندنا في الداخل، ولم يكن ثمة أحد في الخارج مستعداً أو قابلاً لأن يثنينا عن اتخاذ القرار المتسرّع والجنوني بغزو العراق[2]. هذا ولا توجد اليوم أية مؤسسة دولية بإمكانها أن تُشكّل كابحاً كافياً لثني دولة كبرى مصمِّمة على الذهاب إلى الحرب حتى ولو كان ذلك يتنافى صراحةً والقانون الدولي. لقد أُنشئت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية للوقوف في وجه العدوان المسلّح، لكنها فشلت هنا. وطبقاً لميثاق الأمم

المتحدة، لا يحقّ للدول اللجوء إلى السلاح إلاّ دفاعاً عن النفس أو إذا خوّلها مجلس الأمن اَستخدام القوة فقط. غير أننا تجاهلنا الأمم المتحدة والغالبية العُظمى في مجلس الأمن. إن حرب العراق لم تُعلن دفاعاً عن النفس ولم يرخِّص بها مجلس الأمن. كما لم يحاول أحد تسويغها بحجّة ''التدخل الإنساني''، أي اَستخدام القوة لدرء وقوع اَنتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان الأساسية. إن الغزو الأميركي [للعراق] كان بمثابة عمل من أعمال العدوان وخرق فظّ للقانون الدولي.

وموقفُ الولايات المتحدة هذا في تجاهل الأمم المتحدة كان ينمّ عن قصر نظر: فقد يأتي الوقت الذي تُقرّر فيه بلدان أخرى شنّ حربٍ ونحتاج نحن إلى الأمم المتحدة كي تُساعدنا في إيقافها عند حدّها. ولهذا السبب، من الأهمية الفائقة بمكان احترام القانون الدولي، حتى يتسنّى له كبح طموحات أو أطماع أي بلدٍ كان. إنه لفي مصلحة الأمم المحدة كما في مصلحة أية جهة أخرى تماماً أن يحظى القانون الدولي بالاحترام.

وثمة أسباب أخرى للرغبة في أن تكون هناك ضوابط دولية تضبط سلطة الرئيس الأميركي. يلفت الاقتصاديون في السنوات الأخيرة الانتباه إلى ظاهرة يسمّونها ''إشكالية الوكالة'' ومفادها أن مصالح المنتدبين لاتخاذ قرار بالنيابة عن آخرين (الوكيل) غالباً ما لا تتطابق تماماً مع مصالح أولئك الذين يُفترض أنهم يعملون لصالحهم، أو من المفروض أن يتحمّلوا وإياهم نتائج قراراتهم. في حالة الحرب العراقية، إنهم الشباب الذين أُرسلوا للقتال من يتحمّلون العبء الأكبر. وكما جاء معنا في الفصل الأخير، إن التعارض ما بين المصلحة الوطنية ومصلحة الرئيس يمتدّ ليشمل عملياً كل قرار استراتيجي كبير، بما في ذلك القرار بالمغادرة أو بموعدها. إذا اَنسحبت الولايات المتحدة واَنفجر العراق من الداخل، عندئذ ستقع الملامة على الرئيس بوش. لكن إذا بقينا فيه، فإنه لن يعدم الفرصة أن يُحاسبه التاريخ برأفة أكبر: فالأحداث يُمكن أن تتغيرّ، بطريقة أو بأخرى، على نحو أكثر مدعاة للرضا، أو يُمكنه

تقاسم الملامة مع إدارة [أميركية] قادمة. إن نطاق العمل التعسفي يتّسع عندما تكون المعلومات ناقصة - وذلكم جزء من السبب لتعلّق الحكومات في أكثر الأحيان بالسّرية، وجزء من السبب لمحاولة كل ديمقراطية عصرية تعيين حدود للسرّية من خلال إقرار قانون حرية الوصول إلى المعلومات[3].

المجموعة الأولى من الإصلاحات التي نقترحها تستلزم التأكّد من أن المواطنين ومن يمثّلونهم يملكون معلومات أكمل قبل الانطلاق إلى الحرب - معلومات عن الأثمان البشرية والتكلفة المالية المقدَّرة للمغامرة. وفي حالة الحرب العراقية، نرى أن المعلومات المنقوصة، ليس بشأن الخطر المفترض من صدام حسين فحسب بل وعن الأكلاف الواقعية للغزو أيضاً، كانت العامل الرئيسي وراء ضمان دعم الكونغرس لمشروع الغزو.

المجموعة الثانية من الإصلاحات تُركِّز على وجوب معاملة جنودنا وجنودنا المسرّحين بصورة لائقة ومنصفة. في كانون الثاني/يناير 2005، أثار وكيل وزارة الدفاع لشؤون العديد والجهوزية، الدكتور ديڤيد تشو، موجة من السخط في أوساط الجنود المسرّحين حين أخبر صحيفة **وول ستريت جورنال** بأن المبالغ التي تُصرف على معاشات قُدامى المحاربين التقاعدية وضمانهم الصحّي والتقديمات المُعطاة إلى الأرامل «قد بلغت حدّاً باتت معه موجعة ومؤذية. إنها تنتقص من قُدرة الأمة على الدفاع عن نفسها»[4]. أجل، إن تصريحه هذا ليعكس بدقة الكيفية التي قاربت بها هذه الإدارة مسألة تمويل الحرب. فهي لا تحجم عن المطالبة بمبالغ نقدية أكبر فأكبر لدفع رواتب الجنود فيما هم في ساحة القتال، كما أنها لا تمتنع عن تلبية المطالب الفلكية لشركات المقاولات الخاصّة مثل ''هاليبورتن'' و''بلاكواتر سكيوريتي''. لقد تصرّفنا كما لو أن هناك تضارباً مباشراً في المصالح بين تمويل الحرب والعناية بالجنود المسرّحين بعد عودتهم إلى الديار. وهذا ما أدّى - على نحو ما بيّنا في الفصل الثالث - إلى نشوء ثغرات تمويلية في مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، وركام من 400,000 طلب غير مبتوت فيه

للتعويض عن الإعاقة في إدارة التقديمات للجنود المسرّحين، ومئات الآلاف من الجنود العائدين الذين كُتب عليهم أن يصطدموا بالعوائق البيروقراطية والروتين الحكومي غير الضروري.

نقترح فيما يلي عدداً من الإصلاحات المعدَّة لضمان توفّرنا على معلومات أفضل في حال فكّرت الولايات المتحدة بالذهاب إلى الحرب، أو فيما نحن ماضون قُدماً بالتورط في أي نزاع طويل الأمد.

الإصلاح الأول: لا يجوز تمويل الحروب من خلال المخصّصات الإضافية ''الطارئة''.

تنشب الحروب أحياناً على حين غرّة. ومن المفهوم أن يكون جزءٌ من الإنفاق الأوّلي على الأقل من المصروفات غير المتوقعة؛ لكن ما من سبب لأن تُموَّل الحرب بواسطة اعتمادات مالية ''طارئة'' لمدة سنتين ـ دع عنك خمس سنوات. وكما سبق وأشرنا، المخصّصات ''الطارئة'' لا تخضع لسقوف الميزانية العادية ـ والأهم من ذلك أنها لا تتطلّب المستوى عينه من التسويغات الميزانيّة شأن الاعتمادات المنتظمة [الدورية]، كما أنها لا تخضع للدرجة نفسها من الفحص والتدقيق. مع المخصّصات الإضافية الطارئة، لا يملك المحلّلون في الكونغرس ومكتب الميزانية التابع للكونغرس القدر الوافي من المعلومات الضرورية أو الوقت اللازم لتقييم الطلب. وبالنتيجة، يتمّ الالتفاف على الضوابط والموازنات العادية المعدّة أصلاً لضمان المحاسبة المالية. من هنا نهيب بالكونغرس أن يسنّ قانوناً يُحدِّد بموجبه استخدام أسلوب التمويل الطارىء بالسنة الأولى فقط من النزاع[5].

الإصلاح الثاني: يجب أن يقترن تمويل الحرب بمراجعة الاستراتيجية المتّبعة.

في حال لجأت الإدارة إلى المخصّصات الطارئة أكثر من مرتين، أو ما بعد أنقضاء سنة على بدء النزاع، ينبغي أن يفترض الكونغرس أن الحرب تسير على نحو أسوأ مما كان متوقعاً. وفي هذه الحال، يجب أن يُطلب من الإدارة تفسير لهذا التردّي، وتحديد ماهية التغييرات التي سيتمّ إدخالها على الاستراتيجية المتّبعة، وتقدير ما يترتب عنها على صعيد الميزانية.

الإصلاح الثالث: الإدارة مدعوة إلى أستحداث منظومة شاملة من الحسابات العسكرية، تتضمّن نفقات وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومصلحة شؤون الجنود المسرحين، ووزارة العمل، فضلاً عن الضمان الاجتماعي وتقديمات الرعاية الصحّية، الناشئة عن الخدمة العسكرية.

وهذه المنظومة من الحسابات الميزانية يجب أن تتّسم بالشفافية، وتُقدَّم كحسابات نقدية وحسابات تراكمية [مستحقة] كلتيهما، بحيث تكون الكلفة معروفة ليس للسنوات العشر القادمة فحسب، بل وللسنوات الأربعين القادمة أيضاً. إن أكلاف الحرب تستمر حتى بعد أنتهاء العمليات القتالية بوقت طويل، إلاّ أنها تتوارى خلف نظام المحاسبة ''النقدية'' للحكومة ويمكنها أن تبقى كذلك لأمد طويل. وإلى جانب المحاسبة النقدية، توجد تشكيلة منوّعة من الحيل الميزانية التي يتسنّى للإدارة بواسطتها أن تعتّم على الأكلاف الحقيقية - والتي ربما تكون مُغرية بنوع خاص لإدارة من الإدارات فيما لو كانت الحرب، مثلاً، لا تحظى بشعبية.

في كل حربٍ، يجب أن يُطلب من الإدارة تقديم مجموعة من الحسابات الميزانية التي لا تتضمّن النفقات الجارية بالتفصيل فحسب، بل وأن تضع في حسابها أيضاً كلفة أستبدال المعدّات والأعتدة الحربية المستهلكة في الحرب، والحاجة إلى توفير رعاية طبيّة طويلة الأمد وتقديمات إعاقة للجنود المسرّحين. ويجب أن تذكر الحسابات الميزانية كذلك الأكلاف على المدى الطويل لأية تغييرات بنيوية في ميزانية وزارة الدفاع، من قبيل الزيادة في

الرواتب والعلاوات أثناء القتال، كما تجب الإفادة أيضاً عن أي أثر محتمل لذلك على مؤسّسات أخرى، كوزارة الخارجية، ووزارة الطاقة، ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية، فضلاً عن الوكالات الكبيرة شأن إدارة الضمان الاجتماعي.

الإصلاح الرابع: إن وزارة الدفاع مدعوة إلى تقديم بيانات مالية خالية من الشوائب وقابلة للتدقيق إلى الكونغرس، ويكون وزير الدفاع وكبير الموظفين الماليين مسؤولَيْن شخصياً عنها.

رغم صعوبة تصديق ما هو حاصل فعلاً، لا تتوافر بيانات أساسية حول النفقات - أي ما يُصرف من المال في الواقع. فالرئيس بوش لا يُقدِّم، وبصورة منتظمة، حساباً بالكلفة التي ترتِّبها علينا حرب العراق. وليس إلاّ بجهد جهيد أن تمكنّا - وآخرون - من جمع أشتات الحسابات إلى بعضها بعضاً. تُصنِّف وزارة الدفاع أكثر من 25 بليون دولار في ميزانيتها السنوية للعمليات والصيانة على أنها «خدمات أخرى وعقود متنوّعة» - وتلك فئة للنثريات أنتقدتها مصلحة الأبحاث في الكونغرس باعتبارها «أكثر إبهاما من أن تكون ذات جدوى». وأنظمة المحاسبة في البنتاغون أعجز من أن تستطيع تقصّي مآل المصروفات حتى إن الوزارة سقطت في ''امتحان'' التدقيق المالي سنةً بعد أخرى طوال العقد المنصرم. وكل جهة مسؤولة نظرت في أكلاف الحرب - بما فيها مكتب الميزانية في الكونغرس، ومصلحة الأبحاث في الكونغرس، وهيئة مُساءلة الحكومة، والمجموعة الدراسية الخاصة بالعراق، ومدققو حسابات الوزارة أنفسهم والمفتش العام فيها - قد وجدت تناقضات لا تُحصى في أرقام وزارة الدفاع.

إن الوزارة مُطالبةٌ بموجب قانون كبار الموظفين الماليين وقانون سلامة الإدارة المالية أن تُعدّ بيانات مالية تستوفي الحدّ الأدنى من الشفافية والمُساءلة(6). ومنذ أن صدرت قوانين خاصّة بهذه الإصلاحات، وكل الوزارات في الحكومة تقريباً (ما عدا وزارة الأمن الداخلي التي استُحدثت من خلال

دمج اثنتين وعشرين وكالة ولم تقم بعد بتوحيد حسابات هذه جميعاً)، أستطاعت أن تتقدّم ببيانات مالية ''خالية من الشوائب'' وصادق عليها مدقّقون ماليون من الخارج. وهذا ما أقتضى قدراً هائلاً من الجهد في تلك الوزارات كافة. وبرغم جهود بعض العاملين في ملاك الموظفين بالبنتاغون، لا تبذل القيادة في وزارة الدفاع ذلك الجهد المكثّف والدؤوب (ولا تطلب مالاً للقيام بذلك) الذي من شأنه أن يُعطي عنها فكرة ''لا تشوبها شائبة'' ـ ومؤداها أن حساباتها كناية عن وصفٍ دقيق لأوجه إنفاق الوزارة.

ومما يبعث على السخرية حقاً أن يكون الكونغرس مستعداً للتسامح مع هذه المعايير الرخوة والمُساءلة المحدودة. لأربع سنوات خلت بالتمام، أصدر الكونغرس (بالإجماع تقريباً) تشريعاً عُرف بـ''قانون ساربانس ـ أوكسلي''، الذي يطلب من كبار المدراء التنفيذيين تحمّل المسؤولية الشخصية عن البيانات المالية التي تصدرها شركاتهم، ويفرض عقوبات جنائية على أية أنتهاكات في هذا الصدد. كذلك يُطالب القانون بدرجة عالية من الشفافية في البيانات المالية ويوفِّر الحماية القانونية للمُخبرين. أُقر قانون ساربانس ـ أوكسلي في عام 2002 ردّاً على الفضائح المتكشّفة في محاسبة الشركات أواخر التسعينيات من القرن العشرين، مثل إنرون وووردلدكوم وتايكو، التي يقف كبار المسؤولين فيها الآن وراء القضبان. لو طبِّقت وزارة الدفاع معايير المُساءلة نفسها على وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه السابق پول وولفويتز، لربما أُعتُبرا شخصياً مسؤولَيْنِ عن بعضٍ من عمليات الاستغلال والزلاّت المالية في البنتاغون خلال فترة ولايتهما.

إنّ من شأن إخضاع وزير الدفاع وكبير الموظفين الماليين لمزيد من المُساءلة الشخصية أن يستحثّ التغيير المنشود[7]. إننا ندعو الكونغرس إلى التحرّك بالإصرار بادىء ذي بدء على تطبيق القواعد واللوائح المرعية الإجراء: الطلب من جميع الوزارات الرئيسية جميعاً إعداد بيانات مالية تُغطي موجوداتها، وألتزاماتها، ومخزوناتها، وأنظمتها، والعقود التي أبرمتها[8]. وإذا لم

يُعطِ ذلك النتيجة المرجوة، على الكونغرس أن يسنّ نسخة مصغّرة من قانون ساربانس - أوكسلي تُحمِّل الحكومة بمقتضاه العاملين الحكوميين المسؤولية عن القضايا المالية في وزاراتهم(9).

الإصلاح الخامس: يتعيّن على الإدارة ومكتب الميزانية في الكونغرس أن يقدّما تقديرات دورية للأكلاف الميكرو - اقتصادية والماكرو - اقتصادية لأي تورط عسكري.

التفاوت الكبير ما بين الأكلاف الميزانية للحرب ومجموع أكلافها الاقتصادية يعني أن هناك حاجة إلى حساب شامل للكلفة المترتبة على الاقتصاد. ومحاولة إبقاء الأكلاف الميزانية لهذه الحرب منخفضة، زادت التكلفة في مكان آخر. هنالك الآلاف من الاقتصاديين الذين يعملون في الحكومة الفيدرالية - إنهم يخدمون في مكتب الإدارة والميزانية [بالبيت الأبيض]، ومكتب الميزانية في الكونغرس، وهيئة مُساءلة الحكومة، واللجنة الاقتصادية المشتركة في مجلس النواب، وفي سائر أجهزة الحكومة. وبالرغم من هذه القُدرات، لم تقم الحكومة الفيدرالية سوى بجهد محدود لمعرفة الأكلاف الاقتصادية الكاملة للحرب - وهذا ليس إلاّ بعد حثٍّ لها من الخارج. في حين أن ذلك كان يجب أن يكون أمراً روتينياً. كان ينبغي إيلاء مكتب الميزانية في الكونغرس المسؤولية عن إعداد تقرير اقتصادي يتناول الفئات البارزة لتلك الأكلاف وفق الخطوط المبيّنة في هذا الكتاب، وبطريقة شفّافة بما فيه الكفاية بحيث يُمكن للغرباء أن يقرّوا بشرعية خلاصاته واَستنتاجاته. والأكلاف المستقبلية التي ينبغي إدراجها في حساب الكلفة تشتمل على المدفوعات الآجلة للرعاية الصحيّة وتقديمات الإعاقة مدى الحياة للمصابين، وتكلفة اَستبدال المعدّات المحطّمة والمهتلكة، وكذلك ما يُصرف على ''إعادة تهيئة'' القوات المسلحة لتستعيد القُدرات التي كانت لها قبل الحرب.

الإصلاح السادس: يتوجب على الإدارة أن تُعلم الكونغرس بأية تغييرات إجرائية قد تؤثِّر في الضوابط والموازنات البيروقراطية العادية السارية على جريان المعلومات. ينبغي تعزيز قانون حرية الوصول إلى المعلومات (الذي يُكرِّس المبادىء الأساسية لحقّ المواطنين في معرفة ماذا تفعل حكومتهم)، وذلك بالتقليل ما أمكن من الاستثناءات مع إشراف الكونغرس نفسه على تلك الاستثناءات.

لقد جرى حجب وتمويه وتسويف المعلومات بشأن المجهود الحربي أثناء النزاع العراقي. وتشتمل تلك المعلومات على معطيات أساسية كعدد الجنود الجرحى، ومدّة الانتظار التي يقضونها حتى يُعاينهم الطبيب في نظام مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، وأرقام المنتحرين والفارّين من الجندية بين الجنود المنشورين في ساحة النزاع. لقد اَضطرت منظمات قُدامى المحاربين إلى التسلّح بقانون حرية الوصول إلى المعلومات لاكتشاف تلك الأمور. ونهيب من جانبنا بالكونغرس أن يُطالب بأن يكون النفاذ إلى معطيات من هذا النوع ميسوراً[10].

وهناك عدد من الجوانب الأخرى لهذه الحرب التي لم تكن بأي حال عادية، تلك الجوانب التي قلّصت من مدى اَستشعار الأميركيين بوجع الحرب كاملاً. واثنان من هذه الجوانب تلزمهما مراجعة متأنية.

الإصلاح السابع: بالإجمال، يتعيّن على الكونغرس أن يعيد النظر في التعويل الكثيف على المتعهّدين في زمن الحرب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الحدّ من اُستخدام المتعهّدين في تقديم ''الخدمات الأمنية''، إن من حيث العدد أو من حيث المدّة، مع تبرير مفصَّل يُبيِّن الأسباب التي تحول دون القوات المسلحة نفسها وتقديم تلك الخدمات. ويجب الانتباه جيداً إلى الأكلاف المستترة التي يتحمّلها الجمهور، من الصنف الذي كُشف عنه النقاب في هذا الكتاب، كالمدفوعات تعويضاً

عن الإعاقة والوفاة من خلال بوالص التأمين التي تؤمنّها الحكومة.

تتكشّف الحرب في العراق عن كونها دعوة لليقظة فيما يخصّ دور المتعهّدين. إننا نستخدم المتعهّدين في العراق وأفغانستان لتأدية العديد من المهام التي كان يؤديها في السابق أفراد القوات المسلّحة أنفسهم أو موظفو الحكومة المدنيون. ولا تنحصر واجبات المتعهّدين في تقديم الدعم والمساندة، بل يشغلون مواقع أستراتيجية خطيرة، كمستجوبين في السجون، ومعطّلين للقنابل، وجامعين للمعلومات الاستخبارية الفائقة السرّية لمصلحة وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA)، وحرّاس مسلّحين للمسؤولين الأميركيين. ووصلوا إلى حدّ توقيع عقود مربحة جداً لإعادة بناء البُنية التحتية [العراقية] وإطعام الجنود الأميركيين. والقسم الأكبر من هذا العمل يدار إدارة سيئة ويخضع لمراقبة غير وافية بالمراد، ومع ذلك بات المتعهّدون الخاصّون حاجة لا غنى عنها للعمليات الحربية.

ينطوي هذا التعويل على القطاع الخاصّ على مجموعة من النقائص الجوهرية الخطيرة. أولاً، إن الحوافز الدافعة عند المتعهدين لتختلف عن تلك لدى الموظفين المدنيين. فسواء أكانوا شركات عملاقة مثل ''بكتيل'' و''جنرال إلكتريك''، أو حراس أمن فرديين يكسبون 16,000 دولار شهرياً في العراق، المتعهّدون يحرّكهم دافع وحيد هو جني المال. فمما يتنافى والواقعية الافتراض بأن دافعهم هو نفسه همّ المصلحة العامة الذي نجده عند الموظفين المدنيين أو العسكريين. النظام الحالي يعتمد على الموظفين المدنيين لإدارة المتعهّدين ومحاسبتهم. غير أنه وكما اتضح بشكل مؤلم في العراق، قلّة قليلة من الموظفين المدنيين، لا بل في المؤسّسة العسكرية نفسها، من يملكون التدريب أو المهارات للقيام بذلك على نحو فعّال؛ ثم إننا ببساطة لم نستأجر عدداً كافياً من الموظفين المدنيين لتأمين الرقابة الوافية.

ثانياً، لا يبدو أن المكلّفين عندنا يقيمون وزناً للمال. لعلّ أحد الأسباب

الرئيسية للاستعانة بموظفين من الخارج هو الافتراض الشائع بأن القطاع الخاصّ يعمل بفعالية ونجاعة أكبر من القطاع العام. بيد أن الحاصل في العراق هو أن معظم الأموال المخصّصة لمشاريع الإعمار ذهبت إلى جيوب المتعهّدين الأميركيين ممّن يتقاضون بدلات فاحشة عوضاً عن أن تذهب إلى العمالة المحلية الزهيدة الكلفة. وقد قامت هيئة مساءلة الحكومة وغيرها من أجهزة الرقابة على الحكومة، وبصفة متكرّرة، بتسجيل حالات من المغالاة في الفوترة، والإفراط في الدفع، والاستغلال المكشوف لجني مكاسب فاحشة إبّان الحرب العراقية. كما أن نسبة كبيرة من العقود العسكرية في هذه الحرب قد مُنحت من دون أية منافسة [مناقصة] كاملة. وقد صار كبار المتعهدين ماهرين في التلاعب بالنظام. فما أن تفوز الشركات بعقود ضخمة ـ مُستخدمة في أغلب الأحيان أرقاماً تقديرية أولية للكلفة جدّ منخفضة ـ حتى تغدو الحكومة كثيرة الاتكال على خدماتها لدرجة يستحيل معها تقريباً التخلّص منها.

ثالثاً، إن مخاطر فقدان زمام السيطرة قد تتغلّب تماماً على الاعتبارات الميزانيّة ـ كما في اُستجواب السجناء لدى الأجهزة العسكرية مثلاً. لكن الأمر قد اُشتط بعيداً عن التعاقد، حتى إن البنتاغون صار يستأجر وبصورة نمطية متعهّدين للقيام بأعمال التدقيق المالي لدى متعهدين حكوميين آخرين. وفي العراق، تتضاعف ملابسات هذه المسألة من جراء الوضع القانوني غير الواضح للمتعهّدين. فوفق اتفاقية جنيڤ، المتعهّدون لا يُعتبرون في عداد المقاتلين؟ لكن الكثير من هؤلاء يحملون السلاح في العراق ويعملون كقوى أمنية شبه عسكرية، أو ينخرطون في تدريب القوى الأمنية العسكرية. ومع ذلك تجدهم لا يخضعون دائماً للوائح الانضباط والمُساءلة نفسها كالجنود الأميركيين(*).

(*) ولعلّ هذا ما حدا بالمخرج الأميركي مايكل مور، المعروف بشدة انتقاماته للإدارة الأميركية الحالية، إلى وصف هؤلاء المتعهدين والمقاولين في إحدى مقابلاته المتلفزة بـ''المرتزقة''. (م).

وهذا الاتكال الواسع والمتنامي على المتعهّدين مرشحٌ للتوسّع أكثر فأكثر. ففي وزارة الدفاع، 50 بالمئة من العمال العسكريين ''المدنيين'' سوف يُحالون عمّا قريب إلى التقاعد. والكثير من هؤلاء المتقاعدين، وهم ما زالوا في منتصف العقد الخامس من عمرهم، سينتهي بهم الأمر إلى ''الباب الدوّار'' يعملون لدى المتعهّدين بعد اَمتناعهم إلزامياً عن تعاطي أي عمل ذي صلة بالحكومة لمدة سنة كاملة.

قبل كل شيء، لقد حدّ اَتكالنا على المتعهّدين من مدى إحساس أميركا بالضريبة البشرية الباهظة للحرب. إن جيشنا القائم على مبدأ التطوع، وكذلك أفراد حرسنا الوطني وجنود الاحتياط لدينا يقومون بأعمال بطولية، لكن النسبة المئوية من المواطنين الأميركيين الذين ينهضون بأعباء النزاع هي الأدنى من أي وقت مضى[11]. وعوضاً عن أن نجعل المزيد من الأميركيين يتقاسمون الأعباء، نستأجر عمالاً، ونتعاقد مع متعهّدين، ونطلب من أفراد القوات المسلحة والحرس الوطني وجنود الاحتياط أن يعملوا مُدداً أطول. وهذا عدا عن أنه تصرّف يعوزه الإنصاف، قد يكون أعلى كلفةً على المدى الطويل إذ يجعل التطوّع أقلّ جاذبية. من هنا، يتعيّن على الكونغرس أن يقوم بمراجعة شاملة لكل هذه الفلسفة والمضامين الكامنة وراء خصخصة المؤسّسة العسكرية.

الإصلاح الثامن: لا يجوز السماح للمؤسَّسة العسكرية بأن تستدعي أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط للخدمة أكثر من سنة واحدة، ما لم تبرهن على اُستحالة تامين الزيادة المطلوبة، في حجم القوات المسلحة بوسيلة أخرى.

من المفترض بنا أن نستدعي جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني في حالات الطوارىء فقط. وبعد اَنقضاء خمس سنوات على دخولنا في حربٍ، لا يُمكننا الادّعاء بأن الوضع في العراق ما برح يُعدّ حالة طارئة. وقد سبق

ورأينا عاقبة وجود أول المستجيبين، الحرس الوطني، في الخارج بدلاً من أن يكون قادراً على التحرّك بسرعة لو كان في الداخل. وتحديد مدة نشر هؤلاء الجنود بسنة واحدة سوف يُجبر المؤسسة العسكرية على التقدّم بمقاربات بديلة. ولن يُسمح لأفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط بالخدمة أكثر من نوبة واحدة من اثني عشر شهراً إلا إذا اُستطاعت المؤسسة العسكرية أن تُثبت بشكل مُقنع أنها عاجزة عن تلبية حاجتها إلى قوات بأية طريقة أخرى.

وفي حال خدم أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط أكثر من نوبة واحدة، ستكون المؤسسة العسكرية مُلزمة بأن تدفع لهم ضعف رواتبهم في نوبة الخدمة الثانية، وثلاثة أضعاف ما يتقاضون في النوبة الثالثة. وأي فردٍ يُطلب منه تمديد فترة خدمته عن غير تطوعٍ منه ولفترة تتجاوز المدة المتعاقد عليها أصلاً، له الحقّ في أن يتقاضى ضعف راتبه الأصلي.

وهذا ما سيُشكّل وازعاً للمؤسّسة العسكرية كيلا تستخدم الحرس الوطني وجنود الاحتياط في نوبات خدمة متكررة، وكيلا تُجبر من تعاقد على خدمة عسكرية لأربع سنوات على أداء خدمة من خمس أو ست سنوات؛ وسيحملها كذلك على التعويض عمّن مُدِّدت فترة خدمتهم لقاء الأعباء الهائلة التي فُرضت عليهم.

وأخيراً، حريٌ بالمؤسَّسة العسكرية أن تجعلها حالة اَضطرارية أن تحقّق وفراً مهمّاً في الكلفة وتحسّناً ملموساً في الفعالية العسكرية من خلال فرض مثل هذه الأعباء الجسيمة على عددٍ ضئيل من الأفراد، بدلاً من تقاسم الأعباء على نطاقٍ أكثر اتساعاً.

قد تنشأ حالة، بالطبع، لا يكون فيها المتطوعون العسكريون قادرين على تأمين القوات الإضافية المطلوبة في جيشٍ يقوم في جُلِّه على مبدأ التطوع، أو على الأقل قد لا يتسنّى له ذلك من دون زيادة التعويضات وخفض شروط الانتساب. لكن يجب أن يكون ذلك بحد ذاته بمثابة رسالة مهمّة إلى صنّاع

السياسة عندنا. إن الأميركيين أُناس مفعمون بالروح الوطنية. وقد تطوّعوا زرافات ووحدانا في الحرب العالمية الثانية لإيمانهم بأنها حربٌ عادلة. وإذا كان الشباب الأميركي يقول إنه غير مستعدٍ لخوض نزاعٍ دفع الزعماء السياسيون في واشنطن الأمة إلى التورط فيه، فخليقٌ بالزعماء السياسيين أن ينصتوا إلى رسالته هذه.

الإصلاح التاسع: ينبغي الانطلاق من مُسَلَّمة تقول إن أكلاف أي نزاع يدوم أكثر من سنة واحدة يجب أن يتحمّلها المكلّفون الحاليون، وذلك من خلال فرض ضريبة حرب إضافية.

لقد أصبحت الحرب سهلة أكثر مما ينبغي على أميركا[12]. إذ لا يُطلب من الأميركي العادي أن يُجازف بحياته، أو بحياة أبنائه، في العراق. كما لا يُطلب منه أن يدفع ضرائب أعلى من المعتاد. فالحرب تُموَّل بواسطة الدَّين. وهذه التركيبة: جيشٌ قائم على مبدأ التطوع وحربٌ مموّلة بواسطة الاستدانة، هي التي دفعت بمعظم الأميركيين في بادىء الأمر إلى تأييد الحرب من غير حتى أن يسألوا أنفسهم: هل سيكونون مستعدين للتضحية بأرواحهم وأرواح أبنائهم لخوض غمار هذه الحرب؟ وهل سيكونون راغبين في دفع 25,000 دولار من مال أُسرتهم هُم (ومن مال أبنائهم) لخوض هذه الحرب؟[13] لقد جرى تنفيس الحافز لدى الأميركي العادي للعب دور الضابط والمُوازن ضد إساءة أستعمال السلطات الرئاسية. ونعتقد أنه ينبغي، في الحد الأدنى، إلقاء وزر الأعباء المالية لخوض الحرب على عاتق المواطنين الحاليين، وليس تحميلها بمنتهى البساطة لأبناء الجيل القادم[14]. ومعنى هذا أن الإيرادات الحالية يجب أن تغطي النفقات الحالية. بكلام آخر، ينبغي فرض ضريبة حرب لتمويل تلك النفقات. ومن شأن هذه الضريبة أن تموِّل العمليات العسكرية الراهنة، وتُرفد بمساهمات إضافية الصندوق الائتماني لتقديمات قُدامى المحاربين (VBTF) الذي نقترح إنشاءه في موضع لاحق من هذا الفصل[15].

لمّا كانت الولايات المتحدة قد برزت بصفتها القوة العظمى الوحيدة، مع اختلال التوازن في القُدرات العسكرية لصالحها أكبر حتى من أختلاله في القُدرات الاقتصادية (تُنفق بمفردها ما نسبته 47 بالمئة من مجموع ما يصرفه العالم أجمع على التسلّح)، فلا وجود لخط نهائي من الضوابط على تعسُّفها في أستعمال قُدراتها العسكرية - ما خلا التدخل النشيط لمواطنيها في هذا الشأن. إن حقيقة أن الموت والدمار يحدثان من قنابل تُلقى من أرتفاع 50,000 قدم على أُناس لا يُشاهدون ولا تُسمع أصواتهم، ويُشطب معظمهم [من الوجود] بأعتبارهم ''أضراراً مصاحبة'' للعمليات العسكرية، يجب ألا تحمل على الاستخفاف أو الاستهانة بفعل القتل.

إن الإصلاحات التسعة التي طرحناها للتو، الغرض منها ترجيح كفّة أتخاذنا قرارات حصيفة بشأن الذهاب إلى الحرب - ولاتخاذ قرارات صائبة لا بد من توافر معلومات سليمة؛ فمن الأهمية بمكان أن يعرف الأميركيون ما هي أكلاف الحرب وأن يعرفوا كيف يواجهونها. ما من ريب في أن الولايات المتحدة سوف تذهب إلى الحرب مجدّداً. هنا قد يختلف الأميركيون حول ما إذا كان يجب القيام بذلك أو متى ينبغي القيام بذلك. غير أن مسألة واحدة يكاد يلتقي حولها الجميع، وهي أن من واجبنا أن نُحسن مُعاملة من حاربوا في سبيل بلادهم - معاملة أفضل بالقطع ممّا يلقون من إدارة بوش. والإصلاحات التسعة التالية ترمي إلى ضمان هذه المعاملة المنشودة.

الإصلاح العاشر: نقل عبء إثبات الأحقّية في تقديمات الرعاية الصحية وتعويضات الإعاقة من الجنود أنفسهم إلى الحكومة.

إذا طالب جندي بتعويض لإعاقة لحقت به في الحرب، فينبغي **التسليم** عندئذ بأن له كل الحقّ في ذلك التعويض. والأمر يجب أن يُترك لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين لكي توفّر الدليل على أن الجندي لا يستحقّه. يجب

أن نُعامل طلبات الجنود الخاصة بالإعاقة تماماً مثلما نُعامل الضرائب: فمصلحة الإيرادات الداخلية (IRS) تقبل بصورة آلية كل أستمارات الضريبة تقريباً من أي فردٍ كان، ثم تدقّق في أحد المجاميع الفرعية لاكتشاف وجود تزوير ما ومنعه. بالنسبة إلى الجنود المسرّحين، يجب أن نسهر على خضوع جميع العسكريين العائدين لفحوصات طبية كاملة لدى تسريحهم من الجندية ولا سيما لمعرفة ما إذا كانوا مُصابين بانجراحات رضّية في الدماغ أو باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة. وأي وجه من أوجه الإعاقة يتبدّى في ذلك الحين، يجب أن يؤهّل صاحبه تلقائياً للحصول على التقديمات. بوسع المصلحة إذن أن تقبل الطلبات في الحال. إن عدّة دراسات أجراها المفتشون العامّون في مصلحة شؤون الجنود المسرّحين ووزارة الدفاع وجدت أن لا تزوير تقريباً في طلبات أولئك الجنود. ومع ذلك، بإمكان المصلحة المذكورة أن تُجري تدقيقاً فيما بعد على عيّنة من الطلبات، وتعدّل قيمة المدفوعات حيثما تقضي الضرورة[16].

إن النظام المعمول به حالياً يقيم معركة ظالمة ما بين الحكومة والجندي المسرَّح ـ كون القرائن (وكذلك الموارد) في جانب الحكومة. وقد صادقت مصلحة شؤون الجنود المسرّحين في نهاية الأمر على 88 ـ 90 بالمئة من جميع الطلبات (أقلّه جزئياً) سواء في النزاع الحالي أم في حرب الخليج العام 1991، ودفعت المتوجبات لها بمفعول رجعي. سيكون أمراً معقولاً أكثر لو أُجيز الطلب سلفاً بدلاً من إجبار الجنود المعوّقين على الانتظار ما بين ستة أشهر وسنتين للحصول على الموافقة.

الإصلاح الحادي عشر: ينبغي النظر إلى الرعاية الصحيّة للجنود المسرَّحين على أنها أستحقاق، وليست مسالة أُجتهاد وأُستنساب.

إن مصاريف الإدارة الصحيّة للجنود المسرّحين لا يجوز أن تكون جزءاً من الميزانية الاستنسابية (تماماً مثلما أن تقديمات الضمان الاجتماعي ومصلحة

الرعاية الصحية ليست جزءاً من الميزانية الاستنسابية)، أي خاضعة لما يُقرّ من اعتمادات ومخصّصات سنوية. إذا كانت الإدارة الصحّية للجنود المسرّحين غير قادرة على تأمين الرعاية الصحّية التي يحقّ للجنود الحصول عليها في مرافقها الطبّية، فيجب أن يكون للجنود المسرّحين نفاذٌ إلى برنامج مصلحة الرعاية الصحية وتُسدّد نفقات علاجهم من ميزانية مصلحة شؤون الجنود المسرّحين (غير الاستنسابية). وحقيقة أن تلك النفقات قد تكون أعلى قليلاً (ولا سيما عندما يتعلّق الأمر بإعادة التأهيل أو بأحد اختصاصات المصلحة)، يجب أن تكون حافزاً لتلك المصلحة كي تعمل على توسيع منشآتها ومرافقها الصحيّة.

الإصلاح الثاني عشر: من الضروري إنشاء صندوق ائتماني لتقديمات قُدامى المحاربين و"إقفاله" بحيث يُصار إلى تمويل مستحقّات الجنود المسرّحين سواء لجهة الرعاية الصحية أو الإعاقة على الوجه الأكمل وحيثما تدعو الحاجة.

هناك دائماً ضغوطات لشطب المستحقات التي لا تمويل لها. لذلك، حين يتمّ استئجار متطوعين عسكريين جُدد، ينبغي وضع المال اللازم لتمويل تقديمات الرعاية الصحية والإعاقة مستقبلاً على جنب (في صندوق مقفل) يُدعى "الصندوق الائتماني لتقديمات قُدامى المحاربين". إننا نُطالب أصحاب العمل بأن يفعلوا ذلك. كما نُطالب القوات المسلّحة بأن تفعل الشيء عينه. ويعني ذلك بالطبع أنه عندما نذهب إلى الحرب، سيكون علينا أن نضع جانباً مبالغ أكبر بكثير لنفقات الرعاية الصحية والإعاقة مستقبلاً، حيث إن هذه سترتفع لا محالة ارتفاعاً ملحوظاً أثناء أي نزاع قادم وبعده.

الإصلاح الثالث عشر: أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط الذين يُحاربون فيما وراء البحار، يجب أن يكونوا في عِداد المستفيدين من برنامج "تسلّيم الإعانات عند التسريح من الخدمة"، وسائر البرامج

الأخرى الخاصّة بالمنافع العسكرية.

هناك أدلّة متعاظمة على رفض طلبات أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط المسرّحين للحصول على تقديمات الإعاقة بوتيرة أكبر منها بالنسبة إلى قوات الخدمة الفعلية، مع أن عدداً أقلّ بكثير منهم يتقدّمون بطلبات كهذه (انظر الفصل الرابع). لعلّ ذلك راجعٌ إلى أنهم لا يُعتبرون من المستفيدين من برنامج ''تسليم الإعانات عند التسريح من الخدمة''، وحريٌ بوزارة الدفاع أن تتحرك فوراً لجعلهم أهلاً لذاك البرنامج. كذلك يحقّ لأفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط ممّن يخدمون فيما وراء البحار أن يحصلوا على ذات المنافع والتقديمات شأنهم شأن العسكريين، مثل القروض الميسَّرة لأغراض السكن والتعليم.

الإصلاح الرابع عشر: يجب أُستحداث مكتب جديد للمحاماة كي يُمثِّل مصالح الجنود المسرّحين.

إن سلسلة القيادة العسكرية تقتضي بحقٍّ أن يأخذ الجنود الأوامر ممّن هم أعلى رتبةً منهم. وبخاصة في زمن الحرب، لا مكان هناك للمساومة المعتادة التي تسمُ العلاقة المألوفة بين ربّ العمل والموظف. لكن هذا يعني أن مصالح العسكريين كأفراد قد تُرفض رفضاً باتّاً وفورياً. ومن هنا لا بد من شخص يُعبِّر عن مصالحهم، أثناء فترة خدمتهم وبعدها على حد سواء.

إن من شأن مكتب المحاماة هذا أن يكون بمثابة حبل خلاص لحياة الشباب الذين يعيشون حالياً تحت رحمة السياسات والقرارات الخاطئة أو غير المعقولة من جانب المؤسّسة العسكرية الهائلة واللاشخصية. وحسبكم مثالاً على ذلك أن تلك المؤسسة تُطالب الجنود الذين جُرحوا في المعركة بردّ جزء من العلاوات المخوّلة لهم إذا تقاعسوا عن أداء نوبات خدمتهم كاملةً بسبب ما لحق بهم من إصابات. وقد اكتشفت هذه السياسة المطابقة للقانون، لكن

المهنية من الوجهة الأخلاقية، لجنة دول - شلالا، وسوف يُصار إلى إبطالها بموجب تشريع أجازه منذ مُدة مجلس الشيوخ. لكن هناك المئات من الأنظمة واللوائح الغامضة التي قد تكون لها عواقب غير مؤاتية بالمرة. إن الأفراد العاديين من منتسبي القوات المسلحة بحاجة إلى جهة ما تستطيع التعبير عن قضاياهم بالنيابة عنهم.

الإصلاح الخامس عشر: وجوب تبسيط عملية المُطالبة بتقديمات الإعاقة ولا سيما بالنسبة إلى الجنود المصابين باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة.

إن الإجراءات الحالية التي تتمّ بها المُطالبة بتقديمات الإعاقة، عملية عتيقة، كثيرة الأضابير وعلى درجة من التعقيد لا لزوم لها. فكل لجنة، وكل هيئة أو منظمة نظرت في الموضوع، قد خلُصت إلى الاستنتاج نفسه. في العام 2007، نشر المعهد القومي للطبّ مطالعة نقدية شاملة من نيف و300 صفحة بصدد النظام المعمول به حالياً، وقد دعت المطالعة إلى إصلاحٍ وتحديثٍ جذريين لعملية المطالبة بتقديمات الإعاقة[17]. ولجنة دول - شلالا أوصت هي الأخرى بوجوب إعادة هيكلة تلك العملية على نحو شامل. هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر بين منظمات قُدامى المحاربين حيال المواصفات المحدّدة للنظام الجديد، لكن الكل متفق على أن النظام الحالي بات غير عملي بالمرة. وهذا الوضع سيزداد تفاقماً بالتأكيد في غضون السنوات القليلة القادمة بما أن عدد الطلبات المعقّدة مرشحٌ للازدياد، وكثيراً من أوفر المحكَّمين في دعاوى التعويضات خبرةً وتمرساً سوف يتقاعدون من مصلحة شؤون الجنود المسرّحين.

إننا نُطالب بإجراء تعديل شامل لإضبارة الدعوى نفسها، ولسُلّم التصنيف، وللمُعادلة التي يتمّ بموجبها تقييم أشكال الإعاقة المختلفة، فضلاً عن تحديث المصطلحات الطبّية والحالات المصنَّفة. فينبغي تقليص الإضبارة

الحالية المكوَّنة من 26 صفحة، ببنودها التفصيلية ومستلزماتها المرهقة لتوثيق كل حالة إعاقة، إلى استمارة من صفحة واحدة على غرار ''الأنموذج القصير'' الذي تعتمده مصلحة الإيرادات الداخلية بخصوص الضريبة. كذلك نحثّ مصلحة شؤون الجنود المسرّحين أن تنظر في أمر تبسيط فئات الإعاقة بصورة جذرية وفق خمسة مستويات: لا إعاقة، إعاقة خفيفة، إعاقة متوسطة، إعاقة شديدة، وإعاقة بالغة. على أن يحلّ هذا التصنيف محل السُلّم التزايدي الحالي ذي العشر درجات الذي يفتقر جداً إلى الموضوعية ويُطبَّق على نحو يعوزه التساوق والانسجام في مختلف المكاتب الإقليمية. ونوصي بأن يُصار إلى تنسيب الجنود المسرّحين الحاليين في النظام الجديد إلى أقرب درجة موازية على السُلَّم ذي الخمس درجات، وتدوير الرقم إلى الدرجة الموازية الأعلى لا الأدنى. ومن شأن النظام الجديد هذا أن لا يقلّل من الأخطاء المحتملة ومظاهر عدم الانسجام والنواحي المعقّدة فحسب، بل وأن يجعل أيضاً تدريب المحكَّمين الجُدد في دعاوى الإعاقة أكثر سهولة بما لا يُقاس. إن المشاكل التي تُعاني منها الصيغ والحالات الطّبية المعمول بها حالياً موثّقة توثيقاً جيداً في تقرير المعهد القومي للطبّ، وعليه فإننا ندعو إلى تبنّي توصياته.

علاوةً على ما تقدم، هنالك حاجة ملحّة إلى تسريع عملية البتّ في دعاوى الإعاقة التي يتقدّم بها المصابون باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة. ويجب أن تحظى هذه بالأولوية على ما عداها. إن النظام المعمول به حالياً، والمعدّ أساساً لأوجه الاعتلال الجسدي التي تظهر في الحال، نظام ظالم ولا سيما لأولئك الذين يعانون من اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة، لأن الاعتلال هنا نادراً ما يظهر رأساً. إن ملء الاستمارات وتأمين المستندات المفصَّلة ليس بالأمر الهيِّن حتى على الناس الأصحّاء نفسياً، فما بالك بالجنود المسرّحين المُصابين باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة الذين تتهدّدهم أخطار جمّة ليس أقلها خطر التشرّد[18]، والإدمان، والبطالة، والعُنف المنزلي، والانتحار.. وسواها من المشاكل الاجتماعية. ولمّا كانت اضطرابات

الضغط العصبي عقب الصدمة تتفشّى سريعاً بما يُشبه الوباء في صفوف الجنود العائدين، فمن الضرورة الفائقة بمكان إصلاح هذا النظام من خلال المصادقة بصورة آلية على جميع دعاوى التعويض عن الإعاقة حيثما يكون الجندي المسرَّح قد أُرسل فعلاً إلى منطقة حربٍ وشُخِّصت لديه عوارض اضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة.

الإصلاح السادس عشر: إعادة التقديمات الطبِّية إلى الجنود المسرّحين من فئة الأسبقية الثامنة.

في العام 2003، عمد أنتوني پرنسيپي، رئيس مصلحة شؤون الجنود المسرّحين السابق، إلى تعليق الخدمات الطبّية التي تقدّمها المصلحة إلى جميع الجنود من الفئة الدُّنيا من حيث الأسبقية، أو ما يُعرف بـ"فئة الأسبقية الثامنة". كان الغرض من هذا الإجراء تحرير الموارد الشحيحة وإتاحتها بالكامل للجنود من فئات الأسبقية العُليا، أي للمعوّقين منهم أو لذوي الدخل المنخفض. غير أن هذا القرار جاء ليعني حرمان 400,000 جندي مسرَّح على الأقل، ومنذ العام 2003، من حقّهم في الرعاية الطبّية[19]. إن هؤلاء الجنود المسرحين ليسوا بأثرياء؛ فالواحد منهم الذي يكسب 30,000 دولار سنوياً قد لا يكون مؤهلاً للوصول إلى منظومة الرعاية الصحية لمصلحة شؤون الجنود المسرحين بسببٍ من دَخْله هذا[20]. إننا في الوقت الذي نتفهَّم فيه أن پرنسيپي كان يرمي من وراء قراره هذا إلى حجز سبيل الوصول إلى الرعاية لمن همّ أشدّ حاجة إليها، نرى أن المشكلة الأساسية هنا تكمن في أننا لا نموّل المصلحة كما يجب بحيث يتسنّى لها تأمين الرعاية الطبّية لجميع الجنود المسرّحين ممّن يرغبون في الانتساب. إننا نهيب بالكونغرس أن يعيد من جديد التمويل وطاقة الاستيعاب اللازمين إلى نظام الرعاية الطبّية التابع لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين حتى يُمكن قبول أنتساب الجنود من "فئة الأسبقية الثامنة" إليه.

الإصلاح السابع عشر: تنسيق ومؤالفة عملية الانتقال من وضعية الجندي في الخدمة إلى وضعية الجندي المسرَّح بحيث يغدو هذا الانتقال سيرورة ''سلسة'' بحق وحقيق.

ربما لا تجد مسألة أُشبعت نقداً كالعجز الظاهر لدى وزارة الدفاع ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين عن العمل سويةً لضمان عملية أنتقال سلسة من وضعية الجندي في الخدمة إلى وضعية الجندي المسرَّح. وهذا أمر معيب حقاً طالما أنه كثير الحدوث. إنه يتسبَّب بمعاناة لا تُوصف كما تكشّفت عنها فضيحة مركز والتر ريد الطبّي العسكري. والحال أن جميع اللّجان، كلجنة دول - شلالا ولجنة غيتس واللجنة المعنية بمستقبل قُدامى المحاربين الأميركيين، وسائر المجموعات التي شكّلتها وزارة الدفاع ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين، بقيت عاجزة عن حلّ هذه المعضلة. غير أن معظم الإصلاحات الضرورية تندرج في باب الحس السليم المباشر، والعديد منها ورد بخطوطه العريضة في جُملة التوصيات التي تقدّمت بها مجموعة العمل لـ''الانتقال السلس'' المنبثقة عن مصلحة شؤون الجنود المسرّحين في العام 2004[21]. وتتضمَّن تلك التوصيات تنسيقاً أفضل في نظامَيْ الطبابة والرواتب بين وزارة الدفاع ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين؛ ونفاذاً أسهل لموظفي المصلحة إلى مرافق الوزارة؛ وتصنيفاً لدرجة الإعاقة من قبل الوزارة والمصلحة في وقت واحد؛ فضلاً عن تبادل أوسع للثقة والمعلومات وعلى جميع المستويات ما بين الوزارة والمصلحة.

الإصلاح الثامن عشر: زيادة التقديمات التعليمية للجنود المسرَّحين.

خلال الحرب العالمية الثانية، أبرمت أميركا عقداً مع جنودها أن تُمكِّن جيلاً بأكمله من الجنود المسرّحين من نيل قدرٍ لا بأس به من التعليم بعد أنتهاء النزاع. وكانت ما تُعرف بـ''مذكّرة الجنود الأميركيين'' تغطي كامل نفقات التعليم الجامعي، بما في ذلك رسوم التعليم والكتب المدرسية وفوقها

معاش أيضاً. وتُعتبر تقديمات التعليم الحالية (التي تُوفَّر بموجب منكّرة مونتغُمري لعام 1984) أقلّ سخاءً من المذكرة السابقة، فالجنود ممّن هم في الخدمة الفعلية لا يحصلون اليوم سوى على 75 بالمئة من رسم التعليم في الكليات أو الجامعات العامّة، ولا ينالون أية إعانات لجهة الكُتُب المدرسية والنفقات المعيشية. زدْ على ذلك أن الجندي كي يكون مؤهّلاً لذلك، ملزمٌ بتسديد دفعة أولى قدرها 1,200 دولار في بحر السنة الأولى من الخدمة العسكرية؛ وإلاّ فلن يتلقّى أية تقديمات أو إعانات تعليمية بالمرة. هناك إحدى عشرة ولاية في الوقت الحاضر توفِّر تعليماً جامعياً لجنودها المسرَّحين معفى من الرسوم تماماً. لكن بالنسبة إلى الجنود المُسرَّحين المنتمين إلى الولايات التسع والثلاثين الباقية، قد لا تكون كلفة التعليم الجيد في متناولهم.

إنّ أفراد القوات المسلّحة في وقتنا الحاضر هم جميعاً عسكريون متطوعون، وبعضهم ممّن لم يستكمل حتى مرحلة التعليم الثانوي. وفي مسعى منا إلى تشجيع الشباب على الانخراط في صفوف العسكريين، فتحنا الباب أمام انتساب عدد أكبر من الجنود في الشرائح الاجتماعية الاقتصادية الدُّنيا، في مقابل عدد أقلّ من الشرائح العُليا، وقد ضاعفنا مرتين عدد الذين لا يحملون شهادة الدراسة الثانوية[22]. أما وقد صرفنا حتى الآن ثلاثة تريليونات من الدولارات لشنّ هذه الحرب، فإن أفضل استثمار يُمكن أن نقوم به هو أن نزيد التقديمات التعليمية زيادةً فعلية لتصل إلى مستوياتها ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبذلك نستثمر في شبابنا من الجنسين الذين حاربوا من أجل أميركا.

حتى في أفضل الظروف، ستكون الولايات المتحدة مُجبرة على إنفاق المزيد والمزيد من بلايين الدولارات في العراق خلال العقد القادم. فقد ألزمت نفسها سلفاً بتوفير ضمانات أمنية طويلة الأجل للعراق؛ وبتدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية؛ وبمحاربة «القاعدة والصدّاميين وسواهما من الشراذم

الخارجة على القانون كافة»[23]. وهذا ما يضمن فعلياً حاجة القوات الأميركية إلى البقاء في العراق في المستقبل المنظور. إن قرارنا المتسرِّع بغزو العراق في عام 2003 له أستتباعات طويلة الأمد سوف تدفع ثمنها عدة أجيال قادمة من الأميركيين.

إن الإصلاحات الثمانية عشر التي أقترحناها في هذا الفصل الختامي من شأنها أن تساعدنا في تفادي التورط في عراق أو ڤييتنام أخرى في المستقبل. لن يكون نظامنا معصوماً من الوقوع في التقصير. فحتى أفضل الناس وأشدّهم ذكاءً يُخطئون الاجتهاد والتقدير، والنظام السياسي الأميركي لا يكفل دائماً وصول الأفضل والأذكى إلى قمة صناعة القرار. بيد أن هذه الإصلاحات قمينة بأن تجعل أرتكاب مثل تلك الأخطاء أقل أحتمالاً. ومن شأنها، في أضعف الإيمان، أن تضمن في حال تورّطنا في نزاع آخر كهذا أن نفعل ذلك بعيونٍ مفتوحة وبقدرةٍ على التعامل مع بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل التي يستتبعها حُكماً.

ينبغي عدم الإقدام على خوض غمار الحروب من دون أحتساب مسبق لأكلافها البشرية والاقتصادية المحتملة، ومن دون خطط لمعاملة جنودنا وجنودنا المسرّحين بالطريقة اللائقة التي يستحقّونها. وتنطوي الحرب حتماً ليس على قتل وجرح مقاتلي العدو فحسب، بل وعلى الإضرار كذلك بالمتفرجين الأبرياء ممَّن يحكم عليهم حظّهم العاثر بالتواجد في المكان الخطأ في الزمن الخطأ. في العراق، هذه المعاناة الإنسانية التي يُطلق عليها من باب التعبير الملطّف تسمية ''الأضرار المُصاحبة''، تشتمل الآن على مئات الآلاف من القتلى المدنيين، وزهاء مليونَيْ نسمة من اللاجئين في بلدان العالم، ومليونين آخرين من المهجَّرين داخل وطنهم.

لا يجوز الذهاب إلى الحرب بشيء من الخفّة. الحربُ عملٌ ينبغي مباشرته بقدر أكبر من الرصانة، وقدر أكبر من الاتزان، وقدر أكبر من الحرص، وقدر أكبر من

التحفُّظ والحذر من أي عمل آخر. إن الحرب، مجرَّدة من وسائل الإعلام التي لا تعرف الشفقة والجعجعة الحكومية، وخالية من مظاهر الشوفينية والشجاعة الطائشة، هي قصة رجال ونساء يَقْتلون ويُشَوِّهون بوحشية رجالاً ونساءً آخرين. والخسائر كالأثمان تعيش طويلاً حتى بعد إطلاق آخر رصاصة.

ملاحق

رسالة الرئيس بوش إلى رئيس
مجلس النواب بصدد قانون الاعتمادات المالية الطارئة

17 تشرين الأول/أكتوبر 2001

عزيزي رئيس المجلس:

وفقاً لأحكام القانون العام رقم 107 ـ 38، قانون الاعتمادات المالية الإضافية الطارئة للتعافي من والرد على الهجمات الإرهابية التي شُنَّت على الولايات المتحدة، للسنّة المالية 2001، ألتمس من الكونغرس أن ينظر وعلى وجه السرعة في الطلبات المرفقة، البالغ مجموعها 20 بليون دولار، بغية تمكين الحكومة من توفير المساعدة المطلوبة لضحايا هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والتصدّي لذيول تلك الهجمات.

القانون العام رقم 107 ـ 38، هذا التشريع الذي صيغ وسُنّ بالتعاون الوثيق بين كلا الحزبين، يوفّر ما مجموعه 40 بليون دولار كأموال ضرورية لصندوق الاستجابة الطارئة. إن مبلغ الـ40 بليون دولار كنفقات طارئة الذي أُقرّ بموجب القانون العام رقم 107 ـ 38، إنما جرى توفيره لمساعدة ضحايا

الهجمات وتدارك العواقب الأخرى للهجمات، بما في ذلك النفقات اللازمة لـ: (1) تجهيز حالة الاستعداد على مستوى الدولة الفيدرالية والولايات والمناطق المحلّية للتخفيف من أثر الهجمات والردّ عليها؛ (2) تأمين المؤازرة اللازمة للتصدّي لأعمال الإرهاب المحلية أو الدولية والتحقيق بشأنها أو مقاضاتها؛ (3) توفير المزيد من أمن المواصلات؛ (4) تصليح المرافق العامة وأنظمة النقل العام التي تضرّرت بفعل الهجمات؛ (5) تعزيز الأمن القومي.

وطبقاً لما ينصّ عليه القانون العام رقم 107 ـ 38، الصادر في 18 أيلول/ سبتمبر، أُعلن مبلغ الـ40 بليون دولار بأكمله مطلباً تمويلياً طارئاً. وعليه فإنّي أطلب اليوم وأقرّر اُعتبار هذه المقترحات الإفرادية بمثابة متطلبات تمويلية طارئة وفقاً للبند 251 (ب) (2) (أ) من الميزانية المتوازنة وقانون ضبط العجز الطارىء لعام 1985 وتعديلاته. كما إنّي أُعلن المبالغ الموجودة أو المُسَلَّفة لحساب التعاون الدفاعي للسنة المالية 2002 بمثابة متطلبات طارئة وفقاً للبند 251 (ب) (2) (أ) من القانون آنف الذكر.

إنني فخور بأننا قد واصلنا العمل معاً تحدونا مثل هذه الروح المعبَّر عنها من كلا الحزبين في الأسابيع التي تلت الهجمات الشائنة على أمتنا. ولمّا كانت التقديرات النهائية لمجموع الموارد اللازمة لمعالجة ذيول هذه المأساة لن تُعرف قبل عدة أشهر، فإنّي أحثّ الكونغرس على تشريع ومن دون إبطاء هذه الطلبات المحدّدة التي تلبّي الحاجات الفورية والقريبة الأمد والتي تُمثِّل متطلّبات باتت الآن محدَّدة وبحكم المؤكَّدة.

إن إدارتي لا تعتزم طلب المزيد من الأموال التكميلية أو الإضافية سواء للحاجات الداخلية أو الدفاعية لما تبقى من دورة اُنعقاد الكونغرس هذه. وفي حال برزت بوضوح الحاجة إلى متطلبات مالية أخرى، فسوف نعمل سويةً مع الكونغرس على تدارك الحاجات الإضافية هذه في دورة الانعقاد الثانية من العقد التشريعي السابع

بعد المئة للكونغرس. وفيما عدا ذلك، من المنتظر أن نبحث في الطريقة التي ستتدراك بها ميزانيتنا للسنة المالية 2003 الحاجات الإضافية كونها ترتبط بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية.

إن تفاصيل هذه الخطوات مبيَّنة في الرسالة المرفقة من مدير مكتب الإدارة والميزانية، وإنّي موافق على كل ما ورد في تعليقاته وملاحظاته.

بكل إخلاص

جورج دبليو بوش

استنباط مواقع وزارة الدفاع على شبكة الإنترنت بالنسبة إلى "عملية الحرية للعراق"

الجدول البياني رقم 1

هذه هي الحصيلة الرسمية لمجموع الخسائر بحسب وزارة الدفاع، التي يُمكن العثور عليها بسهولة في موقع وزارة الدفاع الاعتيادي على شبكة الإنترنت. وهي تشتمل على الوفيات من جراء العمليات العدائية [الحرب] وغير العدائية على السواء، لكنها توفِّر إحصائيات للجرحى الذين أُصيبوا في القتال دون سواهم.

الجدول البياني ـ 1
عملية الحرية للعراق (OIF): وضعية الخسائر الأميركية(*)
القتلى حتى26 كانون الأول/ديسمبر 2007، الساعة العاشرة بالتوقيت الشرقي للولايات المتحدة

الخسائر العسكرية الأميركية في عملية الحرية للعراق بحسب المراحل	مجموع القتلى	قتل في المعركة	قتل خارج المعركة	جُرح في المعركة عاد إلى الخدمة(**)	جُرح في المعركة لم يعد إلى الخدمة(**)
الأعمال الحربية (19 آذار 2003 ـ 30 نيسان 2003)	139	109	30	116	429
العمليات ما بعد الأعمال الحربية من 1 أيار حتى الآن	3,749	3,057	692	15,742	12,424
الخسائر المدنية لوزارة الدفاع في عملية الحرية للعراق	8	7	1		
المجاميع	**3,896**	**3,173**	**723**	**15,858**	**12,853**

(*) عملية الحرية للعراق تشتمل كذلك على الخسائر التي وقعت في 19 آذار/مارس 2003 أو بعده، في بحر العرب، البحرين، خليج عدن، خليج عُمان، العراق، الكويت، عُمان، الخليج العربي، قطر، البحر الأحمر، السعودية، والإمارات العربية المتحدة. الخسائر في تلك البلدان والمناطق ما قبل 19 آذار/مارس 2003 تُنسب إلى عملية الحرية الدائمة [أفغانستان].

(**) هذان العمودان يشيران إلى عدد الجنود الذين جُرحوا في المعركة وعادوا إلى الخدمة خلال 72 ساعة، والذين جُرحوا في المعركة ولم يعودوا إلى الخدمة خلال 72 ساعة. ومن أجل التوصل إلى الرقم الكُلي للجرحى في المعركة، ما عليك إلاّ أن تجمع أرقام هذين العمودين معاً. وهذه الأرقام يتمّ تحيينها كل يوم ثلاثاء ما لم يسبقه عيد أو يوم عطلة.

الجدول البياني رقم 2

كانت هذه هي الجردة الكاملة لوزارة الدفاع التي يصعب العثور عليها قبل أن تعمد وزارة الدفاع إلى إدخال تبديل عل تصميمها. وهي تُبيِّن الرقم الإجمالي لعدد الخسائر حتى تاريخ 6 كانون الثاني/يناير 2007، بما في ذلك عدد القتلى في المعركة وعددهم خارج المعركة؛ وعدد الجرحى في المعركة، وكذلك عدد المصابين والمتضررين والمرضى خارج المعركة، إنما اُستدعت حالتهم الخطيرة عمليات إجلاء طبيّة لهم. في 6 كانون الثاني/ يناير 2007، بلغ عدد الإصابات غير المميتة 47,657 إصابة في العراق وحده. والجدول البياني لم يعد متوافراً بعد الآن بهذا التصميم.

الجدول البياني ـ 2

الحرب العالمية على الإرهاب ـ عملية الحرية للعراق

حسب فئات الإصابات ضمن فروع القوات المسلحة

(19 آذار/مارس 2003 حتى 6 كانون الثاني/ديسمبر 2007)

نوع الإصابة	المجموع	القوات البرية	القوات البحرية (***)	مشاة البحرية	القوات الجوية
قُتل في المعركة	1,843	1,201	42	585	15
مات متأثراً بجراحه(*)	562	411	1	150	
مات بعدما فُقد في المعركة	7	7			
مات في الأسر	2	2			
مجموع قتلى العمليات العدائية	**2,414**	**1,621**	**43**	**735**	**15**
حادث	383	260	10	103	10
مرض	57	48	7	1	1
جريمة قتل	12	8	1	1	2
إصابة ذاتية	69	81	2	13	
غير محدد	6	5	1		
معلّق(**)	30	17		13	
مجموع قتلى العمليات غير العدائية	**584**	**419**	**21**	**131**	**13**
مجموع عدد القتلى	**2,998**	**2,040**	**64**	**866**	**28**
جرحى ـ لم يلزم نقلهم جواً للمعالجة	16,164	9,944	386	5,627	207
جرحى ـ لزم نقلهم جواً للمعالجة(****)	6,670	4,751	130	1,738	51
مصابون في عمليات غير عدائية ـ لزم نقلهم جواً للمعالجة(****)	6,640	5,299	214	857	270
مرضى ـ لزم نقلهم جواً للمعالجة(****)	18,183	15,710	509	1,163	801
مجموع عدد الجرحى	**22,834**	**14,695**	**516**	**7,365**	**258**
مجموع عدد المنقولين جواً للمعالجة	**31,493**	**25,760**	**853**	**3,758**	**1,122**
مجموع عدد الإصابات غير المميتة	**47,657**	**35,704**	**1,239**	**9,385**	**1,329**

(*) بمن فيهم الذين جُرحوا في المعركة وتوفوا في مكان آخر.

(**) "معلّق" يعني أن الفئة النهائية متروك أمر تحديدها إلى وقت لاحق.

(***) مجاميع سلاح البحرية تضم أيضاً أفراد حرس السواحل.

(****) بحسب إفادات مديرية المساندة الطبّية في الميدان (حتى 4 كانون الأول/ديسمبر 2006).

الجدول البياني رقم 3

هذه هي لائحة الخسائر الجارية بحسب وزارة الدفاع في تصميمها الجديد. وهي تتضمن أرقام القتلى في العمليات العدائية وغير العدائية، والجرحى في العمليات العدائية، وعمليات الإجلاء الطبّي جواً لإصابات وقعت خارج أرض المعركة. وللتوصل إلى الرقم الإجمالي للإصابات غير المميتة (المُسمى سابقاً: «مجموع عدد الإصابات غير المميتة»)، يجب جمع أرقام «جرحى - لم يلزم نقلهم جواً للمعالجة» بالإضافة إلى «مجموع عمليات الإجلاء الطبّي للإصابات في العمليات العدائية وغير العدائية». في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2007، كان هذا الرقم الإجمالي قد وصل إلى 58,846 إصابة [تجده في الموقع التالي: http://siadapp. dmdc. asd. mil/personnel/ CASUALTY/OIF - Total. pdf]. هذا وقد جرى تغيير تصميم الجداول البيانية بطريقة مماثلة لعملية الحرية الدائمة (الخاصّة بأفغانستان).

الجدول البياني - 3

الحرب العالمية على الإرهاب - عملية الحرية للعراق
حسب فئات الإصابات ضمن فروع القوات المسلحة
(19آذار/مارس 2003 حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2007)

نوع الإصابة	المجموع	القوات البرية	القوات البحرية(***)	مشاة البحرية	القوات الجوية
قُتل في المعركة	2,451	1,720	58	64	26
مات متأثراً بجراحه(*)	699	522	1	176	
مات بعدما فُقد في المعركة	7	7			
مات في الأسر	2	2			
مجموع قتلى العمليات العدائية	**3,159**	**2,251**	**59**	**823**	**26**
حادث	461	328	11	110	12
مرض	71	58	7	3	3
جريمة قتل	20	12	3	3	2
إصابة ذاتية	132	113	4	15	
غير محدّد	8	7	1		
معلّق(**)	26	6	2	18	
مجموع قتلى العمليات غير العدائية	**718**	**524**	**28**	**149**	**17**
مجموع عدد القتلى	**3,877**	**2,775**	**87**	**972**	**43**
مجموع عدد الجرحى في المعركة	**28,661**	**19,364**	**599**	**8,357**	**341**
جرحى - لم يلزم نقلهم جواً للمعالجة	19,970	12,906	435	6,370	259
جرحى - لزم نقلهم جواً للمعالجة(****)	8,691	6,458	164	1,987	82
مجموع عدد المنقولين جوداً للمعالجة في عمليات غير عدائية	**30,185**	**25,373**	**974**	**2,494**	**1,344**
مصابون في عمليات غير عدائية لزم نقلهم جواً للمعالجة(****)	7,963	6,316	278	1,037	332
مرضى وحالات صحية أخرى - لزم نقلهم جواً للمعالجة(****)	22,222	19,057	696	1,457	1,012
مجموع عدد المنقولين جواً للمعالجة (في عمليات عدائية وغير عدائية)	**38,876**	**31,831**	**1,138**	**4,481**	**1,426**

(*) بمن فيهم الذين جُرحوا في المعركة وتوفوا في مكان آخر.

(**) "معلّق" يعني أن الفئة النهائية متروك أمر تحديدها إلى وقت لاحق.

(***)مجاميع سلاح البحرية تضم أيضاً أفراد حرس السواحل.

(****) بحسب إفادات "قوة الوقاية والجاهزية الصحّية".



حول الطُّرُق المنهجية

في تحليلنا للأكلاف المترتبة عن حرب العراق، كان علينا أن نحاول معالجة عدد كبير من المسائل التقنية. وفي هذا الملحق التقني من الكتاب، سوف نُعاين ونتفحَّص عدّة مسائل حسّاسة ونشرح بعض الأسباب الأساسية للمقاربة التي أعتمدناها والاستنتاجات التي خلصنا إليها. وينبغي أن نضيف هنا أن الكثير من هذه المسائل على درجة فائقة من التعقيد ـ مجلّدات بأكملها كُتبت عنها ـ ومن غير الممكن أن نوفيها حقّها تماماً في هذا الملحق الوجيز.

لقد كان النفط في نقطة المركز تماماً من الحرب منذ البداية. والكثيرون على قناعة راسخة من أننا لم نذهب إلى الحرب إلاّ للحصول على إمدادات مضمونة من النفط الرخيص للولايات المتحدة وشركاتها النفطية. وقد بدأنا تفسير الأسباب الكامنة وراء شيوع مثل هذا الاعتقاد على نطاق واسع، وشرحنا لماذا لا يُمكن ـ أو على الأقل لا يجوز ـ للبحث عن إمدادات مضمونة من النفط أن يكون بأي حال أساساً لاستراتيجية رشيدة. لكن أياً تكن الدوافع، فقد جاءت النتائج مُعاكسة: أسعار النفط حلَّقت عالياً بشكل غير مسبوق. وسنشرح في القسم الثالث [من هذا الملحق] لماذا نُؤمن بأن الحرب لا بد وأن تكون "مسؤولة" عن الجزء الأكبر من الارتفاع [في أسعار النفط] ـ ولماذا يُعدّ أفتراضنا الذي يقصر هذا الارتفاع على 5 أو 10 دولارات فقط للبرميل الواحد لفترة سبع أو ثماني سنوات، مفرطاً في المحافظة.

في سبعينيات القرن العشرين، لعبت أسعار النفط المرتفعة دوراً مركزياً

في الكوارث الماكرو ـ اقتصادية التي شهدها ذلك العقد. هذه المرة، كانت الآثار لحد الآن أكثر خفوتاً؛ هنا نشرح أسباب ذلك، إنما نُفسِّر كذلك لماذا لا تزال تلك الآثار على درجة لا يُستهان بها، وهي تتجاوز بكثير مجرد تأثير انتقال مئات البلايين من الدولارات إلى البلدان المصدِّرة للنفط.

في النصّ، نُبيِّن بالحجّة المُقنعة أن من مفاعيل أسعار النفط المرتفعة ارتفاعاً جنونياً إضعاف الاقتصاد وإفقاده حيويته. فلو كانت الأسعار أدنى مما هي، لكان الناتج أعلى بطبيعة الحال. إنما هل كان هناك مدى معيَّن لتوسّع الإنتاج؟ في القسم الرابع نشرح لماذا كان ثمة مجال لذلك، وبصورة أعمّ، لماذا لو كنا أنفقنا المال بطُرُق من شأنها حفز الاقتصاد أكثر (بدلاً من الدولارات المبدَّدة على العراق)، لكان الاقتصاد فعلاً أقوى وأمتن.

إن الكثير من الآثار الماكرو ـ اقتصادية للحرب تستعصي على القياس: فالأسواق، مثلاً، تكره عدم اليقين، في حين أن الاضطراب في الشرق الأوسط ساهم ويُساهم بوضوح في إشاعة عدم اليقين هذا. وفي الوقت الذي يُركِّز فيه تحليلنا على تأثير الحرب على الطلب الإجمالي (المال الذي كان المفروض بالأميركيين أن ينفقوه على شراء السلع في الداخل قد انخفض بسبب من اضطرارنا إلى صرف المزيد من المال على النفط)، لا ننكر أن هناك أيضاً **آثاراً انكماشية لجهة العرض**. فبما أن الأيدي العاملة يجري تحويلها صوب المجهود الحربي، وبما أن عدد الإصابات في ازدياد، وحيث إن الحرب تحرف الموارد بعيداً عن استثماراتٍ البلادُ في أمسّ الحاجة إليها في القطاعين العام والخاص كليهما، فلا غرو أن تُصاب إمكانيات الاقتصاد الإنتاجية بالانكماش. وهذا ما نُناقشه نظرياً ونقيس تلك الآثار كمّياً بقدر المستطاع.

إحدى النقاط الرئيسية التي يُشدّد عليها كتابنا هذا هي أن ثمة فواتير سوف تستحق الدفع تباعاً لعشرات من السنين قادمة ـ بما فيها تعويضات الإعاقة وتقديمات الرعاية الطبيّة. ولكن كيف عسانا نحسب قيمة هذه الأكلاف

الآجلة؟ لئن كنا نتفق مع القائلين بأن الدولار في المستقبل يساوي أقلّ من الدولار اليوم، فإن من الأهمية بمكان معرفة مقدار ''الحسم'' المطبَّق على الأكلاف الآجلة (وإنْ كان تغيير معدل الحسم ضمن مجال معقول لن يُبدِّل كثيراً في تقديرنا العام، وهو أن هذا النزاع سيفرض علينا أكلافاً اقتصادية هائلة، أعظم بكل تأكيد ممّا فرضته أية حرب أخرى كُتب على الولايات المتحدة أن تخوضها بأستثناء ربما الحرب العالمية الثانية). وفي القسم الأخير من هذا الملحق، سوف نشرح الطريقة المنهجية المُلائمة لحساب الحسم.

هل كانت الحرب بشأن النفط؟

زعم لاري ليندسي، رئيس المجلس الاقتصادي القومي في إدارة بوش، أن «المباشرة الناجحة للحرب ستعود بالنفع على الاقتصاد» (انظر الفصل الأوّل). الداعي الرئيسي لهذا الزعم كان الاعتقاد بأن الحرب ستُبقي أسعار النفط منخفضة. وعلى حدّ ما دفعت به افتتاحية **وول ستريت جورنال** في اليوم ذاته، فإن «أفضل وسيلة لإبقاء أسعار النفط ملجومة، هي شنّ حرب قصيرة وناجحة على العراق»[1].

هذا الرأي المقبول بشكل عام، عاد وبلوره بوضوح تام ألان غرينسپان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفيدرالي، حين قال: «لو كان صدّام حسين زعيماً للعراق ولم يكن هناك أي نفطٍ تحت تلك الرمال، لما كان ردّنا عليه بنفس القوة التي كان عليها في حرب الخليج الأولى؛ وحرب الخليج الثانية إنْ هي إلاّ أمتداد للأولى. في نظري، دأب صدّام، ومن خلال استعراض تاريخه الذي يربو على ثلاثين سنة، يُقدِّم وبمنتهى الوضوح جميع القرائن الدالّة على أنه متجه نحو إحكام سيطرته على مضيق هُرمز، الذي يمرّ عبره 17، 18، 19 مليون برميل يومياً»[2]. وقد لاحظ غرينسپان في مذكراته أن كون الحرب «حرباً بشأن النفط إلى حد بعيد، لم يكن بالأمر المُناسب من الوجهة السياسية»[3].

وهناك أسبابٌ أخرى حملت الكثيرين في كل أنحاء العالم على الاستنتاج بأن النفط كان **الدافع** الضمني وراء الحرب. فعندما ذهبت أميركا إلى العراق، بذلت كل ما تستطيع لحماية المنشآت النفطية، حتى وإنْ قصَّرت في حماية القطع الأثرية العراقية التي لا تُقدَّر بثمن، أو (وهذا أكثر مداعاةً للاستغراب من المنظور العسكري) حماية مخازن الذخيرة والعتاد الحربي. أضفْ إلى ذلك أنه في الوقت الذي طُرحت فيه مسألة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها السبب المنطقي للحرب، كان ثمة بلد آخر يُشكِّل تهديداً حقيقياً بتطويره أسلحة الدمار الشامل، نعني به كوريا الشمالية. لكن كوريا الشمالية لا تملك نفطاً، وبالتالي لم تتعرّض كوريا الشمالية للغزو. في الوقت الذي كانت فيه أميركا تركّز كل انتباهها على العراق، صارت كوريا الشمالية قوة نووية. لا بل إن البعض يُفسِّر مساعي بوش المحمومة لإعفاء العراق من الديون بأن الدافع وراءها هو النفط بالذات: فديون العراق كانت ترخي بظلّها من الوجهة القانونية على مبيعاته من النفط؛ وكان من الجائز أن يلجأ الدائنون إلى المحاكم لمصادرة النفط العراقي تسديداً لما يدين به إليهم. وليس إلاّ بإعفاء العراق من تلك الديون، يتسنّى له أن يبيع نفطه بيُسر وسهولة في الأسواق العالمية. وحقيقة أن للرئيس بوش روابط قديمة العهد بصناعة النفط ومعرفة جيدة بأسواق النفط العالمية، عدا عن أن العراق يملك واحداً من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، سببٌ كافٍ ومعقول لأن يكون النفط من بين العوامل الأساسية التي كانت في ذهن الرئيس وهو يتجه إلى غزو العراق.

إلاّ أنه، ومن منظور آخر، لم تكن المقولة التي تتحدّث عن أن شركات النفط الأميركية ستتمكَّن من الاستئثار بنفط العراق لنفسها بالمقولة الواقعية جداً. لعلّ البعض تطلَّع بعيداً نحو خصخصة سريعة للنفط العراقي، حتى يتسنّى له شراؤه بأسعار زهيدة. لكن في ظل القوانين الناظمة للاحتلال، لم يكن ذلك بالشيء المسموح به (راجع الفصل السادس). وخاصةً إنْ كانت هناك ذرة حقيقة في وعود أميركا بصدد خلق ديمقراطية [في العراق]، لم

يكن ثمة ما يحمل على الظنّ بأن السياسيين العراقيين كانوا سينزلون ببساطة عند الرغبات الأميركية. فالنفط سلعة عالمية، وهم لذلك سيكونون تحت ضغط كبير للحصول على أعلى سعرٍ مقابل نفطهم. وهنا سيكون على الشركات الأميركية أن تتنافس على قدم المساواة مع شركات البلدان الأخرى للفوز به. وثمة حدود لمجال التغييرات التي يُمكن لأميركا إدخالها على النظام بحيث تغدو الحكومة [العراقية] مستعدةً لتحقيق رغباتها.

أضفْ إلى ذلك وجود بلدان أخرى كروسيا تدّعي اٌمتلاكها عقوداً قانونية تخوّلها تطوير بعض مصادر النفط العراقي. ولم يكن في مقدور أميركا الافتراض ببساطة أنه لاحتلالها العراق، تستطيع بسهولة أن تجعل أمثال هؤلاء المُطالبين الآخرين يختفون تلقائياً من الميدان. وبالفعل، حين ألغت الحكومة العراقية بتوجيه من المستشارين القانونيين الأميركيين عقداً روسياً، ردّت روسيا بأن هدَّدت بإلغاء موافقتها على شطب 13 بليون دولار من ديون العراق[4].

باختصار، وإلى الحدّ الذي كان فيه النفط دافعاً إلى شن الحرب، يُمكن القول بأن ذلك لم يكن مبنياً على تحليل واقعي للإمكانيات المتوافرة لأميركا لأن تضمن لنفسها مورداً أكيداً ومضموناً من النفط. والاعتقاد بأن الولايات المتحدة غزت العراق لتضع يدها على نفطه، عرقل في واقع الأمر التوصّل إلى اٌتفاق حول قانون للنفط يُعتبر بنظر الكثيرين عاملاً حاسماً لأية تسوية سياسية مستقبلية في البلاد. وقد جاء في الردّ على مسودة قانون النفط التي تقدّمت بها الحكومة، من جانب 419 من أبرز الأكاديميين والمهندسين وخبراء النفط العراقيين، قولهم: «إنه لا يخفى أن الحكومة تحاول وضع أحد مطالب الاحتلال الأميركي موضع التنفيذ»، وذهبوا إلى حد الدفع بأن القانون المذكور «يُرسي الأساس لعملية نهب جديدة لثروة العراق الاستراتيجية وتبذيرها على أيدي الأجانب، مدعومين من القوى الطامعة في المنطقة ومن عصابات اللصوص والنهّابين»[5].

وقعُ الحرب على أسعار النفط

إذا كنا قد دفعنا جدلاً بأن تعطيل حرب العراق لإمدادات النفط هو العامل الفرد الأخطر شأناً الذي أسهم برفع أسعاره كل هذا الارتفاع الصاروخي، فإن بعض المحلِّلين يزعمون أن الطلب العالمي المتزايد على النفط، ولا سيما من جانب الصين، هو الذي سبّب هذا الارتفاع غير المسبوق. في هذا القسم من الملحق، سنشرح لماذا نعتبر الحرب عاملاً مفصلياً في هذا الشأن.

قبل حرب العراق، كانت الصين قد شهدت عقدين من النمو القوي؛ ويتوقع معظم المحلّلين أن يستمر هذا النمو في الأمد المنظور - تصحبه زيادة موازية في الطلب على النفط. ولئن كان النمو العالمي في العامين 2003 و2004 أقوى مما تكهَّن العديد من محلِّلي السوق، إلاَّ أنه لم يكن على تلك الدرجة الملحوظة. فهذا لا يُفسِّر إلاَّ **جانباً** من اْرتفاع سعر النفط. زدْ على ذلك أن الأسواق الفاعلة بحق وحقيق لا يُفترض بها فقط التكهّن بما يطرأ على الطلب من تغيرُّات، بل المفروض بها أن تستجيب للتغيّرات في الطلب بزيادة مُناظرة لها في العرض[6]. والأخطاء التي تقع في سنة يُصار إلى تصحيحها وبسرعة في السنة التالية. وقد كان من المتوقع أن يزداد الطلب [على النفط] في السنوات القادمة، إنما جزمت التوقعات أيضاً بحصول زيادة مماثلة في العرض، ومن الشرق الأوسط في المقام الأول - المزوِّد الرئيسي للنفط الرخيص.

أما وقد صار النفط غالي الثمن هكذا، لربما توقَّع المرء أن تبدأ بلدان أخرى منتجة للنفط بإنتاج المزيد منه. إن العديد منها تملك تكلفة إنتاج (حدِّية) أدنى بكثير من أسعار السوق الجارية[7]. والتوقعات بشأن الردود من جهة العرض لا بد وأن تُخفِّض بدورها عمليات التسليم الآجلة. غير أن عدم حصول تلك الردود المتوقَّعة من جهة العرض، وبقاء أسعار النفط الآجلة مرتفعة إلى تلك الدرجة، حقيقة يلزمها تفسير. ونحن ممّن يرون أن حرب العراق مكوِّن جوهري لهذا التفسير[8].

فلو لم تقع حرب، وأزداد سعر النفط نتيجة زيادة غير منتظرة في الطلب عليه، لكانت الأُسرة الدولية قد سمحت للعراق بأن يوسِّع نطاق إنتاجه، ولكان هذا الإجراء قد عمل هو الآخر على خفض سعر النفط. حتى على فرض أن ذلك لم يحصل، من المرجّح أن الإنتاج كان سيزداد في أمكنة أخرى، ولا سيما في بلدان الشرق الأوسط. لكن عدم الاستقرار هناك كان قد ضاعف من مخاطر الاستثمار في تلك المنطقة. ونظراً إلى أن تكلفة الاستخراج متدنية جداً في الشرق الأوسط، لم نَرَ أستجابة من أي مكان آخر على هيئة عرض متكافىء [مع الطلب]. وإذا ما أستقرّت الأوضاع فيه، ستعود الأسعار إلى الانخفاض، ومشاريع الاستثمار خارج تلك المنطقة ستُمنى بخسارة على وجه التأكيد[9].

تحليل للآثار الماكرو - اقتصادية
لأسعار النفط المرتفعة

في هذا القسم من الملحق، سنشرح لماذا يؤدي إنفاق مبلغ 25 بليون دولار إضافي على المستوردات النفطية إلى تقليص إجمالي الناتج المحلّي بمقدار كبير - يتعدّى بكثير قطعاً مبلغ الـ 37.5 بليون دولار الذي أفترضناه في السيناريو المُحافظ الذي وضعناه. بكلام آخر، سنُفسِّر لماذا نعتقد أن مُضَاعِف النفط (أي نسبة تأثير زيادة السعر في إجمالي الناتج المحلّي إلى الإنفاق المتزايد على المستوردات النفطية) هو أكبر من 1.5[10].

خذوا صندوق النقد الدولي مثلاً. لقد بنى نماذج للقياس الاقتصادي تُعطي نتائج مشفوعة بالآثار كاملةً (مُحقَّقة على مدى عدّة سنوات)؛ وهذه النتائج أكبر بأربعة أضعاف تقريباً من تقديراتنا نحن[11]. وثمة دراسات أخرى توصلت إلى مُضَاعِفات أكبر حتى من ذلك[12].

هناك تفسيران ممكنان لهذا التباين الكبير ما بين التحاليل المعيارية التي

غالباً ما تتمخّض عن مُضاعفات تدور حول الرقم 1.5، وتُعطي مثل تلك النتائج: التفسير الأول له صلة بتحليل حصيلة التوازن العام على الصعيد الدولي. فالذي يرفع المُضَاعِف هو أن المال الذي يُنفق في الولايات المتحدة يُعاد صرفه مجدّداً؛ وبما أن الناس يشترون السلع والخدمات، يُسجل إجمالي الناتج المحلّي ارتفاعاً إضافياً. وإجمالي الناتج المحلّي المرتفع يفضي إلى المزيد والمزيد من الإنفاق، الذي يؤدي بدوره إلى زيادات إضافية في إجمالي الناتج المحلّي. والذي يحدّ من المُضَاعِف هو التسرُّب، أي المال لا يُنفق ''محلياً'' بل يتمّ إخراجه من تلك الدورة المنسَّقة، أو ادّخاره، أو صرفه في الخارج أو من قبل الحكومة. أياً يكن الأمر، فإن التغذية الاسترجاعية للدَّخْل إلى مزيد من الإنفاق تتوقف هنا. لكن إذا ما نظرنا إلى الموضوع من منظور **عالمي**، فإن المال المُنفق في الخارج يكون عندئذ جزءاً من النظام الاقتصادي العالمي. فما يُنفق على الواردات من أوروبا مثلاً، يرفع المداخيل في أوروبا، وشطرٌ من ذلك الدخل يعود ويُصرف على واردات من أميركا. وهكذا تستفيد أميركا أيضاً وأيضاً. ومن شأن ذلك أن يجعل المُضاعف أكبر بعدُ بكثير.

إن أسعار النفط المرتفعة قد خفّضت المداخيل لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، أوروبا واليابان، ومعنى ذلك أنهم اشتروا منا سلعاً أقلّ مما لو كان الأمر مختلفاً، وهذا ما ضاعف بدوره من وقع ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الأميركي[13]. في أوروبا، الضغوط التضخمية من جراء ارتفاع أسعار الطاقة هي التي ساهمت، على أرجح الظنّ، في كون أسعار الفائدة أعلى **مما هي لو كان الوضع غير ذلك**، خصوصاً إذا ما علمنا مدى تركيز المصرف المركزي الأوروبي الشديد على مسألة التضخّم. وهذا ما زاد في إضعاف اقتصاداتهم، مع ما لذلك من تداعيات غير مباشرة على الاقتصاد الأميركي[14]. إنّ الميثاق الموقَّع لضمان استقرار الاتحاد الأوروبي ونموّه يحدّ من قُدرة الحكومات الأوروبية على إدارة العجز، مما يعني أنها لم تستطع أن تردّ عليه ردّاً وافياً بالمراد بواسطة سياسة مالية؛ على النقيض من ذلك، أدّت

الزيادة في مصاريف الحكومات على الطاقة إلى تراجع الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً، ممّا أسهم مرة أخرى في إضعاف الطلب الإجمالي. وبالاختصار، إن الآثار المباشرة لارتفاع أسعار النفط التي أوهنت الاقتصاد الأوروبي لم تقف عند هذا الحد، بل أزدادت سوءاً بأتخاذ مثل تلك الردود على صعيد السياسة المالية والنقدية - الأمر الذي ضاعف من الآثار السلبية على الاقتصاد الأميركي[15].

التفسير الثاني هو أن التحاليل المعيارية تركّز أيضاً على الآثار قصيرة الأمد فقط، أي كيف تؤثر أسعار النفط المرتفعة في الناتج اليوم. لكن في هذا الكتاب، لسنا معنيّين بتلك الآثار قصيرة الأمد، بل بالوقع الإجمالي، سنةً بعد أخرى. وعندما يُنظر إليها من هذا المنظور طويل الأمد، تبدو أوجه التسرُّب، مرة أخرى، أصغر حجماً. المال الذي لا يُصرف هذه السنة (أي المدّخرات) سوف يُصرف في سنوات لاحقة، محفّزاً الدخل في تلك السنوات اللاحقة[16]. وتبعاً لذلك يكون الوقع الكلّي لسعر النفط أكبر بكثير من الوقع الراهن (مُقاساً بواسطة المُضَاعِف التقليدي)[17].

إن هذه العوامل جميعاً تُساعد في تبيان لماذا أنّ المُضَاعِف ''الصحيح''، عبر أخذ كامل الآثار العالمية في الحُسبان، وعلى امتداد فترات زمنية عديدة، قد يكون أكبر بكثير من ذاك المُستنبط بواسطة نماذج تركّز فقط على الاقتصاد الأميركي منفرداً (نماذج تولِّد مُضَاعِفات تُقارب الرقم 1.5)، ولماذا أن المُضَاعِفات الأعلى كالتي يولِّدها نموذج صندوق النقد الدولي هي أرقام معقولة[18]. كما أنها تُفسِّر كذلك لماذا نحن على يقين من أن المُضَاعِف الذي أستخدمناه في السيناريو المعتدل الذي وضعناه يتسم، في واقع الأمر، بدرجة عالية من التحفّظ والحذر.

هل كان ثمة مجال لزيادة الإنتاج؟

لقد حاججنا بأنه لو لم تُنفق الولايات المتحدة كل هذه المبالغ الطائلة على النفط وعلى الحرب في العراق، لكان إجمالي الناتج المحلّي عندنا أعلى مما هو حالياً. كان من شأن زيادة الإنفاق على السلع الأميركية أن تزيد الإنتاج في المقابل. لكن ذلك ما كان ممكناً إلاّ إذا **أمكن** زيادة الإنتاج. سنحاول أن نشرح هـهنا لماذا نعتقد أنه كان ثمة مجال، وطوال فترة الحرب العراقية، لزيادة الإنتاج ـ وبمقدار لا يُستهان به في بعض السنوات.

إن أميركا تعمل بأقلّ من طاقاتها الكامنة. يُعرَّف الإنتاج الكامن [أو الإمكاني] بأنه ذاك الإنتاج الذي يبدأ فوقه معدلُ التضخم **بالارتفاع**. في أواخر تسعينيات القرن العشرين، وصل معدل البطالة في أميركا إلى 3.8 بالمئة، وحتى هنا لم تظهر أية زيادة مهمّة في التضخّم. في فترة الحرب العراقية، بلغ متوسط معدل البطالة أكثر من 5 بالمئة[19]، بما يوحي بأن الاقتصاد كان يُمكن أن يتوسَّع من غير ضغوط تضخُّمية. كان نقصُ الطلب هو ما حدَّ من الإنتاج. وثمة دليلان إضافيات يدعمان وجهة النظر هذه: الأول، أن معدل البطالة الحقيقي ـ بما في ذلك البطالة المقنَّعة ـ كان عالياً، بل وأعلى بدرجة ملحوظة ممّا كان في العام 2000 مثلاً. إن الكثيرين في أميركا مضطرون حالياً للقبول بدوام عمل غير كامل لأنهم لا يستطيعون الحصول على وظائف بدوام كامل. وقد خرج العديد منهم من سوق العمل ببساطة لأنهم وجدوا البحث عن عملٍ مثبّطاً للهمّة أكثر مما ينبغي ـ وهم غير مشمولين بالأرقام المُعلنة عن البطالة. لا بل ذهب البعض منهم إلى تسجيل نفسه في عِداد العاجزين عن العمل لأن الإعاقة تعود عليه بريع أفضل من البطالة، ومن يستطيع منهم الحصول على شهادة طبيب بذلك لا يتوانى عن القيام بذلك[20].

والدليل الثاني، هو أن الضغط في سوق العمل واهنٌ لدرجة أن الأجور

الحقيقية للعمّال (أي مع أخذ التضخّم في نظر الاعتبار)، ما فتئت تهبط قياساً بإنتاجية العامل - حتى باتت اليوم دون ما كانت عليه في مستهل العقد أو عند بداية الحرب بصورة ملحوظة[21].

إذا كان هذا التحليل صحيحاً، إذن كان ثمة مجال لأن توسِّع أميركا إنتاجها إلى حدّ بعيد - وبالتأكيد إلى الحدّ الذي كانت ستبلغه لو أنها لم تُنفق نحواً من 25 - 50 بليون دولار سنوياً على مستورداتها من النفط، ولو كانت حوّلت جزءاً من إنفاقها الحربي إلى الاستثمارات أو مجالات أخرى كانت قمينة بتحفيز الاقتصاد أكثر[22].

الآثار الماكرو - اقتصادية غير القابلة للقياس لأسعار النفط المرتفعة

أتينا في النصّ على وصف أهمّ الأكلاف الماكرو - اقتصادية القابلة للقياس كمّياً، المترتبة عن اُرتفاع أسعار النفط، وعن تحويل الحكومة وجهة إنفاقها من الاستثمارات المُنتجة [المُربحة] إلى الإنفاق الحربي، والمترتبة كذلك عن العجز المالي المتزايد. غير أننا نعتقد مع ذلك بأنها لا تُمثِّل **تماماً** مجموع الأكلاف التي ينوء بها كاهل الاقتصاد، إنْ لم نقلْ إنها **دون** ما هي حقيقةً بدرجة كبيرة. في هذا القسم من الملحق سنُعاين ذلك بعين فاحصة من خلال درس فئتين من الأكلاف الماكرو - اقتصادية لم يسبق أن تناولناهما في تحليلنا حتى الآن.

أولاً، إن تحليل كلفة أسعار النفط المرتفعة **تفترض أن الكلفة الوحيدة للسعر المرتفع هي مجموع التحويلات المتزايدة من الدولارات إلى الخارج، إلى البلدان المصدِّرة للنفط**. إنه يتجاهل أعباء التسوية ويفترض أنه بتراجع السعر يزول الضرر. بتعبير آخر، يُلمِّح هذا النموذج البسيط ضمناً إلى أنه لا تعود هناك أية كلفة البتّة إذا ما اُرتفع السعر أولاً بمقدار 10

دولارات في إحدى السنوات ليعود بعدئذ ويهبط بمقدار 20 دولاراً في السنة التالية، مستعيداً مستواه السابق. هذا اُفتراض خاطىء. إذ إن هناك كلفة لهذا التقلُّب في الأسعار. فالتكنولوجيا، مثلاً، المتكيّفة أفضل التكيُّف مع مجموعة من الأسعار، لن تعود على ذلك القدر من المُلاءمة مع مجموعة أخرى. وهذه الكلفة يُمكن أن تكون جسيمة حقاً. وهذا ما يتّسق مع الدراسات الماكرو - اقتصادية التي تكشف عن وجود لاتماثلات كبيرة بين أثر الارتفاع وأثر الانخفاض في أسعار النفط[23]. وهكذا، **فإن هذا التحليل الممتد لفترة سبع إلى ثمان سنوات من الأسعار المرتفعة إنما يزوّدنا بتقدير بخسٍ جداً للأكلاف الاقتصادية الحقيقية.** بيد أننا مع ذلك لم نحاول طرح تقدير من عندنا لهذه الأكلاف الإضافية[24].

ثانياً، اُنصبّ تحليلنا في معظمه على تبيان كيف أن الحرب - والزيادات المترتبة عنها في أسعار النفط - قد كبحت الاقتصاد الأميركي من خلال آثارها الانكماشية على صعيد الطلب. فبما أننا كنا نصرف المزيد من المال على اُستيراد النفط، ونُنفق المال في العراق بدلاً من إنفاقه داخل البلاد، سجَّل الطلّب الإجمالي هبوطاً كبيراً. وقد بيّنا بالحجّة فيما سبق من هذا الملحق أن الاقتصاد كان قابلاً، وطوال معظم فترة الحرب، لأن يُنتج المزيد [من السلع والخدمات] لو كانت هناك فقط زيادة في الطلب.

عملياً، جميع الاقتصاديين متفقون على قضيتين اثنتين: الأولى هي أنه لا وجود لشيء من قبيل "الوجبة المجانية". فلئن حاولت إدارة بوش ولا تزال تحاول إقناع الشعب الأميركي بأنها قادرة على خوض حربٍ من دون أية تضحيات **اقتصادية**، فإن الاقتصاديين يعلمون أن الأمر ليس كذلك. الثانية هي أنه بسبب سعي بوش إلى خوض الحرب من دون فرض ضرائب إضافية، عملت الحرب العراقية على إزاحة الاستثمارات الخاصّة و/أو النفقات الحكومية، بما في ذلك الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، ومجال الأبحاث والتطوير، وميدان التعليم: إنها أقلّ مما هي لو كان الأمر مختلفاً[25]. والنتيجة

هي أن إمكانيات الاقتصاد المستقبلية وقيمة الناتج الفعلية على المدى الطويل سوف تنخفض، وقد حسبنا في الفصل الخامس مقدار هذا الانخفاض(26).

غير أن بعض الاقتصاديين يرون أن الآثار لجهة العرض ـ أي آثار الحرب على القُدرة الإنتاجية للاقتصاد ـ تقلّ أهميةً حتى في الأمد القصير. فلو كان الكلام عن أن الاقتصاد الأميركي يعمل بكامل طاقاته الكامنة صحيحاً، لعُدّ الرجال والنساء من أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط ممّن أُرسلوا إلى العراق عناصر غير مُتاحة [وغير مستفاد منها] للعمل في وظائف مدنية(27). وهذه الآثار لجهة العرض تزداد طرداً مع الحرب: فمع أستمرار الحرب، يتوالى وقوع الخسائر، مخلّفة أعداداً متزايدة من المعوّقين جزئياً أو كلّياً الذين لن يعودوا أبداً وتماماً إلى حظيرة القوى العاملة. فالعديد من الجنود المسرّحين يُعانون من حالات أعتلال صحتهم النفسية، الأمر الذي يحول دونهم والالتحاق بركب القوى العاملة كعناصر مُنتجة. وكنا قد أشرنا في الفصل الثالث إلى أن العديد من الزوجات وأفراد الأسرة الآخرين قد أضطروا إلى ترك صفوف القوى العاملة من أجل الاعتناء بالجنود المعوّقين العائدين، ولا سيما أولئك الذين هم بأمسّ الحاجة إلى الرعاية الطبّية ـ بواقع حالة واحدة من أصل كل خمس حالات كان فيها الجندي المسرَّح مُصاباً إصابة خطيرة(28). وفي تقديرنا أن عرض القوى العاملة المدنية قد تقلّص بحوالى 140,000 يد عاملة في سنة 2006 وحدها. والتحاليل الماكرو ـ اقتصادية المعيارية توحي، أقلّه في المدى القصير، بأن إجمالي الناتج المحلّي قد يهبط (من حيث النسبة المئوية) بأكثر من قيمة العمالة المنخفضة. وبما أن الاقتصاد ينكمش من جراء النقص في توفّر العمالة، تضيع فرص جني الربح كذلك، وتظهر مخانق جديدة. لهذا قد تكون الكلفة **الشاملة** [غير الموضعية] أكبر بكثير من الكلفة المباشرة للعمالة الضائعة(29).

من المهمّ التذكُّر بأن العدد الإجمالي للجنود الضالعين في النزاع العراقي لا يشتمل فقط على الـ 140,000 ـ 170,000 زوج جزمات الداعسة على الأرض

في أيما وقت، بل على العدد الأكبر من ذلك بكثير المتواجد بين كل عملية نشر وأخرى أو المرابط في القواعد العسكرية تمهيداً لنقله إلى مسرح العمليات. كما أنه يشمل أولئك العناصر المولجة بتقديم الدعم اللوجستي. وبالنسبة إلى أفراد الحرس الوطني، نستطيع الجزم بأن جميع المعبَّئين هم في الحقيقة جزء من المجهود الحربي، سواء أتمّ نشرهم فعلاً في الميدان أم قبعوا ببساطة ينتظرون إن كانت ثمة حاجة إليهم فيما وراء البحار.

وإجمالي الناتج المحلّي **المدني** (أي إجمالي الناتج المحلّي بأستثناء ما يجري صرفه في العراق) سوف يتقلّص هو الآخر على أيدي المتعهدين الأميركيين في العراق. هؤلاء هم عمّال غير مُتاحين لإنتاج سلع أستهلاكية يتمتع بها الأفراد في وقتنا الحاضر أو سلع أستثمارية تُسهم في بناء قوة اقتصادية في المستقبل[30].

إذا افترضنا أن الخسارة في الناتج تتناسب والخسارة في العمالة، تكون تلك الخسارة في عام 2006 وحده بحدود 13 بليون دولار؛ وهذه هي الخسارة الكاملة في إجمالي الناتج المحلي التي تفوق بمراحل مجرد أكلاف الفرص الضائعة لهؤلاء العمّال، أي الأكلاف ''الميكرو - اقتصادية'' التي ناقشناها في الفصل الرابع. وأستطراداً، فإن الخسائر التي تتكبّدها القوى العاملة من خلال القتلى والمعوّقين في الحرب ستستمر في الارتفاع، وكذلك سيرتفع عدد أولئك المضطرين إلى التوقف عن العمل للاعتناء بهم. من المرجّح أن يتناقص أكثر فأكثر عدد جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني المستدعين للخدمة، لكن مع احتمال مرابطة أعداد غفيرة بصفة دائمة في العراق، سيزداد حجم التواجد العسكري على الأرجح بحوالى 92,000 رجل. وهذا يعني أن تلك الخسائر لجهة العرض التي يتكبّدها إجمالي الناتج المحلّي مرشحةٌ للاستمرار، وحتى للتزايد. وعلاوة على ذلك، يحسن بنا ألاّ نركّز الاهتمام على تأثير الحرب في إجمالي الناتج المحلي - الذي يُحدّد قيمة القنابل المُسقطة في العراق بالطريقة نفسها التي يُحدّد بها قيمة مدرسة

أُنشئت حديثاً أو راتب عالِم ينجح في اكتشاف دواء شافٍ لبعض الأمراض المستعصية. يجب علينا حقاً أن ننظر إلى إجمالي الناتج المحلي **خالصاً من الموارد المصروفة على العراق.**

إن التحليل الأكمل والأشمل لأكلاف الحرب باستخدام نموذج ماكرو ـ اقتصادي جامع هو تحليل آلَن سيناي، الذي يستخدم نموذج سيناي ـ بوسطن المكوَّن من 950 معادلة تقريباً والذي يدمج معاً المتغيّرات المالية وصلات وصلها بالاقتصاد ''الحقيقي''[31]. قدَّر آلَن سيناي أنه من غير الحرب (ومع التغاضي عن أثر الحرب على أسعار النفط)، فإن نمو إجمالي الناتج المحلّي الحقيقي كان سيكون أعلى بـ 0.2 نقطة مئوية في المتوسط على اَمتداد الفترة الزمنية من منتصف عام 2002 إلى منتصف عام 2005؛ ومعدل البطالة أدنى بـ 0.3 نقطة مئوية في المتوسط للفترة ذاتها، مع اَستحداث حوالى 900,000 فرصة عمل إضافية كل سنة ـ أعمال غير زراعية ومشمولة بنظام الرواتب. وعلى فرض أن الآثار في السنوات المقبلة ستكون على النسق ذاته، فإن الآثار الماكرو ـ اقتصادية المقدَّرة ستبلغ رقماً ضخماً يفوق الـ 200 بليون دولار.

هذا ويلفت سيناي الانتباه إلى أثر آخر بعد: أثر لا يُستهان به على العجز المالي للحكومة. فقد خلص في حساباته إلى أن عجز الميزانية الفيدارلية كان سيكون أدنى مما هو الآن بقدر غير قليل. وإيرادات الضرائب (ضرائب الأفراد والشركات، بما في ذلك أرباح الرساميل ورسوم الإنتاج والتأمينات الاجتماعية) كانت ستكون أعلى بالنظر لتحسُّن الأداء الاقتصادي ووجود سوق أفضل للأوراق المالية [البورصة].

تحديد معدّل الحسم

قُلنا في النصّ إن معدل الحسم المُناسب يجب أن يكون 1.5 بالمئة. أي المعدل

(الحقيقي) الذي به تستطيع الحكومة أن تستدين، ولذلك هو مُناسب للاستخدام في تقييم الآثار على الميزانية الحكومية. غير أننا في الفصلين الرابع والخامس، تناولنا بالدرس آثاراً اقتصادية أوسع.

لطالما كان السجال حول معدلات الحسم المُناسبة مثار خلاف وارتباك. هنالك مقاربتان للمسألة: إحداهما تركّز على كيفية قيام الأفراد بموازنة أستهلاكهم (دخلهم) في فترات زمنية مختلفة. وحقيقة أن الأفراد مستعدّون للاقتراض بفائدة (حقيقية) قدرها 1.5 بالمئة تعني أن هذه هي **موازنتهم بين الأزمنة**. وعلى ذلك، يبدو أن هذا هو معدل الحسم المُناسب في تقييم الأثر على رفاهية الأفراد في المجتمع.

محلِّلون آخرون يجادلون بأن الحسم ينبغي أن يتمّ بمعدل **كلفة الفرصة البديلة**، أي الإيرادات التي كان من الممكن أن تولّدها الأموال لو كانت استُثمرت في أمكنة أخرى. الحسابات في النصّ أخذت في الاعتبار الكلفة الفرصية هذه للأموال مدار الحديث؛ فحلّلنا ماذا كان يُمكن أن يكون عليه إجمالي الناتج المحلّي أو دخلنا القومي لو كانت الأموال صُرفت على الاستثمار مثلاً، وليس على الحرب في العراق. لكن السؤال هو: أما وقد حلّلنا التغيُّرات التي كان من الجائز أن تطرأ على الإنتاج أو الاستهلاك، فكيف عسانا نُقيِّم زيادةً تطرأ على الاستهلاك في المستقبل **وذات صلة** بزيادةٍ يشهدها الاستهلاك في الوقت الراهن؟ إن الحقيقة التي تفيد بأن الأفراد مستعدون فيما يبدو لإقامة موازنة توفيقية بين أستهلاكهم اليوم وأستهلاكهم في الغد بأستخدام معدل حسم قدره 1.5 بالمئة، إنما توحي بأن هذا هو المعدل المُناسب فعلاً.

لكن ثلاثة عوامل تُعقِّد هذا التحليل: الأول هو أن الاستهلاك المستقبلي قد لا يتمتع به الفردُ نفسه بل أفرادٌ من أجيال قادمة. بكلام آخر، كيف يجب أن نُقيِّم **حدِّياً** أستهلاك الجيل الحالي بإزاء أستهلاك الأجيال القادمة؟ ثمة تقليد فلسفي عريق، يعود تاريخه على الأقل إلى العالِم الاقتصادي في جامعة

كامبريدج فرانك رامزي في عشرينيات القرن المنصرم، ينفي جدلاً وجود أي مبرِّر لإعطاء الأجيال القادمة وزناً أقلّ من الجيل الحالي (فيما خلا عاملاً صغيراً يأخذ في الحُسبان خطر أنقراض الجنس البشري، ويرى من جهة أخرى أن الأجيال القادمة ستكون أكثر غنًى نظراً لارتفاع الإنتاجية)[32]. وبإيجاز القول، في مقدور المرء بعد أحتساب التغيُّرات التي يُمكن أن تطرأ على الاستهلاك، مستخدماً قيمة معقولة لكلفة الفرصة البديلة (6 بالمئة إلى 8 بالمئة مثلاً)، أن يحسم عندئذ تلك الأرقام رجوعاً إلى الدولارات الحالية بأستخدام معدل حسم متدنٍ (قُلْ 1 بالمئة أو 1.5 بالمئة)[33].

وعدم اليقين يُمثِّل عامل التعقيد الثاني. بعض المحلِّلين يعمدون إلى أستخدام معدلات حسم مرتفعة بحجّة أن المستقبل غير أكيد. إن هذه لمقاربة غير مُلائمة، لا بل قد تكون حتى خطرة، عندما نأتي إلى تقييم أكلاف مستقبلية غير مؤكدة الحدوث. إن الحسم بمعدل عالٍ (حتى بـ 7 بالمئة) يعني أننا يُمكن أن نتجاهل فعلياً مخاطر كهذه في المستقبل البعيد. على أية حال، إن عدم اليقين هذا حريٌ بأن يجعلنا نعير تلك المخاطر أهتماماً أكبر وليس العكس. إن التزاماتنا الآجلة فيما يخصّ الرعاية الصحّية والإعاقة هي أمثلة على الأكلاف التي ينبغي إعطاؤها، قبل غيرها، وزناً أكبر نظراً للمخاطر التي تُمثّلها. يجب أن يحملنا عدم اليقين، إذا ما حملنا على شيء، على اعتماد معدل حسم أدنى حيالها (والإجراء الأنسب من الوجهة التقنية يستلزم تحويل النفقات والمنافع إلى مُعادِلات [مُكافئات] يقينية، تزيد الكلفة وتُقلّل المنفعة بمقدار ما يكون الأفراد مستعدّين للدفع من أجل إزالة المخاطر، ومن ثم حسم تلك المُعَادِلات اليقينية وفقاً لمعدل حسم مُناسب ليكن مثلاً 1.5 بالمئة). وفي حال تزايد عدم اليقين مع مرور الوقت، يستلزم هذا الإجراء مضاعفة الكلفة وتقليل المنفعة (بالنسبة إلى متوسط أو معدّل القيم العائدة لها) كلما تقدمنا في الزمن. لهذا السبب وجدتنا، في المقاربة المُحافظة التي أعتمدناها هنا، ننظر في العواقب المتأتية عن أستخدام معدل حسم مرتفع ولا سيما عند

تقييم المنافع التي كان من الممكن جنيها من خلال زيادة الاستثمار لو لم نذهب إلى الحرب، في حين ركّزنا على معدل حسم منخفض، هو 1.5 بالمئة، لدى تقييمنا للأكلاف المستقبلية (إعاقة الجنود المسرّحين ورعايتهم الصحّية).

عامل التعقيد الثالث هو الضرائب على إيرادات رأس المال. وهذا ما يخلق تعارضاً بين موازنات الأفراد التوفيقية بين الأزمنة (كيف يقيّمون الاستهلاك اليوم وفي المستقبل) وإيرادات رأس المال (كلفة الفرصة البديلة). في تقييم الآثار المترتبة عن حرب العراق، وهي المموَّلة بواسطة العجز كما لاحظنا، فإن الإجراء الأنسب هو تقدير أي ناتجٍ كان من الممكن الحصول عليه، ومن ثم حسم الفوارق وفق التفضيل الزمني لدى الأفراد (مع تجاوز مسألة عدم اليقين والتغاضي عن مفاعيلها بين الأجيال). وهكذا، إذا كانت نسبة العائد قبل اقتطاع الضريبة هي 7 بالمئة، ونسبة الضريبة الحدِّية 40 بالمئة تقريباً، يكون معدل الحسم المُناسب عندئذ هو (0.6 × 7%)، أي 4 بالمئة تقريباً[34].

تسميات ومصطلحات
كثيرة الورود في النصّ

(بالترتيب الأبجدي)

- **إدارة معلومات الطاقة** (EIA): وكالة مستقلة ضمن وزارة الطاقة الأميركية، مهمّتها إعداد دراسات مسحية وجمع بيانات حول الطاقة، وتحليل المسائل المتعلّقة بالطاقة وصياغة نماذج لها.
- **أُضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة** (PTSD): حالات من الاضطراب الذهني التي يُمكن أن تظهر إثر تعرّض شخص ما لحادث مروّع أو محنة قاسية، يقع أو يُحدق فيهما ثمة أذى جسماني خطير.
- **الانجراح الرضّي للدماغ** (TBI): ضررٌ يلحق بالدماغ من جراء أنفجار، أو نخعة شديدة للرأس، أو اختراق جسم ما له يُعطّل الوظيفة العادية [الطبيعية] للدماغ.
- **جهاز تفجير مرتجل** (IED): جهاز يُوضع أو يُصنع بطريقة مرتجلة، الغرض منه تحطيم، أو إعطاب، أو إزعاج أو إرباك القوات المعادية. غالباً ما يُصنع من مواد ومكوّنات غير عسكرية.
- **الحرب العالمية على الإرهاب** (GWOT): مصطلح تستخدمه وزارة الدفاع الأميركية لوصف الحملة العالمية ضد الإرهاب. وتشتمل هذه الحرب على

"عملية الحرية للعراق" (OIF) و"عملية الحرية الدائمة" (OEF) في أفغانستان، و"عملية النسر النبيل" (ONE) .

- **سلطة التحالف المؤقتة** (CPA): الهيئة التي تزعمتها أميركا، وتولّت حُكم العراق [إدارياً] من نيسان/ أبريل 2003 إلى حزيران/ يونيو 2004.
- **عملية تليك** (Operation Telic): الاسم الكودي (الرمزي) لجميع العمليات الحربية البريطانية في العراق منذ عام 2003.
- **عملية الحرية الدائمة** (OEF): اسم يُطلق على العمليات الحربية لحد الآن في أفغانستان، وكذلك على بعض العمليات المضادة للإرهاب في بلدان أخرى بالمنطقة.
- **عملية الحرية للعراق** (OIF): المُصطلح الذي يُشير إلى غزو العراق وسقوط نظام صدّام حسين وما تبع ذلك من عمليات داخل العراق: عمليات حربية، وعمليات حفظ الأمن ومكافحة التمرد، فضلاً عن عمليات الإعمار وإعادة البناء.
- **عملية النسر النبيل** (ONE): عملية تهدف إلى تعزيز أمن وسلامة القواعد العسكرية.
- **عملية هرّيك** (Operation Herrick): الاسم الكودي للعمليات البريطانية في أفغانستان، بما في ذلك المساهمة البريطانية في القوة الدولية للمساندة الأمنية (ISAF) ودعم "عملية الحرية الدائمة" التي تتزعّمها أميركا في أفغانستان.
- **قانون حرية الوصول إلى المعلومات** (FOIA): القانون الفيدرالي الذي يرسي حقّ الجمهور في الحصول على المعلومات من هيئات ووكالات الحكومة الفيدرالية.
- **القوة الدولية للمساندة الأمنية** (ISAF): قوة دولية أُنتدبتها الأمم المتحدة،

ويقودها حلف شمال الأطلسي (NATO)، المفترض بها أن تقدّم العون إلى الحكومة الأفغانية في توسيع وممارسة سلطتها ونفوذها على كامل أراضي البلاد.

- **قيمة الحياة الإحصائية** (VSL): عملية إجرائية منهجية طوّرها علماء الاقتصاد لتحديد قيمة الحياة المهدورة.
- **مصلحة الأبحاث في الكونغرس** (CRS): مصلحة مهمّتها توفير التحليلات الخاصّة بمختلف السياسات وتقديمها إلى الكونغرس الأميركي
- **مركبات مُقَاوِمة للألغام ومحميّة من الكمائن** (MRAP): عربات عسكرية صُمّمت بطريقة تحمي راكبيها من العبوات والمتفجرات الخارقة للدروع المركونة على جانب الطُرُقات.
- **مصلحة شؤون الجنود المسرّحين** (VA): هيئة حكومية [بمثابة "وزارة" لقدامى المحاربين]. وهي تشتمل على فرعين رئيسيين: الإدارة الصحية للجنود المسرّحين (VHA)، وإدارة التقديمات للجنود المسرّحين (VBA).
- **مكتب الإدارة والميزانية** (OMB): مكتب تابع للبيت الأبيض مهمّته مساعدة الرئيس في الإشراف على التحضيرات اللازمة لإعداد الميزانية الفيدرالية ومراقبة الخطوات الإدارية المتخذة بشأنها في مختلف الفروع التنفيذية.
- **مكتب الميزانية في الكونغرس** (CBO): هيئة تزوّد الكونغرس الأميركي بمجلسيه بالتحليلات والمعلومات والتقديرات اللازمة لعملية إقرار الميزانية في الكونغرس
- **المفوضية العُليا لشؤون اللاجئين** (UNHCR): وكالة منتدبة من قبل الأمم المتحدة لتوجيه وتنسيق الأعمال الرامية إلى حماية اللاجئين، وحلّ مشاكلهم في كل أنحاء العالم.
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (OECD): منظمة تضمّ الدول الصناعية

الأكثر تقدماً في العالم، وتزوّد أعضاءها دورياً بالإحصائيات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحليلاتها.

- **منظمة الصحة العالمية** (WHO): السُلطة المولجة بتوجيه وتنسيق كل ما له علاقة بالصحة ضمن منظومة الأمم المتحدة.
- **هيئة مُساءلة الحكومة** (GAO): هيئة مستقلّة غير حزبية تعمل للكونغرس، وتتقصّى كيفية إنفاق الحكومة الفيدرالية لأموال المكلّفين.
- **وزارة الدفاع الأميركية** (DOD)، [ويُحال إليها أحياناً باسم مقرّها الرسمي. "البنتاغون"]
- **الوكالة الأميركية للتنمية الدولية** (USAID): وكالة مستقلّة ضمن الحكومة الفيدرالية تُسدي أوجه الدعم الإنمائي على اختلافها إلى البلدان الأجنبية.
- **الوكالة الدولية للطاقة الذرية** (IAEA): منظمة دولية ضمن منظومة الأمم المتحدة تعمل من أجل الاستخدامات السلمية، الآمنة والمأمونة للعلوم والتكنولوجيا النووية.

الهوامش

التصدير

(1) تشتمل هذه الأرقام على أكثر من 28,600 جريح أُصيبوا في المعارك في حرب العراق (يُطلق عليها اسم ''عملية الحرية للعراق'')، بالإضافة إلى ما يزيد عن 1,800 جندي جُرحوا في المعارك في أفغانستان (يُطلق عليها اسم ''عملية الحرية الدائمة'')، وما يربو كذلك على 36,500 جندي تمّ إجلاؤهم طبّياً من مسرحَيْ العمليات نتيجة إصابتهم بجروح أو أمراض خطيرة لا علاقة لها بالقتال (كاصطدام العربات والأمراض الغريبة جداً). هذه الأرقام لا تشمل من أُصيب بجروح أو أعتلال أو مرض خارج نطاق القتال لكنه عُولج في الميدان ولم يجرِ إخلاؤه طبّياً. وكما سنلاحظ فيما بعد، تتّصف المؤسّسة العسكرية بدرجة عالية من التحفُّظ في تصنيف أية إصابة بوصفها إصابة ذات صلة بالقتال. بالنسبة إلى الخسائر البشرية في العراق، انظر: Defense Manpower Data Center, Statistical Information Analysis Center, «Global War on Terrorism - Operation Iraqi Freedom; By Casualty Category Within Service, March 19, 2003 Through December 8, 2007»، وقد أمكن الحصول على هذه المعلومات بواسطة قانون حرية الوصول إلى المعلومات، وهي متوافرة على الموقع التالي: http://siadapp. dmdc. osd. mil/personnel/CASUALTY/OIF - Total. pdf (وقد أعدنا نشرها كجزء من ملاحق هذا الكتاب). بالنسبة إلى الخسائر البشرية في أفغانستان، انظر: Defense Manpower Data Center, Statistical Information Analysis Center, «Global war on Terrorism - Operation Enduring Freedom; By Casualty Category Within Service, October 7, 2001 Through December 8, 2007». الأرقام متوافرة على الموقع التالي: http://siadapp. Dmdc. osd. mil/personnel/CASUALTY/ WOTSUM. Pdf.

(2) بحلول منتصف السنة المالية 2007، كان نحو من 264,000 جندي من الجنود العائدين قد طلبوا رعاية طبّية من المراكز والمستوصفات الطبّية العائدة إلى مصلحة شؤون الجنود المسرحين (حسابات الحكومة الفيدرالية مبنية على أرقام السنة المالية التي تبدأ في الأول من شهر تشرين الأول). من أصل هؤلاء، حوالى 38 بالمئة (100,282 جندياً) خضعوا على الأقل لتشخيص أوّلي يقطع بوجود حالة من حالات الصحة النفسية، و20 بالمئة (52,000 جندي)

مصابون بحسب التشخيص الأوّلي باضطربات الضغط العصبي عقب الصدمة. من تصريح للعميد البحري المتقاعد باتريك و. ديون، السكرتير المساعد لشؤون السياسة والتخطيط في مصلحة شؤون الجنود المسرّحين أمام لجنة قُدامى المحاربين في مجلس الشيوخ بالكونغرس الأميركي بتاريخ 17 تشرين الأول/ اكتوبر 2007.

(3) قبل الحرب، كان 12.9 مليون إنسان يحصلون على مياه صالحة للشُرب في العراق، وفي مطلع العام 2006 (بحسب أحدث البيانات المتوافرة لنا)، أصبح 9.7 ملايين إنسان فقط يستطيعون الحصول على مياه صالحة للشُرب. انظر: Michael O'Hanlon and Jason Campbell, *Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction and Security in Post - Saddam Iraq*, Brooking Institution, October. 1. 2007, www. brooking. edu/ iraqindex, p. 48. في العام 2004، وضعت سلطة التحالف المؤقتة نصب عينيها هدفاً يقضي بتحسين طاقة إنتاج الكهرباء في ساعة الذروة لتصل إلى 6,000 ميغاواط يومياً بحلول نهاية حزيران/يونيو 2004، لكن هذه الطاقة لم تتعدَّ الـ 4,280 ميغاواط في المتوسط يومياً مع نهاية عام 2006. وفي آذار/مارس 2006، حدّدت وزارة الخارجية هي الأخرى هدفاً بتزويد بغداد ومختلف أرجاء البلاد بالكهرباء لمدة 12 ساعة في اليوم (بحسب هيئة مُساءلة الحكومة): Government Accountability Office, «Rebuilding Iraq: Integrated Strategic Plan Needed to Help Restore Iraq's oil and Electricity Sectors», GAO - 07 - 677, May 2007 (http://www.gao. gov/new. items/d07677. pdf). ولكن بغداد كانت لا تزال في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 تتزّود بما معدّله 9 ساعات فقط من الكهرباء في اليوم، أي أقلّ بكثير من الـ 16 ـ 24 ساعة التي كانت تحصل عليها قبل الحرب. انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction and Security in Post - Saddam Iraq*, November 12, 2007, p. 36.

(4) نزاع حرب الخليج هذا يُعرف رسمياً بـ''عملية عاصفة الصحراء'' و''عملية درع الصحراء'' (ويمتد من 2 آب/اغسطس 1990 إلى 31 آذار/ مارس 1991). وبالإضافة إليهم، اعتُبر طيارٌ واحد في عِداد المفقودين في المعركة. وكما سنرى في حالة حرب العراق، وقعت كذلك العديد من الحوادث خارج نطاق المعركة ـ قُتل فيها 235 أميركياً ـ انظر: Department of Veterans Affairs, «America's Wars», November 2007, at: http://www1. va. gov/OPA/fact/ docs.am wars. pdf.

(5) كلّفت حرب الخليج [الأولى] 94 بليون دولار (بدولارات 2007). دفعت منها الولايات المتحدة 7 بلايين فقط، وتكفّلت بعض دول الخليج العربي وغيرها من البلدان بتعويض الولايات المتحدة عن المبلغ الباقي ـ شهادة آمي بلاسكو، الخبير في السياسة الدفاعية وميزانية الدفاع للولايات المتحدة والعامل في مصلحة الأبحاث بالكونغرس، أدلى بها في جلسة استماع حول «نفقات حرب العراق المتعاظمة في الميزانية» بتاريخ 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

(6) التقرير السنوي لإدارة التقديمات للجنود المسرّحين، السنة المالية 2005 (صدر في أيلول/سبتمبر 2006)، والأرقام فيه معدّلة بحسب معدّل التضخّم والزيادة الطارئة على كلفة المعيشة (بدولارات 2007).

(7) انفقت الولايات المتحدة ما يزيد عن بليون دولار على الأبحاث المتصلة بأمراض حرب الخليج، وفي

المقام الأول على أبحاث طبيّة قامت بتمويلها عبر منح ومساعدات وزارة الدفاع، ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية ومصلحة شؤون الجنود المسرّحين - حسابات المؤلِّف مبنية على ميزانية الحكومة الأميركية من السنة المالية 1993 إلى السنة المالية 2007.

(8) Department of Veterans Affairs, «Gulf War Veterans Information System», May 2007, released June 30, 2007 (http://www1.va. gov/rac - gwvi/docs/GWVIS - May 2007. pdf).

(9) Eric Schmitt, «Troops' Queries Leave Rumsfeld on the Defensive», *New York Times*, December 9, 2004, p. A1.

(10) الأعمال القتالية الرسمية في العراق دامت من 19 آذار/مارس 2003 إلى 30 نيسان/أبريل 2003. أنفقت الولايات المتحدة في العراق، خلال السنة المالية 2003، مبلغ 46 بليون دولار على العمليات العسكرية - أي ما يعادل حوالى 55 بليون دولار (بدولارات 2007 المعدّلة من جراء التضخّم). انظر: «الأكلاف المقدَّرة للعمليات العسكرية الأميركية في العراق وأفغانستان والنشاطات الأخرى ذات الصلة بالحرب على الإرهاب»، شهادة روبرت سانشاين، المدير المساعد لتحليل الميزانية، مكتب الميزانية في الكونغرس، وكان أدلى بها أمام لجنة الميزانية، في مجلس النواب بتاريخ 31 تموز/يوليو 2007.

(11) Government Accountability Office, «VA Health Care: Preliminary Findings on the Department of Veterans Affairs Health Care Budget Formulation for Fiscal Years 2005 and 2006», GAO - 06 - 430R, February 7, 2006.

(12) في شباط/فبراير 2007، وُجدت مرافق الاستشفاء الخارجي في مركز والتر ريد الطبّي العسكري موبوءة بالفطريات المُسبِّبة للعفونة وبالحشرات الطفيلية؛ كما كانت تعاني من نقصٍ في عدد العاملين وأبسط شروط الصحة العامّة. انظر: Dana Priest and Anne Hull, «Soldires Face Neglect, Frustration at Army's top Medical Facility», *The Washington Post*, February 18, 2007, P. A1.

(13) تُسمّى حرب العراق رسمياً بـ"عملية الحرية للعراق" (OIF) . وحرب أفغانستان بـ"عملية الحرية الدائمة" (OEF). وهاتان العمليتان إلى جانب "عملية النسر النبيل" (ONE)، التي تؤمِّن أمن وسلامة السفارات والقواعد العسكرية، تُشكِّل مجتمعةً ما يُعرف رسمياً بالحرب العالمية على الإرهاب (GWOT)، حتى إن لم تكن هناك، أقلّه في البداية، أية صلة ما بين العراق وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر [2001] الإرهابية. ويدخل في عدد الجنود الأميركيين المرابطين في أفغانستان أيضاً العسكريون الذين يُشاركون في العمليات الحربية لحلف شمال الأطلسي (NATO).

(14) يُقصد بالأسرة النموذجية الأُسرة الوسطى، أي التي تقع في الوسط، بحيث تكون نصف الأُسر في البلاد من أصحاب الدخل المرتفع، ونصفها من أصحاب الدخل المنخفض - راجع الجدول: Table H - 6. Regions - All Races by Median and Mean Income: 1975 to 2006, US Census Bureau, Current Population Survey, Annual Social and Economic Supplements, at: http://www.census. gov/hhes/www/income/histinc/h06ar.html.

(15) نقلاً عن «التقرير السنوي 2007 لمجلس أمناء الصناديق الائتمانية الفيدرالية لضمان الشيخوخة وورثة المتوفين ولضمان حالات الإعاقة» الصادر في 1 أيار/مايو 2007. متوافر

كذلك على الموقع التالي: http://www.ssa. gov/OACT/TR/TR07/tr07.pdf.

(16) انظر الموقع التالي: www. costofwar com.

(17) انظر: «التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا المشتركة»، أعمال الندوة العالمية حول التعليم المنعقدة في دكار عاصمة السنغال، 26 ـ 28 نيسان/أبريل 2000. إن الهدف رقم 2 من أهداف الألفية على صعيد التنمية هو تحقيق التعليم الابتدائي العام؛ تُقدِّر الدراسات الصادرة حديثاً أن «إدخال كل طفل في العالم إلى مدرسة ابتدائية من النوعية الجيدة سوف يكلِّف ما بين 7 و17 بليون دولار في الســـنـــة». Nancy Birdsall, Ruth Levine, Amina Ibrahim, et al., «Toward Universal Primary Education: Investment, Incentives, and Institutions», Task Force on Education and Cender Equality, Millennium Project, 2005, pp. 8 - 9 (http.// www. unmillenniumproject. org/documents/Education - complete. pdf).

(18) U. S. Census Bureau, Current Population Survey. في حـيـن تـشـهـد مـداخـيـل الأسـر الوسطى هبوطاً، فإن متوسط دخل الأسرة الواحدة يسجل ارتفاعاً. التفاوت الكبير ما بين الدخل الوسطي ومتوسط الدخل له علاقة بالفروق في المداخيل الكبيرة. إذا كانت قلّة قليلة من شريحة المجتمع العليا تزداد غنى فوق غناها، فمن الطبيعي أن يرتفع متوسط الدخل، لكن دخل الأسرة الوسطى يُمكن أن يظل كما هو أو حتى يتناقص. إن متوسط دخل الأسرة اليوم هو أكبر بمقدار الثُلث من دخل الأسرة الوسطى.

(19) ألمح أحد المنتقدين مثلاً إلى إمكانية وقوع إصابات في صفوف القوات المسلّحة حتى في زمن السلم، كحوادث السيارات على سبيل المثال. فلا يجوز إذن إلقاء التبعة في خسائر الحرب المنظورة على الحرب نفسها. فحتى وإن كانت الحكومة الأميركية ملزمة بالتعويض عن وفاة أو جرح كل الجنود، بصرف النظر عن كيفية وقوع الإصابة، فإننا موافقون على أهمية معرفة الأرقام وتزايداتها. ومن أجل ذلك، قمنا الآن بمقارنة أرقام الخسائر البشرية في الجيش من جراء الحوادث العادية والأعمال غير العدائية على مدى السنوات الخمس السابقة على غزو العراق، بأرقامها في السنوات التي تلت الغزو. فوجدنا أن الوفيات من جراء الحوادث العادية والأعمال غير العدائية قد ازدادت بأكثر من 50 بالمئة. هذا وسنشرح هذا التحليل الجديد في الفصل الثالث.

(20) Steven Davis, Kevin Murphy, and Robert Topel, «War in Iraq Versus Containment», American Enterprise Institute, Washington, DC, February 15, 2006, prepared for the CESIFO Conference on «Guns and Butter: The Economic Causes and Consequences of Coflict,» Munich, Germany, December 9 - 10, 2005 (http:// www.aei.org/publications/pubID. 23916/pub - detail. asp).

(21) كان هانس بليكس، الدبلوماسي من المنظمة الدولية المسؤول عن عمليات التفتيش التي تُجريها الأمم المتحدة لضمان خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، قد خلُص بما يُشبه الجزم إلى أنه من غير المحتمل جداً أن تكون مثل هذه الأسلحة موجودة. وسأل بنبرة حزينة: «هل أن التقارير (الصادرة عن الأمم المتحدة) لا تُقرأ بالمرّة جنوبي (نهر) الهدسون؟». «Blix Questions Coalition's Expectations for WMD Discovery», Global Security Newswire, June 18, 2003 (http://www. nti. org/d - newswire/issues/newswires/2003 - 6 - 19. html # 1).

الفصل الأول: أهي حقاً ثلاثة تريليونات؟

(1) من المقرّر أن تُنفق الولايات المتحدة (في السنة المالية 2008) على قواتها المسلّحة أكثر مما تنفقه الدول الاثنتين والأربعين التي تليها من حيث حجم الإنفاق العسكري مجتمعةً، مُسجّلةً لنفسها ما نسبته 47 بالمئة من مجموع الإنفاق العسكري في العالم ـ انظر: «National Security Spending», Center for Arms Control and Non - Proliferation, at http://www.arms control center org/policy/security spending/ (دخول الموقع في 16 أكتوبر 2007).

(2) Anthony Cordesman and Abraham Wagner, *The Lessons of Modern War.* Vol. II: *The Iran - Iraq war* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, May 1990).

(3) Eric Hooglund, «The Other Face of War», *Middle East Report,* no. 171, *The Day After* (July - August 1991), PP. 2 - 7, 10 - 12.

(4) See Pew Global Attitudes Project, «Global Opinion Trends 2002 - 2007: A Rising Tide Lifts Moods in the Developing World», July 2007 (http://pewglobal. org/reports/pdf/257.pdf), and «America's Image in the World: Findings from the Pew Global Attitudes Project», Remarks of Andrew Kohut to the U. S. House Committee on Foreign Affairs, Subcommittee on International Organizations, Human Rights, and Oversight, March 14, 2007.

(5) «آراء الجمهور العراقي بشأن الوجود الاميركي ومستقبل العراق»، عنوان أستطلاع للرأي العام العالمي أجراه البرنامج الخاص بالمواقف حيال السياسة الخارجية (PIPA) في 27 أيلول/سبتمبر 2006. تجده على الموقع التالي: http: //www.world publicopinion. org/pipa/pdf/sep 06/ Iragsep 06 - rpt. pdf.

(6) حتى برغم من أن أسعار النفط سجّلت أرتفاعاً مذهلاً. انظر: O'Hanlon and Compbell, *Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction and Security in Postsaddam Iraq.*

(7) لمناقشة هذه التقديرات والوقوف على المؤشرات الاخرى بصدد ما حصل للمجتمع والاقتصاد والعراقيين، انظر الفصل السادس.

(8) «إنّ ذلك الجزء من السكان الذي يربطهم بعضهم ببعض لم يعد موجوداً بعد الآن. فالطبقة الوسطى ما أنفكت تغادر العراق». هذا ما قالته صابرينا تافرنيسي في مقال لها نشرته جريدة **إنترناشيونال هيرالد تريبيون** (11 ـ 12 آب/ أغسطس) بعنوان: «الطبقة الوسطى العراقية تهرب إلى البؤس والآلام في الخارج». واستطرد المقال يقول ما بات اليوم بمثابة حقيقة شائعة ومقبولة: «وكلما أزداد أفرادها فقراً وطالت مدة إقامتهم بعيداً، صار العراق أشدّ عجزاً وشللاً، ما يجعل مهمة لمّ شعث البلاد ثانيةً في منتهى الصعوبة». إن حججاً كهذه لقمينة بإسناد قضية الداعين إلى خروج مبكر من العراق.

(9) مكتب المفوضية العُليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) يُحدّد رقم المهجّرين في الداخل بـ 2,200,000 شخص ـ انظر: UNHCR, «Statistics on Displaced Iraqis around the World», September 2007, at http://www. Uncer. org/cgi - bin/texis/vtx/home/

.opendoc. pdf?tbl = SUBSITES & id = 470387fc2 وحوالى واحد من أصل كل سبعة عراقيين قد اقتُلع من جذوره عنوةً ـ انظر: UNHCR, «Iraq Situation Response», July 2007, http://www.unher. org/cgi - bin'texis/vtx/home/opendoc. pdf?tbl = SUBSITES & id = 46a4a5522. انظر كذلك: Elizabeth Ferris, «Security, Displacement, and Iraq: A Deadly Combiination», Brookings - Bern Project on Internal Displacement, August 27, 2007, at http://www. brooking. edu/~/media/Files/rc/papers/ 2007/0827 human rights - Ferris/2007 0827. pdf.

(10) انظر التقررين الصادرين عن مجلس الهجرة السويدي: «طالبو اللجوء السياسي إلى السويد خلال الفترة 1984 ـ 2006»، و«أذونات الإقامة للأقارب (القربى العائلية) بحكم المواطنية 1986 ـ 2006». انظر كذلك النشرة الصحفية الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2007 بعنوان: «المعونة الإنسانية الأميركية للمهجَّرين العراقيين».

(11) تقدِّر مصلحة الابحاث في الكونغرس الأكلاف العسكرية (بدولارات السنة المالية 2007) للحروب السابقة على الشكل التالي: ڤييتنام 670 بليون دولار؛ الحرب الكورية 295 بليون دولار؛ حرب الخليج [الأولى] 94 بليون دولار (كلفة إجمالية دفع معظمها حلفاء أميركا). هذه مجرد أكلاف عسكرية ولا تشتمل على نفقات الرعاية الطبية وتعويضات الإعاقة للجنود المسرَّحين وغيرها من النفقات الميزانيّة ـ من تصريح أدلى به بلاسكو أمام جلسة استماع للجنة الميزانية في مجلس النواب حول «تزايد النفقات الميزانية للحرب في العراق». وعلى نحو مغاير، نقدِّر نحن نفقات التشغيل لهذه الحرب، بموجب سيناريو ''الحالة الفُضلى'' الذي وضعناه، بحوالى 855 بليون دولار.

(12) في دراسة منفصلة، تذكر مصلحة الابحاث في الكونغرس الرقم 4.7 تريليونات دولار بدولارات 2002 (أي ما يعادل 5.4 تريليونات دولار بدولارات 2007) كنفقات إجمالية للحرب العالمية الثانية، و577 بليون دولار للحرب العالمية الأولى (410 بلايين دولار صافي القروض الحربية المقدَّمة إلى حلفائنا بدولارات 2002، أو 476 بليون دولار بدولارات 2007) ـ انظر: Stephen Daggett and Nina Serafina, «Costs of Major U. S. Wars and Recent U. S. Overseas Military Operations», CRS Report to Congress, October 3, 2001. انظر كذلك دراسة الأستاذ في جامعة يال، ويليام نوردهاوس: William Nordhaus, «The Economic Consequences of a War with Iraq», chapter 3 in his parer, *War with Iraq: Costs, Consequences and Alternatives*, (New York: American Academy of Arts and Scences, 2002, pp. 51 - 86). إنه يسوق أرقاماً للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية هي (بدولارات اليوم) أصغر بكثير. وهذا ما يعني بالطبع أنه بالنسبة إلى تلك الحروب السالفة، تبقى حرب العراق حتى أكثر كلفة.

(13) Amy Belasco, «The Cost of Iraq, Afghanistan and Global War on Terror Operations Since 9/11», CRS Report for Congress, July 16, 2007, order code RL33110. هذا التقرير يُحدِّد الكلفة على أساس الجندي الواحد للسنة المالية 2006 بـ390,000 دولار، أي ما يقرب من 400,000 دولار بدولارات 2007.

(14) رسالة من مدير مكتب الميزانية في الكونغرس، بيتر أورتساغ، إلى عضو الكونغرس جون سپرات،

مؤرّخة في الأول من شباط/ فبراير 2007.

(15) Congressional Budget Office, «Some Implications of Increasing U. S. Forces in Iraq», April 2007, http://www. cbo. gov/rtpdocs/80xx/doc8024/04 - 24 - Iraq. pdf.

(16) Bob Davis, «Bush Economic Aide Says Cost of Iraq War May Top $100 Billion», *Wall Street Journal*, September 16, 2002, p. 1.

(17) في سياق مقابلة متلفزة مع جورج ستفانوبولوس ضمن برنامج «هذا الأسبوع» على محطة ABC، 19 كانون الثاني/يناير 2003.

(18) House Budget Committee Transcript, *Hearing on FY 2004 Defense Budget Request*, February 27, 2003.

(19) على كلٍ، لم تكن إدارة بوش الوحيدة في تقديم مثل هذه التقديرات البخسة إلى أبعد الحدود. فمكتب الميزانية في الكونغرس (الهيئة المستقلّة في الكونغرس التي تقدّر أكلاف مختلف مشاريع القوانين والمقترحات) قدَّر كلفة شهرين ونصف الشهر من النزاع بحوالى 50.99 بليون دولار (بدولارات 2007)، وبما يتراوح بين 1.74 و4.64 بلايين دولار نفقات شهرية للاحتلال، ولئن كان خطاب بوش الشهير «المهمة أُنجزت» قد يوحي يومها بقصر أمد الاحتلال، فإن خمس سنوات من الاحتلال كان من شأنها أن تصل بنا إلى الرقم 104.4 ـ 278.4 بليون دولار، وهو لا يزال أدنى بدرجة ملحوظة من المستوى الفعلي للنفقات.

(20) من نصّ المقابلة التي أُجريت مع اندرو ناتسيوس، مدير الوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، في برنامج ''نايتلاين'' [الخط الليلي] على محطة ABC التلفزيونية. أجرى المقابلة تيد كوپل وأُذيعت في 23 نيسان/أبريل 2003.

(21) Davis, «Bush Economic Aide Says Cost of Iraq War May Top $100 Billion».

(22) سيبلغ مجموع ما أُنفق حتى الآن 645 بليون دولار (معدَّلة بفعل التضخم إلى دولارات 2007 وذلك من أجل أن نحسب حساب التضخّم وما يُسمّيه الاقتصاديون بـ''القيمة الوقتية'' للنقود)، بالإضافة إلى حوالى 200 بليون دولار مطلوبة للسنة المالية 2008، وبذلك يصل المجموع إلى 845 بليون دولار (بدولارات 2007). علماً بأن هذه المبالغ لا تشمل تعويضات الإعاقة التي دُفعت إلى الجنود المسرّحين لحد الآن، كما أنها لا تتضمّن بعض المصروفات على النشاطات الاستخبارية ـ انظر: Belasco, «The Cost of Iraq, Afshanistan and other Global war on Terror Oerations Since 9/11». إن هذا يغطي رصد اعتمادات عبر 25 مشروع قانون منفصلاً للتمويل، ومبلغ 2 بليوني دولار على شكل «تحويلات غير محدّدة» إلى وزارة الدفاع.

(23) من تصريح بلاسكو في جلسة استماع للجنة الميزانية في مجلس النواب حول «الكلفة المتزايدة للحرب العراقية».

(24) ما لم يضع الكونغرس قيوداً محدَّدة، فإن الأموال المُصادق عليها لوزارة الدفاع تُستخدم لتغطية **أنواع معيّنة** من النفقات (على الموظفين العسكريين مثلاً) بدلاً من أن تُرصد لعمليات بعينها كالحرب في العراق.

(25) ''الأموال المعيارية'' [أو ''الأساسية''] تعني ببساطة تلك الأموال التي كانت ستُنفق بصورة عادية في غياب حالة الحرب.

(26) طبقاً لتقديرات مصلحة الأبحاث في الكونغرس، فإن ثلاثة أرباع النفقات العسكرية (على العسكريين

والعمليات المباشرة)، تذهب على أقل تقدير إلى الحرب في العراق. على العكس من ذلك، النفقات الطبّية وتعويضات الإعاقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد الإصابات التي تقع ما نسبته 89 بالمئة منها في العراق. وعلى ذلك، فقد نسبنا في تحليلنا ما نسبته 75 بالمئة من النفقات العسكرية إلى العراق، و89 بالمئة من تعويضات الإعاقة للجنود المسرحين وتعويضات الإعاقة من الضمان الاجتماعي والنفقات الطبّية إلى حرب العراق - بيانات الإصابات مستقاة من مصادر وزارة الدفاع (OIF/OEF U. S. Casualty Status, at http://www. defenselink. mil/news/ casualty pdf). وكذلك من: Hanah Fischer, «United States Military Casualty Statistics: Operation Iraqi Freedom and Operation Erduring Freedom», CRS Report RS22452, August 17, 2007.

(27) من تصريح بلاسكو في جلسة استماع للجنة الميزانية في مجلس النواب حول «الكلفة المتزايدة للحرب العراقية».

(28) أكثر من 531,000 من جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني تمت تعبئتهم (أي أُعطوا إشعاراً باحتمال نشرهم في الميدان) حتى 30 حزيران/يونيو 2006، نُشر منهم فعلاً حتى ذلك التاريخ أكثر من 378,000. ولأن معظم أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط قد بلغوا نهاية فترة أهليتهم للخدمة، فإنهم كانوا يشكّلون 34 بالمئة من مجموع القوات المسلّحة في عام 2005، إلاّ أنهم هبطوا إلى 23 بالمئة بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2006 - انظر: «DOD and the Serrices Need to Take Additional Steps to Improve Mobilization Data. for the Reserve Components», GAO - Report to Cogressional Committees, GAO - 06, 1068, September 2006, and Belasco, «The Cost of Iraq, afghanistan, and Enhanced Base Security Since 9/11»

(29) بهذا المعنى، حتى معظم النفقات - بما فيها أية تقديمات آجلة كالرعاية الطبّية - التي تُنفق على جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني الذين تمّت تعبئتهم إنما لم يُصر إلى نشرهم لا في العراق ولا في أفغانستان، يجب أن تُعزى إلى الحرب العراقية.

(30) هذه الأرقام لا تشمل حتى عدد المتعهدين [المقاولين] من الباطن، أي أولئك المتعهّدون أنفسهم الذين قد يستأجرون آخرين مثلهم ليقوموا بعملهم - انظر: Renae Merle, «Census Counts 100,000 Contractors in Iraq», *The Washingtom Post*, December 5, 2006, p. D1 لعلّ تقديراً أكثر دقّة هو «أكثر من 160,000» الذي طرحه الباحث في معهد بروكينغز، بيتر و. سينغر: Peter W. Singer, in «Can't Go to war Without Them: Private Military Contractors and Counterinsurgency», Brookings Institution, September 2007. هذا بينما كان عددهم خلال حرب الخليج [الأولى] 9,200 متعهّد - انظر: Katherin Peters, «Civilians at War», *Government Executive*, July 1, 1996.

(31) John M. Broder and David Rohde, «State Department Use of Contractors Leaps in 3 Years», *New York Times*, October 24, 2007, P. A1.

(32) تعقيباً على هذا الرقم، اُقترحت وزارة الخارجية أن يُصار إلى تعويض أُسرة كل عراقي قُتل في ظروف مشابهة بمبلغ 5,000 دولار (كي نضع هذه المسألة المؤسفة خلفنا بسرعة). وهو تعويض عن ''ميتة ظالمة'' يُعادل أجر أقل من خمسة أيام عمل لحارسٍ من شركة ''بلاكواتر سيكيوريتي'' - House Committee on Oversight and Government Reform,

Memorandum re: Additional Information About Blackwater USA, October 1, 2007.

(33) لقد المحت قلّة من المهتمين بالموضوع إلى أن المقارنة هنا غير منصفة. فالحكومة بعد كل شيء هي التي ستأخذ على عاتقها دفع نفقات الإعاقة والرعاية الطبّية للجنود الجرحى، وهي نفقات لا يُستهان بها على الإطلاق. وكما أشرنا لاحقاً (في الفصل الثالث)، يتبيّن أن الأرقام المذكورة كنفقات للمتعهّدين لا تشمل نفقات التأمين التي تتحمّلها الحكومة نفسها؛ وحتى بعد أن تُسدد نفقات التأمين عن الذين جُرحوا أو قُتلوا في المعركة، تبقى الحكومة هي من يدفع الحساب عن الآخرين.

(34) إن المتعهّدين لا يتقيّدون دائماً باحكام ''المدوّنة النظامية للقضاء العسكري'' (UCMJ)، وعلى العموم يبدو أنهم في حِلٍ من الملاحقة من جانب العراقيين على جرائم يرتكبونها هناك ـ انظر: Stephen M. Blizzard, «Increasing Reliance on Contractors on the Battlefield; How Do we Keep from Crossing the Line?», *Air Force Journal of Logistics*, Vol. XXXCLII, n° 1 (Spring 2004). اعتباراً من العام 2006 فصاعداً، أصبحت أحكام ''المدوّنة النظامية للقضاء العسكري'' تسري على المتعهدين العسكريين، إنما ليس بعدُ على متعهّدي وزارة الخارجية (كشركة بلاكواتر مثلاً). انظر: John Broder and James Risen, «Armed Guards in Iraq Occupy a Legal Limbo», *New York Times*, September 20, 2007, p. 11.

(35) في 17 أيلول/سبتمبر 2007، وبعد مواجهة دامية اتُهم فيها متعهّدو شركة بلاكواتر بقتل 17 مدنياً عراقياً، هدّدت الحكومة العراقية بتعليق رخصة بلاكواتر، ووجد الكونغرس نفسه مضطراً إلى عقد جلسات استماع بهذا الشأن ـ انظر: Sabrina Tavernise. «U. S. Contractor Banned by Iraq Over Shooting», *New York Times*, September 18, 2007, P. 11. وقد تبيّن منذ ذلك الحين لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) أن 14 من أصل 17 إطلاقاً للرصاص في الحادثة لم يكن لها أي مبرر ـ انظر: David JohnSton adn John M. Broder, «FBI Says Guards Killed 14 Iraqis Without Cause», *New Yord Times*, November 14, 2007, P. 11.

(36) فُتح على الاقل تسعون تحقيقاً بشأن حصول إساءة أمانة مزعومة ببلايين الدولارات من أموال المتعهّدين وتشمل كل شيء من توفير الطعام إلى توريد السلاح. إن ذراع التحقيق الجنائي التابع لوزارة الدفاع يُحقق حالياً في مزاعم بحصول عمليات تزوير واستغلال واختفاء أسلحة. وقد أدّت تلك التحقيقات لحد الآن إلى صدور خمسة قرارات اتهام جنائية فيدرالية، وتجريم عشرة أشخاص بارتكاب جنايات موصوفة، وكفّ يد تسع عشرة شركة وشخص ووقفهم عن التعامل مع وزارة الدفاع، ومنع أربعة أفراد وشركة واحدة من المقاولة بصفة دائمة مع الحكومة الأميركية ـ من تصريح توماس ف. غيمبل، نائب المفتش العام لوزارة الدفاع، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2007، بشأن «المُساءلة حول العمليات الطارئة: درء ومكافحة الفساد في المقاولات، وإرساء الرقابة المُناسبة على المواد والمحافظة عليها».

(37) قارن طلب الـ 19 بليون دولار هذا بتصريح أندرو ناتسيوس (ص 34 - 35) بالنيابة عن إدارة بوش، الذي أدلى به قبل بضعة أشهر فحسب وطمأن فيه تيد كوپل والشعب الأميركي بأن نفقات الإعمار لن تزيد عن 1.7 بليون دولار.

(38) DOD Office of the Inspector General, "Human Capital", Report on the DOD Acquisition Workforce Count (D - 2006 - 073), April 17, 2006.

(39) House Committee on Oversight and Government Reform, Memorandum re:

Supplemental Information on Iraq Reconstruction Contracts, February 15, 2007.

(40) Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction "Oversight of Funds Provided to Iraqi Ministries Through the Budget Process", Report No. 05 - 004, January 30, 2005.

(41) Center for public Integrity, «Outsourcing the Pentagon: Halliburton Co.», http:// www. publicintegrity. org/pns/db. aspx? act = cinto & coid = 964409007. تُعتبر شركة هاليبرتون أضخم شركة مقاولات خاصّة تعمل في العراق، وذلك من خلال شركة "كيلوغ، براون أند رووت" التابعة لها. إنها تملك ثلاثة عقود ضخمة: برنامج لوجستيات التنمية المدنية (LOGCAP) وتقوم بموجبه بتوريد الخدمات المُساندة للجنود؛ وعقد بإنعاش النفط العراقي (RIO)، لإعادة بناء حقول النفط في كل أرجاء العراق؛ وإنعاش النفط العراقي - 2 (RIO - 2) لإعادة بناء حقول النفط في جنوب العراق - انظر: House Committee on Oversight and Government Reform, Memorandum re: Supplemental Information on Iraq Reconstruction Contracts, February 15, 2007.

(42) العمليات الحسابية مبنية على أرقام "ياهو". الأسعار عند الإغلاق في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، معدَّلة لتتوافق مع أرباح الأسهم وتجزئة الأسهم.

(43) جاء في شهادة آمي بيلاسكو أن «نفقات الحرب السنوية لوزارة الدفاع قد تضاعفت في السنوات الأخيرة من 72 بليون دولار للسنة المالية 2004 إلى حوالى 165 بليون دولار في السنة المالية 2007، أي بزيادة 93 بليون دولار. بيد أن هذه الزيادة لا تعود تماماً إلى التغيُّرات في حجم القوات المنشورة في الميدان، بل تُعزى إلى عدة عوامل: 1) بعض المستلزمات غير المتوقعة على صعيد حماية القوات وعتادها ومعداتها؛ 2) كلفة تدريب وتجهيز قوات الأمن الأفغانية والعراقية؛ 3) أنماط من النفقات ذات تعريف واسع يُمكن اعتبارها جزءاً من ترتيب البنية الحربية أو ما يُعرف بـ"إعادة التهيئة" - وهي أموال تُرصد لتصليح واستبدال المعدات الحربية المستهلكة - من شهادة آمي بيلاسكو في جلسة الاستماع للجنة الميزانية في مجلس النواب حول «النفات الميزانيّة المتزايدة للحرب العراقية».

(44) من شهادة مدير مكتب الميزانية في الكونغرس، بيتر أورتساغ، أمام لجنة الميزانية في مجلس النواب حول «الكلفة المتعاظمة لحرب العراق» بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

(45) Jim Michaels, «19,000 Insurgents Killed in Iraq Since 03», *USA Today*, September 28, 2007, P. A1. في الفصل السابع، نشرح كيف ساهمت أستراتيجيتنا في زيادة عدد المتمردين.

(46) جنود الخدمة الفعلية وجنود الاحتياط على السواء يدفعون أقساط بوالص التأمين على حياتهم من شيكات الراتب التي يقبضونها، بناء على القيمة الاسمية للبوليصة، كذلك يُسدد الجنود المسرّحون أقساطهم للتأمين الجماعي على الحياة (VGLI)، وإنْ كانت هذه الأخير صغيرة نوعاً ما، على أن تستقطع مصلحة شؤون الجنود المسرّحين تلك الأقساط من تعويضات الإعاقة ومعاشات التقاعد للجنود المعنيين. بوسع الجندي المسرّح أن ينضم إلى التأمين الجماعي على الحياة بناءً على المبلغ المحدّد في بوليصته وقت تسريحه من الصفوف. بكلام آخر، إذا كان جندي يملك عقد تأمين على الحياة للعسكريين بقيمة 100,000 دولار فقط، فهو لا يستطيع سوى

شراء بوليصة للتأمين الجماعي على الحياة للجنود المسرّحين لا تزيد بأي حال عن 100,000 دولار، وعليه أن يفعل ذلك خلال سنة واحدة بعد تسريحه من الخدمة. وفي حال لم يتسجّل خلال السنة الأولى من تسريحه، يفقد حقّه نهائياً في الانضمام إلى التأمين الجماعي على الحياة للجنود المسرّحين.

(47) 97 بالمئة من مجموع عدد القتلى في "عملية الحرية للعراق" هم من الذكور ـ انظر: Hannah Fischer, «United States Military Casualty Statistics: Operation Iraqi Freedom and Operation Enduring Freedom», CRS Report for Congress, August 17, 2007, order code RS22452.

(48) انظر الهامش رقم 1 من التصدير. هذا يشمل جميع الإصابات المتصلة بالقتال، وكذلك جميع أشكال الإصابة والمرض خارج نطاق العمليات العدائية إنما استلزمت مع ذلك إجلاء أصحابها جواً لتلقي العلاج. وهذه الأرقام لا تشتمل على أي من الإصابات أو الأمراض أو صور الاعتلال الأخرى التي لا صلة لها بالأعمال العدائية إنما عُولج أصحابها من دون حاجة إلى إجلائهم طبياً بالجو. الاختلاف ظهر إلى العلن في كانون الثاني/يناير 2007 عندما نشرت ليندا بيلمز ورقتها عن أكلاف الجنود الأميركيين العائدين ـ انظر: Linda Bilmes, «Soldiers Returning from Iraq and Afghanistan: The Long - Term Costs of Providing Veterans Medical Care and Disability Benefits», Kennedy School of Government Faculty Research Working Paper RWP07 - 001, Harvad University. والمثير للانتباه هنا، أن 50 بالمئة تقريباً من مجموع الوفيات في حرب الخليج [الأولى] قد نُسبت إلى أسباب لا علاقة لها بالقتال.

(49) كثيراً ما يستخدم الاقتصاديون معدّلات الانتحار كمؤشّرات (يُقرّون هم أنفسهم بأنها فجّة) على وجود ضغط عصبي ـ انظر: Gregg Zoroya, «Suicide Rate Spikes Among Troops Sent to Iraq War», *USA today*, December 20 - 2006. وانظر كذلك نتائج دراسة قام بها الفريق الاستشاري للصحة النفسية (MHAT - IV)، لصالح وزارة الدفاع، وشملت 1,300 جندي و450 من مشاة البحرية (المارينز) وذلك في شهري آب/ أغسطس وتشرين الأول/ أكتوبر 2006 ـ انظر: US. Department of Defense News Release N° 530 - 07, May 4, 2007.

(50) See Charles S. Milliken, Jennifer L. Auchterlonie, and Charles W. Hoge, "Longitudinal Assessment of Mental Health Problems Among Active and Reserve Component Soldiers Returning From the Iraq War", *Journal of the American Medical Association*, Vol. 298, no. 18, (November 14, 2007), p. 2141, citing Paul Bliese, Kathleen Wright, Amy Adler, Charles Hoge, and Rachel Prayner, "Post - Deployment Psychological Screening: Interpreting and Scoring DD Form 2900", Heidelberg, Germany: U. S. Army Medical Research Unit - Europe; 2005, Research Report 2005 - 003; and Paul Bliese, Kathleen Wright, Amy Adler, Jeffrey Thomas, and Charles Hoge, "Timing of Postcombat Mental Health Assessments", *Psychological Services*, vol. 4, no. 3 (August 2007), pp. 141 - 48.

(51) لاحظت الدراسة على وجه الخصوص حصول زيادة في مشاكل على صعيد العلاقات الأُسرية،

وكذلك نقص في الخدمات المُقدّمة إلى أفراد أُسر أولئك الجنود.

(52) من تصريح لتوماس ف. غيمبل، القائم باعمال المفتش العام في وزارة الدفاع، أمام اللجنة الفرعية حول الإدارة المالية الفيدرالية، والمعلومات الحكومية والأمن الدولي، لجنة الأمن الداخلي وشؤون الحكومة في مجلس الشيوخ، 3 آب/أغسطس 2006.

(53) Government Accountability Office, "Global War on Terrorism: Observations on Funding, Costs, and Future Commitments", GAO - 06 - 885T, July 18, 2006.

(54) المعايير المعتمدة للتمويل في الحالات الطارئة هي أن الحاجة يجب أن تكون ضرورية، وحيوية، وملحّة، وفجائية، وتتطلّب عملاً فورياً، وأنها لم تكن منظورة ولا يُمكن التنبؤ بها وغير مرتقبة - انظر هذه المعايير في Title IX, Sec 9011 in Pl 108 - 287. وكان الرئيس بوش قد أشار في طلبه الأول للأموال من أجل أفغانستان، إلى أنه لن يطلب اعتمادات إضافية طارئة ـ انظر نصّ رسالته إلى رئيس مجلس النواب بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2001، الذي أثبتناه بتمامه في ملاحق الكتاب.

(55) Belasco, "The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11".

(56) James A. Baker III and Lee Hamilton, Co - Chairs, Iraq Study Group Report, December 6, 2006, http://www.Usip. org/isg/iraq - study - group - report/ report/ 1206/iraq - Study - group - report. pdf.

(57) Belasco, "The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global war on Terror Operations since 9/11".

(58) «الحرب العالمية على الإرهاب: ملاحظات على التمويل، والأكلاف والالتزامات الآجلة»، بيان للمراقب المالي العام الأميركي ديفيد م. واكر، أدلى به على سبيل الشهادة أمام اللجنة الفرعية للأمن القومي والتهديدات الناشئة والعلاقات الدولية التابعة للجنة الإصلاحات الحكومية في مجلس النواب بتاريخ 18 تموز/يوليو 2006.

(59) إن تقديمات الإعاقة التي تُدار أيضاً من قبل مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، هي أستحقاقات تسري تلقائياً ولا تحتاج إلى اعتمادات مالية خاصّة.

(60) في تحليلنا للأرقام الميزانيّة، عمدنا دوماً إلى تحويل جميع المصروفات السابقة إلى دولارات 2007 الثابتة، وقمنا بحسم النفقات النقدية الآجلة بنسبة حسم "حقيقية" تبلغ 1.5 بالمئة. وإذا ما أستمر التضخّم بمستوياته المُسجّلة مؤخراً، أي بنسبة 3 بالمئة، فمعنى ذلك أن النفقات النقدية ينبغي أن تُحسم بنسبة 4.5 بالمئة. ولدى أحتساب الآثار الاقتصادية طويلة الأمد (في الفصول 4 ـ 6)، ستُطالعون شيئاً من الجدل حول نسبة الحسم المُناسبة، وهو ما ستُناقشه بأستفاضة فيما بعد.

(61) الأمر المثير للانتباه، أن تقديراتنا تاتي متماشية مع تكهّنات وليام نوردهاوس ما قبل الحرب بشان الكلفة المترتبة عن حربٍ غير مؤاتية وطويلة الأمد. فقد قدّر مثلاً أن آثارها على الأسواق النفطية ستكلّف 778 بليون دولار، في حين جاءت الكلفة النفطية بحسب السيناريو المعتدل الذي وضعناه بحدود 800 بليون دولار. كما قدّر الآثار الماكرو ـ اقتصادية السلبية بـ 391 بليون دولار. ومن جهة أخرى، بخس نوردهاوس قليلاً في تقديره أعباء الإنفاق العسكري (بما في ذلك الاحتلال/حفظ السلام) إذا جعلها بحدود 640 بليون دولار ـ ولكن من كان يتوقع أن

تُدار الأمور على هذا النحو العاطل؟ ـ كما تجاهل كل الأكلاف الميزانية وغير الميزانية الأخرى المستترة التي نركّز الضوء عليها في هذا الكتاب ـ انظر: Nordhaus, *War with Iraq*, p. 77.

الفصل الثاني: الكلفة على ميزانية البلاد

(1) اعتُمدت هذه المبالغ للعراق وأفغانستان في 25 مشروع قرار منفصلاً للمخصّصات المالية منذ العام 2001 ـ من شهادة روبرت أ. سانشاين، المدير المساعد لمكتب الميزانية في الكونغرس لشؤون تحليل الميزانية، «الأكلاف المقدّرة للعمليات العسكرية الأميركية في العراق وأفغانستان وسواها من النشاطات المتّصلة بالحرب على الإرهاب»، أدلى بها أمام لجنة الميزانية في مجلس النواب بتاريخ 31 تموز/يوليو 2007.

(2) حوالى 36 بالمئة من الجنود الأميركيين ممّن خدموا في العراق وأفغانستان قد سُحبوا من الحرس الوطني والاحتياطي ولا سيما احتياطي الجيش. فما بين عامي 2001 و2006، تمت تعبئة 531,000 منهم ونشر في الميدان 378,000. ـ انظر: Government Accountability Office, «DOD and the Services Need to Take Additional Steps to Improve Mobilization Data for the Reserve Components», GAO - 1068, September 2006.

زد على ذلك أنه جرى تجنيد ما يزيد عن 60,000 شخص بغية ''ملء'' الشواغر الداخلية في صفوف الحرس الوطني واحتياطي الجيش نظراً لوجود أصحابها في العراق. وتبلغ الكلفة الإضافية المباشرة لتعبئة هؤلاء الأفراد زهاء 3 بلايين دولار سنوياً.

(3) وتشتمل هذه فقط على نفقات علاج الجنود المسرّحين حتى آخر العام 2007.

(4) خصّص الكونغرس مبلغ 18.4 بليون دولار ـ وهو في الحقيقة مبلغ غير مسبوق ـ للإعمار وإعادة البناء في العراق في شهر أيلول/سبتمبر 2003. وقد حُدِّد الغرض من هذا التمويل بأنه لبناء المدارس، وشبكة الصرف الصحي، وتعزيز الصحة العامة، وتصليح شبكة الكهرباء وسواها من المشاريع المدنية. لكن الذي حصل حتى الآن، أن معظم هذه الأموال قد جرى تحويلها إلى مشاريع ذات طابع عسكري، كتدريب المفارز لتفكيك القنابل، وتدريب قوات الأمن العراقية، وتشييد السجون، وشراء السيارات المصفّحة؛ وبالنسبة إلى المشاريع الـ3,600 المُنْجزة، صُرف حوالى 25 بالمئة من مخصّصاتها المالية على النواحي الأمنية. كذلك تمّ تحويل شطر من هذه الأموال إلى مصاريف أنتخابية ـ من شهادة المفتش العام الخاصّ بإعمار العراق. في نهاية عام 2007، أعلنت الإدارة الأميركية أنها بصدد إلغاء طلبها لما تبقى من الأموال المخصّصة للإعمار.

(5) في عام 2007، اشتملت الميزانية الفيدرالية على 394 بليون دولار لمصلحة الرعاية الصحية (Medicare)، وعلى 276 بليون دولار لمصلحة المساعدات الطبّية (Medicaid) والمصاريف الأخرى ذات العلاقة ـ انظر ميزانية الحكومة الأميركية للعام 2007.

(6) يُقدِّم مكتب الميزانية في الكونغرس سلسلة من السيناريوهات للارتباط العسكري. تحليلنا هنا يركِّز على اثنين من تلك السيناريوهات، الأول يتحدث عن فك ارتباط سريع نسبياً بحيث يترك فقط قوى

غير مقاتلة كالتي ترابط حالياً في كوريا، والثاني تنسحب الولايات المتحدة بمقتضاه على نحو أبطأ إنما تواصل الانخراط في العمليات القتالية. وبمقارنة أرقامنا التقديرية مع تلك الصادرة عن مكتب الميزانية في الكونغرس، نجد أننا قد توصلنا إلى تقديرات متشابهة بالنسبة إلى الأكلاف المستقبلية لتشغيل الحرب والأعباء المالية ''لإعادة تهيئة'' القوات المسلحة. أما تقديراتنا نحن لكلفة الرعاية الصحية وتعويضات الإعاقة للجنود المسرّحين، فهي أعلى من تقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى أننا نحسب الكلفة للمستقبل لمدى الحياة في حين يستخدم مكتب الميزانية إطاراً زمنياً من عشر سنوات أو أقلّ. بالإضافة إلى ذلك، نُدرج نحن في حسابنا عدداً من الأكلاف التي لا تجد تغطية لها في تقديرات مكتب الميزانية للمستقبل.

(7) مثلما أوضحنا في الفصل الأول، إنّ جميع المبالغ تُحوَّل إلى دولارات 2007، أي معدَّلة على ضوء معدّلات التضخم و''القيمة الوقتية'' للنقود. والفصل الحالي يركِّز على الاستتباعات الميزانيّة بالنسبة إلى الحكومة الفيدرالية، لذلك لا ينبغي أن يكون هناك جدل كبير حول استعمال النسبة الحقيقية (1.5 بالمئة) التي يُمكن أن تستدين بها الحكومة من أجل تقدير الاستتباعات الميزانية للحرب (الشركات لا تستطيع على وجه الإجمال الاقتراض بالنسبة عينها، وهي غالباً ما تجمع المال عن طريق إصدار أسهم جديدة، الأمر الذي يطرح مسائل صعبة في تقييم معدل الحسم الصحيح المُستخدم لتقدير الأكلاف الاجتماعية الأوسع للحرب، وهذا ما تطرقنا إليه في الملحق بآخر الكتاب تحت عنوان «حول الطُرُق المنهجية»).

(8) نيف وأربعون بلداً، تتقدّمها الولايات المتحدة وبريطانيا وأوستراليا وبولندا، كانت في التحالف عام 2003. ومنذ ذلك الحين انسحبت ثماني عشرة دولة تماماً [من التحالف] استجابةً للرأي العام لدى جمهور الناخبين فيها، وثمة ثماني دول أخرى لا تحتفظ سوى بأقلّ من خمسين جندياً في المنطقة. والدول الوحيدة التي كانت لا تزال في عام 2007 تحتفظ بأكثر من ألف جندي في العراق، هي المملكة المتحدة [بريطانيا] وكوريا الجنوبية وجورجيا. وكما هي الحال مع العديد من الجوانب الأخرى لهذه الحرب، التثبُّت من عدد الدول التي كانت في التحالف يبدو أكثر صعوبة ممّا ينبغي (انظر الفصل السادس).

(9) «النفقات المحتملة لاحتفاظ الولايات المتحدة بوجود عسكري طويل الأمد في العراق»، رسالة موجَّهة من بيتر أورتساغ (مدير مكتب الميزانية في الكونغرس) إلى عضو الكونغرس كينت كونراد بخصوص كلفة الاحتفاظ بوجودٍ في العراق مُشابه لوجود القوات الاميركية في جمهورية كوريا [كوريا الجنوبية] والمنطقة الشمالية الشرقية من آسيا، مؤرَّخة في 20 أيلول/ سبتمبر 2007. مصدر الرسالة: مكتب الميزانية في الكونغرس.

(10) شطرٌ من هذا المال كان قد صُرف فعلاً عند دفع هذا الكتاب إلى المطبعة، ولذلك ينبغي إدراجه بالاحرى ضمن النفقات ''الماضية'' وليست ''المستقبلية''. غير أنه ولاغراض التبسيط آثرنا اتخاذ خط فاصل لنا بداية السنة المالية في الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2007.

(11) طبقاً للسجلات الخاصة بنشر الجنود العائدين إلى وزارة الدفاع، جرى حتى 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 نشر حوالى 1,640,000 جندي أميركي في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، وذلك على النحو التالي: القوات البرّية (800,681)، القوات البحرية (304,382)، القوات الجوية (325,023)، مشاة البحرية (208,731)، والحرس الوطني (3,077). إنه ليصعب تقدير عددهم حتى العام 2017، بالنظر إلى الغموض المحيط بالتجنيد والاستبقاء والخسائر. في هذا

السيناريو، نقدّر أن ما مجموعه 200,000 جندي إضافي سوف يخدمون في عملية الحرية للعراق وعملية الحرية الدائمة (أفغانستان). وفي السيناريو الواقعي - المعتدل، تقديرنا يتحدّث عن أن 400,000 جندي إضافي سوف يتمّ نشرهم حتى العام 2017.

(12) في المملكة المتحدة على سبيل المثال، النفقات التقديرية على الجنود في العراق للسنة المالية 2008، لا تقلّ سوى بـ 5 بالمئة عنها للسنة المالية 2009، مع أن بريطانيا قد خفّضت مستوى جنودها هناك إلى النصف - انظر: House of Commons Defence Committee, «Cost of Operations in Iraq and Afghanistan: Winter Supplementary Estimate 2007 - 08», November 27, 2007.

(13) Veterans Benefits Administration, Annual Benefits Report, Fiscal Year 2005, released September 2006, http://WWW. vba. va. gov/2005, abr. pdf, and Gulf war Veterans Information System. وهذا ما يساوي 6.927 [بلايين] دولار بدولارات 2007.

(14) من اصل ما يقرب من 700,000 جندي خدموا في الميدان، ثمة 620,266 جندياً ما زالوا على قيد الحياة. من هؤلاء، تقدّم 280,623 جندياً بطلبات للتعويض، وتمّت الموافقة على طلبات 212,867 منهم (161,313 بإعاقات تتصل بالخدمة بنسبة 10 بالمئة وما فوق)، ورُفضت طلبات 30,679 منهم، ولا تزال طلبات 38,398 جندياً معلّقة دونما بتّ وفق أحدث التقارير. معظم هؤلاء الجنود المسرّحين يُعانون من عوارض لم يتمّ تشخيصها تماماً حتى الآن، وغالبا ما يُطلق عليها تسمية ''مرض حرب الخليج''. علماً بأن مصلحة شؤون الجنود المسرّحين تنشر تقارير مُحيَّنة تباعاً - انظر: Department of Veterans Affairs, «Gulf War Veterans Information System, May 2007», released June 30, 2007, at http://www 1 - va - gov/rac - gwvi/docs/gwvis - May 2007. See also Veterans Benefits Administration, «Annual Benefits Report Fiscal Year 1005», released September 2006, at http://www.Vba. ra. gov/2005 abr. pdf.

(15) Daren H. Seal, et al., ''Bringing the War Back Home: Health Disorders Among 103,788 U. S. Veterans Returning form Iraq and Afghanistan Seen at Department of Veterans Affairs Facilities", *Archives of Internal Medicine,* vol 167, no. 5 (March 2007), pp. 476 - 82.

(16) متوسط التعديل السنوي لكلفة المعيشة في حسابات الضمان الاجتماعي خلال السنوات 2003 - 2007 يبلغ 3.3 بالمئة.

(17) الميزانية الطبّية لمصلحة شؤون الجنود المسرّحين استنسابية (أي المشترعون هم الذين يخصّصون الاموال على قاعدة سنوية)، لذلك من الصعب علينا أن نتكهّن على نحو قاطع بالاعتمادات المالية التي ستُخصّص مستقبلاً للاغراض الطبيّة، لانها قد تزداد أو تتناقص تبعاً لما يتخذه الكونغرس في مقبل الايام (على النقيض منها، تقديمات الإعاقة للمصلحة عينها تُعتبر إلزامية - أي أنها لا تخضع لعملية تخصيص المال التي تجرى سنة بعد أخرى، وبالتالي يُمكن تقدير المبالغ هنا بدرجة أكبر من الدّقة). تقديراتنا للنفقات الطبّية الإجمالية لفترة السنوات العشر (2007 - 2017) هي 17.7 بليون دولار وفق سيناريو ''الحالة الفُضلى''، و32 بليون دولار وفق السيناريو الواقعي - المعتدل. قارن هذا بأرقام مكتب الميزانية في الكونغرس المقدَّرة بـ 7 - 9 بلايين دولار للفترة نفسها.

(18) تعديلات الإعاقة هذه تزداد عموماً باسرع من كلفة المعيشة. والغرض منها هو موازنة (وإنْ جزئياً) ما يفقده الجنود المسرّحون من دخلهم من جراء إعاقتهم. تاريخياً، الاجور أسرع من الأسعار في الارتفاع. وقد ارتفعت قيمة التقديمات إلى الجنود المسرّحين بنسبة نمو متوسطة ومركّبة قدرها 7 بالمئة؛ لكن تقديراتنا مبنية على متوسط زيادة قدره 3.3 بالمئة، بالنظر إلى المقترحات المطروحة في الكونغرس حالياً بوجوب ربط الزيادات في التقديمات إلى الجنود المسرّحين بالزيادات في الضمان الاجتماعي (فمدفوعات الضمان الاجتماعي ليست مرتبطة بارتفاع الأسعار فحسب، بل وبارتفاع الأجور كذلك. وهذا مهمّ جداً إذا أُريد الا تنشأ هناك فجوة متّسعة ما بين مداخيل المتقاعدين ومداخيل العاملين).

(19) Veterans Disability Benefits Commission, "Honoring the Call to Duty: Veterans' Disability Benefits in the 21st Century», October 2007 (http://www.vetscommission.org/pdf/Final Report 10 - 11 - 07 compressed. pdf).

(20) Lawrence Korb, Loren Thompson, and Caroline Wadhams, "Army Equipment After Iraq", Center for American Progress and the Lexington Institute, Washington, DC, April 25, 2006 (http://www.americanprogress.org/Kf/equipment - shortage. pdf).

(21) William M. Solis, Director, Defense Capabilities and Management, GAO "Preliminary Observations on Equipment Reset Challenges and Issues for the Army and Marine Corps", Testimony Before the Subcommittee on Readiness and Subcommittee on Tactical Air and Land Forces, Committee on Armed Services, House of Representatives, GAO - 06 - 604T.

(22) GAO Report to Congressional Committees, "Military Readiness: DOD Needs to Identify and Address Gaps and Potential Risks in Program Strategies and Funding Priorities for Selected Equipment", GAO - 06 - 141, October 2005.

(23) Andrew Feickert, Specialist in National Defense, "U. S. Army and Marine Corps Equipment Requirements: Background and Issues for Congress", Congressional Research Service Report, June 15, 2007, order code RL33757.

(24) Carl Connette, "Fighting on Borrowed Time: The Effect on U. S. Military Readines of America's Post - 9/11 Wars", project on Defense Alternatives, Briefing Report no. 19, September 11, 2006, P. 5 (http://www.comw. org/pda/fulltext/0609br 19. pdf).

(25) في 27 حزيران/ يونيو 2006، أخبر رئيس أركان الجيش الجنرال بيتر سكوماكر المشترعين بأن الجيش وحده سيكون بحاجة إلى 12 ـ 13 بليون دولار «لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات كحد أدنى بعد أنتهاء النزاع» ـ انظر تصريح بيتر سكوماكر أمام لجنة القوات المسلّحة في مجلس النواب حول «أستراتيجية الجيش لإعادة تهيئة نفسه والخطّة المتعلّقة بمستلزمات إعادة التهيئة تلك».

(26) رقم الـ 250 بليون دولار هو من شبه المؤكّد من نتاج سيناريو "الحالة الفضلى". رئيس هيئة الأركان المشتركة الجديد، الأميرال مايك مولن، أخبر صحيفة **نيويوك تايمز** بأنه «سيضغط على الكونغرس ليدعم مستويات الإنفاق العسكري الحالية حتى بعدما تضع حرب

العراق أوزارها بحيث يتمكّن البنتاغون من تصليح واستبدال الأسلحة المهتلكة ومن إعادة بناء القوات البرّية» ـ افتتاحية الـ **نيويورك تايمز**، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ علماً بأن تمديد المستويات الحالية لسنة واحدة فقط سيرتّب كلفة بحدود 200 بليون دولار.

(27) الجنرال رونالد كيز، رئيس قيادة الاشتباكات الجوية، نقلاً عن: Tom Vanden Brook, «General: Air Fleet Wearing Down», *USA Today*, May 8, 2007, p,1A.

(28) لاحظ أننا قد وضعنا في الاعتبار سلفاً النفقات المتزايدة بسبب التضخّم. كانت هناك بعض الزيادات المقرّرة في النفقات حتى قبل نشوب الحرب (من قبيل زيادة التعويض للجنود)، لكن الزيادات الفعلية كانت أعلى من تلك الزيادات المقرّرة. وقد وجدنا إنفاقاً زائداً لوزارة الدفاع بواقع 605 بلايين دولار فوق ما كان **مُتكهّناً** به بناءً على نسبة الزيادة للسنوات الأربعين الماضية.

(29) وجدت مصلحة الأبحاث في الكونغرس، على سبيل المثال، مبلغ 14 بليون دولار في تمويل وزارة الدفاع للحرب لم تستطع أن تقرنه بأي بند محدّد، ولذلك لربما يُمكن ربطه بعمليات الوزارة الاعتيادية بدلاً من الحرب. وفوق ذلك، نوضّح فيما يلي كيف أدّت الحرب إلى زيادة النفقات، من أجل تطويع وتدريب الجنود ـ انظر بيان بلاسكو أمام جلسة استماع لجنة الميزانية في مجلس النواب حول «النفقات الميزانية المتعاظمة لحرب العراق».

(30) نقاط الضعف المادية في نظام المحاسبة لشركة أو وكالة حكومية هي من العيوب الخطيرة للغاية التي قد تجعل من بالغ الاحتمال صدور بيانات محرّفة أو كاذبة في الأنظمة المالية (كتصريح بنفقاتٍ هي أقلّ بكثير مما تقتضيه الحقيقة)، ويكون من العسير اكتشافها بصورة روتينية وفي الوقت المناسب تماماً.

(31) Inspector General, Department of Defense, "Independent Auditor's Report on the Principal Statements", DOD Performance and Accountability Report, Fiscal Year 2006, November 12, 2006.

(32) كان الهدف المحدّد أصلاً لعدد المتطوعين الجُدد لشهر أيار/مايو 2005 هو 8,050 مجنّداً، إلا أنه خُفِّض لاحقاً إلى 6,700؛ وقد أُجريت تعديلات مماثلة طيلة السنة المذكورة ـ انظر: Eric Schmitt, «After Lowering Goal, Army Falls short on May Recruits., *New York Times*, June 8, 2005, P. A9.

(33) Lizette Alarez, "Army Giving More Waivers in Recruiting", *New York Times*, February 14, 2007, p. A1.

(34) National Priorities Project, "Military Recruiting 2006", December 22, 2006, http://WWW.nationalpriorities. org/Publications/Military - Recruiting - 2006. html.

(35) Joseph Galloway, "Asking Too much of Too Few", *McClatchy Newspapers*, October 24, 2007.

(36) Andrew Tilghman, "The Army's Other Crisis, Why the Best and Bightest Young Officers Are Leaving", *Washington Monthly*, December 21, 2007.

(37) Gordon Lubold, "To Keep Recruiting Up, U. S. Military Spends More", *Christian Science Monitor*, April 12, 2007, P. 2.

(38) Michael O'Hanlon, "The Need to Increase the Size of the Deployable Army", *Parameters* (U. S. Army War College Quarterly) (Autumn 2004), pp. 4 - 17.

(39) لقد أفصحت الإدارة عن خططٍ لزيادة حجم جيش الخدمة الفعلية إلى 547,000 عسكري، ومشاة البحرية إلى 202,000 عسكري، والجيش الاحتياطي والحرس الوطني إلى 564,000 عسكري في غضون السنوات الخمس القادمة. والهدف هو إضافة ما مجموعه 74,000 عسكري جديد بحلول العام 2010.

(40) 16 بليون دولار في السنة، بزيادة قدرها 2 بالمئة من جرّاء التضخّم.

(41) في أحدث الجردات الصادرة عنها بصدد الحرب، أضافت مصلحة الأبحاث في الكونغرس هذه الأكلاف ما قبل الحرب ـ انظر: Belasco, «The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operation Since 9/11».

(42) التقديرات بشأن كلفة فرض منطقتي حظر الطيران تتفاوت من شخص لآخر. فوالستن وكوسيك قدّرا الكلفة بـ 13 بليون دولار في السنة الواحدة. لكن من الجلي أن هذا الوفر في النفقة لم يتجلَّ في رقم النفقات الإجمالي المنخفض المُعلن من قبل وزارة الدفاع. أضف إلى ذلك، أنه لمّا سبق وتحدثنا عن استعمالات أخرى للأموال المرصودة، كتمويل الحرب على الإرهاب وزيادة التسلّح مثلاً، فإن هذا الوفر جرى في واقع الأمر تحويله ليصبّ في الإنفاق على الحرب. وفي ضوء ذلك، فإننا بتجاهلنا هذا الوفر في النفقة نكون قد قدّرنا كلفة الحرب دون ما هي حقيقةً. نحن بحاجة إلى إضافة 10 إلى 15 بليون دولار سنوياً، كمبلغ تعويضي عن الوفر ـ انظر: Scott Wallsten and Karian Kosec, «The Economic Costs of the War in Iraq», AEI - Brookings Joint Center Working Paper 05 - 19, September 205, and Sarah Graham - Brown, «No Fly Zones' Rhetoric and Real Intentions», Global Policy Form, February 20, 2001.

(43) قوانين حقبة الحرب العالمية الثانية داخلة هنا: فقانون الدفاع الأساسي لعام 1941 يشترط التأمين على المتعهدين حُكماً؛ وقانون التعويض عن مخاطر الحرب لعام 1942 يسمح للمؤمَّنين بأن يُطالبوا الحكومة الاميركية بتغطية المدفوعات إلى المتعهدين القتلى أو الجرحى.

(44) التعويض عن الإعاقة الكاملة يبلغ ثُلثي متوسط الإيراد الأسبوعي للموظّف، بحدٍ أقصى يصل حالياً إلى 1,030 دولاراً في الأسبوع (ويرتفع هذا الرقم إلى ثلاثة أرباع في حال وجود عوائل). ويُدفع التعويض كذلك على الفَقْد الجزئي للدخل. التقديمات في حالة الوفاة هي نصف متوسط دخل الموظف الأسبوعي تُعطى للزوجة من دون أولاد، أو 45 بالمئة تُعطى للزوجة ذات الأولاد و15 بالمئة إضافية لكل عالة من العوائل، على الا يزيد المبلغ الأقصى عن 75 بالمئة. والتقديمات في حالة العجز الكامل الدائم والوفاة يُمكن أن تُدفع مدى الحياة وهي خاضعة للتعديل بحسب كلفة المعيشة ـ انظر: U. S. Department of Labor, Employment Standards Administration, «Injury Compensation for Federal Employees», Publication CA - 810, January 1999.

(45) John M. Broder and James Risen, "Death Toll for Contractors Reaches New High in Iraq", *New York Times*, May 19, 2007, p. A1.

(46) المُطالبات العديدة بالتعويض من أبرز المتعهّدين، تشتمل على 346 طلباً من شركة هاليبورتن؛ 309 من سي أس سي دينكورب؛ 307 من رايثيون؛ 157 من تيتان؛ 142 من سي أس إيه ليتمد؛ 118 من أي تي تي أندستريز؛ 99 من ل ـ 3 كومُنيكيشنز؛ 96 من جنرال دايناميكس؛

89 من نورثروب غرومّان؛ و54 من واشنطن غروب أنترناشيول ـ انظر: Jamex Cox, «Contractors Pay Rising Toll in Iraq», *USA Today*, June 16, 2004, P. 1B.

(47) وهناك سبب أيضاً للاعتقاد بأن متوسط عمرهم المتوقع سيكون أقصر. هذا مثال يُرينا كيف تسير الكلفة الميزانية والكلفة الاقتصادية في اتجاهين مختلفين: موتهم المبكر يعني توفيراً في أموال الضمان الاجتماعي، لكن له أيضاً كلفة يتحمّلها المجتمع. إن تقديراتنا لا تتضّمن أية تعديلات بسبب من أيٍّ من هذه العوامل.

(48) U. S. Department of Transportation Research and Innovative Technology Administration, Bureau of Transportation Statistics; and Al Shaffer, Executive Director, Office of Defense Research and Engineering, DOD Energy Secretary Task Force, presentation on May 22, 2007.

(49) إنّ من شان تضاعف أسعار الطاقة ثلاث مرات أن يرفع العجز بمقدار 12 بليون دولار في السنة. في السيناريو الواقعي ـ المعتدل الذي وضعناه، لم ننسب إلى حرب العراق سوى جزء ضئيل من الزيادة في أسعار الطاقة.

(50) **التحليل الاقتصادي** اكثر تعقيداً نوعاً ما، كما سيتبيّن لكم من المناقشة لاحقاً.

(51) في آذار/ مارس 2003، كان الدين الأميركي بحدود 6.5 تريليونات دولار. هذا ويُمكن النظر إلى رقم 1 تريليون دولار على أنه يُمثّل تقريباً القيمة الراهنة (أي بدولارات 2007) للإنفاق على الحرب حتى العام 2008. ويتمّ التوصل إليه بجمع الكلفة **الجارية** التقديرية للحرب (النفقات المباشرة تساوي في مجموعها 75.4 بالمئة من مبلغ الـ 645 بليون دولار، زائد النفقات المستترة داخل ميزانية الدفاع البالغة 151 بليون دولار) سنةً بعد سنة، وبذلك يتركّب الدين حتى آذار/ مارس 2008.

الفصل الثالث: الكلفة الحقيقية للعناية بجنودنا المسرَّحين

(1) وفقاً لتقرير مكتب الميزانية في الكونغرس بعنوان: «القوات المسلّحة المُشكّلة بكليتها من المتطوعين: قضايا وأداء»، تموز/ يوليو 2007، المتطوّع النمطي شابّ (أو شابّة) يبلغ الثامنة عشر من عمره؛ نصف قوام قوة الخدمة الفعلية تتراوح أعمارهم ما بين السابعة عشرة والرابعة والعشرين؛ تَشكل النساء نسبة 14 بالمئة من القوة المجنّدة. هذا وقد انخفضت نسبة المجنّدين من جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني إلى ما دون 25 بالمئة، بعدما اُصطدم هؤلاء بحاجز الخدمة مدة سنتين كاملتين في الميدان.

(2) نستعمل مصطلح ''الجنود'' بصورة عامّة هنا ليشمل كل الجنود، ومشاة البحرية، والعاملين في سلاح الجو، والبحّارة، وحرّاس السواحل، وجنود الاحتياط، وأفراد الحرس الوطني.

(3) See the DOD Web site at http:// siadapp. dior. whs. mil/personnel/CASUALTY/ castop.htm.

(4) في رسالته غير المنشورة للدكتوراه بعنوان «ضحايا الحوادث في صفوف الجيش التي يُمكن عزوها إلى حرب العراق»، المقدّمة في شهر أيلول/ سبتمبر 2007 إلى المكتب الوطني للأبحاث

الاقتصادية وكلية كنيدي لعلوم الحكم، يُبيِّن جون هورتون أن النزاعين في العراق وأفغانستان تسبَّبا بحوالى 190 ضحية إضافية بالمقارنة مع ما كان يُمكن أن يقع خلال نشر القوات في زمن السلم ـ مقارنة معدل خسائر الحوادث في السنوات الخمس التي سبقت غزو العراق بمعدّلها في السنوات الخمس التي تلته. وتقدير هذه الخسائر من جراء الحوادث العادية أستقرائياً يوحي بأن معدل الإصابات خلال النزاع الحالي هو أعلى بـ 50 بالمئة من معدّلها في زمن السلم (وقد نُوقشت هذه المسألة بشيء من التوسُّع في الفصل الرابع).

(5) Fischer, "United States Military Casualty Statistics: Operation Iraqi Freedom and Operation Enduring Freedom", CRS Report for Congress, August 17, 2007, order Code RS22452.

(6) هذه المعلومة مستقاة من عدة مصادر، بما فيها الأدبيات العلمية المنشورة، نذكر منها: Kenneth C. Hyams et al., «Endemic Infectious Diseases and Biological Warfare During the Gulf War: A Decade of Analysis and Final Concerns», *American Journal of Tropical Medicine and Hygiene*, Vol. 65, no 5 (2001), PP. 664 - 70; Scott F. Paparello, et al., «Diarrheal and Respiratory Disease Aboard the Hospital Ship, USNS Mercy T - AH 19, During Operation Desert Shield», *Military Medicine*, Vol 158, no 6 (June 1993), PP. 392 - 95; A. L. Richards, et al., «Medical Aspects of Operation Desert Storm», *New England Journal of Medicine*, Vol. 325, no 13 (September 1991), PP. 970 - 71; Scott Thornton, et al, «Gastroenteritis in U. S. Marines During Operation Iraq; Freedom», *Clinical Infectious Disease*, 2005, Vol. 40, no 4 (February 2005), PP. 519 - 25; and Glenn M. Wasserman, et al., «A Survey of Outpatient Visits in a United States Army Forward Unit During Operation Desert Shield» *Military Medicine*, Vol. 162, no 6 (June 1997), PP. 374 - 79. راجع كذلك التقارير الشهرية عن الأرصاد الطبّية الصادرة عن جهات مختلفة، نذكر منها: هيئة المراقبة الطبية في الجيش، المراكز الأميركية للسيطرة على الأمراض والوقاية منها، خبراء الأمراض المُعدية في وزارة الدفاع ومصلحة شؤون الجنود المسرَّحين.

(7) نحن من عثر أصلاً على هذه الإحصاءات الصادرة عن مكتب العلاقات العامة والعلاقات بين الأجهزة الحكومية في مصلحة شؤون الجنود المسرَّحين. وتُظهر الدراسة الموسومة بـ«ورقة الحقيقة: حروب أميركا» المتوافرة للجميع في 30 أيلول/سبتمبر 2006، أن عدد الإصابات غير القاتلة في الحرب العالمية على الإرهاب (العراق وأفغانستان مجتمعين) حتى 30 أيلول/ سبتمبر 2006 وصل إلى 50,508 إصابات، بالإضافة إلى 2,333 قتيلاً في المعركة زائد 707 قتلى آخرين في مسرح الحرب. ورقة الحقيقة هذه مرتبطة بموقع وزارة الدفاع على شبكة الإنترنت (http:// Siad app. dior. whs. mil/personnel/CASALTY/castop. htm) الذي أفاد في ذلك الوقت عن العدد نفسه لمجموع "الإصابات غير القاتلة". في كانون الثاني/ يناير 2007، نشرت ليندا بيلمز ورقة عملها المعنونة: «الجنود العائدون من العراق وأفغانستان: الأكلاف طويلة الأمد لتوفير الرعاية الطبّية وتقديمات الإعاقة إلى الجنود المسرَّحين» (Kennedy School of Government Working Paper No RWP07 - 001)، التي أوردت فيها تلك الإحصاءات. وفي

وقت لاحق، تلقت بيلمز مكالمة هاتفية من وكيل وزارة الدفاع وليام وينكنفردر الابن، مستفسراً منها عن مصدر معلوماتها. فدلّته على موقع مصلحة شؤون الجنود المسرّحين على الشبكة وكذلك على موقع وزارته هو، وزارة الدفاع. وفي أعقاب مكالمته هذه، جرى تخفيض عدد الإصابات في موقع مصلحة شؤون الجنود المسرّحين من 50,508 إصابات إلى أقلّ من 25,000 إصابة، فيما صار الدخول إلى موقع وزارة الدفاع متعذراً. وكان ذلك موضوع مقالتين لدنيس غرادي في صحيفة **نيويورك تايمز** («U. S. Reconfigures the Way Casualty Totals are Given», *New York Times*, February 2, 2007, P. A 17; «Agency Says Higher Casualty Total Was Posted in Error», *New York Times*, January 30, 2007, p. A17) ـ وفيهما أعاد نشر الجدولين البيانيين ''السابق'' و''اللاحق''. وبإمكانكم الرجوع إلى هذين الجدولين في ملاحق هذا الكتاب. والقصة كاملة تحدّث عنها سكوت جاستشيك في مقالته: Scott Jaschik, «Shooting the Mesenger», *Inside Higher Ed*, January 30, 2007.

(8) "The Plight of American Veterans", *New York Times*, November 12, 2007, P. A 20.

(9) بحلول شهر تشرين الاول/ اكتوبر 2007، كان نحو من 564,769 (34 بالمئة) من أصل 1,641,894 عسكرياً قد نُشروا مرتين أو أكثر للقتال في حربَيْ العراق وأفغانستان ـ انظر: Defense Manpower Data Center, Contingency Tracking System, October 2007.

(10) في منتصف كانون الاول/ديسمبر 2007، أحصى موقع وزارة الدفاع على شبكة الإنترنت وقوع 28,711 جريحاً في عملية الحرية للعراق، و1,840 جريحاً في عملية الحرية الدائمة (أفغانستان) ـ انظر: DOD, U. S. Casualty Status, www. defenselink/news/casualty. pdf (وكما أشرتُ آنفاً، يستخدم هذا الموقع تعريفاً أضيق للإصابات من ذاك الذي يُدرج كذلك في عدادها الإصابة بجروح والإصابة بالمرض خارج نطاق المعركة).

(11) شهادة الدكتورة إيرا كاتز، نائبة المسؤول الأول عن خدمات رعاية المرضى ـ قسم الصحة النفسية في الإدارة الصحّية للجنود المسرّحين أمام لجنة شؤون قُدامى المحاربين في مجلس النواب بتاريخ 25 تموز/ يوليو 2007؛ وتصريح المبجَّل غوردون انغلند، نائب وزير الدفاع، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ ولجنة شؤون قُدامى المحاربين في مجلس النواب بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2007.

(12) أُنشئت لجنة دول ـ شلالا (التي سُمِّيت في البداية ''لجنة الرئيس حول رعاية المحاربين الأميركيين الجرحى العائدين'') إثر انكشاف الفضيحة في مركز والتر ريد الطبي العسكري، وقد ترأسها زعيم الجمهوريين السابق في مجلس الشيوخ: روبرت دول، ووزيرة الصحة السابقة في إدارة الرئيس كلينتون: دونا شلالا ـ انظر: President's Commission on Care for America's Returning Wounded Warriors, «Serve, Support, Simplify», July 2007, P. 15, at http:// www. Pccww. gov.

(13) من كلام أدلى به دانييل كوبر، نائب وزير الصحة، في الطاولة المستديرة لدعاوى الإعاقة، لجنة شؤون قُدامى المحاربين في مجلس النواب، 23 أيار/مايو 2007؛ ونقلاً كذلك عن: Michael McGeary et al., *A 21st Century System for Evaluating Veterans for Disability Benefits* (Washington, DC: National Academies Press, 2007).

(14) Physicians for Social Responsibility, «Fact sheet on U. S. Military Casualties», Http://www. psrla. org/emails/medical - consequences/documents/Military CasualtiesFactSheet pdf. October 2006 (accessed October 14, 2007). الأسباب الأخرى للإصابة تشتمل على حوادث السيارات، وشظايا القنابل، وطلقات الأسلحة النارية، والسقوط أرضاً.

(15) تُشكّل الإنجراحات الرضّية للدماغ (TBI) النسبة الأكبر من الإصابات بالقياس إلى الحروب الأخرى التي خاضتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة. فمعهد الأبحاث الجراحية التابع للجيش الأميركي لاحظ أن 22 بالمئة من الجنود الجرحى من العراق وأفغانستان الذين مرّوا عبر المركز الطبّي العسكري الإقليمي في لاندشتول بألمانيا، كانت إصابتهم في الرأس، أو الوجه أو الرقبة. ويُمكن أن تُعتبر هذه النسبة المئوية بمثابة تقدير تقريبي لنسبة الإصابة بالانجراحات الرضّية طبقاً للدكتوره ديبوراه واردن، طبيبة الأمراض العصبية والنفسية في مركز والتر ريد الطبّي العسكري، التي هي في الوقت عينه المدير القومي لمركز إصابات الدماغ التابع لوزارة الدفاع. تقول واردن إن النسبة الحقيقية ربما تكون أعلى من ذلك، «حيث إن بعض حالات الإصابة ''المقفلة'' في الدماغ لا يتمّ تشخيصها على جناح السرعة» - انظر: Susan Okie, M. D. «Traumatic Brain Injury in the War Zone», *New England Journal of Medicine*, 352 (May 2005), PP. 2043 - 47.

(16) من مداخلة إيبوليا شرناك، من مختبرات الفيزياء التطبيقية بجامعة جونز هوبكنز، وهو الذي درس انجرحات الدماغ بفعل التفجيرات منذ النزاع في البلقان، وكانت المداخلة أمام الأكاديمية القومية للعلوم في آب/أغسطس 2007. وانظر أيضاً وجهات نظر غيوف لينغ من وزارة الدفاع، وماريا موراتيديس، رئيسة قسم علاج إصابات الدماع في المركز الطبي لسلاح البحرية في بتيسدا بولاية ماريلاند، تجدونها في: Gregg Zoroya, «Brain Injuries from War Worse Than Thought», *USA Today*, September 24, 2007, p. 8A.

(17) Ibid.

(18) في مقابلة متلفزة مع الدكتور جين بولز، برنامج «ساعة الاخبار مع جيم ليهرر»، 15 شباط/ فبراير 2005.

(19) والتر ريد مستشفى يتسع لـ 260 سريراً ويستقبل أكثر من 13,000 مريض كل سنة. قسم المرضى الخارجيين يستقبل 700 مريض يمكثون فيه 10 أشهر في المتوسط. ومن المفترض أن يغلق المستشفى أبوابه نهائياً في العام 2011 بموجب توصية لجنة إغلاق القواعد وتحويل وجهتها في وزارة الدفاع.

(20) الرئيس بالتشارك مع توغو وست، وزير القوات المسلحة الأسبق، في: Steve Vogel, «Panel Calls for Closing Walter Reed Sooner», *The Washington Post*, April 12, 2007, p. A1.

(21) من تصريح للمبجّل غوردون إنغلند في 12 نيسان/ أبريل 2007 (التشديد منا).

(22) وردت أقواله في: Dana Milbank, «Painting Over The Problems at Walter Reed's Building 18», *The Washington Post*, February 23, 2007, p. A2.

(23) سوليفان، وهو موظف سابق في مصلحة شؤون الجنود المسرّحين، وروبنسون (وكلاهما من

قُدامى المحاربين في حرب الخليج الأولى)، كانا في ذلك الحين يعملان في إطار «محاربون قدامى من اجل أميركا»، وهي منظمة يرأسها بوبي مولّر، الحائز على جائزة نوبل للسلام. يشغل سوليڤان حالياً منصب رئيس ''محاربون قُدامى من أجل الحسّ السليم''.

(24) Government Accountability Office, ''GAO Findings and Recommendations Regarding DOD and VA Disability", GAO - 07 - 906R, May 25, 2007.

(25) من أجل تعريفٍ للتعويض عن الإعاقة، انظر: Veterans Benefits Administration, Annual Report, Fiscal Year 2005, P. 17. وللوقوف على المبادىء التي تقف خلف هذا البرنامج، انظر: Department of Veterans Affairs, Disability Compensation Program, *Legislative History*, VA Office of Policy, «Planning and Preparedness 2004».

(26) غير أن الحالات لا تُدرَّج على نحو متصل من صفر إلى 100. فبعض الحالات النفسية، مثلاً، تُعطى درجات: صفر، 10، 30، 70 أو 100؛ وأمراض الشريان التاجي تُعطى درجات: 10، 30، 60 و100؛ بينما تتدرّج حالات العمود الفقري على الوجه التالي: 10، 20، 30، 40، 50 أو 100. وعادةً ما يأخذ التوصّل إلى تلك التحديدات وقتاً غير قصير.

(27) دليل **التقديمات الفيدرالية لعام 2007** الذي أصدرته مصلحة شؤون الجنود المسرّحين يُعطي مبلغ 1,380 دولاراً لنسبة إعاقة 10 بالمئة، و30,000 دولار لنسبة إعاقة 100 بالمئة. والمصابون بإعاقة ذات صلة بالخدمة العسكرية بنسبة 30 بالمئة وما فوق، ثمة تعويضات إضافية قد تُعطى لهم أيضاً؛ والمصابون بنسبة 100 بالمئة يحصلون على مدفوعات سنوية تُقارب الـ45,000 دولار - انظر: Department of Veterans Affairs, *Federal Benefits for Veterans and Dependents, 2007 edition* (متوفرة على الموقع التالي: www1. Va. gov/ OPA/Vadocs/fedben. pdf).

(28) Veterans Benefits Administration, Annual Benefits Report, Fiscal Year 2005, P,33.

(29) تصنيف الإعاقة بانها 30 بالمئة ''ذات صلة بالخدمة العسكرية'' يتفاوت تبعاً لحالة الشخص المعني، إنما يُطلق عليه إجمالاً تسمية الجندي المعوَّق إعاقة خفيفة [معتدلة].

(30) Government Accountability Office, ''GAO Findings and Recommendations Regarding DOD and VA Disability".

(31) Government Accountability Office, ''Veterans Benefits Administration: Problems and Challenges Facing Disability Claims Processing", GAO Testimony Before the Subcommittee on Oversight and Investigations, House Committee on Veterans Affairs, May 18, 2000.

(32) Ibid.

(33) Government Accountability Office, ''Veterans Benefits: Further Changes in VBA's Field Office Structure Could Help Improve Disability Claims Processing", GAO - 06 -!49, December 2005.

(34) Government Accountability Office, ''GAO Findings and Recommendations Regarding DOD and VA Disability Systems".

(35) GAO, ''Veteran's Disability Benefits: Processing of Claims Continues to Present Challenges", GAO - 07 - 562T, March 13, 2007.

(36) كان عدد الدعاوى العالقة التي لم تبتّ فيها إدارة التقديمات للجنود المسرّحين في أواخر كانون

الاول/ديسمبر 2007 قد بلغ 406,065 دعوى ـ انظر: VBA Monday Morning Wordload Report, December 22, 2007 (http://www.vba. va. gov/bln/201/reports/mmrindex. htm).

(37) Department of Veterans Affairs, Fiscal Year 2007 Performance and Accountability Report, November 15, 2007 (http://www.gov/budget/report/2007/2007FullWeb. pdf).

(38) معظم الطلبات كانت أحالتها الجهات المؤمِّنة للرعاية الصحيّة في غضون ثلاثين يوماً، بما جعل فترة السداد [ردّ المال] تصل بمجموعها إلى 60 يوماً. أما الطلبات ''العالقة'' التي تستلزم عادةً انتباهاً إضافياً، فقد أخذت مدة تسعين يوماً كاملة (Center for Policy and Research, American Health Insurance Plans, 2006). وعلاوة على ذلك، سنّت تسع وأربعون ولاية ومقاطعة كولومبيا قوانين ''للدفع الفوري'' تُلزم شركات التأمين بتسديد المتوجبات المالية إلى الجهات المؤمِّنة للرعاية الصحّية في غضون 30 إلى 60 يوماً. ويُعاقب المخالف بتغريمه فائدة على المبلغ تصل إلى 18 بالمئة. ولدى الحكومة الفيدرالية قانون مماثل للدفع الفوري يُلزمها بأن تدفع ما يتوجب عليها إلى المتعهّدين الفيدراليين ضمن ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الفاتورة، وإلاّ فُرضت عليها غرامة. كما أن هناك قانوناً آخر، هو القانون المؤقت لأنظمة السفر، يوجب على الوكالات الفيدرالية أن تدفع للموظّف وفي مدة أقصاها ثلاثين يوماً قيمة تذكرة السفر بعد الحصول على موافقة الموظّف المسؤول.

(39) سياسة ''سدّ الثغرات في الصفوف'' تتيح للمؤسّسة العسكرية أن ترفض السماح للمجنّد بترك صفوف القوات المسلّحة، حتى وإن انتهت مدّة التعاقد معه. وقد أُستخدمت المؤسّسة العسكرية تلك السياسة على نطاق لم يسبق له مثيل. فحتى مع نهاية العام 2005، كان ثمة 50,000 جندي قد أُجبروا عنوةً على البقاء في الصفوف إلى ما بعد فترة تطوعهم ـ انظر: Tom Regan, «Stop - Loss Used To Retain 50,000 Troops» *Christian Science Monitor*, January 31, 2006.

(40) ربما يكون ذلك أحد الأسباب لارتفاع معدّل الرفض بين أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط: فمعدل الرفض بين جنود الخدمة الفعلية هو 6.6 بالمئة، بينما هو عند الحرس الوطني والجيش الاحتياطي 15.5 بالمئة ـ انظر: Department of Veterans Affairs, «VA Benefits Activity: Veterans Deployed to the Global War on Terrorism», June 2007.

(41) Government Accountability Office, Report to Congressional Requesters, ''Hundreds of Battle - Injured GWOT Soldiers Have Struggled to Resolve Military Debts', GAO - 06 - 494, April 2006 (http://www. gao.gov/new. items/d06494. pdf).

(42) Veterans Benefits Improvement Act of 1994 (Public Law 103 - 446) and Persian Gulf War Veterans Act of 1998 (PL 105 - 277). من العام 1991 فصاعداً، بات الجنود المسرّحون يُصنّفون جميعاً معاً بغرض تحديد مدى أهليتهم لتلقي تقديمات الجنود المسرّحين. ولذلك، نجد مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لا تُميِّز ما بين نهاية حرب الخليج الأولى والنزاع الحالي.

(43) بالنسبة إلى حرب الخليج الأولى، مجموع عدد الطلبات/ الدعاوى المقدّم لتاريخه هو 280,623، تمت الموافقة على 212,867 منها، ورُفض 30,679، ولا تزال 38,398 دعوى عالقة لم يُبتّ

بـهـا لـحـد الآن ـ انـظـر: Department of Veterans Affairs, «Gulf war Veterans Information System» May 1007, P. 7. (انظر الهامش رقم 8 من التصدير).

(44) VBA, Annual Benefits Report, Fiscal Year 2005, p. 33.

(45) على النقيض من ذلك، فإن أية دعوى خاصة بالإعاقة من حرب الخليج الأولى ربما تنجم كذلك عن التعرّض للتلوّث من نيران آبار النفط المشتعلة، وجرعات خفيفة من عناصر الحرب الكيميائية، واللقاحات التجريبية المضادة للجمرة الخبيثة [الانتراكس]، والعقار التجريبي المضاد للحرب الكيميائية المسمّى ''بريدوستغمين بروماید''، وحبوب ''لاريام'' ضد الملاريا.

(46) من محادثة شخصية مع الدكتور جوناثان شاي، جرت في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

(47) Department of Veterans Affairs, «VA Benefits Activity: Veterans Deployed to the Global war on Terror» (حتى شهر تموز/ يوليو 2007، كان 720,000 جندي قد سُرّحوا من الخدمة، تقدّم منهم 202,000 بطلبات للحصول على تقديمات الإعاقة).

(48) في حسابنا تعويضات الإعاقة للجنود المسرَّحين، أدرجنا جميع الجنود الذين يُحتمل فوزهم بالأهلية لتلك التعويضات من أصل الـ224,000 جندي الذين تقدّموا لحد الآن بطلبات للحصول على تلك التعويضات. إنما لم نُجرِ أي تعديل على الكلفة التزايدية ـ أي عدد الجنود المسرّحين ممّن يجوز أن يرفعوا دعاوى خاصّة بالإعاقة حتى في زمن السلم. ذلك لأن مصلحة شؤون الجنود المسرّحين لم تُخبرنا كم جندياً أُصيب في المعركة وكم جندياً جُرح خارج المعركة من بين الجنود الـ263,000 الذين عُولجوا لحد الآن في المرافق الطبّية والاستشفائية التابعة لها. إلاّ أنه من الممكن جداً التقدير بصورة جدّ تقريبية أن 25,000 جندي مُسرَّح سيتقدمون بطلبات للتعويض عن الإعاقة حتى في زمن السلم (على فرض أن نصف الذين يتم إخلاؤهم بسبب إصابات لها صلة بالقتال و5 بالمئة بسبب المرض سيتقدمون بمثل هذه الطلبات). من شأن ذلك أن يُخفِّض الكلفة الإجمالية التي يُمكن عزوها وبشكل صرف إلى القرار بغزو العراق بحوالى 10 ـ 15 بالمئة (وهذا التعديل في حد ذاته مرتفع أكثر من اللازم لأنه يفترض المعدل نفسه للإصابة زمن السلم لأفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط من جهة، وجنود الخدمة الفعلية من جهة أخرى).

(49) كان متوسط طلب التعويض للجنود المسرَّحين الحاليين بموجب النظام الساري المفعول في عام 2005، هو 8,890 دولاراً.

(50) هذا الرقم التقديري للمستقبل مبنيّ على سيناريو ''الحالة الفُضلى'' الذي وضعناه، مستخدمين الرقم 1,800,000 للجنود في الخدمة الفعلية، وأرقام مكتب الميزانية في الكونغرس لعدد الجنود المنشورين في الميدان، وذلك حتى العام 2017.

(51) كلام دانييل كوپر ورد في ''الطاولة المستديرة لطلبات الإعاقة'' في 23 أيار/ مايو 2007.

(52) شهادة ليندا بيلمز أمام لجنة قُدامى المحاربين في مجلس النواب بتاريخ 13 آذار/ مارس 2007. وانظر أيضاً ما قاله دانييل كوپر في ''الطاولة المستديرة لطلبات الإعاقة''، الذي قدّر أن عدد الاختصاصيين الإضافيين في هذا المضمار لا يُمكنهم إنجاز ما تراكم من مُعاملات إلاّ بنسبة 22 بالمئة فقط.

(53) «Eligibility for Hospital, Nursing Home, and Domicilary Care», 38 VSC section 1710. هذه التوصية تحظى بدعم قويّ من كلا الحزبين. وقد أُجيز الاقتراح (الذي عُرف

بـ"تعديل أكاكا") من قبل مجلس الشيوخ بالإجماع في 12 تموز/ يوليو 2007. انظر الموقع التالي (الذي دخلناه نحن في 4 كانون الأول/ديسمبر 2007) للحصول على هذه المعلومات:
http:// veterans. senate. gov/public/ index. cfm? pageid = 12 & release - id = 11183.

(54) Lisa Sprague, "Veterans Health Care: Balancing Resources and Responsibilities", Issue Brief No. 796, April 1, 2004, National Health Policy Forum, George Washington University.

(55) Veterans Health Administration, Office of Public Health and Environmental Hazards, "Analysis of VA Health Care Utilization Among U. S. Southwest Asian War Veterans", November 2006, p. 14.

(56) انظر شهادة الطبيبة الدكتورة إيرا كاتز، نائبة المسؤول الأول عن خدمات رعاية المرضى - قسم الصحة النفسية في الإدارة الصحيّة للجنود المسرّحين أمام لجنة شؤون قدامى المحاربين في مجلس النواب بتاريخ 25 تموز/يوليو 2007. انظر أيضاً: Hoge, Auchterlonie, and Milliken, «Mental Health Problems, Use of Mental Health Serrices, and Attrition from Military Service After Returning From Deployment in Iraq or Afghanistan», PP. 1023 - 32; and Charles Hoge, Carl Castro, Stepten Messer, et al., «Combat Duty in Iraq and Afghanistan: Mental Health Problems and Barriers to Care», *New England Medical Journal*, vol. 351, no1 (July 2004), PP. 13 - 22. في تقدير هذه الدراسات أن ما نسبته 19 - 30 بالمئة من مجموع الجنود المسرّحين العائدين من العراق سوف يستوفون معايير الإصابة باضطرابات خطيرة في الصحة النفسية.

(57) من مقابلة أجراها بول سوليڤان، مدير برنامج "قُدامى المحاربين من أجل اميركا"، مع ليندا بيلمز في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2006.

(58) Veterans Disability Benefits Commission, Final Report, August 2007, PP. 470 - 7.

(59) See Douglas Zatzick, et al., "Posttraumatic Stress Disorder and Functioning and Quality of Life Outcomes in a Nationally Representative Sample of Male Vietnam Veterans", *American Journal of Psychiatry*, 154 (December 1997), PP. 1690 - 95.

(60) Seal, et al., "Bringing the War Back Home: Mental Health Disorders Among 103,788 U. S. Veterans Returning from Iraq and Afghanistan seen at Department of Veterans Affairs Facilities". PP. 476 - 82.

(61) نقلاً عن: Rich Daly, «New Freedom Commission Members Assess Report's Impact», *Psychiatric News*, Vol. 14, no9 (May 2006), p. 1.

(62) من تصريح أدلى به غوردون إسپامر، الوكيل القضائي في شركة "موريسون أند فورستر"، بتاريخ 7 آب/ أغسطس 2007. رُفعت الشكوى رسمياً إلى محكمة المقاطعة في شمال كاليفورنيا.

(63) Government Accountability Office, "VA Health Care Budget Formulation" GAO - 06 - 430R, September 2006, PP. 18 - 20.

(64) كلام دانييل كوپر ورد في "الطاولة المستديرة لطلبات الإعاقة" آنفة الذكر.

(65) إننا نفترض كذلك أن نحواً من 83 بالمئة من الجنود المصابين بحالات إعاقة خطيرة سوف

يعتمدون على مصلحة شؤون الجنود المسرّحين في الحصول على كل أوجه الرعاية الطبية التي يحتاجونها. وتهبط هذه النسبة إلى 58 بالمئة بالنسبة للجنود المصابين بإعاقة متوسطة، وإلى 42 بالمئة بالنسبة لمن صُنِّفت إعاقتهم بالخفيفة. 60 بالمئة منهم سيتلقون علاجاً قصير الأمد (أقل من خمس سنوات)، و40 بالمئة سيواصلون الاعتماد على المصلحة المذكورة لتلقي الرعاية الصحية للبقية الباقية من حياتهم.

(66) لدى مكتب الميزانية في الكونغرس أرقام تقديرية أقلّ من ذلك. انظر شهادة ماثيو س. غولدبرغ، نائب المدير المساعد لمكتب الميزانية في الكونغرس لشؤون الأمن القومي، التي أدلى بها أمام لجنة قُدامى المحاربين في مجلس النواب بتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2007. قدَّر غولدبرغ متوسط الكلفة السنوية للجندي العائد من العراق وأفغانستان الذي يتلقى الرعاية الصحّية لدى مصلحة شؤون الجنود المسرّحين بـ 2,610 دولارات للعام 2006، في حين أن الكلفة الإجمالية بلغت في المتوسط 5,765 دولاراً في ذلك العام. أرقامنا بحسب السيناريوهين اللذين اُعتمدناهما تعكس هذا المدى. وقد عدّلنا الحدّ الأدنى إلى 3,500 دولار بعد اُستشارة الأطباء في المصلحة المذكورة الذين يُعالجون الجنود المسرّحين الجُدد.

(67) حجم النفقات الإدارية يتوقف على طبيعة الإجراءات البيروقراطية. فإذا ما تمّ تبنّي الإصلاحات التي نرتئي إدخالها على النحو الوارد في الفصل الثامن، فلن يتلقى الجنود المسرّحون التقديمات التي يستحقّونها من دون الاصطدام بالمصاعب التي تواجههم حالياً فحسب، بل وستكون النفقات الإدارية أقل مما هي الآن أيضاً.

الفصل الرابع: أكلاف للحرب لا تدفعها الحكومة

(1) Stella M. Hopkins, «Veterans with Severe Ailments Face Long Waits for Care», *Charoltte Observer*, Oct. 21, 2007. في هذه المقالة، تكشف ستيلا هوبكنز النقاب عن أن البعض من الجنود المُصابين إصابات خطيرة للغاية يضطرون إلى الانتظار لما يزيد عن ثلاثين يوماً لرؤية الطبيب في نظام مصلحة شؤون الجنود المسرّحين. ومدة الانتظار بعدُ أطول من ذلك بالنسبة إلى مشاكل صحّية من قبيل الانجراح الرضّي للدماغ وعمليات التشخيص المتّصلة بها. المفتش العام للمصلحة المذكورة أفاد أيضاً بأن 75 بالمئة فقط من الجنود المسرّحين اُستطاعوا تحديد مواعيد لهم مع الأطباء في غضون ثلاثين يوماً؛ وهذا ما يتناقض مع شهادة مايكل كوسمان، وكيل المصلحة، الذي أفاد بأن 95 بالمئة من الجنود المسرّحين عاينهم الأطباء في أقلّ من ثلاثين يوماً ـ شهادة مايكل كوسمان أمام اللجنة الفرعية للصحّة التابعة للجنة شؤون قُدامى المحاربين في مجلس النواب الأميركي، بتاريخ 14 شباط/ فبراير 2007.

(2) أُنشئت اللجنة بموجب قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2004 لدرس مدى كفاية التقديمات والإعانات التي تُقدّم تعويضاً ومساندة للجنود المسرّحين وورثتهم عن الإعاقات والوفيات المتأتية من الخدمة العسكرية. اللجنة مستقلّة عن الوكالات الحكومية كمصلحة شؤون

الجنود المسرّحين ووزارة الدفاع، وأعضاؤها الثلاثة عشر يُعيِّنهم الرئيس وزعماء الكونغرس. تقريرها الأخير الذي يحمل عنوان: «تشريفاً لنداء الواجب: تقديمات الإعاقة لقُدامى المحاربين في القرن الحادي والعشرين» الصادر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2007، متوافر على الموقع التالي: www.vetscommission. org/reports. asp.

(3) Joyce McMahon Christensen, et al., "Final Report for the Veterans Disability Benefits Commission: Compensation, Survey Results, and Selected Topics", CNA Corporation, Alexandria, VA, August 2007, at https://www. 1888932 - 2946. ws/ vetscommission/e - documentmanager/gallery/Documents/Reference - Materials / CNA - Final Report - August 2007. pdf.

(4) شهدت السنوات الخمس الماضية صدور مئات الأحكام القضائية بدفع تعويضات ضخمة (تتراوح من مليوني دولار إلى 269 مليون دولار) في دعاوى التسبّب بالموت ظلماً. نذكر منها: 112 مليون دولار حُكم بها لصالح اليزابت وجون ريدن من نيويورك في قضية سوء تصرُّف أصيبت فيها ابنتهما بأذى جسيم في دماغها (2004)، و43 مليون دولار في لويزيانا عام 2001 لصالح سيت بيكر، الشاب ذي الرابعة والعشرين ربيعاً الذي بُترت كلتا ساقيه بعدما أُصيب بأذى أثناء عمله في شركة "بيكر أويل تولز". في هذه والعديد من القضايا الأخرى، تحدَّد مبلغ التعويض بالدرجة الأولى على أساس نفقة الرعاية الطبّية على مدار الساعة (وليس على أساس كلفة الفرصة الضائعة). أما مبلغ الـ 269 مليون دولار، فقد حُكم به لصالح راشيل مارتن، الصبية ابنة الخامسة عشرة من تكساس التي توفيت في العام 1998. في معظم هذه القضايا ذات التسويات بعدّة ملايين من الدولارات، حصل المدَّعون على مبالغ أقلّ من التعويض الكلّي الذي طالبوا به؛ على 10 بالمئة منه على وجه العموم. لكن حتى هذه التعويضات المخفّضة تبقى أكبر بما لا يُقاس من التعويضات التي تُدفع للجنود المسرّحين.

(5) Michael Kaplen, "Behavior Changes Following Train Accident Leads to 8.5 Million Dollar Brain Damage Settlement", Brain Injury News and Information Blog, April 2005 (http://wwww. brainingury. blogs. com/).

(6) Stephen Vangel, et, al., "Long - Term Medical Care Utilization and Costs Among Traumatic Brain Injury Survivors", *American Jounal of physical Medicine and Rehabilitation*, vol. 84, no. 3 (March 2005), pp. 153 - 60.

(7) "Fact Sheet: Traumatic Brain Injury: Selected Statistics", Brain Injury Association of Missouri, http://www. biamo.org/ Braininjury Facts. asp (accessed on November 26, 2007).

(8) اعتباراً من 21 نيسان/ أبريل 2004، بات الرقم التقديري لوكالة حماية البيئة (EPA) هو 6.2 ملايين دولار (بدولارات 2002) ـ انظر: Chris Dockins et al., «Valne of Statistical Life Analysis and Environmental Policy: A White Page», Environmental Protection Agency, National Center for Environmental Economics, April 21, 2004 (http:// Yosemite. epa. gov/ee/eqa/ eermfile. nsf/VWAN/EE - 0483 - 01. Pdf/$ File/ EE - 0483 - 01. Pdf). وهذا ما يساوي 7.2 ملايين دولار بدولارات 2007، مستخدمين هنا

التغيُّرات في معدّلات التضخّم من عام 2002 إلى آب/ اغسطس 2007.

(9) ''أوج'' العُمر بالنسبة إلى قيمة الحياة الإحصائية (VSL)، أي محسوباً بإيرادات المرء الكامنة إنما الضائعة، ربما يكون التاسعة والعشرين، حيث تبلغ قيمة الحياة الإحصائية عند هذا العُمر بدولارات 2002 ما بين 6 و7.5 ملايين دولار (6.8 إلى 8.5 ملايين دولار بدولارات 2007) ـ انـظـر: W. Kip Viscusi and Joseph E. Aldy, «The Value of Statistical Life: A Critical Review of Market Estimates Through out the World», National Bureau of Economic Record Working Paper W9487, February 2003.

(10) قدّر سكوت والستن وكاترينا كوسيك قيمة الحياة الإحصائية بـ 6.5 ملايين دولار (بدولارات 2000)، وذلك في دراستهم عام 2005 للأكلاف الاقتصادية للحرب، بناءً على تحليل لقيم الحياة الإحصائية تتراوح من 4 ملايين إلى 9 ملايين دولار (بدولارات 2000)، وبتحويلها إلى دولارات 2007، نحصل على نطاق يبدأ من 4.72 ملايين دولار ويصل إلى 10.62 ملايين دولار ـ انـظـر: Wallsten and Kosec, «The Economic Costs of the War in Iraq». *op. cit.*

(11) يُجادل البعض بأن تطوّعهم في الأساس يعني أنهم مستعدّون لأن يُدفع لهم أقلّ من المدنيين العاديين كي لا يُقتلوا أو يُجرحوا، وبالتالي من المفروض أن يتقاضوا تعويضاً أقلّ عندما يُقتلون أو يُجرحون. بحسب وجهة النظر هذه، ومن منظور اقتصادي بحت، تكون الخسارة أقلّ في حال ما إذا قُتلوا أو جُرحوا.

(12) أي أن الكلفة الاقتصادية لشخصٍ أُعطي نسبة إعاقة قدرها 50 بالمئة هي: 0.5 × 7.2 م. د. = 3.6 ملايين دولار. هذه الطريقة المنهجية تُشابه تلك المعتمدة من قبل مجموعة متنوعة من الوكالات الحكومية، وكذلك من قبل المحاكم، في تحديد مبلغ التعويض المُلائم عن الضرر الواقع ''ظُلماً وعدواناً''. إنها تحتسب الأعطال كجزء من الإعاقة الكلّية. ففي تقرير لوكالة حماية البيئة يعود إلى العام 2002 حول تجنّب وقوع حوادث ركوب الزوارق، تُعطي الوكالة كسراً من حياة الإنسان لكل مستوى من مستويات الإصابة: فالإصابات الطفيفة تساوي 0.0020 (من حياة الإنسان)؛ والمعتدلة 0.0155؛ والخطيرة 0.1875؛ والحرجة 0.7625 ـ انـظـر: Department of Transportation, «Wearing of Personal Floating Devices by Certain Children Aboard Recreational Vessels», *Federal Register*, Vol. 67, no 121, June 24, 2002, at http://www. epa. gov/fedrgstr/EPA - IMPACT/2002/June/Day - 24/i 15793. htm.

(13) Horton, ''Army Accident Fatalities Attributable to the Iraq War". Unpublished paper.

(14) Peter Katel, ''Wounded Veterans: Is America Shortchanging Vets on Health Care?" *Congressional Quarterly Researcher*, Vol. 17, no. 30, (August 41, 2007), PP. 697 - 720.

(15) CBS News interview with Paul Sullivan, Director of Veterans for Common Sense, November 13, 2007.

(16) .Mental Health Advisory Team (MHAT - IV) study, Final Report

(17) Seal, et al., ''Bringing the War Back Home: Mental Health Discorders Among

103,788 U. S. Veterans Returning from Iraq and Afghanistan Seen at Department of Veterans Affairs Facilities", PP. 476 - 82.

(18) .Mental Health Advisory Team (MHAT - IV) study, Final Report

(19) Veterans Disablity Benefits Commission, "Honoring The Call to Duty: Veterans' Disability Benefits in the 21st Century", October 2007.

(20) .Ibid., p. 15

(21) Zatzick, et al., "Posttraumatic Stress Desorder and Function and Quality of Life Outcomes in a Nationally Representative Sample of Male Vietnam Veterans", RAND Corporation, 1997.

(22) Eric Christensen, et al., "Final Report for the Veterans Disabiliyt Benefits Commission: Survey Results and Selected Topics", August 2007, p. 269.

(23) Veterans Disability Benefits Commission, "Honoring Teh Call to Duty: Veterans, Disability Benefits in the 21st Century", p. 155.

(24) المبلغ الاقصى المقطوع الذي يُدفع في بريطانيا للإضرار بنوعية الحياة هو 285,000 جنيه استرليني (حوالى 570,000 دولار). ويُدفع هذا المبلغ بالإضافة إلى دخل تكميلي مضمون.

(25) President's Commission on Care for America's Returning Wounded Warriors (Described in Chapter 3), "Serve, Support, Simplify", p. 9.

(26) جمعية انجرحات الدماغ في ميسوري تُقدِّر النفقات الطبّية وغير الطبّية (من قبيل: التعديلات البيئيّة، إعادة التأهيل المهني والضمان الصحّي) لكل جندي مُصاب بانجراح رضّي في الدماغ في المتوسط بـ 151,587 دولار.

(27) الرعاية الثلاثية (TRICARE) هو برنامج الرعاية الصحّية المعدّ لخدمة العسكريين في الخدمة الفعلية، والمتقاعدين منهم، وأفراد أُسرهم وبعض الزوجات السابقات (أو الأزواج السابقين)، في كل أنحاء العالم. وباعتباره مكوّناً رئيسياً من المنظومة الصحّية العسكرية، يُضافر برنامج الرعاية الثلاثية موارد العسكريين النظاميين معاً ويُكمّلها بشبكة من محترفي الرعاية الصحّية المدنيين والمؤسسات والصيدليات ووكالات التوريد المدنية. ومن شأن هذا النظام أن يؤمّن الوصول إلى خدمات طبيّة وصحّية ذات جودة عالية مع المحافظة في الوقت عينه على تقديم المساندة إلى العمليات الحربية.

(28) Uwe Reingardt, Senate Veterans Affairs Committee Hearing on Veterans Health Care Funding, Congressional Transcripts, March 8, 2007, reported in Katel, "Wounded Veterans", *Congressional Quarterly Researcher.*

(29) الكلفة الاجتماعية تتضّمن كذلك القيمة الاقتصادية الكاملة لمقدار الضرر اللاحق بالعسكري من جراء الإصابة. لذلك، ومن أجل حساب الكلفة الاجتماعية **علاوة على الكلفة الميزانيّة**، علينا أن نعدّل هذا المجموع بأن نطرح منه المقدار الذي تدفعه مصلحة شؤون الجنود المسرّحين كتقديمات إعاقة، التي هي في واقع الأمر دفعة جزئية لقاء الخسارة الاقتصادية الإجمالية. وعليه فقد طرحنا مبلغ 11 بليون دولار (في سيناريو الحالة الفُضلى) و15 بليون دولار (في السيناريو الواقعي - المعتدل). كما طرحنا مبلغ 500,000 دولار للجندي الواحد كتعويض/ تقديمات وفاة من قيمة الحياة الإحصائية بالنسبة إلى القتلى.

(30) من أصل الـ 67,000 جندي الذين جُرحوا أو تأذّوا أو ألمّ بهم مرض وتطلّب الأمر إجلاءهم طبّياً حتى أواخر 2007، ثمة 60 بالمئة منهم صُنِّفت حالتهم بالسيئة للغاية، مما يعكس الظروف القاسية السائدة في العراق. إن عدد المصابين بأعتلالات صحّية أو بأمراض خطيرة في صفوف العسكريين الشباب في زمن السلم داخل الولايات المتحدة ضئيل جداً. ولذلك عاملنا 95 بالمئة من تلك الحالات على أنها إضافة ليس إلاّ.

(31) المصابون باضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة من النوع ''الخطير'' يشكّلون ثُلث مجموع المُصابين بتلك الاضطرابات ممّن يتعذر تشغيلهم، أي من لا يستطيعون القيام بوظيفة ما ـ انظر: Veterans Disability Benefits Commission, «Honoring the Call to Daty: Veterans Disablilty Benefits in the 21st Century», *op. cit.*

(32) Government Accountablilty Office, ''RESERVE FORCES: Actions Needed to Identify National Guard Domestic Equipment Requirements and Readiness", Report to the Ranking Minority Member, Committee on Oversight and Government Reform, and to the Ranking Minority Member, Subcommittee on National Security and International Relations, House of Representatives, GAO - 07 - 60, January 2007.

(33) Government Accountability Office, ''Army and Marine Corps Cannot Be Assured That Equipment Reset Strategies Will Sustain Equipment Availability While Meeting Ongoing Operational Requirement", GAO - 07 - 814, September 2007.

(34) David S. Loughran, Jacob Klerman, and Craig Martin, *Activation and the Earnings .of Reservists,* RAND National Research Institute, Santa Monica, CA, 2006. أَستندت هذه الدراسة إلى سجلاّت الضمان الاجتماعي عوضاً عن بيانات مسحية للزوجات (أو الأزواج). إن لكل طريقة منهجية مزاياها الخاصة. فالمسوحات تعتمد في دقّتها على تذكُّر مقدار الدخل بدقة متناهية. لكن ثمة عيوباً جوهرية تعتور طريقة الاعتماد على سجلاّت الضمان الاجتماعي نعدّدها فيما يلي: (1) الإيرادات المسجَّلة في الضمان الاجتماعي لا تتضمّن الفوائد الهُدابية [ميزات مُضافة للأجور] التي هي عادةً لا تخضع للضريبة وذات قدر لا يُستهان به وبما يساوي 25 بالمئة أو أكثر من الدخل في معظم الأحيان، وبنسبة أكبر بعد بالنسبة لذوي الدخل المنخفض. (2) الدراسة تفترض أن دخل أصحاب المهن الحُرّة مُصرّحٌ عنه بشكل صحيح (وحتى من يملكون وظائف منتظمة، كثيراً ما يُمارسون مهنة حُرّة ما). بيد أن التصريح بدخلٍ أقلّ مما هو حقيقة أمر شائع. لذلك ما يبعث على الدهشة هنا أن الدراسة تجزم بأن 62 بالمئة من أصحاب المهن الحُرّة ممّن يُستدعون للخدمة الفعلية لمدة تقلّ عن ثلاثين يوماً يتكبّدون خسارة في مداخيلهم، وحوالى 55 بالمئة منهم يخسرون أكثر من 10 بالمئة من دخلهم. (3) الدراسة لا تُدخل في حسابها فقدان الدخل بالنسبة للأزواج (أو الزوجات) الذين لا يستطيعون بعد الآن الاعتماد على شريكه في حضانة الأطفال. (4) كما أنها لا تضع في حسبانها النفقات الإضافية (على الإسكان والمعيشة مثلاً) من جراء الاستدعاء إلى الخدمة ـ مما يعني أن ''المتبقّي من دخل الأُسرة بعد الحسميات'' لا يتغيرّ على النحو المُبيَّن. كما توجد بعض الشكوك أيضاً حول المقارنة

الملائمة لمزايا الضريبة. فالبند الواحد الأكبر حجماً في دراسة مؤسّسة ''راند'' يخصّ علاوة الإسكان، المُعدّة لموازنة النفقات الإسكانية التزايدية، وهي معفاة من الضريبة. والمقارنة الملائمة، كما يجوز لأحدهم أن يُحاجج هنا، هي التي تستبعد من حسابها العلاوة الإسكانية والمزايا الضريبية سواء بسواء. أضف إلى ذلك أن الجندي لو أمتلك بيتاً، لكان أستفاد من إعفاءات ضريبية على نفقاته الإسكانية، وتلك مزية ضريبية يتخلّ عنها إن هو تخلّ عن مسكنه.

وما يدعو للأسف حقاً أن الدراسة لا تفرّق بين وقع ذلك وأثره على مختلف الفئات؛ أي الذين يملكون وظائف منتظمة بدوام كامل ومن لا يملكونها. فبالنسبة إلى الفرد العاطل عن العمل، الاستدعاء إلى الخدمة العسكرية **يرفع** الدخل. هنا لا توجد كلفة لفرصة ضائعة، بينما قد تكون كلفة الفرصة الضائعة بالنسبة للآخرين عالية، وعالية جداً.

وأخيراً، دراسة ''راند'' لا تُدرج في حسابها قيمة العمل الذي لا يُكافئون عليه مكافأة مباشرة، مثل التصليحات والتحسينات المنزلية التي من شأنها أن تزيد قيمة منازلهم. إن الجنود الذين يخدمون في العراق يخسرون تلك الفرص. وبكلام أعمّ، حتى لو تقاضوا أجراً أعلى، فإن ما يُدفع إليهم على أساس الساعة الواحدة ليس كذلك: فالجنود يؤدون الخدمة والمخاطر تُحدق بهم، أربعاً وعشرين ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع.

باختصار، حتى بمعزل عن التقصير في التعويض تماماً عن المخاطر الجمّة التي تحفّ بالقتال، فثمة سبب وجيه لأن يمتنع أفراد الحرس الوطني وجنود الاحتياط عن التطوّع بأعداد غفيرة للخدمة في العراق. فالخدمة تجعلهم أسوأ حالاً بعد من الوجهة الاقتصادية.

في تحليلنا الأوّلي، أستعرنا تقديرات والستن وكوسيك التي مفادها أن جنود الاحتياط يكسبون حوالى 33,000 دولار في السنة كمدنيين. وقد قدّرا أنه حتى في ذلك الزمن المبكر، كانت **كلفة الفرصة الضائعة** لاستخدام جنود الاحتياط بمستوياتهم الحالية (أي ما كان يُمكن لهؤلاء الأفراد أن يكسبوه من وظائفهم المدنية) 3.9 بلايين دولار. والأجر بعد الحسميات يقلّ بالطبع عن التعويض الكامل الذي يجب أن يتلقاه العامل؛ والتعويض الكامل هو خير مقياس لما كان سينتجه هذا العامل فيما لو لـ يُرسل إلى العراق - انظر: Wallsten and Kosec, «The Economic Costs of the War in Iraq», p. 8. وبناءً على ذلك، فقد عمدنا في دراستنا المبكرة إلى زيادة ما يُدفع إلى جندي الاحتياط زيادة طفيفة، جعلناها 46,000 دولار في السنة، آخذين في نظر الاعتبار القيمة ''المحمّلة'' تماماً للتقديمات، ولا سيما بالنسبة إلى أولئك الاحتياطيين العاملين في سلك الشرطة وأفواج الإطفاء الذين يتلقون تقديمات تُعادل 60 - 100 بالمئة من دخلهم المتبقّي بعد الحسميات. وبما أن الحرب مستمرة، فإن هذه النفقات إلى أرتفاع بطبيعة الحال. لكن أرقامنا الجارية الكُلّية لنفقات الحرب لا تشتمل على أي تقدير لنفقات الفرص البديلة تلك في أي من هذين السيناريوهين.

(35) يظهر (من المصاعب المتزايدة في التطويع) أن الأفراد لم يُقدّروا الأخطار التي واجهتهم حقّ قدرها عندما التحقوا بصفوف الاحتياط، بحيث إن الأجر الذي تقاضوه لم يكن يُمثّل التعويض الوافي عن تلك الأخطار.

(36) تطرح دراسة ''راند'' مسألة الوقع على المداخيل **بعد التسريح** لكن الدراسة لا تُدخل في أعتبارها

الآثار المترتبة على جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني العائدين بعد جولة أو اثنتين أو ثلاث جولات من الخدمة، ولا سيما الاحتمالية الكبيرة لوقوع الإعاقة. فحتى بمنأى عن آثار الإعاقة هذه، هناك الآثار السلبية المحتملة للجولات الممتدّة من الخدمة على أولئك الذين كانوا يشغلون وظيفة طويلة الأجل وقتما تمّ استدعاؤهم للخدمة. وأياً تكن قيمة التجربة [العسكرية]، فهي على أرجح الظن لا تمتّ بصلة مباشرة إلى وظيفة الفرد، ولا تخدم بالتالي تقدّم الفرد في مهنته/ مهنتها. وبالنسبة إلى من لا يجدون وظائفهم حاضرة عند عودتهم، فالخسارة بعدُ أفدح على الأرجح. وتشير الدراسات المستفيضة لآثار التنحية غير الإرادية من الوظيفة إلى اقترانها بهبوط ملحوظ في الدخل.

(37) Government Accountability Office, "Military Pay: Army Reserve Soldiers Mobilized to Active Duty Experienced Significant Pay Problems", GAO - 04 - 911, August 2004, P. 1.

(38) Department of Veterans Affairs, Veterans Benefit Administration Office of Perfomance Analysis and Integrity, "VA Benefits Activity: Veterans Deployed to the Global War on Terrorism", June 25, 2007. (http://www. veteransforcom monsense.org/files/VFCS/VBA - GWOT - Claims - June - 2007. Pdf).

(39) تدارسنا هذه وغيرها من الإصلاحات بمزيد من التوسُّع في الفصل الثامن من كتابنا.

(40) عن هيمنة إيران الإقليمية، انظر كتاب ولي نصر: Vali Nasr, *Shia Revival: How Conflict, Within Islam Shape the Future* (New York: W. W. Norton, 2006) [الترجمة العربية: **صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط،** بيروت، دار الكتاب العربي، 2007].

(41) ينبغي لنا أن نؤكد ههنا أن نقاشنا حول الأكلاف التي يصعب قياسها كمّياً هو أبعد ما يكون عن الاكتمال. ففي الوقت الذي ركّز فيه الفصل الثاني من كتابنا على الأكلاف الميزانيّة المترتبة على الحكومة الفيدرالية تحديداً، نجد أن للحرب أكلافاً ميزانية أيضاً على الولايات والجهات المحلّية: فهي تدفع عن الآخرين جزءاً من نفقات الرعاية الصحّية، ولا سيما بمقتضى البرنامج الخاصّ بمصلحة المساعدات الطبّية.

في الوقت عينه، إن بعض النفقات التي تصُنَّف على أنها نفقات ميزانيّة، إنما هي في الحقيقة **مدفوعات تحويلية**، أي مدفوعات من قسم من مجتمعنا إلى قسم آخر. فأية أعباء مالية فاحشة بسبب الفساد (المقترنة مثلاً بشركتي هاليبورتن وبلاكووتر) تعني أن المبلغ المدفوع يتجاوز قيمة الموارد المُستعملة، وقد كانت هذه ببساطة بمثابة تحويلات مالية من دافعي الضرائب العاديين إلى خزائن مالكي أسهم هاليبورتن وإدارييها. وبالمثل، فإن شطراً من أسعار الطاقة المرتفعة التي تدفعها الحكومة (وهي جانبٌ من مفاعيل الحرب على الميزانية التي لم نقسها كمّياً، وبالتالي ليست جزءاً من جردة حسابنا الإجمالية) إنْ هي ببساطة إلاّ تحويلات مالية من المكلّفين الأميركيين العاديّين إلى شركات النفط وشركات الطاقة الأخرى في الولايات المتحدة.

الفصل الخامس: الآثار الماكرو ـ اقتصادية للنزاعين المسلّحين

(1) كان متوسط سعر النفط 23.71 دولاراً للبرميل في عام 2002؛ وفي الشهر الذي سبق اْندلاع الحرب، وصل السعر إلى 32.23 دولاراً للبرميل. إن جزءاً من هذا الارتفاع كان يعود إلى اْختزان النفط احتياطاً بسبب المخاوف حيال اْنقطاع إمداداته. بلغ متوسط سعر النفط 27.71 دولاراً للبرميل في عام 2003؛ ثم 35.90 دولاراً في عام 2004، وارتفع إلى 49.28 دولاراً بحلول حزيران/يونيو .2005 وأدّى الإعصار كاترينا إلى زيادة أخرى في أسعار النفط، ومنذ ذلك الحين، بقيت أسعاره مرتفعة نسبياً.

(2) حقيقة أن الحرب قد تعود بالوبال على الاقتصاد اثبتتها بالملموس حرب الخليج لعام 1991، التي أسهمت على أقل تقدير في حصول الانكماش الاقتصادي الذي بدأ في تلك السنة ـ وكذلك لجملة من الأسباب التي أوجزناها في سياق الفصل الحالي.

(3) لنقاش أوسع فيما إذا كان للنفط دور في ذلك، انظر الملحق حول ''الطُرُق المنهجية'' في آخر الكتاب.

(4) في العام 2007، كانت خمسٌ من أصل الشركات العشر الأكثر تحقيقاً للأرباح في العالم، شركات نفط وغاز: إكسون موبيل، رويال داتش شل، ب پ، شفرون وبتروتشاينا. أما في العام 2002، فكانت واحدة فقط من بين أعلى عشر شركات مربحة في العالم تنتمي إلى صناعة النفط والغاز ـ انظر: *Forbes* magazine online, The Forbes Global 2000, March 29, 2007 (http://www. Forbes. com/lists/2007/18/biz - 07 forbes 2000 - The - Global - 2000 - Prof. html). وعلى نحو ما بيّنا في الفصل الأول، سعر النفط الذي تتقاسمه الشركات ما فتىء يواصل اْرتفاعه منذ نشوب الحرب وحتى يومنا هذا.

(5) أسئلة كهذه تُسمى ''**حقائق معاكسة**''، وتتضمّن تحليلاً لعالم يضجّ بعبارة ''لولا'': ماذا عساها كانت ستكون أسعار النفط لولا الحرب في العراق؟ لا توجد طريقة للإجابة عن أسئلة كهذه عن يقين، إنما العلوم الاجتماعية الحديثة تتيح لنا أن نتقدّم بتقديرات يُمكن الوثوق بها إلى حد بعيد.

(6) فمثلاً في 2 كانون الثاني/ يناير 2003 (حين كانت طبول الحرب قد بدأت توتُر فعلاً في أسعار النفط)، كانت الأسواق لا تزال تتوقّع أن يكون السعر دون الـ 25 دولاراً للبرميل في كانون الأول/ ديسمبر 2003، وأستقرّ سعر النفط الخام الخفيف في العقود الآجلة (كانون الأول/ ديسمبر 2009) عند 22.57 دولاراً ـ الأرقام مستقاة من الجداول في صفحة المال والاستثمار في طبعة الشطر الشرقي من صحيفة **وول ستريت جورنال**، 2 كانون الثاني/ يناير 2003.

(7) في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، تكهّنت الصفقات الآجلة بأن يبقى سعر النفط بحدود 94 دولاراً في نهاية 2007، وأن يهبط إلى 85 دولاراً في نهاية 2008، ومن ثم يتراجع تدريجياً إلى 81 دولاراً بحلول 2011، وأن يبقى كذلك حتى العام 2015 ـ أسعار النفط الخام الخفيف في بورصة نيويورك التجارية.

(8) في عام 2004، كانت الواردات النفطية أكثر من 4.8 ملايين برميل بقليل؛ وفي عامَيْ 2005

و2006، كانت تفوق الـ 5 ملايين برميل بشكل طفيف. لكن الواردات لعام 2007 كانت تتجه إلى الانخفاض عنها في 2006 وفق كل المؤشّرات حين كان هذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة.

(9) نؤكّد هنا بأن هذه الأرقام أرقام تقريبية. فنحن لم نعدّل الأرقام لا بسبب التضخم، أو القيمة الوقتية للنقود، أو لتقلّب مستويات الاستيراد على امتداد الفترة الزمنية. إن عمل حسابات بالغة الدّقة من شأنه أن يعطينا أرقاماً أكبر قليلاً من تلك الواردة في تقديراتنا (195.4 بليون دولار و446.4 بليون دولار، بالمقارنة مع 175 بليون دولار و400 بليون دولار في السيناريوهين المُحافظ والواقعي ـ المعتدل على التوالي). وقد أستخدمنا الرقمين الأقلّ لأننا نعتقد بأنه من غير المُناسب إعطاء شعور كاذب بالدّقة الذي قد يوحي به الرقمان الأعلى. ثم إنه ما زال هناك بالأخصّ غموض حول مستويات الاستيراد لعامي 2008 و2009؛ ولذلك نحن نفضل أن نُخطىء إذا ما أخطأنا ونحن على احتراس.

(10) هذا هو بالضبط الرقم التقديري الذي توصلت إليه اللجنة الاقتصادية المشتركة في مجلس النواب الاميركي في تقريرها الموسوم ''الحرب بأي ثمن؟'' (تشرين الثاني/ نوفمبر 2007). لقد أوردت الرقم 174 بليون دولار، لكنها تجادل بأن الرقم الحقيقي هو على الأرجح أكبر من ذلك بكثير.

(11) نظرياً، كان في أستطاعة الأُسر أن تلجأ إلى مدّخراتها لتغطية نفقاتها الاخرى. لكن عملياً، المجال للقيام بذلك كان محدوداً في ضوء أقتراب معدّل الادّخار في أميركا إلى الصفر أو حتى إلى ما دون الصفر [الادخار السالب] (انظر الهامش رقم 35 أدناه).

(12) الآثار لا يشعر بها الناس في السنة التي يرتفع فيها سعر النفط فحسب، بل وفي السنوات التي تليها كذلك. المُضَاعِف يُحيل إلى نسبة الانخفاض الكُلي في الاستهلاك إلى الزيادة الأوّلية في سعر النفط. المُضَاعِفات خلال سنة واحدة تكون عادةً صغيرة، إنما الذي يهمّنا هو قوة الوقع وليس توقيت الوقع (محل تركيز معظم نماذج التنبؤ بإجمالي الناتج المحلّي للأمد القصير).

(13) تُقدّر اللجنة الاقتصادية المشتركة المُضَاعِف بما يزيد قليلاً عن 2، بحيث يكون للزيادة المقدَّرة (مع توخي الحذر) في الإنفاق على الواردات النفطية وقدرها 124 بليون دولار، أثر إضافي على إجمالي الناتج المحلّي قدره 150 بليون دولار. وهذا ما يتسق مع (وإنْ كان أعلى قليلاً من) المُضاعف الذي نستخدمه في السيناريو الواقعي ـ المعتدل الذي وضعناه.

إن النتيجة التي خَلُصت إليها اللجنة لتتماشى مع المحاكاة التي أجرتها مؤسَّسة ''غلوبال إنسايت'' ـ انظر: Hillard G. Huntington, «The Economic Consequences of Higher Crude Oil Prices», Stanford Energy Modeling Forum, report for the U. S Department of Energy, 2005 ـ إنما هي دون التقديرات التي أنتهت إليها دراسات أخرى ـ انظر الدراسة المسحية التالية: Donald W. Jones, Poul N. Leiby, and Inja K. Paik, «Oil Price Shocks and the Macroeconomi: What Has Been Learned Since 1996», *The Energy Journal*, vol. 25, no 2 (2004), and James Hamilton and Ana Herreram, «Oil Shocks and Aggregate Macroeconomic Behavior: The Role of Monetary Policy», *Journal of Money, Credit, and Banking*, 36 (2004), PP. 265 - 85؛ وانظر بالإضافة إليها الدراسات المذكورة في الملحق حول الطُرُق المنهجية ـ وهو في بعض الحالات كذلك فعلاً وبصورة ملحوظة. على كلٍ، إنه أكبر من المُضَاعِف الذي استخدمه مكتب الميزانية في

الكونغرس في تقريره (عام 2006) عن «الآثار الاقتصادية، للزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة». لكن وكما شرحنا باستفاضة في ملحق الكتاب، نعتقد بأنه حتى المُضاعف 2 الذي أستخدمناه في السيناريو الواقعي - المعتدل الذي وضعناه يبدو لنا حذراً للغاية.

(14) تناولنا هذه التحليلات التجريبية والنظرية بالوصف المعمّق في ملحق الكتاب حول الطُرُق المنهجية.

(15) مرة أخرى، نُحيلكم إلى ملحق الكتاب للوقوف على بعض الحجج الكامنة وراء هذا الاستنتاج.

(16) كنا، قبل ذلك، نتعاطى مع **مُضَاعِف النفط** المبحوث مطوّلاً، أي تأثير الإنفاق المتزايد على النفط في إجمالي الناتج المحلّي.

(17) بالنسبة إلى بعض الأكلاف على المدى الطويل التي أشرنا إليها في الفصل الثالث، مثل النفقات المتعاظمة على إعاقة وطبابة الجنود المسرّحين، من غير المرجّح أن تكون هناك فوارق كبيرة في المُضَاعِفات. لهذا السبب تجدنا قد ركّزنا على الأثر الناجم عن تحويل مبلغ 800 بليون دولار فقط، الذي هو نصف المجموع الكُلّي للنفقات العسكرية المباشرة. ولنتذكّر أن التقدير الواقعي - المعتدل المبني على سيناريوهات وزارة الدفاع الاعتيادية، يتصوّر احتفاظ أميركا بوجود مهمّ لها في العراق حتى العام 2017 على الأقلّ.

(18) لنفترضْ، مثلاً، أنه في حالة الإنفاق الاستثماري العادي (أبحاثٌ تُجرى في إحدى الجامعات على سبيل المثال)، لم يُنفق ثُلثا المال المرصود على سلع وخدمات محلّية الصنع - نقول إن ''تسرُّب'' الجولة الأولى (أي المبلغ الذي لم يُصرف ثانيةً في الولايات المتحدة) هو ثُلثان، وهذا ما سيولّد مُضَاعِفاً إجمالياً مقداره 1.5، وهو ما ينسجم ويتماشى مع تحليلنا الأوّلي. لكن في حالة إنفاق المال في العراق إذا ما صُرف نصف المبلغ الأساسي وليس ثُلثاه على سلع مصنوعة في أميركا (إنما بعد هذه الجولة الأولى، صُرف المال بطريقة مماثلة، أي كان التسرُّب هو نفسه)، سيكون المُضَاعِف الإجمالي للإنفاق على العراق 1.1، بفارق 0.4 عن المُضَاعِف العادي. إن للفوارق الصغيرة بين نماذج الإنفاق في الجولة الأولى أثرها الكبير على المُضَاعِفات. في الواقع، الاختلاف في حجم ''التسرُّبات'' لدى الإنفاق في الجولة الأولى يكون عادةً أكبر، ويستتبع ذلك وجود اختلاف لا يُستهان به في نماذج الإنفاق اللاحقة، وعليه يحقّ لنا القول مجدّداً إن تقديراتنا، ولا شك، مُحافظة جداً.

(19) تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة **«الحرب بأي ثمن؟»** يقدّر الزيادة الإجمالية في إنفاق المكلّف الاميركي بـ 1.9 تريليون دولار؛ وإضافة الفائدة على الدين التراكمي ستقفز بالرقم إلى ما فوق التريليوني دولار. في تقديراتنا للمستقبل، ستبلغ كلفة العمليات العسكرية المباشرة للعراق وحده 1.4 تريليون دولار. والفائدة المتراكمة على المديونية المتزايدة - حتى وإنْ تغاضينا عن الضمان الاجتماعي وأعباء تقديمات الإعاقة والرعاية الصحّية للجنود المسرّحين - سيصل بالمجموع إلى تريليوني دولار من كل بُد (وإذا ما شملنا افغانستان في حساباتنا، ستزداد جميع الأرقام بمقدار الثُلث).

(20) تُعرف هذه الأفكار بـ''التلازم الريكاردي'' نسبةً إلى ديفيد ريكاردو، العالِم الاقتصادي من القرن الثامن عشر الذي كان أول من طرحها.

(21) ما بين نصف وثُلث حجم العجز المتنامي على الاكثر - انظر: William Gale and Peter Orszag, «Budget Deficits, National Savings, and Interest Rates», *Brookings Paper on Economic Activity*, vol. 2004, no 2 (2004), PP. 101 - 210.

(22) نـقـلاً عـن: Jeremy Grant, «Learn from fall of Ancient Rome, Official Warns U. S.», *Financial Times*, August 14, 2007, P. 4.

(23) انظر على سبيل المثال: Alice Rivlin and Isabel Sawhill, «Growing Deficits and why they Matter», in Rivlin and Sawhill, eds, *Restoring Fiscal Sanity 2007: Meeting the Long - Run Challenge* (Washington, DC: Brookings Institution, 2005); William Gale and Peter Orszac, «The Budget Outlook: Analyses and Implications», *Tax Notes*, October 6, 2003, PP. 145 - 57; or Gale and Orszag, «Savings, and Interest Rates», *Op. cit*. في حال أستطاعت الولايات المتحدة أن تستدين كمية المال كاملةً من الخارج، ولا وجود لأي تأثير عن أسعار الفائدة التي تستطيع أن تستدين بها، فليس ثمة من أثر للإزاحة هنا، والكلفة الوحيدة المترتبة على **إجمالي الناتج المحلّ** هي الكلفة المباشرة التي قدَّرناها فيما سلف. لكن **الدخل القومي** يبقى مع ذلك منخفضاً، كما سنرى فيما بعد. والدراسات المذكورة أعلاه تعكس محاولةً لحساب مدى الإزاحة بصورة تجريبية، آخذة في اعتبارها أن شطراً من العجز إنما يُموَّل حدِّياً من الخارج.

(24) على فرض أن العجز البالغ، على مدى الفترة الزمنية المبحوثة، تريليوني دولار أدّى إلى خفض الاستثمار بنسبة 60 بالمئة (انظر النقاش أدناه)، يكون الاستثمار الخاص قد تقلّص بمقدار 1.2 تريليون دولار. وبمُضَاعِف 1.5، يكون التراجع في الطلب الإجمالي 1.8 تريليون دولار، وبمُضاعف 2 الذي هو أكثر واقعية، يصل التراجع إلى 2.4 تريليون دولار. وعلى فرض أن مُضاعِف النفقات الحربية هو 1.1، فإن إنفاق مبلغ 1.4 تريليون دولار على الحرب من شأنه أن يزيد الطلب الإجمالي (وكذلك الإنتاج) بـ 1.54 تريليون دولار. وهكذا يكون التقلّص الصافي في الإنتاج ما بين 260 و860 بليون دولار. النقطة الوسطى في هذا المجال هي حوالى 550 بليون دولار، وهي بعد أكبر نوعاً ما من الرقم الذي أستخدمناه في طريقتنا المنهجية الخاصّة بـ''التحويل الإنفاقي''. وثمة طريقة منهجية ثالثة تركّز على **الميزانيات المتوازنة حدّياً**، حيث من المفترض أن تزداد الضرائب لتغطية الإنفاق الحكومي المتزايد. غير أنه ما من دليل على أن إدارة بوش حاولت يوماً أن تموّل الإنفاق الإضافي من خلال زيادة الضرائب. وحتى لو فعلت، فإن الآثار على المدى القصير ستكون متشابهة لأن زيادة الضرائب تفضي حُكماً إلى أنخفاضٍ في الاستهلاك - في هذا السيناريو، تقوم حرب العراق بحشر الاستهلاك وإخراجه من المنافسة لكون مُضَاعِفه أعلى بكثير من مُضَاعِف الإنفاق الحربي، غير أن الآثار طويلة الأمد ستكون أقلّ بكثير في المقابل.

(25) هذا هو الرقم التقديري الذي أعتمدته اللجنة الاقتصادية المشتركة بناءً على تقديرات قدّمها إليها مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة بوش - انظر: *Economic Report of the President* (2003), PP. 54 - 55. وهو يقع ضمن مجال الأرقام المقدَّرة في الدراسات آنفة الذكر.

(26) من أجل مناقشة أوسع لمعدلات الحسم، انظر الملحق، ''حول الطُرُق المنهجية'' في آخر الكتاب.

(27) لو أفترضنا مثلاً، كما فعلنا من قبل، أن الاستثمارات تغلّ عائداً حقيقياً قدره 7 بالمئة فقط، وأن الحسم المُطبَّق على التقديمات هو بمعدل 1.5 بالمئة، وإذا ما لاحظنا أن المدفوعات الحقيقية لا تزيد عن 30 بليون دولار، عندئذ تكون قيمة الخسارة في الإنتاج المستقبلي من ضرائب سنة واحدة 14 بليون دولار، وسنةً بعد سنة ستصل تلك الخسارة إلى 933 بليون دولار. أضف

إلى ذلك أن هذه التقديرات لا تشمل حتى الآثار غير المباشرة للإيرادات الضريبية المتراجعة بفعل إزاحة الاستثمارات. إن تريليوني دولار رقم ضخم - وقد تكون له عواقب جسيمة.

(28) يتّضح لنا أن الاستثمار في الأبحاث الحكومية يتميّز بمعدلات أعلى بكثير من حيث المردود. إن المعدل الاعتيادي [القياسي] لتوقف مشاريع الحكومة عن العمل يبلغ 7 بالمئة، ومن هنا يجب أن يكون متوسط مردودها أكثر من 7 بالمئة بكثير. وبما أن رفع الضرائب أمر مُكلف، ثمة إجماع عام بين الخبراء الاقتصاديين على أن يكون الاستثمار مقيّداً في القطاع العام، وبذا تكون قيمة الناتج المهدور، في واقع الأمر، أكبر من قيمة الاستثمار نفسه. كان من شأن أستثمار متواضع نسبياً في بناء السدود الضفّية في نيو أورليانز أن يوفّر على البلاد مئات البلايين من الدولارات [عند حدوث الفيضانات].

(29) في عام 2007، كانت هناك 116 مليون أُسرة - انظر: *Selected Characteristics of Households*, U. S. Census Bureau, Current Population Survey, 2007, *Annual Social and Economic Supplement*, Table HINC - 01.

(30) وكذلك مناشيء الكلفة قد تختلف؛ أي أنه في بعض التقديرات، ثمة آثار أكبر لمُضاعِف قصير الأمد؛ وفي تقديرات أخرى توجد آثار أكبر لإزاحة الاستثمار الخاصّ أو العامّ؛ وفي تقديرات أخرى بعدُ نلاحظ وقوع خسائر أعظم من المديونية للخارج. على أية حال، تبقى الأكلاف قصيرة الأمد أقلّ حساسيةً لاختيار معدلات الحسم من الأكلاف طويلة الأمد.

(31) في تقريرها آنف الذكر: «**الحرب بأي ثمن؟**». بيد اننا نشدّد هنا على رأينا في أن رقم اللجنة متدنٍ للغاية. إذ إنها توصلت إليه باستخدام معدل حسم قدره 3 بالمئة. إذا كان تحليلنا صائباً ومعدل الحسم المُناسب هو 1.5 بالمئة، تكون قيمة الناتج المهدور إذن ضعفي ذلك الرقم، أي 2.2 تريليون دولار. من بين مجموعة الأرقام أمامنا، فإن الرقم الذي نعتقد أنه يُشكِّل التقدير الأكثر واقعية لإجمالي الأكلاف الماكرو - اقتصادية يتأتى من الافتراض بتمويل العجز، وتمويله بنسبة 40 بالمئة من الخارج، وبتمويل مدفوعات الفوائد من خلال مزاحمة الاستثمار العامّ وإخراجه من دائرة المنافسة، وبنسبة عائد للاستثمارات الخاصّة والعامّة تبلغ 7 بالمئة، وبمعدل حسم قدره 1.5 بالمئة، وكل ذلك بناءً على ميزانية عملانية مموّلة بالديون، ومقدَّرة تقديراً محافظاً، تبلغ (قيمتها الراهنة) حوالى 1.5 تريليون دولار. وعليه تكون القيمة الحالية المحسومة للناتج المهدور مستقبلاً 7 تريليونات دولار. الحصيلة في كل الأحوال غير هيّنة: فأية مجموعة معقولة من الإفتراضات تتمخّض عن كلفة تفوق الـ1.1 بليون دولار، وهو حجم الأثر الواقع على الميزانية الذي أعتمدناه في تقديراتنا.

(32) ذكرنا في الفصل الثاني أن عدداً كبيراً من علماء الاقتصاد لا يرون من ضرورة إلى إضافة أكلاف الفائدة إلى النفقات المباشرة، إنما من الملائم إجراء حساب **لكلفة الفرصة البديلة**، ماذا كان سيحدث للاقتصاد لو لم نذهب إلى الحرب ولم نموّل الحرب بالعجز المتزايد. العمليات الحسابية المتحدَّث عنها هنا هي محاولة من جانبنا للتقدّم بتقدير مُحافظ لأكلاف الفرص الضائعة تلك.

(33) من خلال مراسلات شخصية مع روبرت وستكوت. التفسير الأوّلي لهذا الأداء الضعيف هو أشتداد الغموض المقترن بعجز مالي وتجاري يزداد أرتفاعاً وأسعار للنفط إلى تصاعد.

(34) الرهونات حيث مدفوعات الفوائد تتغيرّ بتغيرّ أسعار الفائدة في السوق. فبوصول أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق في السنوات الأولى من العقد [الحالي]، كان معنى ذلك أن في

مقدور الأفراد أن يقتنوا منازل أكبر بكثير مما كانوا سيفكّرون لو كانت الأمور غير ذلك. لكن أسعار الفائدة كانت من المؤكد سترتفع عن تلك المستويات الخفيضة (فأسعار الفائدة الحقيقية كانت تُعدّ في هذه الفترة سالبة إذا ما أخذنا التضخّم في الاعتبار)؛ ومع أسعار للرهونات متبدلة هكذا، كان من المنتظر أن تواجه العديد من الأسر مشاكل مالية إذا أخذت تلك الأسعار بالارتفاع. وما كان مجرد تنبؤ بات الآن حقيقة واقعة ـ مع ذلك، رأينا الان غرينسپان يصرّح في 23 شباط/ فبراير 2004 بأن «الكثير من مالكي المنازل ربما كانوا اقتصدوا عشرات الآلاف من الدولارات لو كانوا اعتمدوا سعراً متكيّفاً للرهونات بدل السعر الثابت خلال العقد المنصرم» ـ انظر: Alan Greenspan, «Understanding Household Debt Obligations», Remarks at the Credit Union National Association 2004 Governmental Affairs Conference, Washington, DC, February 23 (http://www.federal reserve. gov/board Docs/speeches/2004/ 20040223/default. htm).

(35) في الرُبع الثالث من عام 2005، كانت الفائدة لحساب التوفير الشخصي (ـ 0.5) بالمئة، ومن الرُبع الاول لعام 2005 وحتى الرُبع الثاني لعام 2007، كانت الفائدة دون الـ 1 بالمئة ـ أرقام دائرة التحليل الاقتصادي في وزارة التجارة ـ انظرها على الموقع التالي: http:// www.bea. gov/bricfrm/Raving htm.

(36) يُقدَّر ان ما يزيد عن 2,200,000 أميركي سوف يفقدون منازلهم، وكل المال الذي وضعوه فيها، لحبس الرهن ـ انظر: Ellen Schloemer, et al., «Losing Ground: Foreclosures in the Subprine Mardet and Their Cost to Home Owners», Center for Responsible Lending, December 2006. كانت هناك 635,159 إضبارة لحبس الرهن في الرُبع الثالث من عام 2007 في الولايات المتحدة، بزيادة 30 بالمئة عن الفترة السابقة ـ انظر: Don Levy, «U. S. Home Foreclosures Doubled in the Third Quarter», *Bloomberg News*, November 1, 2007.

(37) المقترضون الثانويون، ومعظمهم من غير المتمرّسين حالياً، ربما لم يدركوا ذلك تماماً، خاصةً في ضوء التشجيع الذي تلقوه من أولئك المفترض بهم أن يكونوا ذوي حنكة في الأمور المالية. إنما من الصعوبة الأكبر بمكان أن نفهم عيوب ومثالب منظمّي حركة الرهونات.

(38) لعل البعض يُجادل هنا بأن هذه المشاكل ليست من حصائل حرب العراق بما هي كذلك، وإنما من نتائج الطريقة التي مُوِّلت بها الحرب، والسياستين النقدية والمالية المصاحبتين لها. واجهتنا فيما سلف حجّة مماثلة لدى مناقشتنا مشكلة العجز المالي، وقلنا إن نقاطاً مشابهة، ربما يمكن طرحها بشأن العديد من جوانب الحرب الأخرى: إنها ليست النتيجة المحتومة للحرب، بل للطريقة المخصوصة التي أُديرت بها. بيد أن التحليل في الفصل الحالي يُبيِّن انه كيفما مُوِّلت الحرب، ستكون لها ذيولها الماكرو ـ اقتصادية السلبية. إن الطُرُق المختلفة لتمويل الحرب تفعل فعلها في توقيت الأثر. فالسياسات النقدية قد تحجب الآثار على المدى القصير وتنقل العبء إلى سنوات لاحقة. لو أن الولايات المتحدة لم تواجه مثلاً المفاعيل الكابحة لأسعار النفط المرتفعة، لكان الاحتياط الفيدرالي عاجزاً أو غير مستعد لخفض أسعار الفائدة بالقدر الذي خفّضها به، ولكان هناك قدرٌ أقلّ من الاستدانة المُسرفة.

(39) إن مقدار الدفع الذي أعطته هذه الاستدانة إلى الاقتصاد ليستبين من خلال حجم إعادة التمويل للرهونات وكمية المال المقتطعة لتمويل الاستهلاك. يُقدَّر صافي السحوبات على صعيد الرهن العقاري بما بين 500 بليون دولار و 750 بليون دولار في الفترة 2003 ـ 2006، مع جزء لا

يُستهان به (حوالى النصف) من هذه المبالغ يذهب إلى الاستهلاك ـ انظر: Alan Geenspan and James Kennedy, «Sources and Uses of Equity Extracted from Homes», Federal Reserve Finance and Economics Discussions Series (FEDS) No 2007 - 20, March 2007. والحفز الإيجابي من هذه الزيادة في الاستهلاك كان أكثر من موازن للآثار التي وصفناها هنا ـ لكن وعلى نحو ما شدّدنا القول، من شأن زيادة المديونية أن تفضي (ولعلّها أفضت بالفعل) إلى بروز مشاكل في مرحلة لاحقة.

(40) ومثلما كان في مقدور الرئيسين جونسون ونيكسون أن يتوسلا سياسات بديلة لتمويل حرب فيتنام، كذلك كان في استطاعة إدارة بوش أن تتوسل سياسات أخرى من تلك التي لا تترك وراءها كل هذه الديون. كانت تستطيع، مثلاً، أن تزيح العبء الضريبي إلى كاهل الأفراد من ذوي الدخل الأعلى. وفي حين أن الآثار السلبية طويلة الأمد كانت ستكون بالطبع أقلّ، إلا أنه كان من الصعب تفاديها كلّياً كما سبق وأكّدنا.

(41) والسيناريو المُحافظ الذي وضعناه لم يُدرج في حسابه حتى أي تقدير لما يترتب عن تركة الديون التي أورثتنا إياها الحكومة الفيدرالية.

(42) هذا مثال آخر حاولت فيه إدارة بوش أن تتلاعب بالبيانات لصوغ الرأي العام. في عام 2003، نشرت الإدارة إحصاءات بغية الإيهام بحدوث هبوط في مستوى الإرهاب ـ كنتيجة مسلَّم بها للحرب على الإرهاب. بينما نظرة فاحصة على الأرقام الصحيحة كانت كافية، في الواقع، لإثبات العكس، على نحو ما كشف ''اللُعبة'' البروفسور ألان كروغر من جامعة پرنستون وكدّر بها صفو الإدارة ـ انظر: Alan Krueger and David Laitin, «"Misunderestimating" Terrorism», *Foreign Affairs* (September - October 2004).

(43) عملت أسعار النفط المرتفعة بفعل الحرب على زيادة نفقات النقل هذه زيادة كبيرة.

الفصل السادس: آثار الحرب على العالم

(1) Office of the UN High Commissioner on Refugees, "UNHCR Doubles Budget for Iraq Operations", news release, July 12, 2007, http://www.unhcr.org/cgi - bin/texis/vtx/media?page = home &id = 469630434 (accessed on December 2, 2007).

(2) أظهر مسح أجرته المفوضية العُليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) أن 76 بالمئة من أطفال النازحين العراقيين في سوريا كانوا خارج المدرسة لا يتلقون أي تعليم، والبعض منهم مضى عليه سنتان أو ثلاث سنوات وهو على تلك الحال ـ المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه

(4) جنيفر پاغونيس، الناطقة بلسان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تحدثت في تقرير لها بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 عن الوضع في العراق وخشية المفوضية من عودة النازحين إليه ـ UNHCR, news release, «The Iraq Situation: UNHCR Cautious About Returns», November 23, 2007. وأشار التقرير عينه إلى عودة بعض العراقيين من سوريا، إنما لأسباب لا علاقة لها بالظروف الأمنية ذكرت الغالبية منهم أنهم إنما يعودون إلى ديارهم لنفاد النقود لديهم، أو لانتهاء مدة صلاحية التاشيرات التي يحملونها. غير أن

الناحية الإيجابية في التقرير أنه يشير ولأول مرة منذ عدة سنوات إلى تفكير العراقيين بإمكانية العودة.

(5) Dale Gavlak, "Jordan Appeals for Help in Dealing with Iraqi Refugees", *The Washington Post*, July 27, 2007, P. A 16.

(6) من المفترض أن تكون مساهمة الولايات المتحدة حوالى 70 مليون دولار في ميزانية المفوضية لعام 2007 البالغة 123 مليون دولار ـ انظر: «UNHCR's Annual Programme Budget 2007», UN General Assembly, A/AC. 96/1026, September 1, 2006, at http://www.unhcr. arg/excom/EXCOM/44 fe8cb52. polf; and UNHCR, «UNHCR Doubles Budget for Iraq operations».

(7) أستناداً إلى ما ذكره مارتن وايس عن ''إعفاء العراق من ديونه'' في تقرير لمصلحة الابحاث في الكونغرس قُدِّم إلى الكونغرس في 21 نيسان/ أبريل 2006. وحيث إن الولايات المتحدة قد شطبت بالفعل معظم ديون العراق لها، فإن كلفة ذلك على الميزانية الأميركية لم تتعدَّ 360 مليون دولار. والدول الأخرى التي أعفت العراق من ديونه لها: اليابان، 4.1 بلايين دولار؛ وروسيا، 3.45 بلايين دولار؛ فرنسا، 3 بلايين دولار؛ وألمانيا، 2.3 بليون دولار (وكلها من دون حساب الفوائد بالمرة). بموجب القواعد المرعية الإجراء، لم يكن العراق مؤهلاً لشطب ديونه نظراً لما يمتلكه من احتياطات نفطية هائلة، لكن إدارة بوش ضغطت بكل قوة لتغيير تلك القواعد (الإعفاء من الدين يتمّ عادةً من خلال ''نادي باريس''، وهو مجموعة غير رسمية تضم ثماني عشرة دولة من أكبر الدول الدائنة تقوم من وقت لآخر بإعادة جدولة الديون الأجنبية التي لها بذمّة البلدان النامية).

(8) O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007.

(9) تقدّر وحدة الاستخبار الاقتصادي إجمالي الناتج المحلي لعام 2003 بـ 2,469 دولاراً للفرد الواحد، أي حوالى 7 بالمئة من نظيره في الولايات المتحدة ـ انظر: The Economist Intelligence Unit, «Country Report: Iraq», November 2007.

(10) .O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, p. 20

(11) نُركّز هنا على عدد القتلى أو الجرحى. لكن اعداداً غفيرة ''تتاذى'' بطُرُق اخرى، كمُدد الحبس الطويلة. ففي آب/ اغسطس 2007، كان ثمة 23,000 عراقي قيد الاحتجاز من قبل الأميركيين (اكثر من 25 بالمئة منهم كان قد مضى عليهم سنة كاملة في الحجز، وأكثر من 50 بالمئة ما يزيد عن السنة)، هذا عدا عن 37,000 عراقي في السجون العراقية (ضعف عددهم تقريباً لسنة خلت). في تموز/يوليو 2007، أفاد مسؤولون أميركيون وحكوميون عراقيون أنه منذ آذار/مارس 2003، أُفرج عمّا يُقدَّر بـ44,000 عراقي احتجزوا سابقاً للاشتباه بكونهم من المتمردين أو القتلة الطائفيين ـ انظر: O'Hanlon adn Compbell, *Iraq Index*, P. 22. وثمة 19,000 متمرد تمّ القضاء عليهم ـ انظر: Jim Michaels, «Thousands of Enemy Fighters Reported Killed», *USA Today*, September 27, 2007, P. A 1، لكن هذه الأعداد تطرح اكثر من علامة أستفهام. فمجموعة الأزمات الدولية (ICG) تقدّر عدد المتمردين في العراق بما يتراوح بين 5,000 و15,000 متمرد ـ انظر: *In Their Own Words: Reading the Iraqi Insurgency*, Middle East Report, No 50, February 15, 2006. أما ''المؤشّر العراقي''

(Iraq Index) فتتراوح تقديراته ما بين 15,000 و20,000 متمرد، أي أقلّ بكثير من مجموع عدد السجناء/ القتلى. إذا كانت هذه الأرقام صحيحة، فمن الواضح أن الكثيرين ممّن يقبعون في السجون هم بالتأكيد من غير المتمردين. توحي الأرقام الأحدث عهداً عن حجم حركة التمرد أن أعداد المشاركين فيها قد سجّلت زيادة جوهرية ـ فـ"المؤشر العراقي" يُقدّر عدد المتمردين السُنّة وحدهم بحوالى 70,000 متمرد، وإنْ كان هذا العدد قد يشمل حتى الأنصار غير المنخرطين في العمليات العسكرية. ومعنى هذا أن حركة التمرد استطاعت أن تُجنّد عدداً أكبر من الذين قضينا عليهم ـ انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, October 29, 2007, P. 26.

(12) تعداد الخسائر البشرية للتحالف في العراق. من زيارة للموقع التالي في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 (http://icasualties org/oif/Iraqi Death. aspx). المصادر الاخرى تعطينا أرقاماً مختلفة اختلافاً طفيفاً.

(13) O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, October 1, 2007, P. 11. لكن هناك بعض الأخبار السارّة: فعددُ القتلى المسجَّلين في تراجع منذ آب/أغسطس 2007.

(14) وصل عددهم في تشرين الأول/ اكتوبر 2006 إلى 3709 قتلى.

(15) من أصل عددهم البالغ 34,000 طبيب في بداية الحرب، غادر 17,000 منهم البلاد، وقُتل 2,000 واختُطف 250 طبيباً ـ انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, P. 43.

(16) سُجِّلت خلال العام 2000 زهاء 140,000 حالة إصابة بالكوليرا في كل أنحاء العالم، وأُبلغت بها رسمياً منظمة الصحة العالمية (WHO)، كانت حصة إفريقيا منها 87 بالمئة وفقاً لنظام الاستخبار الإحصائي التابع لمنظمة الصحة العالمية (WHOSIS). في العام 2006، كانت هناك 234,349 حالة إصابة بالكوليرا في إفريقيا، وثمة 6,303 حالات وفاة بهذا الوباء في تلك القارة، 70 بالمئة منها وقعت في أنغولا والسودان وجيبوتي. وفي العام نفسه (2006)، سُجِّلت 2,472 حالة إصابة بالكوليرا في آسيا، منها 161 حالة في الصين (منها حالتا وفاة)، و1939 حالة في الهند (منها ثلاث حالات وفاة)، وثلاث حالات وفاة أخرى سُجِّلت في كلٍ من ماليزيا والفلبيين ـ WHO 2006 Cholera Annual Report, Weekly Epidemiological Record no 31, August 3, 2007.

(17) لم تُسجل سوى 73 حالة إصابة بالكوليرا في العراق طوال العام 2003، بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية لعام 2003.

(18) WHO, Epidemic and Pandemic Alert and Response Report, "Cholera in Iraq" Update 3, October 3, 2007 (http://www. Who. int/csr/don/2007 - 10 - 03/en/index, html).

(19) Ibid.

(20) Gilbert Burngam, et al., "Mortality After the 2003 Invasion of Iraq: A Cross Sectional Cluster Sample Survey", *The Lancet*, vol. 368, no. 9545 (October 21, 2006), PP. 1421 - 28.

(21) عقدت الدراسة مقارنةً بين عدد الوفيات التي كان للمرء أن يتوقعها ـ على أساس معطيات الوفيات

لفترة ما قبل الحرب ـ وبين عدد الوفيات على أساس معدّلها الذي ارتفع بعد الحرب. كان الفارق 654,965، ضمن مجالٍ يمتدّ من 392,979 إلى 942,636 (ومع هامش ثقة قدره 95 بالمئة).

هناك دراسة وُضعت مؤخراً بناءً على معطيات مسحية، قدَّرت عدد الوفيات من جراء أعمال العُنف في السنوات الثلاث والأشهر الثلاثة الأولى من الحرب بـ151,000 حالة ـ أي بزيادة عشرة أضعاف عن معدّلها ما قبل الحرب. كذلك وجدت الدراسة أن الحرب أدّت إلى تضاعف معدّلات الوفيات ككل مرتين تقريباً ـ انظر: Iraq Family Health Survey Study Group, «Violence - Related Mortality in Iraq from 2002 to 2006», *New England Journal of Medicine*, January 31, 2008, PP. 484 - 93.

إن الحقيقة الماثلة في أنه حتى بعد مرور أربع سنوات فقط على النزاع، أفاد نحو من 26 بالمئة من العراقيين عن مقتل أحد أفراد الأسرة أو أحد الأنسباء غيلةً، وأنه خارج المناطق الكردية، أقلّ قليلاً من نصفهم لـ يُقتل أو يُخطف فردٌ من الأسرة أو نسيب أو صديق لهم، إنما تُضفي مصداقية على تلك الأرقام المرتفعة ـ انظر: «Public Attitudes in Iraq; Four Year Anniversary of Invasion», surrey conducted by Opinion Research Business, March 2007 (www. opinion. co. UK).

(22) تسارعت وتيرة القتل في الأشهر التي تلت المسح، إنما هناك دلائل على أنها تراجعت نوعاً ما منذ صيف 2007. وعلى ذلك من غير السهل التنبؤ بما سيحدث في العامين 2008 و2009. لكن لاحظ أن ''الوفيات المفرطة'' لا تشمل فقط من يقضون نحبهم بجريرة العنف، بل ومن يموتون بسبب سوء التغذية، والمرض، والحرمان من الرعاية الطبّية.. إلخ، كذلك. زدْ على ذلك أننا اعتمدنا تاريخاً نهائياً بصورة اعتباطية هو آذار/ مارس 2010، وإنْ كانت المشاكل مُرشّحة بصورة أكثر واقعية للاستمرار لسنوات ما بعد ذلك التاريخ. باختصار، في حين يستحيل التنبؤ عن يقين بما إذا كانت الأعداد النهائية ستزيد، أو تنقص عن رقم الـ 1.2 مليون التقديري، فمن المرجّح أن تتعدّى الأرقام وفق كل الاحتمالات الـ 1.2 مليون نسمة طوال فترة هذه الدراسة، أي من بداية الحرب وحتى العام 2017.

(23) هذا بالنسبة إلى الطبقة الوسطى العراقية، التي لا يُبَشّر رحيلها بأي خير لمستقبل ذلك البلد. انظر الفصل الأول.

(24) التقرير الشامل للمستشار الخاصّ لمدير وكالة الاستخبارات المركزية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، 30 أيلول/سبتمبر 2004، ص 207 (انظر نصّه الكامل على الموقع التالي: http:// .www. cia. gov/Library/reports/general - reparts - 1/iraq - wmd - 2000/index html)

(25) .O'Hanlon and campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, P. 40

(26) الأمور الآن تحسّنت بعض الشيء على نطاق البلاد ككل: فما قبل الحرب، كانت البلاد لا تنعم سوى بـ 4 ـ 8 ساعات من الكهرباء في اليوم، وقد وصلت هذه التغذية إلى 12.9 ساعة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 ـ المصدر نفسه، ص 36. المعطيات الأحدث عهداً بشأن البطالة مستقاة من ''المؤشّر العراقي''، الذي يُبيِّن استمرار مراوحة معدل البطالة ما بين 25 بالمئة و40 بالمئة (أي اثنان من كل خمسة عراقيين قد يكونان من دون عمل ـ هذا بالرغم من أن مليوني نسمة ونيف قد غادروا البلاد فعلاً). هذا وتشير مصادر البيانات المختلفة إلى اختلاف في حجم هبوط إجمالي الناتج المحلّي. وبناءً على معطيات وحدة الاستخبار

الاقتصادي، نُقدِّر نحن هذا الهبوط بنسبة 13 بالمئة ما بين عامَيْ 2002 و2006؛ وبناءً على تقديرات صندوق النقد الدولي، التراجع ليس بهذا الحجم بل أقلّ، بواقع 8,3 بالمئة. وثمة سجال متواصل حول النمو في عام 2007. ففي حين يوحي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن النمو في عام 2007 قد يكون كافياً للعودة بالعراق إلى مستواه ما قبل الحرب، تُشير التقديرات في ''المؤشّر العراقي'' لعام 2007 إلى أن إجمالي الناتج المحلّي كان أدنى في نهاية تلك السنة منه ما قبل الحرب بـ 5 ـ 10 بالمئة. لكن ينبغي أن يكون واضحاً أن ذلك ليس بسبب الأداء الاقتصادي الجيد، بقدر ما هو عائد إلى الارتفاع الصاروخي في أسعار النفط، المُنْتَج الرئيسي للبلاد. هذا ولئن كانت صادرات النفط الخام دون مستوياتها ما قبل الحرب بـ 25 بالمئة (مع تقلّبات كبيرة فيها من شهر إلى شهر)، فإن الإيرادات من النفط إلى ارتفاع: صحيح أن الصادرات النفطية ارتفعت من أيلول/ سبتمبر 2004 إلى تشرين الأول/ اكتوبر 2007 بنسبة 10 بالمئة فقط، إلاّ أن الإيرادات تضاعفت مرتين ونصف خلال تلك الفترة ـ انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, November 29, 2007, P. 34 - 35.

(27) Ibid, P. 34.

(28) Ibid, P. 53.

(29) Alan Beattie and Charles Clover, «Surprise' Reramp for Iraq's Economy», *Financial Times*, September 22, 2003. السلع الأخرى خضعت لتعرفة جمركية اسمية لا تتجاوز الـ 5 بالمئة. هذه السياسات المتمثلة بالخصخصة والتحرير المفاجىء للاقتصاد، عادةً ما يُطلق عليها تسمية ''علاج الصدمة''. في السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين، شجّع صندوق النقد الدولي البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية على الانخراط في ''علاج الصدمة''. لكن ثمة إجماعاً عريضاً اليوم على فشل هذا الأسلوب، وأن بلداناً كالمجر وبولندا وسلوفينيا، آثرت المقاربة التدرّجية إلى الخصخصة وإعادة البناء (أو في العديد من الحالات، البناء لأول مرة) على صعيد البنية التحتية التأسيسية، قد دبّرت أمر انتقالها على نحو أفضل من تلك التي جرّبت أسلوب ''قفزة الضفدع'' إلى الاقتصاد القائم على حرية العمل المطلقة. البلدان التي اعتمدت ''علاج الصدمة'' رأت مداخيلها تغور، وأسباب الفقر تُحلّق. ولعلّ المؤشّرات الاجتماعية كمتوسط العمر المتوقع خير شاهد على أرقام إجمالي الناتج المحلي الكئيبة.

بعد انقضاء أكثر من عقد على بدء العملية الانتقالية، لا تزال العديد من البلدان الشيوعية السابقة التي اعتمدت أسلوب ''علاج الصدمة'' لم تستعد بعد مستويات دخلها ما قبل الانتقال. والأنكى من ذلك، أن التكهُّن بإقامة انظمة ديمقراطية راسخة وحكم القانون في معظم البلدان التي خضعت لـ''علاج الصدمة'' يبدو شاحباً. ولو كان بوش ومستشاروه قد أعاروا هذه التجارب التاريخية انتباهاً، لكانوا بالتأكيد أشدّ حذراً في فرض هذه الاستراتيجية الفاشلة على العراق.

(30) على سبيل المثال، الدستور العراقي يضع قيوداً على الملكية الأجنبية لأجزاء معيَّنة من الاقتصاد العراقي ويرى ضرورة حماية الخدمات الأساسية وعدم قابليتها للخصخصة. إلاّ أن قوانين بريمر الجديدة سمحت للأجانب بامتلاك الشركات والأصول العراقية ذات الملكية العامّة. المادة 43 من

''انظمة'' اتفاقية لاهاي لعام 1907 تنصّ على وجوب أن تتخذ الدولة المحتلّة «جميع التدابير المُتاحة لاستعادة النظام العام والسلامة العامة بأسرع ما يُمكن، في الوقت الذي تحترم فيه - ما لم يتعذّر عليها ذلك بصفة مطلقة - القوانين سارية المفعول في البلاد». انظر أيضاً:
Shirley Williams, «The Seeds of Iraq's Future Terror», *The Guardian* (London), October 28, 2003, P. 22.

(31) Rajiv Chandrasekaran, *Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone,* (New York: Alfred A. Knopf, 2006), P. 126.

(32) Linda Bilmes, "Civil Service Has Morphed in to U. S. Inc.," *Los Angeles Times,* July 18, 2004, P. M1.

(33) لا ينتابُ المتعهّدون الاميركيون ممّن يحظون بعقود تفوق أرقامها الكلفة الفعلية، بطبيعة الحال، ايُّ قلق بشأن نفقاتهم. غير أنك لا تجد كل المتعهّدين يملكون عقوداً كهذه. اللافت في الأمر أنه حتى المتعهدّون من أصحاب العقود التي تفوق أرقامها الكلفة الفعلية يفضّلون أستيراد العمّال إلى العراق. لعلّهم ادركوا أن نفقاتهم الإجمالية ستخضع للفحص والتدقيق: فإذا كانوا سيُبدون تساهلاً فيما خصّ الكلفة، فخيرٌ لهم أن يفعلوا ذلك بما يدفعونه للمستخدمين الأميركيين، ومن ضمنهم مدراؤهم التنفيذيون، أو في بعضٍ من عقودهم الثانوية الأخرى. والمخاوف بشأن اي العراقيين ينبغي الوثوق بهم، لعبت هي الأخرى دوراً في ذلك، وقد أزدادت تلك المخاوف مع تعاظم حركة التمرد.

(34) بالطبع، هناك أهتمام كبير بالاستثمار في حقول النفط العراقية على ضوء الارتفاع الهائل في أسعار النفط. لكن الشركات النفطية قد دلّت على استعدادها للذهاب إلى أي مكان في العالم ما دامت تستطيع الحصول على النفط بسعرٍ منخفض بدرجة كافية. إنها مستعدة لتحمّل المجازفة. إنما يجب الا يُنظر إلى ذلك باعتباره مؤشّراً على نجاح اقتصادي.

(35) هناك سيناريوهات يُمكن للمرء أن يرى فيها اقتصاد العراق يُسجِّل توسعاً ملحوظاً. أفترضْ، على سبيل المثال، أن احدهم ياخذ مأخذ الجدّ أرقامنا المُحافظة بان 35 دولاراً على الأقلّ من أصل الـ 90 دولاراً أو أكثر كسعرٍ للبرميل الواحد، هي نتيجة الطلب المتزايد على هذه المادة من الصين وغيرها من بلدان العالم. من الجلي أن العالم قد يُجيب هنا بإبرام''صفقة'' تتيح للعراق أن يُضاعف إنتاجه إلى حد بعيد بواسطة جزء من المال المُستخدم لتسديد ديونه، وإنفاق الجزء الآخر من ذلك المال على شراء الغذاء والأدوية اللازمة للعراق. فأسعار النفط المرتفعة والزيادة في الإنتاج كانت قمينة بأنتعاش الاقتصاد العراقي - بدل الكارثة التي حلّت به. بإجمالي ناتج محليّ متدنٍ كما كان عند بداية الحرب، حتى دمار العراق التامّ ما كان ليضيف سوى رقم محدود إلى جردة حسابنا - إنما ليسلّط الضوء بطريقة ما على عِظَم تلك الخسائر من المنظور العراقي.

(36) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New york: Simon & Schuster, 2006).

(37) «Operation Iraqi Freedom», White House news release, March 27, 2003. يبدو أنه كان هناك شيء من الخُبث في الأرقام الإحصائية المتعلّقة بـ''تحالف الراغبين'' (كما في جوانب أخرى من حرب العراق). فالعدد الدقيق للبلدان المُساهمة بقواتٍ في تلك الحرب، أقلّ بالتأكيد من تسعة وأربعين بكثير - فأربعة بلدان فقط شاركت في الغزو، ومن الاربعين بلداً

التي ساهمت بتقديم الدعم (بالمعنى الأوسع للكلمة، بما في ذلك الدعم اللوجستي)، أنسحبت الآن ثمانية عشر بلداً، ومنها تونغا بجنودها الخمسة والأربعين، وأيسلندا بجندييها الاثنين، وهبط حجم الدعم الذي تقدمّه مولدوفا من أربعة وعشرين جندياً إلى أحد عشر، ولاتفيا من مئة وستة وثلاثين جندياً إلى ثلاثة فقط.

ونزولاً عند طلب الرئيس بوش في أيار/ مايو 2005، أنشأ الكونغرس ''صندوق تضامن التحالف'' البالغ 200 مليون دولار من أجل مؤازرة ''شركاء'' التحالف في أفغانستان والعراق. فاستونيا، مثلاً، تلقت 2.5 مليون دولار من ذلك الصندوق لإعالة جنودها الأربعين تقريباً في العراق والثمانية عشر في أفغانستان. وألبانيا التي لها 120 جندياً أو نحو ذلك في العراق و35 جندياً تقريباً في أفغانستان، تلقت 6 ملايين دولار من الصندوق. والمبلغ نفسه حصلت عليه جمهورية التشيك التي لها زهاء 100 جندي في العراق، و60 جندياً في أفغانستان ـ انظر: Patricia Weitsman, «The High Price of Friendship», *New York Times*, August 31, 2006, P. A1.

(38) ما مجموعه 173 جندياً بريطانياً حتى 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، و133 جندياً من باقي الجنسيات ـ انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, P. 18.

(39) طالما أن القسم الأكبر من قوات التحالف [بعد الولايات المتحدة] يتكوّن من العسكريين البريطانيين، وما دامت الفروق في المداخيل بأسعار الصرف الحالية صغيرة نسبياً، فإن التعديلات الواجب إجراؤها لأخذ التفاوت في مستويات المعيشة بنظر الاعتبار صغيرة نسبياً هي الأخرى، ما دون الـ 20 بالمئة. وقد كنا جد مَحافظين في الافتراض بأن كلفة الإصابة الخطيرة تساوي، في المتوسط، 20 بالمئة من ''قيمة الحياة الإحصائية''، وأن عدد الإصابات الخطيرة هو ضعف عدد القتلى.

(40) قد تكون بعض التكاليف أقلّ من ذلك نظراً للاختلاف في الدخل على أساس الفرد. من جهة أخرى، ربما يوفّر العديد من حلفائنا تقديمات أفضل للإعاقة إلى جنودهم المسرّحين ممّا نوفّره نحن، وكذلك رعاية صحّية عامّة أوسع نطاقاً.

(41) Joe Sestak, ''Iraq and the Global War on Terror", 2006, at http:/www. sestakfor congress. com/media/pdf/sestak - defense - 060309, pdf (accessed December 6. 2007).

(42) تورِّد في بعض السنوات ما يفوق الـ 90 بالمئة من إمداد العالم بالأفيون ـ انظر: UN Office of Drugs and Crime, «The Opium Economy in Afghanistan: An International Problem», New York, 2005.

(43) كان حجم ''قوة المساعدة الأمنية الدولية'' (ISAF) في كانون الأول/ ديسمبر 2007 ما مجموعة 41,700 جندي من تسعة وثلاثين دولة مساهمة في تلك القوة، موزّعاً على الشكل التالي: الولايات المتحدة (15,038 جندياً)، بريطانيا (7,753)، ألمانيا (3,155)، كندا (1,730)، إيطاليا (2,358)، هولندا (1,512)، تركيا (1,219) وبولندا (1,141). وهناك بالإضافة إلى ذلك ما يقرب من 7,000 جندي أميركي منشورين في أفغانستان بموجب ''عملية الحرية الدائمة''، بما يرفع العدد الإجمالي إلى ما فوق الـ 50,000 جندي ـ انظر: International Security

Assistance Force, «ISAF Placemat», December 5, 2007, at http://www. nato. int/ isaf/docu/epub/pdf/isaf - Placemot pdf.

(44) "Afghanistan Army Needs 200,000 Troops to Assure Long - term Stability", Associated Press, December 3, 2007.

(45) "Suicide Bomber Attacks Afghan Soldiers in Bus; At Least 13 Killed", Associated Press, December 6, 2007.

(46) حَكَم البريطانيون العراق (الذي كان يُسمى في حينه "بلاد ما بين النهرين") بموجب أنتداب من الدرجة الأولى من عصبة الأمم حين جرى تقسيم أراضي السلطنة العُثمانية في عام 1919 وفقاً لمعاهدة سيفر في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد مُنحت بلاد ما بين النهرين الاستقلال في عام 1932. وخلال الحرب العالمية الثانية، عندما وقف العراق إلى جانب دول المحور، غزت بريطانيا العراق مجدداً، حيث خاضت حرباً قصيرة الأمد أستتب لها بعدها احتلال البلاد مرة ثانية.

(47) ساهمت المملكة المتحدة بـ46,000 جندي، من كل فروع القوات المسلحة: البرية والبحرية والجوية، من أصل قوة التحالف الكُلّية البالغة 467,000 جندي ـ انظر: U.K. Ministry of Defence, «Operation in Iraq: First Reflections Report», July 2003 (http:// www.mod. Uk/NR/rdonlyres/OA6289 F6 - 898B - 44C5 - 9C 9D - B8040274 DC25/ O/Opsineraq - First - reflections - dec03. Pdf).

(48) William Mathew, University of East Anglia, School of History, August 20, 2007, «Parliamentary Rubber - Stamping: The Military Costs of War in Iraq and Afghanistan, 2001 - 2007». انظر كذلك: Iraq Analysis Group, «The Rising Costs of the Iraq War», March 2007 التي تقدّر أن مبلغ الـ 5.4 بلايين جنيه إسترليني قد أنفقته قوات الاحتياط من العالم 2001 ـ 2002 وحتى العام 2005 ـ 2006، بالإضافة إلى مبلغ 1.08 بليون جنيه أسترليني من وزارة الدفاع، أي ما مجموعه 6.27 بلايين جنيه أسترليني حتى العام 2006. والمجموع لتاريخه هو هذا الرقم زائد ما صُرف خلال العام 2006 ـ 2007.

(49) Jane Perlez, "Britain to Halve Its Force in Iraq Spring of 08", *New York Times*, October 9, 2007, P. A1.

(50) Operation Herrick (Afghanistan) Casualty and Fatality Tables, October 7, 2001 - October 31, 2007, Ministry of Defence, Defence Analytical Services Agency; and Operation Telic (Iraq) U.K. Military and Civilian Casualties, January 1, 2003 - October 31, Ministry of Defence, Defence Analytical and Services Agency.

(51) خطاب وكيل وزارة الخارجية، دريك تويغ، أمام الاجتماع العام السنوي لاتحاد منظمات القوات المسلحة والقوات المسلحة السابقة البريطانية (COBSEO) في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2007. يحقّ للجنود المسرّحين البريطانيين الحصول على مروحة واسعة من الإعانات والتقديمات، بما في ذلك الحصول على الأجهزة الضرورية، والرعاية الصحّية في طور النقاهة، ومعدات التمريض المنزلية، ونفقات السفر للاستشفاء، والهبات المالية لأغراض التأقلم الإسكاني،

وأسترداد المال المدفوع لشراء الأدوية، وتلقّي الطبابة في المؤسسات الخاصّة أو الأجنبية في بعض الحالات، والحصول على علاوات مالية للعلاج، ناهيك عن الأفضلية في تلقي العلاج. وفي مستطاع الذين يحصلون على معاش تقاعدي من الخدمة العسكرية أن يتقدّموا كذلك بطلب للإفادة من الكساء، ووسائل الراحة، ومُرافق في البيت، ومخصّصات للإعاقة، ونفقات دفن، ومُعينات الحركة والانتقال وسواها من المزايا والامتيازات. وتتفاوت المبالغ تبعاً لكل حالة على حدة.

(52) Ned Temko and Mark Townsend, "The Fresh Agonies of Our Returning Soldiers", *The Observer*, March 11, 2007.

(53) انظر على سبيل المثال مقال: Mathew Hickley, «British Legion Accuses Defence Chiefs of Hiding True Scale of War Casualties», *Daily Mail* (London), March 17, 2007, P. 6. يتحدّث المقال عن «تعاظم الشكاوى من كيفية علاج الجنود الجرحى في أجنحة "المصلحة الوطنية للصحة" (NHS) في المستشفيات التي غدت مصدر إحراج كبير لوزارة الدفاع [البريطانية]»؛ وعن المشاكل التي يُعاني منها مستشفى سيلّي أوك في برمنغهام الذي يستقبل العدد الأكبر من المُصابين؛ وعن إغلاق الشبكة الواسعة من المستشفيات العسكرية المتفانية في تقديم الخدمات الطبّية التي كانت منتشرة فيما سبق على كل الأراضي البريطانية.

(54) Jonathan Ungeod - Thomas, "Focus: Our Forgotten Victims", *Sunday Times* (London), March 11, 2007.

(55) افاد السيد كابلين عن دفع مبلغ 3.3 بلايين جنيه استرليني إلى الجهات التي توفّر الرعاية الصحّية الخاصّة في بريطانيا خلال العام 2003 ـ 2004، رداً على السؤال رقم 118799 من السيد هوبان ـ انظر: *Commons Written Answers, Hansard 2003* (Hansard هو الاسم التقليدي لمحاضر المناقشات البرلمانية في بريطانيا بشكلها المطبوع).

(56) Chief of the General Staff's Briefing Team Report, 2007, reported by Sean Rayment, "Army Chief: Our Forces Can't Carry On Like This", *Sunday Telegraph* (London), November 18, 2007, p. 1.

(57) .*Lords Hansard*, November 22, 2007

(58) "Recruitment and Retention in the Armed Forces", Report by the Commons Public Accounts Committee, and survey by the National Audit Office, reported in *The Times* (London), July 3, 2007.

(59) الكتيبة الثالثة في فوج المظلّيين (وتُسمى في العادة "3 Para" على سبيل الاختصار) هي إحدى كتائب النخبة من سلاح المظليين في الجيش البريطاني.

(60) *Lords Hansard*, November 22, 2007.

(61) من تصريح لغوردون براون في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2007. تناقلت الأخبار أن الجنرال پيتر وال، نائب وزير الدفاع، أعلم لجنة الدفاع في مجلس العموم في وقت لاحق أن المخطّطين العسكريين لم يروا أية إمكانية لخفض العدد إلى ما دون الـ2,500 جندي، لا بل ثمة احتمال في إرسال أعداد إضافية كتعزيزات فيما لو تدهور الوضع الأمني ـ انظر: Kim

Sengupta, «Military Planners Doubtful of Early Iraq Withdrawal», *The Independent* (London), October 24, 2007, P. 8.

(62) Keith Hartley, "The Economics of the Iraq Conflict", VOX: *The Periodical of Politics, Economics, and Philosophy*, Vol. 1, no. 2 (May 2006).

(63) House of Commons Defence Committee, "Cost of Operations in Iraq and Afghanistan", Winter Supplementary Estimate, 2007 - 2008, November 27, 2007.

(64) مع أن بعض التقديرات البريطانية المُعطاة لقيمة الحياة الإحصائية هي أكبر من ذلك بكثير: حوالى 8.8 ملايين جنيه أسترليني بأسعار 1990 ـ انظر: W. S. Siebert and X. Wei. «Compensating Wage Differentials for Workplace Accidents: Evidence for Union and Nonunion Workers in the U. K.», *Journal of Risk and Uncertainty*, Vol. 9, no. 1 (July 1994), PP. 61 - 76.

(65) Energy Information Administration (EIA), «International Petroleum Monthly», September 20, 2007. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الأوروبية تضم دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة، وهي: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد والمملكة المتحدة [بريطانيا]، بالإضافة إلى جمهورية التشيك، المجر، إيسلندا، النرويج، بولندا، سلوفاكيا، سويسرا وتركيا.

(66) .Ibid

(67) مثلما أوضحنا في الفصل الخامس، يُنتظر ان تدوم آثار هذه الزيادة مدة أطول بكثير، حتى العام 2015 على أقل تقدير، لكننا لم نُدرج سوى زيادة الكلفة حتى العام 2010 في السيناريو الواقعي ـ المعتدل الذي وضعناه. لا شك في أن أسعار النفط المرتفعة سيكون لها أثرها على الطلب عليه، والتخفيف من نموّه أو حتى تقليص أستهلاكه. مع ذلك، فإننا قلّلنا بشكل كبير من الآثار المترتبة عن أرتفاع أسعار النفط عندما أستبعدنا من حسابنا اي أثر ممتدّ له وحصرنا الزيادة في 10 دولارات فقط للبرميل الواحد.

(68) وذلك خلافاً لمجلس الاحتياط الفيدرالي الاميركي، الذي يركّز جُلّ اهتمامه على النمو والعمالة، فضلاً عن التضخم. وعلى نحو مغاير لما تفعله الولايات المتحدة إذ ينصبّ أنتباهها على قدر مُعيَّن من "التضخّم النواتي"، اي التضخم المُستثنى منه قطاعا الزراعة والطاقة اللذان يتّسمان بالتقلّبات الشديدة، تركّز اوروبا على نسبة التضخّم الكُلّية التي تُساهم فيها طبعاً أسعار النفط المرتفعة.

(69) Total Central Government Debt (Percent of GDP), 2005, OECD *Statistics Catalogue*, 2007.

(70) Ed Crooks and Matthew Green, "Soaring Oil Bills Put Pressure on Africa's Fragile Economies", *Financial Times*, December 29, P. 3.

(71) وهي النقطة التي جرى التشديد عليها في لقاءات ستيغلتز مع قادة عددٍ من تلك البلدان.

(72) "America's Image in the World: Findings from the Pew Global Attitudes Project", Remarks of Andrew Kohut to the U. S. House Committee on Foreign Affairs, hearing on "Global Polling Data on Opinion of American Policies, Values, and People", subcommittee on International Organizations, Human Rights, and Oversight, March 14, 2007.

(73) Pew Research Center, "Global Unease with Major World Powers: Rising Environmental Concern in 47 - Nation Survey", Pew Global Attitudes Project, June 27, 2007 (http://pewglobal.org/reports/pdf/256. pdf).

(74) Kohut, «America's Image in the World: Findings from Pew Global Attitndes Project». إن هذه النتائج إنما تؤيدها وتعزّزها مسوحات أخرى: فقد أجرى القسم الدولي في هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) أستطلاعاً للرأي (من تنفيذ البرنامج الخاصّ بالمواقف حيال السياسة الخارجية [PIPA] وبتكليف من صحيفتي **تورونتو ستار ولابرس** في كندا، **الغارديان** في بريطانيا، **ريفورما** في المكسيك **وهآرتس** في إسرائيل) شمل 1,000 شخص في كل بلد وذلك من نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2006. ولعلّ ما يثير أشدّ الدهشة في هذا الاستطلاع أن غالبية الناس في بريطانيا وكندا والمكسيك يعتبرون الرئيس جورج دبليو بوش خطراً على السلم العالمي، إلى جانب زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ إيل، والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد - Associated Press, «International Poll Ranks Bush a Threat to World Peace», *International Herald Tribune*, November 3, 2006 (Http://www. iht. com/articles/ap/2006/11/03/america/Na - GEN - World - Views - of - Bush. php).

(75) Kohut, "America's Image in the World: Findings from the Pew Global Atitudes Project".

(76) هذه نقطة يُشدِّد عليها حتى المعلّقون المحافظون. خذوا آن إبلباوم مثلاً، إنها تُلاحظ في مقالٍ لها أن «البلدان التي كانت تؤيد فيما سبق السياسة الخارجية الأميركية القائمة على المبادىء، بدافع من التضامن أو الصداقة ليس إلاّ، لا بد من تملّقها الآن أو دفع المال لها حتى تنضم إلينا. وعليك أن تحسب ذلك - إلى جانب أرواح الجنود والمدنيين، والدولارات والمعدّات - بأعتباره كلفة أخرى للحرب» - Anne Applebaum, «Why They Don't Like US», *The Washington Post*, October 2, 2007, P. A19.

الفصل السابع: الخروج من العراق

(1) "Corruption Perceptions Index 2007", Transparency International, December 2007.

(2) Damien Cave, "Nation Staggered By Extent of Theft and Corruption", *New York Times*, December, 2, 2007, P. A1.

(3) Tina Susman, "Insurgents Attack Sleeping Villagers in Iraq", *Los Angeles Times*, December 2, 2007, P. A13.

(4) Tina Susman, "Solidify the Gains, U. S. Tells Iraqis", *Los Angeles Times*, December 3, 2007, P. A 3.

(5) .www.icasualties. org

(6) Ahmed Ali and Dahr Jamail, "Iraq Slashes Food Rations, Putting Lives at Risk", Inter Press Service, December 27, 2007.

(7) الجنرال إريك شينسكي، من بين أُناس آخرين، حثّوا على أستخدام قوة أضخم في بداية العملية،

لكن الوزير رامسفيلد ومدنيين آخرين [في الوزارة] لجموا رأيه هذا. ومن المعروف على نطاق واسع أن كولن پاول كان يؤيد في مجالسه الخاصّة نشر عدد أكبر من الجنود في بداية الحرب.

(8) ما يستدعي الاهتمام ههنا، أن الغالبية العُظمى من العراقيين (80 بالمئة) متيقنون من أن الحكومة الأميركية تعتزم الاحتفاظ بوجود دائم لها في العراق - انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, P. 54.

(9) اظهر أستطلاعٌ للراي أُجرته وكالة "Opinion Research Business" في آذار/ مارس 2007، أن 53 بالمئة [من العراقيين] يعتقدون أن الأمور ستكون أحسن بكثير، وهؤلاء يشكّلون أكثر من ضعفي الذين يرون أن الأحوال ستزداد سوءاً؛ والتفاوت بين الشيعة هو بعدُ أوسع من ذلك: فـ 62 بالمئة منهم يعتقدون أن الأمور ستتحسَّن عما هي الآن، في حين يرى 4 بالمئة فقط أنها ستزداد تفاقماً - انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, P. 49.

(10) بحسب مسح اجرته وكالة أستطلاع الراي التي مقرّها في بريطانيا Opinion Research Business، ونقلته هيئة الإذاعة البريطانية - انظر: BBC, «Basra Residents Blame UK Troops», December 14, 2007, at http://news. bbc. co. uk/2/hi/middle - east/ 71444437. stm.

(11) الأحداث التي جرت في خريف 2007 أوضحت بجلاء أن تركيا سوف تفعل ما يحلو لها، سواء أنسحبنا [منِ العراق] أم لم ننسحب؛ ومن الواضح أنه لا الحكومة العراقية ولا قوات الاحتلال الأميركية بقادرة على ضبط الهجمات الكردية ضد تركيا.

(12) House Appropriations Committee Report 109 - 388 to accompany H. R. 4939, "Making Emergency Supplemental Appropriations for the Fiscal Year Ending September 30, 2006, and for Other purposes", March 13, 2006.

(13) هذه كانت من بين الأسباب التي حدت بالرئيس ايزنهاور - الذي خبر أهوال الحرب عن كثب - إلى الإسراع في تسوية النزاع الكوري - غداة تسلّمه منصبه.

(14) .Iraq Study Group Report, p. 27

(15) .O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, October 1, 2007, P. 26

(16) .U. S. Department of State, "Iraq Weekly Status Report", September 12, 2007

(17) .O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December, 21, 2007, p 26

(18) كثيراً ما يلجأ الخبراء الاقتصاديون إلى الأسواق المالية للحُكم على الأشياء: إنهم «يضعون نقودهم موضع افواههم»، بعكس رجال السياسة الذين يُجازفون بنقود الآخرين، ويستحوذ عليهم بصورة نمطية ولعٌ شديد بإقناع الآخرين بأن أستراتيجيتهم تعمل بنجاح. فالأسواق المالية لم تكن مُرضية بالأخصّ في الحُكم على نجاعة "الاندفاعة"؛ لا بل إن اسعار سندات الدولة العراقية هبطت، منذرة بارجحية متزايدة للتخلّف عن إيفاء قيمتها عند استحقاقها. واظهرت دراسة أعدها مايكل غرينستون من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) أنه بتصحيح العوامل الأخرى التي ربما تكون أثّرت في أسعار السندات، فإن هبوط السوق المالية «مؤشّر على زيادة قدرها 40 بالمئة في توقُّع السوق بأن العراق لن يستطيع الوفاء بالتزاماته» - Michael Greenstone, «Is the "Surge" Working? Some New Facts», NBER Working paper 13458, October 2007. P. 1.

(19) O'Hanlon and compbell Iraq Index, December 3, 2007, p. 46، استناداً إلى أستطلاع

أجرته في آذار/ مارس 2007 وكالة "D 3 Systems" لصالح عدة وسائل إعلامية منها: BBC, ABC News, ARD Germen TV, and *USA Today*.

(20) تدلّ الأحداث الأخيرة بوضوح على مدى عجزنا عن التحكّم بما يجري في المنطقة. ففرض سلطات الطوارىء من قبل الجنرال مشرّف في باكستان قد ترك أميركا وحيدة في دعمها للدكتاتور، فيما يزداد وضع القوى السياسية الديمقراطية حراجةً باطراد. أقدم الكومنولث البريطاني على تعليق عضوية باكستان في الرابطة. أما أميركا، التي من المفترض أنها ذهبت إلى الحرب لإعلاء شأن الديمقراطية، فقد أنتقدت فرض حالة الطوارىء إلاّ أنها في الوقت عينه لم تنبس ببنت شفة عن تعطيل النظام القضائي. وجاء اغتيال بنازير بوتو في كانون الأول/ ديسمبر 2007 ليُظهر إلى أي مدى خرجت الأحداث من يدنا.

وعلى نحو مماثل، يشتدّ التوتر على الحدود العراقية ـ التركية إلى درجة الغليان بفعل الهجمات الكردية والهجمات التركية المضادة. وليس واضحاً ما إذا كانت الولايات المتحدة والحكومة العراقية قادرتين تماماً على أحتواء الهجمات الكردية أو ردود الفعل التركية، لا سيما وأن التأييد لأميركا داخل تركيا متدنٍ للغاية.

(21) جاء في نشرة ''المؤشّر العراقي'' بتاريخ الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2007، أن «التطورات الإيجابية هي.. من القلّة بحيث لا يستحق معها التحدث عن أخبار الجبهة السياسية» (ص 4). و75 بالمئة من العراقيين يصنّفون وضعهم الأمني بـ''المزري''، و91 بالمئة بـ''المقبول'' أو ''المزري'' ـ المصدر نفسه، 3 كانون الأول/ ديسمبر 2007، ص 53. والانقسام داخل البلاد ظاهر للعيان من خلال نتائج استطلاعات الرأي حول رئيس الوزراء نوري المالكي. فـ 96 بالمئة من السُنّة غير موافقين على الطريقة التي يدير بها الأمور، في مقابل 67 بالمئة من الشيعة راضون عنه ـ المصدر نفسه، ص 47.

(22) يُطلق علماء الاقتصاد على هذه المشكلة اسم ''الاتساق الزمني''. فلا بد وأن يظلّ في مصلحة المرء قيامه بتنفيذ تهديداته التي أطلقها في وقت ما في وقت لاحق عندما يهلّ هذا الأخير. في تسعينيات القرن العشرين، هدّدت الولايات المتحدة بفرض عقوبات تجارية على الصين إذا لم تستجب للائحة مطالب من عشر نقاط. لكن هذا التهديد كان فاقداً لـ''الاتساق الزمني'': فحين لم تذعن الصين لها، وجدت الولايات المتحدة أن ليس في مصلحتها فرض العقوبات. كانت الصين تُدرك ذلك، فلا عجب إذن أن يذهب التهديد أدراج الرياح.

(23) الحركة اللولبية نزولاً الناجمة عن القرارات الأولى، موثّقة توثيقاً جيداً في فيلم تشارلز فرغسون الوثائقي بعنوان ''لا نهاية في الأفق''، الذي نال جائزة اللجنة التحكيمية الخاصّة في مهرجان ساندانس السينمائي لعام 2007، والعديد من الجوائز الأخرى.

(24) في النماذج الاقتصادية للتوازن الجزئي، يُؤخذ سلوك الآخرين (كالشركات الأخرى مثلاً) باعتباره معطى من المعطيات، غير متأثر بما تقوم به الشركة المتكلّم عنها.

(25) في مطلع عام 2006، كان 88 بالمئة من العراقيين السُنّة يؤيدون الهجمات التي تُشن على القوات التي تتزعمها الولايات المتحدة؛ و47 بالمئة من مجموع العراقيين كانوا يدعمونها ـ انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, P. 54.

(26) حتى وإن كانت، كما نرى، لا تكشف النقاب تماماً عن تلك الأرقام.

(27) Burnham et al., «Mortality After the 2003 Invation of Iraq: A Cross - Sectional Cluster Sample Survey». هذه الدراسة كانت مدار نقاش مستفيض في الفصل السابق.

(28) ظننا خطأً أن في عقاب من يُناصر حركة التمرد رادعاً للناس عن الالتحاق بها؛ لكن كما أبان نقاشنا بوضوح، إن توخي الدّقة في إنزال العقاب أمرٌ على جانب كبير من الأهمية.

(29) عديدة هي السياسات التي ساهمت في زيادة أعداد المتمردين وضاعفت من فعالية حركة التمرد؛ وهذا ما عزّز من القناعة بارجحية نجاحها، الأمر الذي رسّخ بدوره من إنجازاتها الفعلية.

(30) نماذج ''الألعاب النظرية'' المعقولة هي السند الذي تقوم عليه أستراتيجية الردع في حقبة الحرب الباردة. ومن الجلي عموماً أن تلك النماذج لا تمتّ بكبير صلة إلى عالمٍ يؤمن فيه أحد الأطراف بمزايا التضحية بحياته ذاتها.

(31) O'Hanlon and campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, P. 22.

(32) يظهر الدكتور سلام إسماعيل إلى جانب كبير الجرّاحين الاميركيين في مستشفى لاندشتول، الدكتور جين بولز، في الفيلم الوثائقي المستقلّ «مداواة العراق: قصة طبيبين» من إخراج كيڤن كيلّي (2006).

الفصل الثامن: التعلُّم من أخطائنا:

إصلاحات برسم المستقبل

(1) لبحث أوسع في أوجه القصور التي تعتور النظام الأميركي القائم على الضوابط والتوازنات، انظر: Frederick A. O. Schwarz, Jr., and Aziz Huq, *Unchecked and Unbalanced: Presidential Power in a Time of Terror* (New York: The New Press, 2007).

(2) راجع الكلام عن دور توني بلير المفصلي في ذلك، في سياق الفصل السادس من هذا الكتاب.

(3) كتب پاتريك موينهان أدبيات بليغة عن أخطار السرّية... وعن إساءة استعمالها. انظر: Daniel Patrick Moynihan, *Secrecy: The American Experience* (New Haven: Yale University Press, 1999). أقرّت أميركا قانونها المتعلّق بحرية الوصول إلى المعلومات بعدما أنكشفت إساءة استعمال نيكسون لسلطاته الرئاسية. بينما أعترفت السويد ''بحقّ مواطنيها بالمعرفة'' قبل أكثر من مئتي سنة.

(4) Greg Jaffe, ''Balancing Act: As Benefits for Veterans climb, Military Spending Feels Squeeze'', *Wall Street Journal*, 25, 2005, P. A1.

(5) ثمة تواطؤ من جانب الكونغرس في إقرار المخصّصات التكميلية الطارئة: معنى ذلك أنه كان في مقدور أعضاء الكونغرس أن يتجنّبوا التصويت على أعتمادات مالية ضخمة للحرب. ويظهر أنهم أعتقدوا كذلك بإمكانية الإفادة من ضعف المحاسبة.

(6) Chief Financial Officers Act, Public Law 101 - 576, November 15, 1990, and Financial Management Integrity Act, Public Law 97 - 255, September 8, 1982.

(7) المدراء التنفيذيون في المؤسّسات الخاصة المدرجة أسماؤها في لائحة علنية يخضعون للمُساءلة عن حسابات مؤسساتهم بموجب قانون سربانس - أوكسلي. المثير في الأمر أن المسؤولين العامّين لا يخضعون للدرجة عينها من المُساءلة.

(8) مثلما يشترط قانون الذمّة المالية للمدراء الفيدراليين لعام 1982.

(9) يفرض قانون سربانس - أوكسلي عقوبات جزائية على المُخالفين. لكننا لسنا من محبّذي فرض

عقوبات جنائية على الموظفين الحكوميين، لانهم لا يتمتعون بالسيطرة نفسها على الأحوال المالية شأن نظرائهم في القطاع الخاصّ.

(10) لقد تصدّى الكونغرس، من وقت لآخر، لتلك المشاكل وحاول جاهداً أن يُحسِّن نوعية المعلومات بأستحداثه، مثلاً، مكتب الميزانية في الكونغرس (CBO) بغية إجراء تقديرات لكلفة المقترحات الحكومية. والبعض من المدراء الأوائل للمكتب المذكور، من أمثال أليس ريڤلين وروبرت رايشاور، أدّوا دورهم على نحو يستحق التنويه.

(11) VA, "Fact Sheet: America's Wars", and David Segal and Mady Wechsler Segal, "America's Military Population", *Population Bulletin*, Vol. 59, no 4 (December 2004).

(12) يشرح روبرت هورماتس في كتابه الممتاز (Robert Hormats, *The Price of Liberty: Paying for America's Wars*, N. Y. Times Books, 2007) أهمية الدور الذي لعبته تاريخياً القيود الميزانيّة في كبح جماح الملوك من ذوي الطموحات الإمبريالية وثنيهم عن شنّ الحروب.

(13) بتقسيم مبلغ الـ 3 تريليونات دولار على عدد الأُسر الأميركية، تكون الكلفة المترتبة على كل أُسرة ما يزيد على 25,000 دولار، وذلكم هو العبء الذي سيُثقل كاهل الأسرة الأميركية المتوسطة بنتيجة الحرب.

(14) يتعارض هذا الاقتراح وبعض الحجج الاقتصادية التقنية، التي تؤكّد أن كلفة النفقات غير العادية، مثل الحروب، يجب بسطها على عدد كبير من السنين (وهذا ما يُدعى بـ"تمليس الاستهلاك"). في حالة أندلاع ثمة حريق كبير كالحرب العالمية الثانية، التي لم تكن باية حال حرباً أختيارية، تفرض تلك الحجج نفسها بقوة إلزامية. لكن حجّة الاقتصادي والسياسي لإجبار من يُباشرون حرباً أختيارية على تحمُّل المزيد من أعباء الحرب نرى أنها تفرض نفسها بإلزامية أشدّ بعد.

(15) انظر الإصلاح رقم 12 لاحقاً في سياق هذا الفصل.

(16) في الوسع تعديل مبالغ الطلبات الشهرية تعديلاً تخفيضياً، إلاّ أننا يجب ألاّ نحاول أسترداد مالٍ كان قد دُفع فعلاً، حتى وإن اقترح المدقّقون فيما بعد أنه يجوز استخدام أرقام أدنى للمدفوعات.

(17) National Institute of Medicine, *A 21st* Century System for Evaluation Veterans Disability Benefits, ed. Michael McGeary, et al. (Washington, DC: The National Academies Press, 2007).

(18) طبقاً لمعهد البحوث الخاصّة بالتشرّد، يُشكّل الجنود المسرّحون 11 بالمئة من مجموع عدد سكّان الولايات المتحدة، غير أنهم يُشكّلون ما نسبته 26 بالمئة ممّن لا يملكون مسكناً خاصّاً بهم - انظر: Mary Cuningham, Meghan Henry, and Webb Lyons, «Vital Mission: Ending Homelessness Among Veterans», Homelessness Research Institute, National Alliance to End Homelessness, November 8, 2007 at http://WWW/naeh.arg/content/ article/detail/1839.

(19) Tom Philpott, "Bitter Split Over Making VA care Open to AllVeterans", *Military Update*, June 23, 2007.

(20) مستوى الدخل الفعلي [الذي يحرم صاحبه من الانتساب إلى مصلحة شؤون الجنود المسرّحين للحصول على الرعاية الصحيّة من مرافقها] يتفاوت من منطقة لأخرى داخل البلاد، لكنه يتراوح في المتوسط ما بين 35,000 و40,000 دولار في السنة.

(21) Department of Veterans Affairs, "Seamless Transition Task Force Year End

Report", December 2004, conducted as the "Seamless Transition of Returning Service Members Task Force" under former VA secretary Anthony Principi.

(22) تُظهر دراسةٌ أعدّها مشروع الأولويات الوطنية أن عدد المجنّدين من الفئات المتعلّمة العُليا آخذٌ بالهبوط منذ عام 2003؛ وأنه في عام 2004، كان 13.1 بالمئة من المجندين حائزين على درجة تعليمية تعادل خريج المرحلة الثانوية (وإنْ لم تكن شهادة الدراسة الثانوية نفسها) - انظرِ National Priorities Project, «Military Recruiting 2006», December 2006, at http://www. nationalpriorities. org/Publications/Military - Recruilting - 2006. html.

(23) «إعلان مبادىء من أجل قيام علاقات تعاون وصداقة طويلة الأمد بين الجمهورية العراقية والولايات المتحدة الاميركية»، وُقِّع في البيت الابيض بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، من قِبَل جورج دبليو بوش (رئيس الولايات المتحدة) ونوري كامل المالكي (رئيس وزراء الجمهورية العراقية).

ملاحق

(1) ."Saddam's Oil", *Wall Street Journal*, September 16, 2006, P. A14

(2) Bob Woodward, "Greenspan: Ouster of Hussein Crucial for Oil Security", *The Washington Post*, September 17, 2007, P. A3.

(3) See Alan Greenspan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World* (New York: Penguin Press, 2007), P. 463.

(4) Andrew E. Kramer, "Iraq, with U. S. Support, Voids a Russian Oil Contract", *New York Times*, November 4, 2007, P. A4.

(5) Joshua Partlow, "Missteps and Mistrust Mark the Push for Legislation", Washington Post Foreign Service, September 5, 2007, P. A12, at http://www.wash ingtonpost. com/Wp - dyn/ content/article/2007/09/04/AR 2007090402190. html.

(6) أزداد استهلاك الصين للنفط بواقع 153 مليون برميل في عام 2003، أي بنسبة 8 بالمئة بعدما سجَّل زيادة قدرها 5 بالمئة في عام 2002. إن بعض المحلّلين في مجال النفط لم يُبخسوا حجم الطلب الصيني والهندي على النفط فحسب، بل ولم يقدّروه على حقيقته في الولايات المتحدة أيضاً، التي سجّل فيها الطلب زيادة بنحو 268 مليون برميل في عام 2003، أي بنسبة 6 بالمئة، بعدما كان قد هبط في عام 2002. بيد أن التنبؤ المُحافظ بواردات النفط الخام خلال العام 2001 لتلبية أحتياجاته في العام 2003، وفق النموذج المعتمد من جانب وكالة معلومات الطاقة (EIA)، كان صحيحاً في حينه، إذ جاء الاستهلاك الفعلي أدنى بدرجة ملحوظة من تقديراته للمستقبل بحسب سيناريو النمو المرتفع - من زيارة لنا في 6 تشرين الاول/ أكتوبر 2007 للموقع التالي على الإنترنت: http://tonto. eia. gov/dnav/pet/hist/mttimus 1A. htm.

(7) اي أن نفقات أستخراج النفط في العراق (بمعزل عن المشاغل الامنية)، وفي المملكة العربية السعودية وبلدان اخرى في الشرق الاوسط، هي أقلّ بكثير من 20 دولاراً للبرميل الواحد. في

الحقيقة، تُقدَّر كلفة أستخراج (''شفط'') النفط في العراق، إذا ما تجاهلنا المخاوف الأمنية، بدولار واحد فقط للبرميل، وبأقلّ من 5 دولارات (والأكثر احتمالاً بدولار واحد إلى 2.5 دولارين للبرميل) في أمكنة أخرى من الشرق الأوسط. بسعر 45 دولاراً إلى 55 دولاراً للبرميل الواحد، تُصبح العديد من مصادر النفط البديلة (الحجارة الطُفَلية، الرمال القطرانية) مُربحة. لا بل إن بعض التقديرات تجعل كلفة ''إذابة'' مقدار غالون واحد من النفط من الرمال القطرانية في منطقة ألبرتا [الكندية] أقل من ذلك بكثير. لكن تطوير تلك المصادر البديلة سوف يستلزم أستثمارات ضخمة وطويلة الأجل، والخشية هي أن يستعيد الشرق الأوسط حالة شبيهة نوعاً ما بالاستقرار فتهبط أسعار النفط عندئذ ويتكبّد المستثمرون بالتالي خسائر فادحة ـ انظر: Peter Huber and Mark Mills, «Oil, Oil, Everywhere...», *Wall Street Journal*, January 27, 2005, P. A13.

(8) كما أشرنا في الهامش رقم 7 من الفصل الخامس، تتوقع الصفقات الآجلة أن يظل سعر النفط فوق مستوى الـ 80 دولاراً حتى العام 2015.

(9) الارتفاع الذي طرا على السعر غداة الحرب مباشرة يمكن عزوه راساً وإنْ جزئياً إلى العراق، لان ما كان يُزود به سوق النفط العالمية بمقتضى برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' تقلّص بدرجة كبيرة (بما يقرب من مليون برميل يومياً). علماً بان أسعار النفط كانت قد أرتفعت حتى قبل نشوب الحرب، وذلك تحسباً من آثارها، وهكذا كانت اثمان الحرب قد بدات تُدفع حتى ما قبل وقوع الحرب نفسها. كان إنتاج العراق من النفط في عام 1990، أي في الفترة التي سبقت حرب الخليج [الأولى]، يبلغ 3.5 ملايين برميل في اليوم، ويُقال إنه يملك واحداً من أكبر احتياطيات النفط في العالم. قبل الحرب كان العراق يصدِّر 1.7 ـ 2.5 مليون برميل في اليوم. وقد تفاوتت الصادرات كثيراً ـ من 1.05 مليون برميل في كانون الثاني/ يناير 2006 إلى 1.42 مليون برميل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 ـ أي إنها لا تزال دون مستواها ما قبل الحرب ـ انظر: O'Hanlon and Campbell, *Iraq Index*, December 3, 2007, P. 34.

وهناك ملمح آخر من ملامح ديناميكا أسعار النفط كان للحرب يدٌ فيه. ذلك أن أسعار النفط المرتفعة تغري منتجي النفط الحاليين على خفض إنتاجهم،وحتى على استثمار أقلّ في توسيع الإنتاج. إنهم يُدركون أن **مرونة الطلب** منخفضة (بحيث إن أي إنقاص صغير في العرض قمين بأن يولّد زيادة كبيرة في السعر). وهذا معناه أنهم يتوفرون على حافز حقيقي لتقييد الإنتاج؛ لكن يصعب عليهم في أغلب الأحيان أن يتصرّفوا متواطئين فيما بينهم كما ينبغي أن يفعلوا (من منظور مصالحهم هم). فعندما تكون أسعار النفط مرتفعة، لا تعود بهم حاجة إلى مزيد من الإيرادات الحكومية، لا بل إنهم كثيراً ما يُجابهون مصاعب في حُسن إنفاق ما لديهم. لذلك يبدو منطقياً أكثر لهم إنْ هم أحتفظوا بثرواتهم تحت الأرض ـ وهو ما قد يظهر بوصفه ''الاستثمار'' الذي يغلّ أعلى عائد.

(10) انظر الورقة غير المنشورة لالن بليندر وروبرت وسكوت بعنوان: «أسعار النفط المرتفعة سوف تضرّ بالاقتصاد الاميركي»، والمبنية على محاكاة للنماذج الاقتصادية قامت بها شركة ''غلوبال إنسايت'' وأُذيعت نتائج المحاكاة في 9 آب/ اغسطس 2004؛ وأخرى قامت بها شركة ''ماكروإيكونومكس أدفيزرز''، الشركة المحدودة المسؤولية، وقد قُدِّمت نتائج المحاكاة في 2 آب/ أغسطس 2004.

(11) انظر الورقة الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) بعنوان: «وقعُ أسعار النفط المرتفعة على الاقتصاد العالمي»، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2000، من إعداد العاملين في دائرة الأبحاث بإشراف مايكل موسى.

(12) إحدى الدراسات المعيارية - وأقصد بها دراسة جيمس هاملتون - James D. Hamilton, «What Is an Oil Shock?», Journal of Econometrics, 113 (April 2003), PP. 363 - 98، تقدِّر أن زيادة قدرها 10 بالمئة في أسعار النفط في الماضي كانت تقترن بتراجعٍ قدره 1.4 بالمئة في إجمالي الناتج المحلّي. وهكذا، فزيادة 5 دولارات (20 بالمئة) في سعر برميل النفط تنطوي ضمناً على انخفاض إجمالي الناتج المحلّي بنسبة 2.8 بالمئة، أي بحوالى 300 بليون دولار في السنة على فرض بقاء سعر النفط على ذلك المستوى. وارتفاع الأسعار لفترة خمس سنوات من شأنه أن يولِّد كلفة قدرها 1.5 بليون دولار. إن تحليل هاملتون المشار إليه أعلاه يتماشي ومُضَاعِف لسعر النفط أكبر مما استُعمل في الدراسات السابقة. وتوحي أحدث دراسة لهاملتون وهرّيرا (2004) بأن زيادة قدرها 10 بالمئة في أسعار النفط ستؤدي لا محالة إلى خفض إجمالي الناتج المحلّي بـ 5 ـ 6 نقاط مئوية، وهي أرقام ما برحت أكبر من تلك التي استعملناها نحن - انظر: James Hamilton and Ana Maria Herrera, «Oil shock and Aggregate Macroeconomic Behavior: The Role of Monetary Policy», *Journal of Money, Credit, and Banking*, vol. 36, no. 2 (April 2004), PP. 265 - 86.

ولا بد من كلمة تحذير في استخدام تلك الدراسات الإحصائية: فالعديد من الدراسات حول وقع وتأثير ارتفاع النفط مبنية على تجربة السبعينيات من القرن العشرين. والحال أن الاقتصاد العالمي قد شهد تغيُّراً هائلاً منذ ذلك الحين. آنذاك كانت ''**النزعة النقدية**'' موضة دارجة، فكانت الحكومات تشدِّد كثيراً على وجوب مكافحة التضخّم الناجم عن ارتفاع أسعار النفط. وبما أنها كانت ترد على ذلك برفع أسعار الفائدة والتشدّد في الأمور النقدية، فكان من الطبيعي أن يؤدّي ذلك إلى كبح الاقتصاد وإفقاده حيويته. أما اليوم، حيث العديد من البلدان قد تبنت سياسة استهداف التضخّم، فربما لا تزال السياسة النقدية تلعب دوراً مهمّاً في تكبير العواقب السلبية للزيادة في أسعار النفط (انظر النقاش أدناه). أضف إلى ذلك أن الاقتصاد اليوم، ومن بعض الجوانب، أقلّ تبعيةً للنفط مما كان وقت الصدمة النفطية الأولى. والحصيلة من هذه التحوّلات أن الزيادات التي طرأت مؤخراً على أسعار النفط ليس لها الوقع نفسه الذي كان لها في سبعينيات القرن المنصرم - انظر: William Mordhaus, «Who's Afraid of a Big Bad oil Shock?», Paper Prepared for Brooking Institution Panel on Economic Activity, September 2007 [النزعة النقدية Monetarism: مصطلح تقني اقتصادي مفاده الاعتقاد بأن الحكومة مدعوة إلى تحديد كمية النقود في اقتصادها وضبطها بمنتهى الحذر كي تتفادى الوقوع في مشاكل اقتصادية (م)].

(13) طيلة هذه الفترة كانت أوروبا تعرف نسبة بطالة عالية وإنتاجها أدنى من قُدراتها الكامنة بشكل واضح وكذلك الأمر بالنسبة إلى اليابان في معظم تلك الفترة.

(14) نظرياً، بوسع صنّاع السياسة أن يردّوا بطُرُق إما تُبطل أو تُفاقم الآثار المباشرة للزيادة في أسعار النفط. وردُّ السياسة النقدية إنما يحدّده عاملان موازنان اثنان. إن ارتفاع أسعار النفط يولِّد بعض الضغوط التضخمية، ولا سيما بين البنوك المركزية التي يكون ديدنها محاربة التضخّم، فيؤدي ذلك

إلى ارتفاع أسعار الفائدة واستفحال التباطؤ الاقتصادي. من جهة أخرى، في حال ركّزت البنوك المركزية على الطلب الشامل والبطالة، فمن المتصوَّر أن تتمكّن السياسة النقدية من موازنة الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط. وإذا ما تسنّى لها أن تُبطل مفعول هذا الارتفاع تماماً، فلا يبقى من أثر عندئذ (في المدى القصير) سوى أثر التحويل الذي وصفناه آنفاً.

إن السياسة المالية (من قبيل جباية الضرائب) لا تتعدّل، في العادة، بالسرعة الكافية لتأمين الثبات والاستقرار للاقتصاد؛ كما أن تأثير عوامل الاستقرار الاقتصادي التي تعمل آلياً (تحفيز الطلب الإجمالي بصورة آلية بواسطة زيادة إعانات وتقديمات البطالة عندما يأخذ الاقتصاد بالضعف مثلاً) إنما ينعكس في المُضَاعِفات التي بحثناها في موضع آخر من هذا الكتاب. ومرة أخرى نقول، إن هناك نوعين من الآثار: بالنسبة إلى البلدان ذات النفقات الحكومية الثابتة، الزيادة في أسعار النفط تعني وجود مال أقلّ لصرفه على السلع المصنوعة محلّياً، ويكون لذلك مفعول نزولي [كسادي] على الاقتصاد. في المقابل، أي بالنسبة إلى البلدان التي تعتمد سياسات مالية نشطة تمنع الدوران في حلقة مفرغة، في المستطاع إبطال التباطؤ في الاقتصاد بسياسات من هذا القبيل: كأن تخفّض الحكومة أسعار الفائدة من أجل تنشيط الطلب.

لقد أثبتنا بالحجّة في النصّ أن الاحتياطي الفيدرالي بدا مركّزاً معظم الوقت تقريباً على البطالة المرتفعة والنمو المنخفض أكثر من تركيزه على التضخّم نفسه، فأبقى أسعار الفائدة واطئة كي يُوازن الآثار السلبية على الاقتصاد ـ مع ما لذلك من عواقب ندفع ثمنها الآن.

(15) على النقيض من ذلك، في اليابان حيث أسعار الفائدة تكاد تُقارب الصفر في كل الحالات والسياسة المالية مشدودة إلى أقصاها، يُمكن ألاّ نتوقع سوى ردٍّ محدود من حيث السياسة المالية على ارتفاع أسعار النفط.

أما ردود السياسة المالية الأوروبية فجاءت عكس الردود في الولايات المتحدة، حيث الخفض الهجومي لأسعار الفائدة كان يشي بتباطؤ الاقتصاد الأميركي تباطؤاً أقلّ من المتوقع. حقاً إنّ بعض التقديرات الحديثة العهد بواسطة شكل مصغَّر من أشكال القياس الاقتصادي، توحي بأن المُضَاعِف غير كبير ـ لا بل إنه صغير لا يتعدّى الواحد (1.0). غير أن هذا التحليل لا يركّز سوى على المفاعيل **في المدى القصير**. وفي مقدور ردود السياسة المالية الهجومية أن تُبطل الآثار السلبية، ولعلّها قد فعلت ذلك، **في المدى القصير**. غير أنه توجد كلفة طويلة الأجل لا يُستهان بها لردود السياسة النقدية. وقد جرى تأجيل تسديد هذه الكلفة في واقع الأمر ـ وبتأجيلها قد تكون بعد كلفة أكبر.

(16) هذه التغذية المرتدة الديناميكية موجودة حتى في دخل السنة الأولى: فالادّخار المتزايد في تلك السنة يُفضي إلى ثروة متزايدة في السنة التالية، وتلك الثروة المتزايدة تُفضي بدورها إلى إنتاج متزايد (هذا إذا كان الإنتاج مستجيباً للطلب). لكن المستهلكين العاقلين سوف يدركون هذا ـ انظر: Peter Neary and Joseph E. Stiglitz, «Toward a Reconstruction of Keynesian Economics: Expectations and Constrained Equilibria», *Quartely Journal of Economics*, vol. 98, Supplement 1983, PP. 199 - 228.

لنأخذ نموذجاً بسيطاً من فترتين زمنيتين حيث المدّخرات المتزايدة في الفترة الأولى تفضي إلى زيادة الاستهلاك في الفترة التالية. في الكتب المدرسية الابتدائية المعهودة التي

تركّز فقط على فترة زمنية وحيدة، يكون المُضَاعِف 1/S، حيث S هو معدل الادّخار؛ لكن ما إن تُفرض الضرائب حتى يُصبح المُضَاعِف 1/m، حيث m تساوي s (1 -t). لكن المُضاعف في النموذج ذي **الفترتين الزمنيتين** ($y_1 + y_2$) أي الزيادة في إجمالي الناتج المحلي على مدى الفترتين **كلتيهما**، مشفوعة بزيادة في الإنفاق (قُلْ من الاستثمار) في الفترة الأولى، هو أكبر من ذلك بكثير؛ إنه يساوي $(1 + \alpha (1 + r))/m$، حيث α هو الميل الحدّي إلى استهلاك الثروة وr هو سعر الفائدة. في نموذج لدورة حياتية بسيطة لا تعرف التوريث بوصيّة، حيث الداعي الوحيد للادّخار هو الاستهلاك في المقبل من الأيام، α يساوي واحداً [$\alpha = 1$]، وبالتالي يكون المُضَاعِف قد تضاعف أكثر من مرتين. إن التحليل هنا يفترض أن الاقتصاد يعمل بأقلّ من قُدراته الكامنة، أي هناك مشكلة، وهذه المشكلة تتعلّق بقلّة أو انعدام الطلب الإجمالي. يُصرّ البعض على القول إن الولايات المتحدة كانت تعمل بما يقرُب من قُدراتها الكامنة حتى في وقت مبكر كعام 2005. لقد دفعنا بالحجّة ضد وجهة النظر هذه؛ لكن الآثار الماكرو ـ اقتصادية في نموذج العرضُ فيه مقيّدٌ قد لا تختلف كثيراً. عندما تكون قيود العرض مُلزمة في بعض الفترات دون الأخرى، فربما تجد الأفراد يزيحون الاستهلاك إلى تلك الفترات التي لا تكون فيها القيود مُلزمة؛ وبالتالي، قد لا يختلف الأثر الصافي كثيراً عن ذاك الذي سوف يسود لو كانت قيود الطلب سارية على الدوام.

(17) في حين تتنبأ تلك النماذج الاقتصادية بأن مفاعيل ارتفاع أسعار النفط لن تشعر بها البلاد تماماً وفي الحال، فإنها تتنبأ أيضاً بأن تلك المفاعيل ستبقى محسوسة حتى بعد أن تنخفض الأسعار. أما نحن فلا نلتفت إلى توقيت تلك الآثار في عملياتنا الحسابية. إن لصدمة أسعار النفط آثاراً تختلف عن (ولعلّها أكبر من) العديد من الصدمات الأخرى، حيث إنها تؤثّر سلباً في جميع البلدان الصناعية المتقدمة في وقت واحد.

(18) لا بل إننا نرى أن المُضَاعِفات الكبيرة جداً الواردة ضمناً في دراسة هاملتون لا يُمكن الأخذ بها، خصوصاً حين نضع في حسابنا الردود الممكنة من جانب البنوك المركزية.

(19) كانت معدلات البطالة على النحو التالي: 6.0 بالمئة عام 2003، و5.5 بالمئة عام 2004، و5.1 بالمئة عام 2005، و4.6 بالمئة عام 2006 (والمعدل الوسطي هو 5.3 بالمئة). الأرقام نقلاً عن مكتب إحصائيات اليد العاملة، حالة توظيف السكان المدنيين خارج إطار المؤسّسات ـ www. bls. gov/cps/cpsaat 1. pdf.

(20) الرقم الرسمي للعمّال العاطلين عن العمل كان 7 ملايين في عام 2006، بعدما كان 5.7 ملايين في عام 2000. وبالإضافة إليهم كان ثمة 381,000 عامل يُصنّفون رسمياً ضمن فئة "العمال المثبطي الهمّة" (أي الذين خرجوا من صفوف القوة العاملة، وبالتالي لم يُشملوا في أرقام البطالة)، بزيادة 1,500,000 آخرين يتميّزون بوضع هامشي كافٍ لعدم شمولهم في عِداد القوة العاملة (وهم أفرادٌ ممّن بحثوا عن عملٍ في وقت ما من الشهور الاثني عشر السابقة، أو منذ انتهاء آخر وظيفة لهم إذا ما زاولوا واحدة في غضون السنة المنصرمة، إنما لـ يُعدّوا عاطلين عن العمل لأنهم قد بحثوا عن عمل لهم في الأسابيع الأربعة التي سبقت إجراء المسح)، ذلك بعدما كانوا 1,160,000 فقط في عام 2000. أما من يتّصفون بقلّة العمالة ـ أولئك الذين يعملون بدوام جزئي لتعذّر حصولهم على وظائف كاملة، فقد ازداد عددهم بنسبة 25 بالمئة

تقريباً حتى وصلوا إلى 2,100,000 نسمة. وهناك علاوةً على هؤلاء، أعداد متزايدة من المصنَّفين في خانة العاجزين أو المعوّقين - وفوق ما كان يُمكن للمرء أن يتوقعه من الزيادة الطبيعية في حجم القوة العاملة - ناهيك عن العديد من المتقاعدين قبل أوانهم. وثمة ما يربو قليلاً على نصف مليون كانوا مُسجّلين في برامج التدريب الحكومية (وسواها من البرامج الحكومية). ولذلك لم يُصنفوا في عِداد العاطلين عن العمل. دع عنك 300,000 آخرين كانوا قيد الاحتجاز أو في السجون (بزيادة 15 بالمئة في أقل من ست سنوات). إذا ما أخذنا كل هؤلاء في الحُسبان، نجد أن معدل البطالة **الفعلية** قد آزداد بـ 1.65 نقطة مئوية. وإزاء هذه البطالة الإجمالية (الفعلية والمقنّعة) البالغة 2,500,000 عاطل عن العمل، من الصعب أن ترى كيف يجرؤ أحدهم على الادّعاء بأن الاقتصاد كان يعمل بكامل قُدراته الكامنة!

(21) بحسب مكتب إحصائيات اليد العاملة، بينما أزدادت إنتاجية العامل (الناتج كل ساعة في قطاع الاعمال غير الزراعية)، بنسبة 18.8 بالمئة ما بين عام 2001 والرُبع الثالث من عام 2007، لم تزدد المكافأة لكل ساعة عمل، حتى بعد تعديلها في ضوء التضخم، إلا بنسبة 10.5 بالمئة تقريباً. ومن نهاية آذار/ مارس 2003 إلى نهاية أيلول/ سبتمبر 2007، ارتفعت الإنتاجية بما يزيد قليلاً عن 10.7 بالمئة، في حين بقيت الزيادة في المكافأة لكل ساعة عمل دون الـ 7.2 بالمئة.

(22) يصحّ هذا القول حتى ولو قُيِّض للسياسة النقدية الرخوة للغاية التي أتّبعها الاحتياطي الفيدرالي أن تُبطل بعض الآثار السلبية في المدى القصير، فالأرجح على ما يبدو أن تُحدث آثاراً ماكرو - اقتصادية غير مؤاتية بالمرة في المدى المتوسط.

لو تم تخفيض معدل البطالة **الرسمي** إلى 3.8 بالمئة، لكانت العمالة أزدادت بمتوسط قدره 1.5 بالمئة على امتداد الفترة الزمنية موضوع البحث. إجمالاً، تراجعُ معدل البطالة بـ 1 بالمئة يُفضي إلى زيادة الإنتاج بـ 2 إلى 3 بالمئة (تُعرف هذه العلاقة المتبادلة بقانون أوكُن، نسبةً إلى آرثر أوكُن، رئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي أيام الرئيس [ليندون] جونسون، وأستاذ الاقتصاد السابق في جامعة يال، الذي كان أول من أكتشف العلاقة بين التغيُّر في معدل البطالة والتغيُّر في إجمالي الناتج المحلّي). وهكذا، فإن هذا القدر من تناقص البطالة كان من شأنه أن يولّد زيادة في الناتج السنوي تتراوح ما بين 338 و506 بلايين دولار، أي أكبر بكثير من المقادير المدروسة هنا.

لقد أجرينا تحليلاً سنةً بسنة للفجوة في إجمالي الناتج المحلّي، أعني التفاوت ما بين إجمالي الناتج المحلّي الفعلي وإجمالي الناتج المحلّي الإمكاني، مستخدمين تقديراً مُحافظاً مؤداه أن معدل البطالة الذي يبدأ عنده التضخّم بالتزايد هو 4 بالمئة (عوضاً عن الـ 3.8 بالمئة التي هبط إليها معدل البطالة في تسعينيات القرن العشرين)، ومفترضين تقديراً مُحافظاً لقانون أوكُن (بأن أعتمدنا مُعاملاً لا يزيد عن 2 بدل مُعامل أوكُن الأصلي المقدَّر بـ 3). فوجدنا أنه في كل سنة، كانت الفجوة في إجمالي الناتج المحليّ أكبر من كل المقادير المُدرجة في تحليلنا للآثار الماكرو - اقتصادية لأسعار النفط المرتفعة والنفقات الميزانيّة للحرب مجتمعةً بموجب السيناريو الواقعي - المعتدل الذي وضعناه.

(23) See, e. g., Rebecca Rodriguez and Marcelo Sanchez, "Oil Price Shocks and Real

GDP Growth: Empirical Evidence for Some OECD Countries", *Applied Economics*, 37 (2005), PP. 201 - 28.

(24) الاكلاف المُعدّلة [أي التي تخضع للتسوية] تُساعد في توضيح لماذا يكون للزيادات الحادّة وغير المتوقعة في أسعار النفط مفاعيل سلبية اكبر بكثير من مفاعيل الزيادات الصغيرة والتي أمكن توقُّعها. وهذا ما يُوحي بأن صدمة أسعار النفط المرتبطة بحرب العراق قد تكون مُكلفة على وجه الخصوص - انظر: Hillard Huntington, «Crudi Oil Prices and U. S. Economic Performances: Where Does the Asymmetry Reside?», *Energy Journal*, Vol. 19, no. 4 (October 1998), PP. 107 - 32, and Joint Economic Committee, *War at Any Price?*.

(25) إن الشطر الأعظم من الميزانية غير الاستثمارية للحكومة الفيدرالية لا تخضع للاستنساب. فالنفقات من قبيل الضمان الاجتماعي ومصلحة الرعاية الصحّية تُرصد بصورة آلية وتتوقف ببساطة على عدد الأفراد المؤهّلين لتلقّي الإعانات والتقديمات، ومعنى ذلك أن نفقات الحرب العراقية تلقي بظلها الثقيل على جوانب أخرى من النفقات الحكومية، وعادةً ما تكون النفقات الاستثمارية من بين تلك الجوانب الأشد تأثراً وتضرّراً.

(26) هذا صحيح حتى ولو كان هناك فارق ما بين الناتج الفعلي والناتج الإمكاني. في المدى الطويل، يميل الناتج الفعلي إلى الازدياد طرداً مع أزدياد الناتج الإمكاني، حتى ولو بقي هناك فارق ما بين الاثنين.

(27) إجمالي الناتج المحلّي لا يشمل عادةً قيمة الأجور المدفوعة للجنود، إنما هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن أعداداً ضخمة من جنود الاحتياط وأفراد الحرس الوطني تشهد تدنياً في مداخيلها (انظر الفصل الثالث). لكن حتى وإنْ لم يكن هناك أي تدنٍ، فالأجور على العموم تبقى أقل من قيمة إنتاجيتها مثلاً، بسبب الضرائب، بما فيها ضريبة الضمان الاجتماعي. ومن هنا وجود ذاك الأثر السلبي **المباشر** على إجمالي الناتج المحلّي.

(28) كذلك أشرنا إلى أن بعض الزوجات ربما أضطررن أضطراراً إلى الانسحاب من القوة العاملة أو إلى التفتيش عن عملٍ بدوام جزئي، نظراً لقلّة الدعم عند الضرورة من طرف شركائهن.

(29) هذا هو الضغط القوي الذي بات يُمارسه «علم اقتصاد النمو الجديد» - انظر على سبيل المثال: Paul Romer, «Incresing Returns and Long - Run Gowth», *Journal of Political Economy*, Vol. 93, no, 5 (October 1986), PP 1002 -37, and Robert Lucas, «On the Mechanics of Economic Development», *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22, no. 1 (July 1988), PP. 3 - 43.

(30) لو كان الاقتصاد حقاً مُقيَّد العرض، لكان غياب هؤلاء العُمال أسهم في ظهور المخانق.

(31) Allen Sinai, "Wars and the Macroeconomy: The Case of Iraq", Paper Presented to a meeting of the American Economic Association /Economists for Peace and Security, January 8, 2005.

(32) See F. P. Ramsey, "A Mathematical Theory of Saving", *Economic Journal*, 38 (1928), PP. 543 - 59.

(33) القيمة المحتسبة الحالية لإيراد مهدور من أستثمار مقداره (I) يغلّ عائداً مقداره (g) بنسبة حسم تبلغ (r) تساوي Ig/R فإذا كان (g) مساوياً لـ(r) [g = r]، تكون قيمة الإيراد المهدور مساوية تماماً لقيمة الاستثمار. لكن إذا كانت نسبة الحسم، وبصورة أكثر قبولاً، أقل من

كلفة الفرصة الضائعة ـ كما هي الحال عندما يكون هناك فرضٌ للضرائب على الرساميل أو للقيود على الاستثمارات ـ فإن قيمة الإيراد المهدور تتخطّى عندئذ قيمة الاستثمار نفسه. فمثلاً، لو كان (g) يساوي 7 بالمئة، و(r) تساوي 4 بالمئة، (كما في حالة القيم المعقولة لمعدلات الضرائب على الرساميل)، فإن قيمة الإيراد المهدور تكون أكبر بـ 75 بالمئة من قيمة الاستثمار نفسه، بحيث إن استثماراً ضائعاً قيمته 1 تريليون دولار يولّد إيراداً مهدوراً، علاوة على قيمة الاستثمار نفسه، مقداره 750 بليون دولار. فإذا كان (g) يساوي 8 بالمئة، و(r) تساوي 4 بالمئة، فإن قيمة الإيراد المهدور تبلغ عندئذ، علاوةً على قيمة الاستثمار نفسه، تريليون دولار.

(34) للوقوف على نسبة الحسم المُناسبة للاستثمارات طويلة الأجل، انظر: J. E. Stiglitz, «The Rate of Discount for Cost - Benefit Analysis and The Theory of the Second Best», in R. Lind, ed., *Discounting for Time and Risk in Enegy Policy* (Baltimore: Resources for the Future, 1982), PP. 151 - 204; K. J. Arrow, J. E. Stiglitz et al., «Intertemporal Equity, Discounting and Economic Efficiency», chap. 4 in *Climate Change 1995, Economic and social Dimensions of Climate Change*, ed. J. Bruce, H. Lee, and E. Haites (Cambridge: Cambridge University Press, 1006), PP. 21 - 51, 125 - 44p and Williams R. Cline, *The Economics of Global warming* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 1992).

والاقتصادية والاجتماعية لتورطنا في العراق، والخيارات المُتاحة أمامنا لمتابعة المسير بعد انتهاء الحرب. ولعلّ ما هو أكثر أهمية هنا، أنهما يطرحان مجموعة من التوصيات الكفيلة بتشكيل نواة لحركة إصلاحية شاملة... بتعبير بسيط: بقدر ما تبعث التفاصيل الواردة في هذا الكتاب على القلق، سيبقى "حرب الثلاثة تريليونات دولار" وإلى الأبد عملاً يُبدّل في الطريقة التي نتحدّث بها عن العراق خصوصاً، والحرب عموماً.

"التهنئة كل التهنئة للبروفسوريْن ستيغلتز وبيلمز على ما قدّماه من تحليل متبصّر وحصيف على نحو استثنائي لأكلاف هذه الحرب المخيفة، وكذلك على إظهارهم مدى الحاجة إلى تعزيز كل أوجه المساعدة والدعم إلى جنودنا المسرَّحين"

- د.جين بولز ، كبير جرّاحي الأعصاب السابق في المركز الطبي الإقليمي بلاندشتول - ألمانيا

جوزيف ستيغلتز:

أستاذ في جامعة كولومبيا، وصاحب كتابَيْ: "إنجاح العولمة" و"خيبات العولمة". كان فيما سبق رئيساً للمجلس الاستشاري الاقتصادي في إدارة كلينتون، كما شغل منصب النائب الأول لرئيس البنك الدولي وكبير الخبراء الاقتصاديين فيه. حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2001.

ليندا بيلمز:

من كلية كنيدي لعلوم الحُكم في جامعة هارفرد. خبيرة في شؤون مالية الدولة، وشغلت سابقاً منصب الوكيل المساعد لوزارة التجارة الأميركية وكبير المسؤولين الماليين فيها.

حرب الثلاثة تريليونات دولار

"في هذا الكتاب، سيجد القارىء كم ستكلفنا هذه الحرب: كم ستكلّفنا مالاً وكم ستكلّفنا قتلى وجرحى... ناهيك عن كلفتها الباهظة لجهة أسعار النفط وعلى صعيد النمو وإهمال الحاجات الماسّة الأخرى. كذلك سيجد بالتفصيل وبمنتهى الدّقة مقدار الأعباء الآجلة: أعباء الفوائد وأعباء الديون، دع عنك الكلفة المخيفة للعناية بعشرات الألوف من العسكريين الجرحى حتى آخر لحظة من حياتهم. إنه بيانٌ شامل لم يُعِرْه فريق بوش التفاتاً قط، وهو مصرٌّ حتى الآن على عدم إيلائه ما يستحق من اهتمام".

– جايمس غالبريث، رئيس رابطة الاقتصاديين من أجل السلام والأمن

"إن جميع الأميركيين، وبالأخص الجنود المسرَّحين العائدين من حربَيْ العراق وأفغانستان، والصحافيين، والمشترعين، مدعوون إلى قراءة هذا الكتاب كي يقفوا تماماً على الآثار والتداعيات المالية والبشرية الهائلة لهاتين الحربين. هناك بالفعل أكثر من ربع مليون جندي أميركي جريح يملؤون المستشفيات الخاصة بقُدامى المحاربين. ويُنتظر أن يتضاعف هذا العدد ثلاث مرات بعد انتهاء الحرب. وما لم نخطط منذ الآن لتوفير العناية لهم على الأمد الطويل، ستكون العواقب الاجتماعية وخيمة للغاية إنْ لم نقل كارثية".

– بول سوليڤان، المدير التنفيذي لرابطة قُدامى المحاربين دفاعاً عن الحسّ السليم

"في هذا الكتاب الرائع، يتجاوز البروفسوران ستيغلتز وبيلمز أعداد القتلى والجرحى، ويسلّطان الضوء الساطع على الحجم الكامل، من بين أمور أخرى، لعواقب الحرب العراقية في المجالات الصحيّة. فإذا لم يكن ذلك نداءً لنا، نحن العاملين في المجال الطبيّ، للتحرّك والعمل، لا أدري ماذا يكون".

– د. دانييل لووينشتاين، أستاذ الجهاز العصبي ومدير التدريب التعليمي للأطباء والعلماء في كلية سان فرانسيسكو للطبّ بجامعة كاليفورنيا.

"إن قراءة هذا الكتاب أكثر من ضرورية، بل إلزامية بالنسبة إلى كل مسؤول مُنتخب في أميركا. في هذا الكتاب، ينجح ستيغلتز وبيلمز، كما لم ينجح أحدٌ من قبل، في قياس حجم الكلفة البشرية للحرب في العراق. وقد كشف المؤلّفان عن حقيقة مفادها أن أميركا يجب أن تستثمر الآن في مجال العناية الطبّية والرعاية الصحيّة لجنودها المسرَّحين، وإلاّ فإنها ستدفع ثمناً أغلى، وقد يكون أفدح، في المستقبل. إن هذا الكتاب أشبه بجرس الإنذار في منجم فحم".

– بول ريكهوف، المدير التنفيذي لقُدامى المحاربين الأميركيين في العراق وأفغانستان؛ ومؤلّف كتاب: "مطاردة الأشباح: إخفاقات ... العراق – وجهة نظر جندي".

